

النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني
دام ظلّه في المسألة العراقية

إعداد حامد الخفاف

بيروت - لبنان

تمهيد للطبعة الثالثة

تمتاز الطبعة الثالثة من كتاب «النصوص الصادرة» عن سابقتها بأنها تحتوي على ما صدر عن سماحة السيد السيستاني دام ظلّه أو مكتبه في النجف الأشرف منذ آب ٢٠٠٩ - تاريخ الطبعة الثانية - وحتى نيسان ٢٠١٣. وتحديداً الوثائق من رقم ١٠٨ إلى رقم ١١٤. وهي عبارة عن مقابلات صحفية، وبيانات، واستفتاءات.

الوثائق المضافة على قلّتها قاربت قضايا حساسة لم يتم التطرق إليها سابقاً، مثل: الموقف من الاتفاقية الأمنية، وتفاصيل موقف المرجعية من قانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية، ودور المرجعية في وصول رؤساء الحكومات المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ لسدة الحكم، وسبب دعم الائتلاف العراقي الموحد، وغيرها.

لقد أصبح كتاب «النصوص الصادرة» خلال السنوات الماضية مرجعاً أساسياً لكل من أراد دراسة مواقف المرجعية الدينية العليا من التحولات التي عصفت بالعراق بعد سقوط النظام السابق. نأمل أن تكون الإضافات الجديدة قد عزّزت البُعد التوثيقي لحركة المرجعية العليا في مرحلة خطيرة من تاريخ العراق المعاصر.

حامد الخفاف

بيروت في ٢٥/٠٤/٢٠١٣

تمهيد للطبعة الثانية

قبل أكثر من سنتين صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب. وحظي باهتمام لافت من قبل الصحافة والمهتمين بالشأن المرجعي والعراقي. ولأن طبيعة الموضوع تقتضي الاستمرار، فقد أضفت في هذه الطبعة ما صدر عن سماحة السيد السيستاني دام ظلّه من نصوص بعد صدور الطبعة الأولى.

النصوص التي صدرت خلال السنوات الثلاث الماضية قد لا تتجاوز العشرة، لسبب بسيط: وهو أن المرجعية الدينية كانت قد أبدت رأيها في القضايا الكبرى خلال السنوات الأولى التي تلت سقوط النظام السابق. وهي تبدي موقفها بالمستجدات بمقدار الضرورة التي تملئها مقتضيات بناء الدولة وحفظ الوحدة الوطنية والإسلامية.

أملي كبير أن يكون الكتاب في طبعته الأولى قد حقق بعض أهدافه، ومنها: إزالة الغبار المفتعل عن مواقف المرجعية الدينية، وتقديمها بصورة علمية ودقيقة. وأملي أكبر أن تساهم الطبعة الثانية في إثراء الموضوع وتقديمه بصورة أكثر استيعاباً وشمولاً.

حامد الخفاف

بيروت في ٢٠٠٩/٠٨/١٦

تمهيد للطبعة الأولى

لعبت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف دوراً رئيسياً في العملية السياسية الجارية في العراق، فأسست لمرتكزاتها، وواكبت تحولاتها، ورعت مسيرتها، وكان لمواقفها الأثر البالغ في الحفاظ على الوحدة الوطنية، والسعي لإنجاز الاستقلال والسيادة، والعمل لإنهاء الاحتلال، من خلال الحثّ لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها، على أساس الإلتزام بالقانون، ومبادئ العدالة والمساواة واحترام الآخر، وتفعيل المشاركة الشعبية.

هذا الكتاب، يجمع كل ما صدر عن سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله، أو عن مكتبه في النجف الأشرف، حول المسألة العراقية، من فتاوى، وبيانات، ورسائل، ومقابلات صحفية، وتصريحات، منذ سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣/٤/٩، وحتى ٢٠٠٦/٤/٩، وهي فترة امتدت لثلاث سنوات بالغة الحساسية والتعقيد من تاريخ العراق.

إن السبب الرئيسي الذي دفعنا لإعداد الكتاب، هو تقديم آراء المرجعية الدينية العليا في العملية السياسية وفق ما صدر عنها مباشرة، في محاولة لتوثيقها منهجياً من جهة ولتطويق حملة الافتراءات والتقولات على المرجعية الدينية - من جهة أخرى - التي تُنسب لها بين الفينة والأخرى تصريحات وبيانات كاذبة وظالمة، تستهدف تشويه سمعتها، وإرباك الواقع السياسي. والغريب في الأمر أنه وبرغم نفي مكتب سماحة السيد السيستاني لكثير من هذه الأكاذيب وتأكيداته على ضرورة التثبت والإلتزام بما يصدر عن سماحته موقِعاً ومختوماً بختمه الشريف، أو مكتوباً ومختوماً بختم مكتبه دام ظله، فإن كثيراً من الدوائر الإعلامية لا تفتأ تكرر تلك الأكاذيب والافتراءات!!

يتوزع الكتاب على ثلاثة فصول وفهارس. يحتوي الفصل الأول على كافة النصوص وفق التسلسل الزمني لصدورها، بينما تكفل الفصل الثاني بترتيبها موضوعياً، أما الفصل الثالث فيحتوي على صور الوثائق الأصلية لهذه النصوص.

ونود الإشارة إلى بعض الملاحظات المنهجية:

- ١ - تمّ ترقيم النصوص بحسب التسلسل الزمني لصدورها.
 - ٢ - في الترتيب الموضوعي، قد يتكرر النص الواحد على أكثر من موضوع، حسب فهمي له، وأشارت في نهاية كل نص إلى رقم الوثيقة، كي يسهل الرجوع إليها، في الفصل الأول أو الثالث.
 - ٣ - الموضوعات في الفصل الثاني، رُتبت وفق التسلسل الأبجدي لعناوينها المختارة.
 - ٤ - توجد بعض النصوص من دون تاريخ - أجوبة على أسئلة صحفية - اجتهدتُ بوضعها في سياقها الزمني حسب التقدير.
 - ٥ - عادة ما توجّه أسئلة مكتوبة إلى سماحة السيد دام ظلّه، فيجيب عنها مكتب سماحته بورقة منفصلة. وضعتُ في الفصل الثاني في ذيل كل سؤال الجواب الخاص به، وعرضت في الفصل الثالث صورة الأجوبة فقط، باعتبارها وثائق.
 - ٦ - ثمة نصوص قليلة، تبدو مواضيعها خارج إطار المسألة العراقية، ارتأيت إضافتها تعميماً للفائدة ولأنها تعكس منهج المرجعية العليا في التعاطي مع قضايا حساسة، ليست بعيدة عن الشأن العراقي.
- إن إعداد هذا الكتاب هو خطوة سنتنحج وتتبلور بملاحظات المهتمين بالشأن العراقي والمرجعي، آملاً أن يكون هذا العمل نافعاً ومفيداً بالمقدار الذي أتمناه.

حامد الخفاف النجف الأشرف ٢٠٠٦/١١/١٥

الفصل الأول

النصوص وفق التسلسل الزمني

رقم: ١

إستفتاء حول الممتلكات العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدنا المرجع المفدى دام ظلّه الوارف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

في هذه الأيام العصيبة ومع عدم تواجد الموظفين والمسؤولين في عدد من دوائر الدولة يقوم بعض الناس بالاستحواذ على الممتلكات العامة كمحتويات المدارس والبلديات وأدوية المذاخر والمستشفيات ونحو ذلك فما هو حكم ذلك في الشرع الشريف؟

جمع من المؤمنين ٢٩ محرم ١٤٢٤ هـ

بسمه تعالى

لا يجوز أخذ شيء منها ويحرم التعامل به ومن فعل ذلك كان ضامناً والله الهادي.

علي الحسيني السيستاني ٢٩ / محرم / ١٤٢٤ هـ

رقم: ٢

أسئلة وكالة رويترز

س١: هل هناك أي خطورة على سماحة السيد وأفراد عائلته؟

ج١: بعد سقوط النظام حصل انفلات أمني في مدينة النجف الأشرف وظهرت مجموعات مسلحة من الأشرار والمفسدين ووقعت حوادث مؤسفة، ولا يزال الأمن غير مضمون في المدينة وهناك مخاطر تهدد حياة المراجع ولا سيما سماحة السيد.

س٢: هل يطلب سماحة السيد توفير الأمن له ولعائلته؟

ج٢: سماحته يريد الأمن لكل النجف بل لكل العراق ولا يريد له لنفسه وعائلته وقد جاءت عشرات الوفود العشائرية لحمايته فشكرهم وأمرهم بالرجوع إلى أماكنهم.

س٣: تذكر بعض وسائل الإعلام وجود منازعات في زعامة الحوزة العلمية في النجف فما هو تعليقكم على ذلك؟

ج٣: موقع سماحة السيد في المرجعية الدينية في العراق وفي خارجه واضح، وسماحته فوق المنازعات وليس طرفاً فيها ورعايته الأبوية لجميع المؤمنين من مقلديه وغيرهم بل للعراقيين كافة.

س٤: ما هي رؤيتكم لمستقبل الحكم في العراق؟

ج٤: المبدأ الذي يؤكد عليه سماحته هو أن الحكم في العراق يجب أن يكون للعراقيين بلا أي تسلط للأجنبي، والعراقيون هم الذين لهم الحق في اختيار نوع النظام في العراق بلا تدخل للأجانب.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله)

النجف الأشرف

رقم: ٣

إستفتاءات حول الممتلكات العامة، ومساجد أهل السنة ومسائل أخرى

بسمه تعالى

مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني (دام ظله الوارف)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... نرجو من سماحتكم الاجابة على ما يأتي:

س١: قام بعض ضعاف النفوس بالاستحواذ على الممتلكات العامة من المستشفيات والجامعات والدوائر الحكومية مستغلين غياب السلطة والانفلات الأمني، فما حكم ذلك؟

ج١: لا بد من التحفظ عليها، ويرجّح أن يكون ذلك بجمعها في مكان واحد بإشراف لجنة مختارة من أهالي المنطقة لكي يتسنى تسليمها إلى الجهات ذات الصلاحية لاحقاً.

س٢: قام بعض من يحسب نفسه على المذهب باقتحام بعض مساجد إخواننا أهل السنة وطرده أئمة الجماعة منها، فما قولكم في هذا؟

ج٢: هذا العمل مرفوض تماماً ولا بد من رفع التجاوز وتوفير الحماية لإمام الجماعة وإعادته إلى جامعته معززاً مكرّماً.

س٣: ما موقفكم الحالي من صلاة الجمعة في الوقت الراهن؟

ج٣: نرجّح إقامتها حيث تكون مظهراً لوحدة كلمة المؤمنين في المدينة ولا توجب الفرقة والاختلاف، مع التأكيد على لزوم إحراز عدالة الإمام وإلا فلا يقتدى به.

س٤: ما حدود وظيفة رجل الدين في الوقت الحالي؟ وهل له أن يتدخل في الأمور الإدارية؟

ج٤: لا يصحّ أن يزج برجال الدين في الجوانب الإدارية والتنفيذية بل ينبغي أن يقتصر دورهم على التوجيه والإرشاد والإشراف على اللجان التي تتشكل لإدارة أمور المدينة وتوفير الأمن والخدمات العامة للأهالي.

س٥: كثرت في هذه الأيام البيانات الصادرة باسم (الحوزة الشريفة) فما تقولون في

هذا؟

ج ٥: لا يُعتمد عليها، وعلى كل مكلف أن يأخذ الفتوى والتوجيه في المسائل المستحدثة من مرجعه في التقليد، وإذا كان المكلف باقياً على تقليد بعض المراجع الماضين (قدس الله أسرارهم) استناداً إلى فتوى أحد الأحياء فلا بد من الرجوع إليه في المستحدثات أيضاً.

س ٦: هل يجوز التعامل بالأسلحة ولا سيما شراؤها بحجة الدفاع عن النفس؟ وهل يجوز حملها لغير الجهات المسؤولة عن حفظ الأمن؟

ج ٦: الأسلحة المنهوبة من مراكز الجيش ونحوها تبقى ملكاً للدولة ولا يجوز التعامل بها بل لا بدّ من جمعها وحفظها بإشراف لجنة من أهالي المنطقة لتسلم إلى الجهة ذات الصلاحية لاحقاً وليس لغير الجهات المسؤولة عن الأمن حمل الأسلحة وإطلاق العيارات النارية من دون ضرورة تقتضيه والله العالم.

١٨ / صفر / ١٤٢٤ هـ

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٤

إستفتاءات حول الممتلكات العامة

بسمه تعالى

مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله الوارف) نرجو من سماحتكم الإجابة على ما يأتي منصورين ومؤيدين:

س ١: هناك قطع كبيرة من الأراضي في كثير من الأحياء السكنية لم يتم توزيعها على المواطنين وتركت من قبل البلدية لجعلها حدائق أو ساحات أو مدارس ونحو ذلك من المرافق الضرورية للأحياء السكنية ولكن في الفترة الأخيرة قام البعض بتقسيمها وبنائها بيوتاً سكنية فهل يجوز ذلك؟

ج ١: هذه القطع تعدّ من حريم المناطق السكنية ولا يجوز التصرف فيها بما ذكر.

س ٢: يقوم البعض بتوزيع قطع الأراضي الموات على الناس لبنائها بيوتاً لهم ويدّعي بعض المتصدّين للتوزيع أنه لديه الإذن من سماحة السيد السيستاني فهل هذا صحيح؟

ج ٢: هذا غير صحيح، ولا إذن بإحياء الأراضي الموات من دون استحصال الموافقات الرسمية.

س٣: يقوم بعض أئمة المساجد في مدينة الثورة وغيرها ببيع ما تجمّع لديهم من المسروقات من الدوائر الحكومية ويدّعون أن لديهم الإجازة في ذلك من قبل الحوزة العلمية فهل أذن سماحة السيد في بيعها؟

ج٣: لم يأذن مدّ ظله في ذلك. بل لا بدّ من حفظ ما يتسنى حفظه وإرجاعه إلى الجهة ذات الصلاحية في الوقت المناسب.

س٤: تقوم بعض العوائل الفقيرة بالاستيلاء على البنايات الحكومية الفارغة وجعلها مساكن لهم فهل أذن سماحة السيد في ذلك؟

ج٤: لم يأذن مدّ ظله في ذلك.

س٥: يقوم بعض الناس باستخدام بعض الممتلكات المسروقة من الدوائر الحكومية كمولدات الكهرباء والسيارات في اطار الخدمة العامة فهل يجوز لهم التصدي لذلك كتصرف شخصي؟

ج٥: لا يجوز، والله العالم.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الاشرف

٢٥ / صفر / ١٤٢٤ هـ

رقم: ٥

إستفتاءات حول الوضع الراهن في العراق

بسمه تعالى

مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله الوارف) نرجو من سماحتكم الاجابة على ما يأتي منصورين ومؤيدين:

س١: ما تقولون فيمن اقتحم المقرّات الحزبية التابعة للنظام السابق وحولها مساجد وحسينيات؟

ج١: إذا مُسّت الحاجة إلى اتخاذ بعضها بصورة مؤقتة مراكز لتجمّع المؤمنين لأداء شعائرهم الدينية ونحو ذلك فلا بأس به مع مراجعة الوكيل المعتمد في المنطقة، ولا يترتب عليها أحكام المساجد والحسينيات.

س٢: شاع في الأيام الاخيرة بيع الورقة النقدية فئة(العشرة آلاف دينار) بأقل منها من فئة أخرى فما حكم ذلك؟

ج٢: إذا كان البيع نقداً لا مؤجلاً فلا بأس به في حد ذاته.

س٣: يقوم بعض (المعممين) بتسليم المواد المسروقة من الدوائر الحكومية ونحوها باسم (الحوزة الشريفة) وبعضهم يقوم بتوزيعها أو بيعها فهل هذا يتم بموافقة منكم؟

ج٣: لم يمنح أحد الإذن في التوزيع والبيع بل لا بد من الحفظ للتسليم إلى الجهة ذات الصلاحية لاحقاً.

س٤: ما هي وظيفة طلبة الحوزة العلمية في الظرف الراهن؟

ج٤: وظيفتهم - في هذا الزمان كسائر الأزمنة - فيما يتعلق بالمجتمع هي السعي في ترويج الشرع الحنيف ونشر أحكامه وتعليم الجاهلين ونصح المؤمنين ووعظهم وإصلاح ذات بينهم ونحو ذلك مما يرجع إلى إصلاح دينهم وتكميل نفوسهم، ولا شأن لهم بالأمر الادارية ونحوها.

س٥: يقوم بعض الناس بشراء المواد الغذائية والمواد الأولية من المعادن وغيرها ثم تهريبها إلى خارج البلد مما يخلف أضراراً شديدة للاقتصاد الوطني؟

ج٥: هذا غير جائز.

س٦: قام البعض بالتصرف في الوقود المخزون في صهاريج تابعة للنظام السابق فما الحكم في ذلك؟

ج٦: من تصرف في شيء منها كان ضامناً وعليه التصدق ببذله على الفقراء. والله العالم.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

١٤٢٤/١٤/١ هـ

رقم: ٦

أسئلة صحيفة نيويورك تايمز

س١: هل تطالب المرجعية الدينية بموقع لها في مستقبل الحكم في العراق؟

ج١: هذا غير وارد بالنسبة إلى سماحة السيد.

س٢: تناقلت وكالات الأنباء والقنوات الفضائية أنباءً عن وجود نزاع في زعامة

الحوزة العلمية في النجف الأشرف فهل هذا صحيح؟

ج٢: لا يوجد شيء من هذا القبيل ومكانة سماحة السيد في المرجعية الدينية معلومة للمعنيين بهذا الشأن، وسماحته ليس طرفاً في أي نزاع بل هو فوق المنازعات ورعايته تعمّ الجميع.

س٣: هل لكم اتصال بقيادة قوات التحالف في العراق؟

ج٣: كلا.

س٤: قوات التحالف تريد البقاء في العراق مدة غير قصيرة وربما لعدة سنوات فهل المرجعية الدينية توافق على ذلك؟

ج٤: كلا.

س٥: هل لديكم مخاوف من وقوع فتن طائفية في العراق؟

ج٥: لا مخاوف من هذا القبيل إذا لم تتدخل أطراف أجنبية في شؤون العراق.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٧

أسئلة وكالة أسوشيتد برس

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرجو من سماحتكم الإجابة على الأسئلة المدونة أدناه ونحن لكم من الشاكرين والسلام عليكم

باسم حلمي مروة

مراسل وكالة أنباء أسوشيتد برس الأمريكية

س١: ما هي الحكومة التي تريدون في عراق ما بعد صدام حسين وكيف يجب أن يتم تشكيلها؟ هل ستلعبون دوراً فيها؟

ج١: شكل نظام الحكم في العراق يحدّده الشعب العراقي وآلية ذلك أن تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثّله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يطرح الدستور الذي يقرّه هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه، والمرجعية لا تمارس دوراً في السلطة والحكم.

س٢: هل تريدون من أبناء الطائفة الشيعية الكريمة أن يتعاونوا مع الإدارة المدنية الأميركية في العراق؟

ج٢: الذي نريده هو أن يفسح المجال لتشكيل حكومة منبثة من إرادة الشعب العراقي بجميع طوائفه وأعراقه.

س٣: هل تحاول إيران أن تلعب دوراً سياسياً في العراق حالياً وهل حاول الإيرانيون الاتصال بكم؟

ج٣: يفترض بجميع الحكومات أن تحترم سيادة العراق وإرادة شعبه ولا تتدخل في شؤونهم، وليس لدينا اتصال بأية جهة أجنبية فيما يخص الشأن العراقي.

س٤: هل أبناء الطائفة الشيعية الكريمة موحدون في العراق حالياً وكيف هي العلاقة مع المراجع الأخرى؟

ج٤: العراقيون بجميع طوائفهم ومذاهبهم، من الشيعة وغيرهم، موحدون في المطالبة باحترام إرادتهم في تقرير مصيرهم ورفض أن يخطط الأجنبي لمستقبلهم السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي.

مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٨

إستفتاء حول بعض المنتسبين إلى الحوزة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظلّه) السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدنا المفدى..

يقوم بعض من يرتدي الزي الديني بإدارة الدوائر الخدمية للمواطنين (المستشفيات والدوائر الأخرى..) ويأخذ نسبة من وارد هذه الدوائر بدعوى أنها لمكاتب الحوزة العلمية وترتيب أمور العاملين والمتطوعين للعمل في هذه الدوائر، فما رأيكم بهذه الحالة؟

جمع من المؤمنين ٣/١٤/ ١٤٢٤ هـ

بسمه تعالى

ج: هذه الحالة مرفوضة ولا علاقة لمكتب سماحة السيد مدّ ظله بما ذكر والله الهادي.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف ٣/١٤ / ١٤٢٤ هـ

رقم: ٩

إستفتاءات حول الآثار العراقية

بسمه تعالى

مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله الوارف). السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: نرجو التفضل ببيان الجواب عن الأسئلة الآتية حول الآثار العراقية:

لقد نهبت - كما تعلمون - كمية كبيرة من مقتنيات المتحف العراقي بعد سقوط النظام السابق وقد هرب قسم منها إلى خارج العراق:

س١: فهل يجوز لمن يقع شيء منها في يده أن يحتفظ به لنفسه أو يمنحه لغيره؟

ج١: لا يجوز بل لا بدّ من إعادته إلى المتحف العراقي.

س٢: وما حكم شراء ما يعرض منها للبيع في الداخل أو في الخارج؟

ج٢: لا يصحّ شراؤه أي لا يصبح ملكاً لـ (المشتري) فلو تسلّمه وجب عليه إرجاعه إلى المتحف المذكور.

س٣: وإذا لم يجز شراء ما يعرض منها للبيع فهل يجوز دفع المال لغرض استنقاذها؟ ج٣: يجوز ولكن لا بدّ من إعادة ما يُستنقذ منها إلى المتحف كما تقدم.

س٤: يقوم البعض بحفر مواقع الآثار في مناطق مختلفة في العراق واستخراج قطع منها وبيعها في الداخل أو تهريبها إلى الخارج وبيعها هناك فهل يجوز ذلك؟

ج٤: سماحة السيد مدّ ظله يمنع من ذلك.

س٥: هل يختلف الحكم في الموارد السابقة بين الآثار الاسلامية وبين غيرها؟

ج٥: لا فرق بينها فيما تقدم من الأحكام والله العالم.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله)

النجف الأشرف ١٤ / ربيع الاول / ١٤٢٤ هـ

رقم: ١٠

إستفتاء حول كشف المقابر الجماعية

ما هو حكم كشف المقابر الجماعية؟

بسمه تعالى

كشف المقابر الجماعية إنّما يجوز بإذن الحاكم الشرعي وسماحة السيد مدّ ظله لا يأذن بذلك إلا بإشراف من لجنة دولية بحيث لا تضيع معالم الجرائم ضد الانسانية التي ارتكبت على أيدي أزام النظام السابق والله الهادي.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف ١٤/١٤/١٤٢٤ هـ

رقم: ١١

إستفتاءات حول مسؤولي النظام السابق في العراق

بسمه تعالى

مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله الوارف).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد

هناك الكثير من أزام النظام السابق ممن كان له دور مباشر أو غير مباشر في إيذاء الناس والاعتداء عليهم وفيما يلي بعض الأسئلة بشأنهم نرجو الإجابة عليها:

س١: من تأكد دوره المباشر في قتل الأبرياء - باعتراف منه أو بغير ذلك - هل تجوز المبادرة إلى القصاص منه؟

ج١: القصاص إنّما هو حق لأولياء المقتول بعد ثبوت الجريمة في المحكمة الشرعية، ولا تجوز المبادرة إليه لغير الولي، ولا قبل الحكم به من قبل القاضي الشرعي.

س٢: من كان لما كتبه من (تقرير) ضد بعض المؤمنين دور أساس في إعدامهم هل يجوز لأولياء المعدومين قتله أو إجباره على مغادرة المدينة أو نحو ذلك؟

ج٢: لا تجوز المبادرة إلى اتخاذ أيّ إجراء بصدد معاقبته بل لا بدّ من تأجيل الأمر إلى حين تشكيل محكمة شرعية للنظر في مثل هذه القضايا.

س٣: هل يكفي كون الشخص عضواً مهماً في حزب البعث السابق أو من المتعاونين مع أجهزة النظام الأمنية بصورة أو أخرى في جواز قتله؟

ج٣: لا يكفي، وأمر مثله موكول إلى المحاكم الشرعية، فلا بدّ من الانتظار إلى حين تشكيلها.

س٤: بعد سقوط النظام وقعت أعداد هائلة من ملفات الأجهزة الأمنية في أيدي بعض المؤمنين هل يجوز نشر ما تضمنتها من أسماء عملاء النظام والمتعاونين معه؟

ج٤: لا يجوز ذلك، بل لا بدّ من حفظها وجعلها تحت تصرف الجهة ذات الصلاحية.

س٥: بعض من ورد اسمه في سجل المتعاونين مع الأجهزة الأمنية يدّعي أنه تعهّد بالتعاون تحت طائلة التهديد والإكراه هل يجوز التشهير به قبل ثبوت كونه متعاوناً بمحض إرادته؟

ج٥: لا يجوز التشهير به حتى لو ثبت ذلك إلا في بعض الحالات رعاية لمصلحة أهمّ. والله العالم

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف ١٤ / ربيع الاول / ١٤٢٤ هـ

رقم: ١٢

أسئلة وكالة رويترز

حضرة السيد محمد رضا السيستاني:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رجاء التفضل بالإجابة على الأسئلة التالية لوكالة رويترز للأخبار:

س١: نعلم رأي السيد السيستاني في ابتعاد رجال الحوزة عن شؤون السياسة، لكن نود أن نعلم رأيكم في شكل العراق الجديد. من حيث هويته (هل توافقون على استمرار الهوية القومية العربية أم تفضلون الهوية الإسلامية)، وإن أمكن التكوين السياسي (اتحاد فيدرالي.... الخ).

ج١: شكل العراق الجديد يحدده الشعب العراقي بجميع قومياته ومذاهبه وآلية ذلك هي الانتخابات الحرّة المباشرة.

س٢: كانت هناك ضغوط على السيد السيستاني لمغادرة النجف لكنها لم تفلح، ما رأيكم في الدعوة إلى عراقية الحوزة، وإلى أي حد يمكن أن تقيد مثل هذه الدعوات من عالمية الحوزة في النجف؟

ج٢: الحوزة العلمية في النجف الأشرف مفتوحة للجميع ويبرز فيها من هو أكثر أهلية من الآخرين بغض النظر عن قوميته وجنسيته. وكان النظام السابق يسعى إلى أن تكون الحوزة عربية والمرجعية عراقية ولكنه فشل في تحقيق ذلك.

س٣: منذ سقوط النظام البائد عادت إلى النجف الأشرف بعض الشخصيات الدينية البارزة مثل السيد الحكيم والبعض الآخر في طريقه للعودة مثل السيد الحائري، إلى أي حد - في رأيكم - يساعد هذا على استعادة النجف عصرها الذهبي كأكبر مركز علمي للشريعة بعد انتقاله إلى قم؟

ج٣: نأمل أن تتوفر الظروف المناسبة لاستعادة الحوزة العلمية في النجف الأشرف نشاطها وتتمكن من تطوير نفسها بما يناسب موقعها المتميز في الساحة الشيعية، ولكن ذلك سوف لن يُضعف مكانة غيرها من الحوزات، وسماحة السيد دام ظله يراعى جميع الحوزات العلمية والخدمات التي يقدمها مكتبه في قم المقدسة إلى الحوزة العلمية فيها معروفة.

٢٣/ربيع الثاني/١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ١٣

أسئلة صحيفة الواشنطن بوست

بسم الله الرحمن الرحيم

س١: ما هو دور المرجع في الحياة؟

ج١: الدور الأساس للمرجع هو تزويد المؤمنين بالفتاوى الشرعية في مختلف شؤون الحياة الفردية والاجتماعية، ولكن هناك مهام أخرى يقوم بها المرجع بحكم مكانته الاجتماعية والدينية ومنها إعانة الفقراء ورعاية المؤسسات والمراكز الدينية ونحو ذلك.

س٢: كيف تغيّر وضع رجال الدين بعد سقوط النظام؟

ج٢: تيسّر لهم القيام بصورة أفضل بما هو واجبهم من تعليم الجاهلين ونصح المؤمنين وإرشادهم وإصلاح ذات بينهم ونحو ذلك ممّا يرجع إلى صلاح دينهم ودنياهم.

س٣: كيفية تعامل رجال الدين مع الناس؟

ج٣: ظهر الجواب منه ممّا تقدّم.

س٤: ما هو الدور السياسي الذي يملكه المرجع أو رجال الدين؟

ج٤: سماحة السيد لا يطلب موقعاً في الحكم والسلطة ويرى ضرورة ابتعاد علماء الدين عن مواقع المسؤوليات الإدارية والتنفيذية.

س٥: ما هي العلاقة بين الدين والدولة؟

ج٥: يفترض بالحكومة التي تنبثق عن إرادة أغلبية الشعب أن تحترم دين الأغلبية وتأخذ بقيمه ولا تخالف في قراراتها شيئاً من أحكامه.

س٦: كيف يحصل المجتهد على الاجماع (القرار)؟

ج٦: لم يتّضح المقصود بالسؤال.

س٧: ما هو رأيكم وهل نستطيع أن نعلم من هو أفضل مرجع من الأشخاص والمراجع الذين توفوا؟

ج٧: كلّ مكلف يرجع في تحديد (المرجع الأعلّم) إلى من يثق به من أهل الاختصاص ونحن لا نبدي رأياً في ذلك ونحترم الجميع.

س٨: ما هي أفضل نصيحة للعراقيين من خلال ذكر حديث نبوي أو من خلال حديث لإمام أو مرجع؟

ج٨: في القرآن الكريم وأحاديث النبي وأهل بيته الكثير ممّا لو عمل بها المسلمون لكانوا في حال أفضل من الحال الحاضر ومن أبرز ذلك قوله تعالى: {وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ *الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ *}.

س٩: ما هو موقفكم ورأيكم تجاه التواجد الامريكي؟

ج٩: نشعر بقلق شديد تجاه أهدافهم ونرى ضرورة أن يفسحوا المجال للعراقيين بأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم من دون تدخل أجنبي.

س١٠: ما هو أكبر خطر وتهديد لمستقبل العراق؟

ج١٠: خطر طمس هويته الثقافية التي من أهم ركائزها هو الدين الإسلامي الحنيف.

س ١١: ما هو المطلوب من رجال الدين في الحكم؟ هل يجب أن يكون لهم دور في الحكومة؟

ج ١١: تقدم الجواب عن ذلك.

س ١٢: هل الجو والوضع في النجف يعتبر خطر؟

ج ١٢: نعم لا يزال الوضع غير آمن.

س ١٣: ما هو معدل عمل السيد السيستاني (الوالد) أو السيد محمد رضا السيستاني أعني جدول الأعمال اليومية وكيفية آلية العمل بالنسبة لسماحتكم؟

ج ١٣: سماحة السيد يقضي معظم أوقاته صباحاً ومساءً - بين الإجابة على الاستفتاءات الشرعية واستقبال الزائرين وقراءة مختلف الكتب التي تُقدّم إليه أو تُوقر له، ويقضي بعض الوقت في متابعة ما تبثّه بعض الاذاعات وما تنشره بعض الصحف.

س ١٤: هل جنابكم وسماحتكم متفائلين بالمستقبل أم متشائمين؟

ج ١٤: علينا ان نتفاءل وفي الحديث: (تفاءلوا بالخير تجدوه).

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ١٤

استفتاء حول آلية تشكيل المجلس الدستوري

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة سيدنا ومرجعنا المفدى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

أعلنت سلطات الاحتلال في العراق أنها قررت تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي القادم، وأنها ستعيّن أعضاء هذا المجلس بالمشاورة مع الجهات السياسية والاجتماعية في البلد، ثم تطرح الدستور الذي يقرّه المجلس للتصويت عليه في استفتاء شعبي عام.

نرجو التفضل ببيان الموقف الشرعي من هذا المشروع وما يجب على المؤمنين أن يقوموا به في قضية إعداد الدستور العراقي.

جمع من المؤمنين ٢٠/ربيع الآخر/١٤٢٤هـ

بسمه تعالى

إن تلك السلطات لا تتمتع بأيّة صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، كما لا ضمان أن يضع هذا المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ويعبّر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الأساس الدين الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة، فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه، ولا بد أولاً من إجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثّله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقرّه هذا المجلس، وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الأمر المهم والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه، أخذ الله تبارك وتعالى بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٢٥/٢٤/١٤٢٤ هـ علي الحسيني السيستاني

رقم: ١٥

استفتاء حول شراء اليهود الصهاينة بعض العقارات

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة سيدنا ومرجعنا المفدى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

نُمي إلى أسمعنا أن بعض اليهود الصهاينة قد دخلوا العراق بعد الاحتلال ويسعون في عملية منظمة إلى شراء الفنادق والمراكز التجارية والدور وقطع الأراضي في بغداد والمحافظات ويبدلون بأزائها أسعاراً خيالية فما هو حكم بيعها عليهم.

أفتونا مأجورين

جمع من المؤمنين ٢٠/ربيع الآخر / ١٤٢٤ هـ

بسمه تعالى

لا يجوز البيع والتمن سحت والله العالم

٢٥/٢٤/١٤٢٤ هـ علي الحسيني السيستاني

رقم: ١٦

إستفتاء حول افتتاح مكاتب تحمل عنوان (الحوزة العلمية في النجف الأشرف)

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني
(دام ظله الوارف) السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قام بعض المعتمدين بافتتاح مكاتب تحمل عنوان (الحوزة العلمية في النجف الأشرف) في محافظات القطر وأخذوا على عاتقهم استلام المواد المسروقة من أموال الدولة والتصرف فيها ببيعها وتوزيع المبالغ على المنتسبين للمكتب أو صرفها في موارد أخرى، وتارة يقومون باستلام الخمس ممن اشترى مادة مسروقة وبهذا التخميم تصبح المادة المسروقة ملكاً لمشتريها، ويستخدمون سيارات حديثة مسروقة من أموال الدولة وقد كتب عليها (خدمات الحوزة العلمية)، ويتدخلون في شؤون الدوائر الصحية والتربوية والخدمية كالمستشفيات والمدارس ومحطات الوقود وغيرها مما أدى إلى استهجان هذه التصرفات من قبل المنتسبين خصوصاً والمجتمع عموماً وألقوا باللوم على الحوزة العلمية، فصورة هذه المؤسسة المقدسة بدأت وللأسف الشديد تهتز في أنظار الكثيرين إذا لم تعلن الحوزة الشريفة موقفها من هذه التصرفات، ومن دافع المسؤولية الشرعية نعرض أمام نظركم الشريف هذه الأسئلة راجين الإجابة عليها:

س١: هل أن لهذه المكاتب صفة شرعية أو أنها مأذونة ومخولة من قبلكم؟

ج١: هذه المكاتب غير مخولة من قبلنا ولا علاقة لنا بها.

س٢: ما رأي سماحتكم في مثل هذه التصرفات التي يقومون بها؟

ج٢: لا نصح هذه التصرفات ونرى ضرورة الابتعاد عنها، وقد أكدنا ذلك لجميع الوكلاء والمعتمدين وغيرهم من طلبة العلوم الدينية منذ بداية الأحداث الأخيرة.

س٣: هل من كلمة توجيهية للناس حول التعامل مع هؤلاء الأشخاص والمكاتب التي تقوم بهذه الأفعال؟

ج٣: ننصح المؤمنين - وفقهم الله تعالى لمراضيه - بأن لا يعتمدوا إلا على من يثقون بعلمه وورعه وتقواه والتزامه التام بتوجيهات المرجع الذي يقدونه والله الموفق.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف ٢٩/٢٤/١٤٢٤ هـ

رقم: ١٧

أسئلة صحيفة «لوس انجلوس تايمز»

س ١: كما ورد في فتوى سماحتكم بأن مجلس الـ(٣٠) شخصاً يجب أن يكون منتخباً، من الذي سينتخبهم؟ هل هم جميع العراقيين؟ ومن الذي يقرر من هو المؤهل للتصويت؟ ومن الذي يختار المرشحين؟

ج ١: أعضاء مجلس كتابة الدستور يجب أن يتم اختيارهم من قبل الشعب العراقي بجميع أبنائه المؤهلين للانتخاب، وأما الشروط التي يجب توفرها في المشاركين في التصويت وفي المرشحين فهي شروط عامة معروفة.

وقد تم ترتيب انتخابات المجلس الدستوري في تيمور الشرقية بإشراف الأمم المتحدة - كما أخبرنا بذلك ممثل الأمين العام في زيارته لسماحة السيد - فلماذا لا يمكن ترتيب ذلك في العراق؟!؟

س ٢: ما هو رأي سماحتكم بالخطة الحالية، وهل بالإمكان انتظار النتائج دون الأخذ بنظر الاعتبار الآلية المتبعة؟

ج ٢: لا بديل عن آلية الانتخابات الحرة المباشرة في اختيار أعضاء مجلس كتابة الدستور.

س ٣: هل بإمكان سماحتكم التريث حتى صدور الدستور؟

ج ٣: الدستور الذي يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به.

س ٤: ما هو أقصى حد يمكن لقوات التحالف البقاء بالعراق؟

ج ٤: المهم أن تفسح المجال للعراقيين في أن يحكموا بلدهم بأنفسهم من دون تسويق ومماطلة.

٢/جمادى الاولى/١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ١٨

أسئلة من صحيفة فرنسية

حضرة السيد محمد رضا المحترم

تحية طيبة

س١: هل دُعي آية الله السيستاني للمشاركة في مجلس الحكم المنوي تشكيله وفي المباحثات مع السلطات الاميركية حول هذا التشكيل؟

ج١: ليس من شأن سماحة المرجع المشاركة فيما يسمى بـ (مجلس الحكم) المزمع تشكيله من قبل سلطة الاحتلال، ولم يجر أيّ اتصال بين سماحته وبين المسؤولين في سلطة الاحتلال بشأن تشكيل هذا المجلس أو أي أمر آخر يتعلق بمستقبل العراق.

س٢: هل سيمثل الشيعة الأكثرية من الشعب العراقي في المجلس؟

ج٢: لا تتوفر لدينا معلومات عن الأشخاص المزمع تعيينهم فيما يسمى بـ(مجلس الحكم).

مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ١٩

أسئلة وكالة الصحافة الفرنسية

س١: ما هو رأيكم بصياغة الدستور الجديد للعراق ومن المخول برأيكم المسؤول عن صياغته؟

ج١: الدستور العراقي يجب أن يكتب من قبل ممثلي الشعب العراقي الذين يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات العامة، وأي دستور يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به.

س٢: ما هو رأيكم بخصوص الحكومة الانتقالية ومن المسؤول عن تشكيل هذه الحكومة؟

ج٢: الشرعية هي للحكومة التي تكون منبعثة عن إرادة الشعب العراقي بجميع طوائفه وأعرافه.

١٤/١٤ ج/١٤٢٤ هـ

مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٢٠

أسئلة صحيفة سان فرانسيسكو

سماحة المرجع الديني آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظلّه)

س١: هل تعتبرون المجلس الحكومي الذي شكّله الأميركان شرعياً على الرغم أن اختيار أعضائه تم من قبل الأميركان؟

ج١: إن سماحة المرجع لم يعلّق بشيء حول ما يسمى بـ(مجلس الحكم) والحكومة التي ستنبثق عنه.

س٢: إذا كان جوابكم نعم، فلماذا حيث أنكم أصدرتم فتوى اعتبرتم فيه المجلس الدستوري غير شرعي لأن الأميركان، حسب رأيكم، لا يملكون الصلاحية في اختيار الأعضاء؟

ج٢: تقدّم أن سماحة المرجع لم يعلّق بشيء حول هذا الموضوع، وأما موضوع الدستور فلأهميته القصوى وكونه مرتبطاً بتقرير مصير العراق ومستقبله فقد ارتأى سماحته أن يوضّح رأيه بشأنه ويؤكد على ضرورة أن يعتمد في كتابة الدستور القادم على آلية الانتخابات دون التعيين، وأنه لا شرعية لأيّ دستور يكتب بأيدي أشخاص معينين سواء من قبل سلطة الاحتلال أو أعضاء ما يسمى بمجلس الحكم أو غيرهم.

س٣: إذا كان المجلس الحكومي غير شرعي، فما هي نوع العلاقات التي يفترض أن تربط المسلمين بالمجلس من جهة، ومع الحكومة العراقية - الأميركية المشكّلة من جهة أخرى؟

ج٣: ظهر الجواب عن هذا السؤال ما تقدم.

٤/١ ج/١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٢١

أسئلة صحيفة أساهي اليابانية

س١: ما هو رأي سماحتكم في مجلس الحكم الذي شكّل مؤخراً؟

ج١: إن سماحة المرجع لم يعلّق بشيء حول هذا المجلس وفق منهجه بعدم تعاطي تفاصيل الشؤون السياسية، وأما موضوع الدستور فلأهميته القصوى وتعلّقه بمصير البلد ومستقبله فقد ارتأى سماحته أن يصدر بشأنه الفتوى الشهيرة.

س٢: ما هو تعريفكم لقوات التحالف المتواجدة على أرض العراق؟

ج٢: إنها قوات احتلال كما أقرّ بذلك مجلس الأمن.

س٣: كان هناك استفتاء حول مجلس الدستور، هل كان من بين الذين طرحوا هذا الاستفتاء على سماحتكم قضاة أو محامين عراقيين؟

ج٣: كان المستفتون من مختلف الشرائح من النخب المثقفة وغيرهم.

س٤: غالبية الشعب العراقي من الشيعة، ما هو الدور الذي تريد أن يلعبه شيعة العراق سياسياً؟ وما نوع الحكم الذي تريدونه في العراق، أي ما شكل الحكومة مستقبلاً ونوع النظام؟

ج٤: أمّا ما يريده الشيعة فهو لا يختلف عمّا يريده سائر أبناء الشعب العراقي من استيفاء حقوقهم بعيداً عن أيّ لون من ألوان الطائفية، وأمّا شكل نظام الحكم فيلزم أن يحدده الشعب العراقي بجميع أبنائه من مختلف الأعراف والطوائف وآلية ذلك هي الانتخابات العامة.

س٥: سوف يقوم الجيش الياباني بمهام في العراق لربما ابتداءً من الخريف، مع أنّها المهمة الأولى للجيش الياباني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ما هو رأي سماحتكم في قدوم الجيش الياباني إلى العراق؟

ج٥: ممكن أن ينظر الشعب العراقي بإيجابية إلى قدومهم إذا تمّ تحت مظلة الأمم المتحدة ولغرض توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس التأسيسي لكتابة الدستور.

س٦: لماذا لم يلتق سماحتكم بالسفير بريمر الحاكم المدني للعراق عند زيارته لمدينة النجف الأشرف؟

ج٦: لقد طلب مقابلة سماحة المرجع، كما طلب مثل ذلك من قبّل الجنرال غارنر وطلبها أيضاً مؤخراً نائب وزير الدفاع الموجود حالياً في العراق ولكن سماحته لم يجد ما يستدعي مثل هذه اللقاءات.

١٩/١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٢٢

أسئلة جريدة الإقتصاد اليابانية

بسم الله الرحمن الرحيم

س١: ما هو رأي سماحتكم حول المجلس الإنتقالي؟ هل تعتقدون أن المجلس غير مؤهل؟

ج١: سماحة السيد المرجع لم يعلق بشيء حول هذا المجلس، وإنما أبدى نظره حول مجلس كتابة الدستور وهو ضرورة إجراء الإنتخابات العامة لاختيار أعضائه من قبل الشعب مباشرة.

س٢: ما هو رأيكم بالحكم الجديد في العراق؟ هل تؤيدون الحكم الإسلامي؟ هل تحبون أن تكون دولة العراق مثل دولة إيران الإسلامية؟

ج٢: أمّا تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه المطلقة فليس وارداً، ولكن يفترض بالحكم الجديد أن يحترم الدين الإسلامي الذي هو دين أغلبية الشعب العراقي ولا يقرّ ما يخالف تعاليم الاسلام.

س٣: إنّ الجيش الياباني المؤلف من ١٣٠٠ جندي يكون في العراق في الشهر العاشر؟ ما هو رأيكم به؟

ج٣: يمكن أن ينظر الشعب العراقي إلى قدومهم بإيجابية إذا تمّ تحت مظلة الأمم المتحدة ولغرض توفير الظروف الملائمة لإجراء الإنتخابات العامة لتشكيل المجلس المكلف بكتابة الدستور.

س٤: ما هي العلاقة بين الحكومة المؤقتة وبينكم هل تتلقون الدعم منهم؟ أم ماذا؟

ج٤: لا علاقة بيننا وبين السلطة المؤقتة، وأمّا الحكومة المؤقتة فلم تتشكل بعد.

٢٨/ج١/١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٢٣

أسئلة صحيفة نيويورك تايمز

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

س١: في الفترة الأخيرة ومن خلال خطبة الجمعة، هناك دعوات لمقاومة الاحتلال الأمريكي بصورة مباشرة ودعوات أخرى تدعو إلى الحوار والاشتراك معهم لبناء العراق وترى أنّ هذا هو الطريق الأحسن فمن من الفريقين تدعم سماحتكم؟

ج ١: إن المرجعية الدينية تدعو إلى اتباع الأساليب السلمية باتجاه الإسراع في إعادة السيادة على العراق إلى العراقيين وتمكينهم من حكم بلادهم من دون أي تدخل أجنبي.

س ٢: هناك شقاق يتطور داخل المجتمع الشيعي بخصوص الموضوع أعلاه، ما هي مخاطر أن يقلل هذا الانشقاق من فرص أن يكون للشيعية أخيراً دوراً مهماً في مستقبل العراق؟

ج ٢: لا يوجد شقاق بهذا الشأن في الوقت الراهن، ربما هناك أفراد قلائل يفكرون وفق الاتجاه المذكور، نأمل أن يتم الإسراع في إعادة السيادة إلى العراقيين لئلا تتطور الأمور وفق هذا الاتجاه.

س ٣: هل لرجال الدين أن يكونوا جيوش خاصة لحماية الحوزة أو لمراقبة وصيانة الأخلاق العامة؟

ج ٣: ليس هذا وارداً لدينا.

س ٤: مجلس الحكم يخطط لتكوين نوع من أنواع المجالس التي ستقوم بكتابة الدستور هل هذا دور ملائم لمجلس الحكم؟ وما هي متطلبات هكذا تشكيل دستوري؟ وهل يمكن تطبيق فكرة (ولاية الفقيه في العراق)؟

ج ٤: لا صلاحية لهم في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، بل لا بد من إجراء الانتخابات العامة لهذا الغرض كما ورد في الفتوى الصادرة من سماحة المرجع في وقت سابق، وأما تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه المطلقة فليس وارداً مطلقاً.

س ٥: تم تشكيل بعض محاكم الشريعة في مدينة النجف وفي أماكن أخرى هل تتوقع ان تستمر هذه المحاكم في العمل حتى بعد عودة النظام القضائي في العراق؟ وهل ستعارض المحاكم الشرعية مع عمل القضاء في العراق؟

ج ٥: لا علاقة للمرجعية الدينية بهذه (المحاكم) وإنما يديرها بعض (الطلاب) غير المؤهلين.

س ٦: النجف كانت لفترة طويلة مكان مهم جداً للشيعية في كل أنحاء العالم، في فترة نظام صدام كثير من الشيعة منعوا عن هذه المدينة هل تتوقع أن تستعيد النجف دورها الأساسي في حياة الشيعة بما فيها دفن الموتى في مدينة النجف؟ ولماذا هذا مهم؟

ج٦: ستبقى النجف الأشرف البقعة المباركة التي تهبوا إليها قلوب الملايين من الشيعة وغيرهم من المسلمين لزيارة مرقد الإمام علي والدفن بجواره، ونأمل أن تتوفر الظروف الملائمة لتطوير حوزتها العلمية التي كانت ولا تزال محط أنظار الجميع.

٢٨/ج١/١٤٢٤هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٢٤

أسئلة صحيفة لوس أنجلوس تايمز

س١: ماذا تعتقدون سماحتكم باللجنة التي ستكلف لكتابة الدستور هل:

أ - منتخبة من قبل العراقيين

ب - يتم تعيينهم من قبل مجلس محلي أو رجال دين

ج - أي من الخيارين أعلاه بشرط موافقة العراقيين على أحد الخيارين.

ج١: لا صلاحية لأية جهة كانت في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور بل يلزم أن يكون منتخباً من قبل الشعب العراقي عن طريق صناديق الاقتراع وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن التوصل بها إلى معرفة رأي الشعب العراقي في هذه القضية المهمة.

س٢: هل ترتأي سماحتكم أن العراق بحاجة إلى جيش آخر جنباً إلى جنب أو بديلاً عن الجيش الذي تم تأسيسه من قبل الحلفاء؟

ج٢: جيش العراق هو الجيش الوطني الذي يقوده العراقيون ومهمته الدفاع عن العراق أرضاً وشعباً ومقدسات، ولا محلّ لجيش آخر إلى جنب هذا الجيش.

س٣: هل هنالك أشخاص يدعون تمثيلهم الحوزة العلمية الناطقة؟ ومن هم هؤلاء؟ وهل هم من الطوائف الأخرى؟ من خارج العراق؟

ج٣: الحوزة العلمية ممثلة بمراجعها العظام تنطق أو تصمت وفق مقتضيات المصلحة الدينية، ولا نعرف معظم المشار إليهم في السؤال ولا خططهم ولا أهدافهم ولا مصادر دعمهم في الداخل والخارج.

س٤: هل تعتقد سماحتكم بأن يجب أن يكون للحوزة الشريفة دوراً أكبر في الحياة السياسية للعراق وخصوصاً تحت الظروف الحالية؟

ج ٤: الدور الأساس للحوزة العلمية هو التعليم والإرشاد والتثقيف الديني ولكن ذلك لا يمنع من أن تبدي المرجعية الدينية رأيها في المنعطفات المهمة في حياة الشعب كإعداد الدستور الدائم للبلاد.

ج/٤/٢٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٢٥

أسئلة صحيفة بايونير الهندية

بسمه تعالى

سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظلّه)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

نتوجه لسماحتكم بالأسئلة التالية راجين التفضل بالاجابة عليها:

س ١: هل لديكم أسماء تقترحونها على مجلس الحكم كخبراء لكتابة دستور عادل ومناسب للعراق؟

ج ١: من يكتب الدستور العراقي القادم يجب أن يكون منتخباً من قبل الشعب العراقي ولا شرعية لآلية التعيين.

س ٢: لقد صرحتم بأن مجلس الحكم لا يمتلك الصلاحية الشرعية لكتابة الدستور، فهل برأيكم ان الدستور تجب كتابته من قبل حكومة منتخبة من قبل الشعب، أو من قبل مجموعة من القضاة، أو من قبل زعماء دينيين؟

ج ٢: ظهر الجواب عن ما سبق.

س ٣: ما الذي ترغبون بإدخاله في الدستور من مبادئ الحكومة والقانون الاسلامي؟

ج ٣: الثوابت الدينية والمبادئ الاخلاقية والقيم الاجتماعية للشعب العراقي يجب أن تكون الركائز الأساس للدستور العراقي القادم.

س ٤: كم ينبغي باعتقادكم بقاء الاحتلال الاميركي للعراق؟ وقد صرح السيد بول بريمر بأن الجنود الأميركيان سيقون في العراق حتى بعد قيام حكومة منتخبة من قبل الشعب، فهل تؤيدون أمراً من هذا القبيل؟

ج ٤: كيف يمكن أن نؤيد بقاء قوات الاحتلال في العراق!!؟

س٥: الشعب العراقي غاضب من معاملة قوات الاحتلال للعراقيين مثل قتل واعتقال المواطنين الأبرياء والحوادث التي جرت يوم أمس في مدينة الثورة، نرجو أن توضحوا لنا رأيكم بكل ذلك. ودمتم.

ج٥: سبق أن أبدينا تذاًمرنا واعتراضنا على سوء معاملتهم للمواطنين.

١٦/ج٢/١٤٢٤هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٢٦

أسئلة جريدة الزمان العراقية

سماحة المرجع السيد علي السيستاني المحترم دام ظله

بعد التحية

حرصت جريدة (الزمان) العراقية العربية الصادرة في لندن وبغداد على نشر كل ما يصدر عن سماحتكم من فتاوى ومتابعة الآراء المعتدلة التي تتميزون بها ودعواتكم للحوار بين العراقيين ونظراً لما تتمتع به المرجعية التي تتولون شؤونها من أهمية على الصعيدين العراقي والاسلامي أرجو أن تتفضل سماحتكم بمنح الجريدة مقابلة خاصة والإجابة على الأسئلة أدناه متمنين لكم طول العمر ودوام الصحة والعافية.

س١: ما مواصفات الدستور الذي تدعون إلى صياغته من قبل عراقيين؟ وهل تقفون إلى جانب الشورى والتعددية واحترام الرأي الآخر والفصل بين السلطات في الدستور العراقي الجديد؟

ج١: الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي ينبغي أن تكون هي الركائز الأساس للدستور العراقي القادم، إلى جنب مبدأ الشورى والتعددية واحترام الأقلية لرأي الأكثرية ونحو ذلك.

س٢: كيف تصفون دور المرجعية في العراق وفي العالم الاسلامي؟

ج٢: الدور الأساس للمرجعية الدينية هو تزويد المؤمنين بالفتاوى الشرعية في مختلف نواحي الحياة، والسعي في ترويج الدين الحنيف على نهج أئمة أهل البيت بما يشتمل عليه من مكارم الأخلاق ورعاية حقوق الآخرين وعدم التجاوز عليها.

س٣: يكتسب الحوار بين المذاهب الإسلامية أهمية خاصة في التقريب بين وجهات نظر المسلمين حول العديد من القضايا، فهل في نيتكم تبني مبادرة للحوار مع أهل السنة في العراق؟

ج٣: التواصل مع إخواننا أهل السنة قائم سواء عن طريق اللقاءات المباشرة أم غيرها، ووجهات النظر بيننا وبينهم متطابقة أو متقاربة في معظم القضايا الرئيسية، والحوار هو الأسلوب الأمثل لحلّ الخلاف إن وجد.

س٤: هل توجد لدى سماحتكم خطة عمل للتواصل والحوار مع النخب الثقافية العراقية في الظرف الراهن والتأسيس لدعوات الحوار واعتدال المرجعية بين فئات أوسع؟

ج٤: المرجعية الدينية في النجف الأشرف تتواصل مع النخب المثقفة من أساتذة الجامعات وغيرهم، وتسعى إلى رفع مستوى الوعي الثقافي لدى مختلف شرائح المجتمع العراقي، فإنّ ذلك هو السبيل الوحيد لدرء الأخطار عن العراق وشعبه.

ملحوظة: تنشر جريدة (الزمان) أحياناً بعض الأخبار الملققة أو غير الدقيقة منسوبة إلى سماحة السيد المرجع، ومنها خبر تولّى المرجعية الدينية لشؤون الأمن في مدينتي النجف الأشرف وكربلاء.

١٧/٢/١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٢٧

أسئلة جريدة الحياة وتلفزيون LBC

س١: ما هو رأي سماحتكم بآلية تشريع الدستور الدائم للبلاد..؟

ج١: سبق لسماحة السيد المرجع أن أبدى رأيه في ذلك حيث رفض آلية التعيين وأكدّ على لزوم إجراء الانتخابات لتشكيل المجلس التأسيسي لكتابة الدستور.

س٢: ما هو الدستور الذي تريده..؟

ج٢: الدستور العراقي القادم ينبغي أن تكون ركائزه الأساس هي الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية السامية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي إلى جنب مبدأ الشورى والتعددية واحترام الأقلية لرأي الأكثرية ونحو ذلك.

س٣: ما هو رأيكم مولانا بمجلس الحكم الانتقالي؟

ج٣: سماحة السيد مدّ ظله لم يعلّق على تشكيل هذا المجلس.

١٩/٢ج/١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٢٨

رسالة تعزية إلى الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة اغتيال ممثله في العراق السيد

«سيرجيو دي ميلو»

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة - نيويورك

تحية طيبة

لقد تلقينا ببالغ الأسف نبأ الحادث المرّوع الذي أودى بحياة ممثلكم الشخصي في العراق السيد سرجيو دي ميلو وعدد من العاملين معه في مقر الأمم المتحدة ببغداد.

ونحن إذ نستنكر هذا العمل الاجرامي ونشيد بالفقيد الذي استقرأنا من خلال زيارته لنا حرص الأمم المتحدة على الوقوف إلى جانب العراق في محنته الراهنة، لنأمل أن لا يعيق هذا الحادث المؤسف جهود المنظمة الدولية في مساعدة الشعب العراقي في هذا الظرف العصيب، بل نأمل أن تتولى دوراً مركزياً في إقامة الأمن والاستقرار في العراق خلال المرحلة الانتقالية، وتقوم بالإشراف على الخطوات اللازمة لتمكين العراقيين من أن يحكموا بلادهم بأنفسهم وتعود إليهم السيادة عليه.

نسأل الله العليّ القدير أن يمنّ على العراق والعالم أجمع بالأمن والسلام، ويأخذ بيدكم إلى ما فيه خير شعوب العالم عامة والشعب العراقي خاصة، إنه سميع مجيب.

٢٢ جمادى الآخرة ١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٢٩

إستفتاء حول تعليق صور سماحة السيد السيستاني في الأماكن العامة

بسمه تعالى

إلى سماحة مرجعنا المفدى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظلّه

الوارف).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إننا جمع من الشباب نقوم بتوزيع ونشر صوركم على المؤمنين مجاناً وتعليقها على أبواب محلات المؤمنين وذلك لعدة أسباب..

١ - لكي يتبرك الناس بالنظر إلى سماحتكم كما قال رسول الله : «النظر إلى وجه العالم عبادة» وكثير من الناس لم تتشرف برؤيتكم بسبب الظروف المانعة.

٢ - عسى أن يهتدي المرء أو يكفّ عن ذنبه عندما يرى علماً من علماء الدين الربانيين ويقتدي بهم.

ولكن بعض الاخوان قالوا لنا: إن السيد السيستاني (دام ظله) يُشكّل على هذه الحالة، رغم الأسباب المذكورة آنفاً، مما جعلنا نتوقف عن التوزيع لحين أخذ الإذن الشرعي من سماحتكم سائلين المولى عز وجل أن يديمكم ذخراً للسلام والمسلمين وحصناً منيعاً لهما والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جمع من المؤمنين

بسمه تعالى

سماحة السيد مدّ ظله لا يرغب في وضع صورته في الأماكن العامة بل يرجو من المؤمنين ترك ذلك.

وقفكم الله لكل خير والسلام عليكم وعلى جميع إخواننا المؤمنين ورحمة الله وبركاته.

٢٤/٢ج/١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٣٠

بيان حول الإعتداء على مكتب سماحة آية الله العظمى السيد محمد سعيد الحكيم (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وبعد:

يعاني الشعب العراقي منذ سقوط النظام السابق من سوء الأوضاع الأمنية وتزايد الأعمال الاجرامية التي يتعرض لها المواطنين في مختلف أرجاء العراق وكان من آخرها الاعتداء الأثم الذي استهدف مكتب سماحة المرجع الديني آية الله الحكيم دامت بركاته،

حيث أدى إلى سقوط العديد من الأبرياء بين قتيل وجريح ونجم عنه أيضاً أضرار واسعة في الممتلكات والدور المجاورة.

ونحن إذ نشجب جميع الأعمال الاجرامية ولا سيما ما يمسّ منها الحوزة العلميّة المقدسة ندعو الجهات ذات العلاقة إلى وضع حدّ لهذه الظاهرة الخطيرة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين الوضع الأمني ومنها تعزيز القوات الوطنية العراقية المكلفة بتوفير الأمن والاستقرار ودعمها بالعناصر الكفوءة والمعدات الضرورية.

نسأل الله العليّ القدير أن يجنب الشعب العراقي عامة والحوزة العلمية خاصة كل سوء ومكروه ويأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح إنه سميع مجيب.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف ٢٦ جمادى الآخرة ١٤٢٤ هـ

رقم: ٣١

أسئلة صحيفة كزاتا ثيبورتشا البولونية

س١: أي نظام يعتقد سماحتكم أن يكون في العراق هل هو نظام ديمقراطي أو أي نظام آخر؟

ج١: النظام الذي يعتمد مبدأ الشورى والتعددية واحترام حقوق جميع المواطنين.

س٢: أي قوانين يعتبرها سماحتكم جيدة بالنسبة للعراق من خلال الدستور الجديد؟

ج٢: الدستور العراقي القادم ينبغي أن يركز على الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي.

س٣: أرجو بيان ما هو الفرق بين ما صدر من سماحتكم وبين ما يصدر من السيد مقتدى؟

ج٣: ما ذكره سماحة السيد دام ظله بشأن آلية كتابة الدستور العراقي القادم وبشأن محتواه وسائر ما يتعلق بمستقبل العراق واضح، ولم نقف على ما صدر من الآخرين في هذه المجالات.

س٤: ما هو سبب النظام والهدوء ونظافة مدينة النجف الأشرف من كل الجوانب هل يعود ذلك إلى تدخل رجال الدين المباشر في ذلك أو أن هناك تفسيراً آخر؟

ج٤: ليس للمرجعية الدينية دور مباشر فيما يتعلق بالوضع الأمني في النجف الأشرف وقد وقعت فيه حوادث مؤسفة كان آخرها محاولة اغتيال السيد الحكيم دامت بركاته.

س٥: هل هناك حسب ما يراه سماحتكم اختلاف حول القوات البولونية الموجودة في المنطقة والقوات الأميركية؟

ج٥: لم نقف على فرق بينهما.

س٦: بخصوص الأميركيان هل من التصرف الصحيح للأميركان مهاجمة صدام وأعوانه في الوقت الحاضر، وكم من الوقت ستبقى القوات الأميركية في العراق؟

ج٦: ينبغي الاعتماد في توفير الأمن والاستقرار في مختلف ربوع العراق على قوات الشرطة وسائر القوات الوطنية بعد تعزيزها بالعناصر الكفوءة والمعدات الضرورية.

٢٧/ج٢/١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٣٢

إستفتاء حول التجاوز على الأراضي العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني (دام ظله الوارف)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لوحظ في الآونة الاخيرة قيام العديد من المواطنين بالتجاوز على الأراضي العامة المسجلة باسم البلدية أو أحد دوائر الدولة وبناء دور سكنية عليها دون الحصول على أية موافقات من الجهات ذات العلاقة وان قسم منهم يدعي حصوله على ترخيص شرعي من سماحتكم أو أحد وكلائكم، ليتفضل سماحتكم مأجورين لبيان الحكم الشرعي حول الموضوع وما يترتب عليه من آثار. أيدكم الله وحفظكم ذخراً للاسلام والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لفيف من المواطنين في النجف الأشرف

بسمه تعالى

لم يرخص سماحة السيد مدّ ظله لأي شخص أو جهة بالاستيلاء على قطع الأراضي الخالية في الأحياء السكنية أو في غيرها من دون الحصول على الموافقات الرسمية الأصولية، بل قد منع من ذلك كما هو منشور في أجوبة استفتاءاته، ومن قام بالبناء في هذه الأراضي لم يستتبع ذلك حقاً له فيها وبالإمكان إلزامه بالتخية والله العالم.

ج/٢٧/٢٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني في النجف الأشرف أجوبة المسائل

الشرعية

رقم: ٣٣

أسئلة صحيفة نوفيل أوبزرفاتور الفرنسية

س١: كيف ترون الحالة الأمنية في الوقت الحاضر من العراق؟

ج١: الوضع الأمني سيء والأعمال الاجرامية تعمّ مختلف أرجاء العراق.

س٢: ما هي وجهة نظر آية الله السيد السيستاني حول تحضير الدستور الدائم

للعراق؟

ج٢: سماحة السيد يؤكد على ضرورة أن يكون المؤتمر الدستوري الذي سيعدّ

الدستور القادم منتخباً من قبل الشعب لا معيّناً من أية جهة كانت.

س٣: ما هو الوقت المناسب لمغادرة الأميركيين من العراق؟

ج٣: لا مبرر لتواجدهم من الأساس، وإذا كانت هناك حاجة إلى قوات أجنبية لحفظ

الأمن والاستقرار في العراق في المرحلة الانتقالية فلتكن تحت مظلة الأمم المتحدة.

س٤: هل ترى في الوقت الحاضر أن الشيعة في العراق أكثر توحداً وتعاوناً وتقارباً

فيما بينهم عن قبل؟

ج٤: إذا لم تتدخل الأيدي الأجنبية في الشأن العراقي فسيكون كل الشعب في العراق

أكثر انسجاماً وتقارباً لا خصوص الشيعة.

س٥: هل ترغب أن تلعب فرنسا دوراً في بناء العراق وكذلك الأمم المتحدة؟

ج٥: هذا جيد وفق ما تمليه مصلحة الشعب العراقي.

س٦: ما هي أفضل السبل المتبعة التي ممكن اتخاذها لمقاضاة المطلوبين للشعب

وإنزال القصاص العادل بهم؟

ج٦: إيكال ذلك إلى المحاكم العراقية المختصة.

١/ررب/١٤٢٤هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجب الأشرف

رقم: ٣٤

بيان حول استشهاد سماحة آية الله السيد محمد باقر الحكيم طاب ثراه

بسم الله الرحمن الرحيم {إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ}

لقد امتدت الأيادي الآثمة مرة أخرى لتركب جريمة مخزية استهدفت في جوار الروضة العلوية المقدسة سماحة آية الله السيد محمد باقر الحكيم طاب ثراه حيث أدى حادث التفجير المروّع إلى استشهاد سماحته وسقوط مئات الأبرياء الآخرين بين شهيد وجريح وحدوث أضرار واسعة في المشهد المقدس والممتلكات المجاورة.

إن هذه الجريمة الوحشية والجرائم التي سبقتها في النجب الأشرف وسائر مناطق العراق يقف من ورائها من لا يريدون إعادة الأمن والاستقرار لهذا البلد الجريح ويسعون في زرع بذور الفتنة والشقاق بين أبنائه ولكننا على ثقة بأن الشعب العراقي يعي هذه الحقيقة وسيقف صفاً واحداً دون تحقيق مآرب الأعداء وسيتجاوز محنته الراهنة بإذن الله تعالى.

ونحن إذ نستنكر هذه الاعمال البشعة نحمل قوات الاحتلال مسؤولية ما يشهده العراق من انفلات في الأمن وتزايد في العمليات الإجرامية وندعو مرة أخرى إلى تعزيز القوات الوطنية العراقية ودعمها وتمكينها من توفير الأمن والإستقرار.

إننا نتقدم بخالص العزاء والمواساة إلى نوي الشهيد الكبير السيد الحكيم رضوان الله عليه وذوي سائر الشهداء الكرام سائلين الله تعالى أن يسكنهم فسيح جنانه ويحشرهم مع أوليائهم محمد وآله الطاهرين ويمنّ على المصابين والجرحى بالشفاء العاجل إنه سميع مجيب ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجب الأشرف ٢/ ررب/ ١٤٢٤هـ

رقم: ٣٥

إستفتاءات حول تهريب المخدرات إلى العراق

مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني

(دام ظله).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

نحيطكم علماً بأنه بعد سقوط النظام السابق ونتيجة لعدم مراقبة الحدود الشرقية لعراقنا العزيز يتم باستمرار تهريب كميات كبيرة من المواد المخدرة إلى داخل البلد وهنا عدة أسئلة:

س١: ما حكم تهريب المخدرات وهل يفرق فيه بين ما إذا قصد المهرب نقلها إلى بلد آخر وبين ما إذا قصد بيعها على المواطنين في داخل العراق؟

ج١: يحرم تهريبها على كل حال.

س٢: ما حكم الإعانة على تهريب المخدرات وبيعها؟

ج٢: حرام.

س٣: هل يجوز التعامل مع من يقوم بتهريب المخدرات في سائر ما يعرضه للبيع أو يطلب شراءه من البضائع؟

ج٣: ينبغي مقاطعته، بل يلزم ذلك إذا توقف عليها النهي عن المنكر مع توفر شروط وجوبه.

س٤: هل يجب إخبار السلطات المختصة عن الذين يساهمون في عمليات تهريب المخدرات؟

ج٤: نعم.

س٥: هل يجوز الانخراط في سلك الجهاز المكلف بمكافحة المخدرات؟

ج٥: يجوز بل يجب ذلك كفاية والله العالم.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) في النجف الأشرف أجوبة المسائل الشرعية

١٥/ رجب/ ١٤٢٤ هـ

رقم: ٣٦

أسئلة مجلة بولندا الاسبوعية

س١: ماهو رأيكم بالتواجد الأميركي في العراق؟

ج١: إنه احتلال كما نصّ على ذلك قرار مجلس الأمن أيضاً.

س٢: هل أنتم موافقون بالتواجد الأميركي هنا في بلدكم؟

ج٢: كيف نوافق على الاحتلال؟ إننا نطالب بفسح المجال للعراقيين بأن يحكموا بلدهم بأنفسهم وتكون لهم السيادة الكاملة عليه.

س٣: هل تشعرون بأن هناك فرق بين الجيش الأميركي والجيش البولندي حالة حضوره؟

ج٣: إنما يتحقق الفرق فيما إذا كان حضورهم تحت مظلة الأمم المتحدة.

س٤: هل أنتم مستعدون للتداول والنقاش مع الفئات الإسلامية الأخرى؟

ج٤: لا توجد بيننا خلافات تُذكر وإن وجدت فالحوار هو الأسلوب المتين للتقارب وحلّ المشاكل.

س٥: هل تملكون قوة عسكرية خاصة أو ميليشيا شيعية؟

ج٥: كلا، ولسنا مع تشكّل مثل هذه الميليشيات، وتأكيدنا على دعم القوة الوطنية العراقية.

س٦: ما هو الخطر الأكبر الآن على بلدكم في حالة وجوده؟

ج٦: خطر محو ثقافته الدينية الوطنية.

س٧: هل ترغبون بوجود حكومة إسلامية في بلدكم العراق بيدها مقاليد الحكم؟

ج٧: نرغب فيما نرغب فيه أكثرية الشعب العراقي فليفسح المجال لهم ليختاروا.

س٨: من تتوقعون وراء مقتل السيد الحكيم؟

ج٨: من لا يريدون الأمن والاستقرار للعراق ويريدون زرع بذور الفتنة والشقاق بين أبنائه.

س٩: من ترغبون في أن يحتل سدة الرئاسة في العراق؟

ج٩: من يختاره الشعب العراقي لذلك.

٢٩/رجب/١٤٢٤هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٣٧

جواب على تعزية وزير خارجية فرنسا باستشهاد السيد محمد باقر الحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد دومينيك دو فيلبان وزير خارجية فرنسا المحترم

تحية طيبة

تلقينا رسالة تعزيتكم وتعاطفكم في الحادث المرّوع الذي استهدف سماحة آية الله السيد محمد باقر الحكيم رضوان الله عليه وأودى بحياته وحياة العشرات من زوار مرقد الإمام أمير المؤمنين .

وإننا إذ نشكركم على مواساتكم لذوي الفقيد الكبير وأهالي النجف الكرام في هذا المصاب الجلل نقدّر مواقف حكومتكم ودورها في حماية حقوق الشعب العراقي وأهمها إعادة السيادة له على بلده في ظل نظام نابع من إرادته الحرة المستقلة.

نسأل الله العليّ القدير أن يمنّ على شعب العراق وجميع الشعوب الأخرى بالأمن والسلام إنه سميع مجيب.

٤ شعبان ١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٣٨

إستفتاء حول ممثلي سماحة السيد السيستاني ووسائل الاعلام

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد علي السيستاني دام ظله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

تنتشر وسائل الإعلام المختلفة بين الحين والآخر تصريحات سياسية لأشخاص تطلق عليهم عناوين متفاوتة كـ (ممثل السيد السيستاني) و(مساعدته) و(وكيله) و(المقرب إليه) وما يشبه ذلك.

ويتساءل المؤمنون هل أن هذه التصريحات تعبّر - بوجه - عن آراء سماحة السيد مدّ ظله أو لا؟

نرجو التفضل بالإجابة، مع وافر الشكر.

جمع من المؤمنين ٢٠/٨/١٤٢٤ هـ

بسمه تعالى

لا يعبر عن وجهات نظر سماحة السيد مدّ ظله إلا ما يصدر موقعاً ومختوماً بختمه الشريف أو مكتوباً ومختوماً بختم مكتبه دام ظله، وأما ما عدا ذلك فإنما هي وجهات أنظار أصحابها.

٢٠ شعبان المعظم ١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٣٩

أسئلة وكالة اسوشيتد برس

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني أدام الله ظله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيدي...

س١: هل هناك ما ينبغي عمله لتوحيد الصف الشيعي في العراق خاصة بعد أحداث كربلاء المقدسة مؤخراً؟

ج١: الاختلاف في وجهات النظر ووجود اتجاهات متعددة في الوسط الشيعي كسائر الأوساط الأخرى حالة طبيعية لا يُخشى منها، والحوار الهادئ بين الأطراف المعنية هو الأسلوب الأمثل لحلّ الخلافات، واحترام الأقلية لرأي الأكثرية وعدم محاولة الأكثرية للسيطرة على الأقلية والتحكّم بهم هو الأساس الذي يجب أن يُراعى في العمل السياسي.

وأما الذي حدث في كربلاء المقدسة من الصراع المسلح بين بعض الأهالي وبعض المجموعات المسلحة فقد نجم عن غياب السلطة المركزية عن الساحة بصورة مؤثرة وفاعلة، ووجود أعداد كبيرة من الأسلحة بأيدي عناصر غير منضبطة، وقد سبق لسماحة السيد - دام ظله - أن أكّد قبل عدة شهور في مختلف لقاءاته بأعضاء مجلس الحكم ومسؤولين آخرين من الوزراء وغيرهم على لزوم اتخاذ إجراءات سريعة وفاعلة في سبيل سحب الأسلحة غير المرخصة من أيدي الناس ودعم الشرطة العراقية بالعناصر الكفوءة والمعدات اللازمة لتأخذ دورها الطبيعي في حماية المجتمع من بروز أيّ ظاهرة مخلة بالأمن، ولكن من المؤسف أنهم لم يتخذوا - أو لم يسمح لهم بأن يتخذوا - الاجراءات الضرورية في هذا المجال حتى آلت الأمور إلى الوضع الراهن، وربما ستبرز مشاكل جدية أخرى لو لم يبادروا إلى اتخاذ الخطوات التي أكّد عليها سماحته.

وينبغي أن يعرف الجميع أن سماحة السيد - دام ظله - ليس طرفاً في أيّ نزاع يحدث هنا أو هناك، وأن رعايته الأبوية كانت ولا تزال تعمّ جميع العراقيين، وقد كلف مكتبه في النجف الأشرف الدكتور حسين الشهرستاني دام توفيقه ببذل أقصى الجهود في سبيل حلّ الصراع الذي حدث في كربلاء، والتوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية لنزع فتيل الفتنة، وقد قام بجهد كبير في هذا المجال وتوصل إلى اتفاق بين الفرقاء لنزع الأسلحة من محيط الحرمين المقدسين والأماكن الشريفة الأخرى وتشكيل لجنة لتطبيق هذا الإجراء.

س٢: أصدرتم فتوى منذ عدة شهور تحثون فيها على انتخاب من يكتب دستور العراق الجديد، ألا تعتقدون أن الاستفتاء على دستور كتبه أناس تم اختيارهم من كل شرائح المجتمع وفئاته يكفي من حيث شرعيته؟

ج٢: في وضع العراق الحالي لا توجد أية جهة يمكنها أن تقوم باختيار أعضاء مجلس كتابة الدستور بصورة مقبولة من الجميع بحيث يتمثل في المجلس المشكّل جميع شرائح المجتمع تمثيلاً عادلاً. بل إنّ من المؤكد أن المصالح الشخصية والفئوية والعرقية والحسابات الحزبية والطائفية ستتدخل بصورة أو بأخرى في عملية الاختيار، ويكون المجلس المشكّل فاقداً للشرعية، ولا يجدي عندئذٍ إجراء الاستفتاء على ما يضعه من الدستور بـ (نعم) أو (لا)، فلا بديل عن إجراء انتخابات عامة لاختيار أعضاء المؤتمر الدستوري.

س٣: لماذا يا سيدي لا نسمع صوتكم كثيراً في الأمور التي تهم العراقيين والعراق في هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلاد؟

ج٣: إن سماحة السيد - دام ظله - على الرغم من اهتمامه البالغ ومتابعته المستمرة للشأن العراقي بجميع جوانبه إلا أنه قد دأب على عدم التدخل في تفاصيل العمل السياسي وفسح المجال لمن يثق بهم الشعب العراقي من السياسيين لممارسة هذه المهمة، ويكتفي سماحته بإبداء النصح والارشاد لمن يزوره ويلتقي به من أعضاء مجلس الحكم والوزراء وزعماء الأحزاب وغيرهم.

والمؤسف أنّ بعضاً من وسائل الإعلام تستغل هذا الموقف وتنشر بين الحين والآخر بعض الاخبار المكذوبة وتروج الاشاعات التي لا أساس لها من الصحة.

٢١/شعبان/١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٤٠

أسئلة شبكة فوكس نيوز

سماحة آية الله العظمى السيستاني

م/ أسئلة صحفية مقدمة لسماحتكم من شبكة تلفزيون فوكس نيوز الامريكية

س١: ما هو رأي سماحتكم في أحداث كربلاء وقيام الأميركيين بالقبض على عدد من المشاركين فيها؟

ج١: النزاع المسلح الذي وقع في كربلاء المقدسة نجم عن غياب السلطة الوطنية العراقية عن الساحة بصورة فاعلة، ووجود أعداد كبيرة من الأسلحة غير المرخصة بأيدي الجماعات غير المنضبطة، وقد تمّ التوصل إلى حلّ النزاع بمساعي ممثل لمكتب سماحة السيد دام ظله، والمحاكم العراقية الصالحة هي وحدها التي يحقّ لها محاسبة المقصرين أيّاً كانوا.

س٢: ما هو رأي سماحتكم في الميليشيات الدينية، هل تصادقون على تشكيلها؟

ج٢: يلزم تعزيز القوات الوطنية العراقية المكلفة بتوفير الأمن والاستقرار ودعمها بالعناصر الكفوءة والمعدات الضرورية، ولسنا مع تشكيل أية ميليشيات.

س٣: ما هو دور الدين في الدستور العراقي القادم، وما هو دوره في نظام التعليم وفي النظام القضائي؟

ج٣: يتحدّد ذلك كله من قبل أعضاء المؤتمر الدستوري المنتخبين من قبل الشعب العراقي.

٢٧ شعبان ١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٤١

أسئلة صحيفة واشنطن بوست

سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني المحترم

س١: هل هناك بديل عن إجراء إنتخابات عامة لكتابة الدستور، كأن تتشكل لجان صغيرة منتخبة من قبل الشعب العراقي ترشّح هيئة وضع الدستور؟

ج١: لا بديل عن إجراء انتخابات عامة لاختيار أعضاء المؤتمر الدستوري.

س٢: ما هو موقع الدين في الدستور العراقي القادم؟

ج٢: الإسلام هو دين أغلبية الشعب العراقي، وإذا كتب الدستور بأيدي المنتخبين من قبل العراقيين فمن المؤكد أنه سيتمثل فيه قيم الإسلام وتعاليمه السمحاء.

س٣: ما هو رأيكم في الفيدرالية، هل تصلح للعراق؟

ج٣: هذا ما يقرره ممثلو الشعب العراقي في المؤتمر الدستوري المنتخب.

س٤: ما هو نظركم بخصوص القوات التي تعمل في العراق لحفظ الأمن والسلام كالبغار والبولنديين؟

ج٤: إذا كان هناك حاجة إليهم فليكن عملهم بإشراف الأمم المتحدة لا قوات الاحتلال.

س٥: ما هو نظركم تجاه مجلس الحكم الانتقالي؟

ج٥: سماحة السيد - دام ظله - لم يذكر شيئاً بشأن مجلس الحكم، والشعب العراقي يأمل أن يقوم المجلس ببذل كل الجهود في سبيل تسيير أمور البلد في الفترة الانتقالية بتوفير الأمن والاستقرار والخدمات العامة والتمهيد لإجراء انتخابات المؤتمر الدستوري، مع تأجيل اتخاذ القرارات المصيرية إلى حين تشكيل الحكومة المنتخبة بعد إنهاء الاحتلال.

س٦: هل استقبلتم السيد مقتدى الصدر في الأسبوع الماضي فقد ذكر في لقاء له على قناة العربية أنه اجتمع مع سماحتكم بعد أحداث كربلاء، وماذا جرى في اللقاء؟

ج٦: لقد زار مكتب سماحة السيد مدّ ظله واجتمع بعدد من أعضاء المكتب وقد أكدوا له على ضرورة أن تُسلّم جميع الاسلحة غير المرخصة إلى السلطات الوطنية المختصة تجنباً عن وقوع صدامات مسلحة أخرى في المستقبل.

س٧: هل أنتم قلقون من حصول صراع شيعي شيعي في المستقبل؟

ج٧: إذا لم تُتخذ إجراءات سريعة من قبل السلطات الوطنية العراقية لسحب الأسلحة غير المرخصة وتعزيز القوات الوطنية المكلفة بتوفير الأمن والاستقرار فربما تقع مشاكل خطيرة مستقبلاً من دون اختصاص ذلك بالساحة الشيعية.

٢٧ شعبان ١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٤٢

أسئلة جريدة العراق اليوم

بسم الله الرحمن الرحيم

اني الصحفي العراقي زيد هادي قاسم فهمي من جريدة (العراق اليوم) الجريدة الوحيدة الناطقة باللغة الانكليزية وهي جريدة مستقلة أيضاً. علماً إنني مسؤول في جريدتي عن تغطية الأحداث التي تحصل في كربلاء والنجف.

وارجو واسأل بتواضع من سماحة آية الله السيد على السيستاني بالتفضل والإجابة على أسئلة تحيرني وتحير الشارع العراقي حتى يفهم العراقيون والعالم كله حقيقة الذي يحدث في هاتين المدينتين المقدستين.

س١: ما هو رد فعل سماحتكم تحت آثار الأحداث الأخيرة التي حدثت في كربلاء والإشاعات التي تقول إنها بداية حرب بين شيعة - شيعة؟ وما هو عملكم حول خفض آثار هذه الأحداث والتوتر في هذه المدينة المقدسة؟

ج١: نأمل أن لا يتكرر النزاع المؤسف الذي حدث في كربلاء المقدسة، وقد بذلنا جهدنا - من خلال مبعوث خاص - لتخفيف التوتر ثم لحل النزاع بين الأطراف المعنيّة هناك وقد تمّ ذلك والله الحمد.

س٢: ما هو السبب وراء انسحابكم عن طريق وكيلكم الشيخ عبد المهدي الكربلائي من مجلس محافظ كربلاء؟ وهل تظن أن انسحابكم أفضل من وجودكم؟

ج٢: سماحة السيد مدّ ظله لا يرتأي تدخّل المرجعية وممثليها في الشؤون الإدارية.

س٣: ما هي نية سماحتكم لتلبية حاجات الفقراء في هذه المدينة لعدم استغلالهم من قبل بعض القوى الأخرى (مرجعية أو حزبية) بوعودهم بأشياء كثيرة مقابل إثارة أعمال العنف واستغلال جهادهم لتسييرهم باتجاه مصالحهم الخاصة؟

ج٣: المرجعية كانت ولا تزال تسعى في تأمين حوائج المؤمنين وفق الإمكانيات المتوفرة لها وهي بالتأكيد لا تقاس بحجم الحاجات الموجودة في هذا الطرف العصيب.

س٤: ما رأي سماحتكم في تأسيس السيد مقتدى الصدر الحكومة الجديدة؟ وما يقوم به من أحداث الآن في الشارع العراقي؟

ج٤: لا تعليق.

س٥: ما هو موقف وجهود سماحتكم لوجود الشريعة الاسلامية في قوانين الدستور الجديد؟

ج٥: يتقرر ذلك بإجراء انتخابات عامة لعقد المؤتمر الدستوري، فإن الإسلام دين الأغلبية في العراق، فإذا كتب الدستور بأيدي المنتخبين من قبل الشعب العراقي فمن المؤكد أنه سيتمثل فيه قيم الإسلام وتعاليمه السمحاء.

س٦: هل هناك اتصال مباشر أو غير مباشر بين سماحتكم وبين الأشخاص المسؤولين حالياً على وضع الدستور العراقي الجديد؟ وهل هناك بعض المشاكل والمتغيرات التي تواجههم التي يراجعون ويستفتون سماحتكم بها؟

ج٦: لا يوجد حسب علمنا (أشخاص مسؤولون عن وضع الدستور العراقي الجديد) بل كانت هناك لجنة لبحث الآلية المناسبة لاختيار من يعهد إليهم بذلك، وقد زار أعضاء اللجنة سماحة السيد مدّ ظله وأبدوا موافقتهم على رأيه في لزوم إجراء الانتخابات العامة لعقد المؤتمر الدستوري.

١٥/رمضان/١٤٢٤هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٤٣

سؤال من صحيفة واشنطن بوست حول اتفاق ٢٠٠٣/١١/١٥

ما هي وجهة نظر السيد بالنسبة إلى الخطة الجديدة لانتقال السلطة في العراق؟ هل يرتضيها؟

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن لسماحة السيد - دام ظله - بعض التحفظات على الخطة المذكورة:

(أولاً): إنها تبتني على إعداد قانون الدولة العراقية للفترة الانتقالية من قبل مجلس الحكم بالاتفاق مع سلطة الاحتلال، وهذا لا يضيف عليه صفة الشرعية، بل لا بدّ لهذا الغرض من عرضه على ممثلي الشعب العراقي لإقراره.

(ثانياً): إن الآلية الواردة فيها لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لا تضمن تشكيل مجلس يمثل الشعب العراقي تمثيلاً حقيقياً، فلا بد من استبدالها بآلية أخرى تضمن ذلك وهي الانتخابات، ليكون المجلس منبثقاً عن إرادة العراقيين ويمثلهم بصورة عادلة، ويكون بمنأى عن أيّ طعن في شرعيته، ولعلّ بالإمكان إجراء الانتخابات اعتماداً على البطاقة التموينية مع بعض الضمائم الأخرى.

٣ شوال ١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٤٤

إستفتاء حول تهريب المشتقات النفطية

سماحة آية الله العظمى المرجع الديني السيد علي السيستاني حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيدنا الكبير:

تعاني البلاد حالياً من أزمة حادة في المشتقات النفطية كالبنازين، ومن أهم أسبابها الأساسية عمليات التهريب التي تشهدها البلاد بشكل واسع ويمارسها فئات من الناس عمداً وغرضهم محاولة العبث والفتنة وزعزعة الاستقرار وابتزاز المواطنين وتعريضهم لعمليات الاستغلال مما تؤدي إلى الشحة في توفر المشتقات وزيادة الطوابير على محطات الوقود وخاصة في المنطقة الوسطى من العراق. فما رأي سماحتكم في الذين يمارسون مثل هذه العمليات عبر الحدود والمرافئ وفي داخل البلاد وضمن المدن، حيث يتم تهريبها وتخزينها وبيعها ثانية بشكل غير مشروع على المواطنين وبأسعار مرتفعة جداً.

حفظكم الله للإسلام والأمة عزاً وملاذاً.

المخلص مؤيد عبد الحسين

بسمه تعالى

هذا حرام كله، والريح المستحصل منه سحت والله الهادي.

٣/ذو القعدة/١٤٢٤ هـ علي الحسيني السيستاني

رقم: ٤٥

أسئلة شبكة CNN

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في أدناه ما نودّ أن نعرفه من رؤى آية الله العظمى السيد علي السيستاني:

س١: ما هي رؤيته بشأن إجراء الانتخابات لتشكيل المجلس الوطني الذي يفترض أن تنبثق منه الحكومة العراقية الجديدة ذات السيادة، وإذا لم يمكن إجراء الانتخابات فما هي الآلية البديلة الأكثر عدالة في نظر السيد السيستاني؟

ج١: إن تقارير الخبراء العراقيين المقدمة إلى سماحة السيد - دام ظلّه - تؤكد إمكان إجراء الانتخابات بدرجة مقبولة من المصداقية والشفافية خلال الأشهر المتبقية إلى التاريخ المقرر لنقل السيادة إلى ممثلي الشعب العراقي، ولكن هناك في مجلس الحكم وسلطة الاحتلال من يدّعي عدم إمكان ذلك، ومن هنا كان اقتراح مجيء فريق من خبراء الأمم المتحدة إلى العراق للتحقق من هذا الأمر ودراسة الموضوع من كافة جوانبه، وقد قدّم مجلس الحكم طلباً بذلك إلى السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة. وإذا جاء فريق الخبراء وتوصلوا بعد العمل مع نظرائهم العراقيين إلى عدم إمكان إجراء الانتخابات فعليهم التعاون معهم في إيجاد آلية أخرى تكون الأصدق تعبيراً عن إرادة الشعب العراقي، وأما الآلية المذكورة في اتفاق مجلس الحكم وسلطة الاحتلال فلا تضمن أبداً تمثيل العراقيين بصورة عادلة في المجلس الوطني الموقت.

س٢: ما هي رؤية السيد بشأن العلاقة بين السنة والشيعة، وهل أنّ حوادث العنف التي وقعت أخيراً يمكن لها أن تتكرر وتتصاعد في المستقبل؟

ج٢: ان العلاقة الأخوية بين الشيعة والسنة في العراق لن تتأثر ببعض الحوادث المؤسفة التي وقعت مؤخراً، وقد سعى الكل في تطويقها واتخاذ ما يلزم لعدم تكررها، ومن المؤكد أنّ العراقيين جميعاً سنة وشيعة وغيرهم حريصون على وحدة بلدهم والدفاع عن ثوابته الدينية والوطنية، كما أنهم متفقون على ضرورة التأسيس لنظام جديد يقرّ مبدأ العدالة والمساواة بين جميع أبناء هذا البلد في جنب مبدأ التعددية واحترام الرأي الآخر.

١٣ / ذق ١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٤٦

بيان حول زيارة السيد عدنان الباجه جي لسماحة السيد السيستاني

بسم الله الرحمن الرحيم

التقى سماحة السيد السيستاني دام ظلّه بالسيد عدنان الباجه جي الرئيس الدوري لمجلس الحكم العراقي حيث شرح لسماحته آخر التطورات فيما يتعلق بالعملية السياسية،

كما أطلع سماحته على مضمون الرسالة التي بعث بها إليه السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن.

وقد أكد سماحة السيد دام ظلّه في هذا اللقاء على موقفه من أنّ الآلية المذكورة في اتفاق ١١/١٥ لتشكيل المجلس الوطني الانتقالي لا تضمن أبداً تمثيل العراقيين فيه بصورة عادلة، موضحاً أنّ الآلية المثلى لذلك هي الانتخابات التي يؤكد العديد من الخبراء إمكانية إجرائها خلال الأشهر القادمة بدرجة مقبولة من المصداقية والشفافية.

وأضاف سماحته: أنّ المجلس الوطني الانتقالي إذا تم تشكيله بآلية لا تحظى بالشرعية المطلوبة فإنه لن يكون بمقدوره ولا مقدور الحكومة المنبثقة منه القيام بالمهام المقررة لها والتقيّد بالجدول الزمني المحدّد للفترة الانتقالية، وسوف تبرز من جراء ذلك مشاكل جدية وسيزداد الوضع السياسي والأمني تازماً.

كما أكد سماحته على أن القانون الموقت لإدارة الدولة العراقية والاتفاقية الأمنية يجب أن يُعرضا على ممثلي الشعب العراقي في المجلس الوطني الانتقالي للتصديق عليهما تأميناً لشرعيتهما.

وتطرق سماحة السيد دام ظلّه في اللقاء إلى ضرورة الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً كما أكد على أهمية أن يكون للعراق أوثق العلاقات وأمتنها مع محيطه الاقليمي ولا سيما الدول العربية الشقيقة.

١٨ / ذق / ١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٤٧

بيان حول الشأن الإعلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

دأبت وسائل الإعلام المختلفة في الآونة الأخيرة على نشر تصريحات وتحليلات سياسية لأشخاص تطلق عليهم عناوين متفاوتة كـ (ممثل السيستاني) و(مساعده) و(وكيله) وغير ذلك، ومعظم هؤلاء ممن لا علاقة له بهذا الشأن أصلاً وليس ملماً بوجهات نظر سماحة السيد دام ظلّه وخلفيات مواقفه السياسية، ما ينجم عن ذلك الكثير من الخلط والتشويش.

وآخر ما طلعت به علينا وسائل الإعلام هو ما ورد فيها منسوباً إلى المدعو:

(نور الدين الواعظ المدير الاعلامي لمكتب السيد السيستاني).

وإذ يوضح مكتب سماحة السيد دام ظلّه أنه لا يوجد في العاملين فيه شخص بهذا الاسم والعنوان، يؤكد مرة أخرى على ما ورد في بيانه الصادر في ٢٠ شعبان ١٤٢٤ هـ من أنه لا يعبر عن وجهات نظر سماحة السيد دام ظلّه إلا ما يصدر موقِعاً ومختوماً بختمه الشريف أو مكتوباً ومختوماً بختم مكتبه دام ظلّه، وأمّا ما عدا ذلك فإنما هي وجهات أنظار أصحابها.

٣٠ ذق ١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٤٨

رسالة تعزية إلى السيد مسعود البارزاني

بسم الله الرحمن الرحيم {إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ}

الأستاذ السيد مسعود البارزاني المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: تلقينا ببالحزن والأسى نبأ الحادث الإجرامي الذي وقع بمقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل وخلف عشرات الضحايا والمصابين بين أبناء الشعب الكردي العزيز.

واننا إذ ندين هذه العملية البشعة، التي استهدفت - في الأساس - وحدة العراق وأمنه واستقراره، نقدّم إليكم وإلى ذوي الضحايا الكرام خالص العزاء والمواساة في هذا المصاب الجلل، سائلين الله تبارك وتعالى أن يُلهم الجميع جميل الصبر والسلوان ويمنّ على الجرحى والمصابين بالشفاء العاجل ويجنّب العراقيين جميعاً شرّ الأشرار وكيد الفجار إنه سميع مجيب، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

١ ذو الحجة ١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٤٩

رسالة تعزية إلى السيد جلال الطالباني

بسم الله الرحمن الرحيم {إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ}

الأستاذ السيد جلال الطالباني المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ الحادث الإجرامي الذي وقع بمقر الاتحاد الوطني الكردستاني في أربيل وخلف عشرات الضحايا والمصابين بين أبناء الشعب الكردي العزيز.

واننا إذ ندين هذه العملية البشعة، التي استهدفت - في الأساس - وحدة العراق وأمنه واستقراره، نقدّم إليكم وإلى ذوي الضحايا الكرام خالص العزاء والمواساة في هذا المصاب الجلل، سائلين الله تبارك وتعالى أن يُلهم الجميع جميل الصبر والسلوان ويمنّ على الجرحى والمصابين بالشفاء العاجل ويجنّب العراقيين جميعاً شرّ الأشرار وكيد الفجار إنه سميع مجيب، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

١ ذو الحجة ١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٥٠

إستفتاء حول دخول الأراضي العراقية من المنافذ غير الرسمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على رسوله محمد وآله الطاهرين

سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الكثير من الإخوة من أبناء الشعب الإيراني بالتوجه إلى زيارة العتبات المقدسة في العراق، قسم منهم يدخل الأراضي العراقية من نقطة دخول رسمية ولكن هناك الكثير منهم يدخل إلى العراق من نقاط غير رسمية بواسطة مهربيين إيرانيين ثم يقوم مهربيون عراقيون بنقلهم إلى داخل الأراضي العراقية وهم كثيراً ما يتعرضون لعدة أنواع من المخاطر سواء على دمائهم وأعراضهم وأموالهم فما رأي سماحة السيد بالتعامل مع كل من هؤلاء الزائرين ومع المهربيين علماً أنهم يفرضون على كل زائر بدفع مبلغاً مالياً كبيراً مقابل إيصالهم عبر الحدود وإركابهم في سيارات تنقلهم إلى كربلاء أو النجف فما حكم المال المأخوذ منه، أفتونا مأجورين... وفقكم الله تعالى لإعلاء كلمة الإسلام والمسلمين... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مجموعة من المؤمنين ناحية جصان ٢٨ ذو القعدة ١٤٢٤ هـ

بسمه تعالى

يحرم دخول الأراضي العراقية من غير المنافذ الرسمية كما يحرم أخذ المال على عمليات التهريب وتسهيلها والله العالم.

مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) في النجف الأشرف

أجوبة المسائل الشرعية ١٤ / ذو الحجة / ١٤٢٤ هـ

رقم: ٥١

بيان حول شائعة اغتيال سماحة السيد السيستاني

بسم الله الرحمن الرحيم

تتناقل عدد من وسائل الإعلام منذ الليلة الماضية أخباراً عن تعرّض سماحة السيد السيستاني - دام ظلّه - لاعتداء مسلّح استهدف حياته الشريفة.

وإذ يوضّح القسم الاعلامي بمكتب سماحته - دام ظلّه - في النجف الأشرف عدم صحة هذه الأخبار جملة وتفصيلاً، يؤكّد على ضرورة مراعاة المواطنين لأقصى درجات الحيطة والحذر في كل ما يتعلق بالوضع السياسي والأمني في هذه الأوقات الحساسة التي يترقب فيها الجميع وصول البعثة الدولية المكلفة بالتحقق من مدى إمكانية إجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس الوطني الانتقالي.

أمّلين أن يتوفّر للفريق الدولي الأجواء الملائمة لإنجاز عمله على الوجه الصحيح بعيداً عن الضغوط والمؤثرات الجانبية، ليتيسّر التوصل إلى الطريقة المثلى لتمثيل العراقيين - بجميع شرائحهم وطوائفهم - تمثيلاً حقيقياً في المجلس الوطني القادم.

نسأل الله العليّ القدير أن يجنّب الشعب العراقي الأبّيّ كل سوء ومكروه، ويمنّ عليه بالاستقلال والاستقرار والرفعة والتقدم، إنه سميع مجيب.

مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف ١٤ ذو الحجة ١٤٢٤ هـ

رقم: ٥٢

أسئلة مجلة المكتبة/ النادي الحسيني في النبطية

بسمه تعالى

سماحة السيد محمد رضا السيستاني نجل سماحة آية الله العظمى المرجع الأعلى
السيد علي السيستاني (دام ظله)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نود من جانبكم الكريم الإجابة على الأسئلة الواردة أدناه والتي هي مثار تساؤل في
أوساطنا الاجتماعية، حيث ستنشر أجوبتكم الكريمة عليها بإذنه تعالى في العدد المقبل من
مجلة «المكتبة» التي تصدر عن النادي الحسيني لمدينة النبطية - جنوب لبنان برعاية
 وإشراف سماحة الشيخ عبد الحسين صادق.

س ١: بعد انهيار النظام الغاشم في العراق، ما هي الخطوات التي تتخذها الحوزة
 المباركة في النجف الأشرف لاستعادة دورها التاريخي الإجتماعي والسياسي؟

ج ١: إن الحوزة العلمية المقدسة في النجف الأشرف قد أصيبت بنكبات قاسية خلال
 العقود الأخيرة، وفقدت من جراء ذلك الكثير من رجالها البارزين من العلماء والأدباء
 والمفكرين، قتلاً وسجناً ونفياً وتشريداً، ولم يبق منها إلا التلة القليلة من أولئك الأفاضل،
 ولكن في الأشهر القليلة الماضية بدأ العديد من المهجرين في العودة إلى الحوزة الأم
 والشروع في نشاطاتهم العلمية والفكرية، كما تأسست خلال هذه المدة جملة من المراكز
 والمؤسسات التي تهتم بالتبليغ الثقافي والديني، وأنشأت عدد من الحوزات العلمية في
 مراكز المحافظات، والمؤمل مع تحسّن الوضع الأمني وتوفير الخدمات الضرورية أن
 يتيسّر اتخاذ خطوات واسعة في سبيل تطوير الحوزة المباركة واستعادة مجدها الأثيل.

س ٢: في حال تمت الانتخابات وفقاً لوجهة نظر آية الله السيستاني (دام ظله
 الشريف)، فهل تنوي المرجعية الشريفة أو الحوزة المباركة أن تشارك في نظام الحكم
 القادم، وذلك لترسيخ ثقة الشعب العراقي بالنظام الجديد؟

ج ٢: إن سماحة السيد دام ظله إنّما طالب بإجراء الانتخابات لغرض تمكين الشعب
 العراقي من اختيار ممثليهم من إدارة بلدهم، سماحته ليس معنياً بتصدي الحوزة العلمية
 لممارسة العمل السياسي فإنّه يرتأي لعلماء الدين أن ينأوا بأنفسهم عن هذا المجال، ولكن
 هذا لا يمنع من قيامهم بإسداء النصح والتوجيه للناس وإرشادهم إلى الضوابط التي ينبغي
 اعتمادها في اختيار ممثليهم في أية انتخابات قادمة.

س ٣: ما هي الخطة التي يتبعها آية الله السيستاني (دام ظله) والحوزة المباركة لتفادي
 النعرات المذهبية والعرقية التي تواجه المجتمع العراقي والتي تعمل الأجهزة الاستخباراتية
 المعادية على تأجيجها؟

ج٣: إن القوى السياسية والاجتماعية العراقية ومعظم الشعب العراقي على وعي تام بمخاطر الانسياق وراء النعرات العرقية والطائفية، ونحمد الله تبارك وتعالى أنه لم تقع من الحوادث المؤسفة المسببة عن ذلك طوال الأشهر الماضية إلا النزر اليسير، وقد تعاون الجميع على تطويقها والحد من نتائجها السلبية.

وقد اتخذت خطوات مباركة في التنسيق والتواصل بين مختلف الطوائف والقوميات تجنباً عن أي اصطدام عرقي أو طائفي، نسأل الله تعالى مزيد التوفيق للقائمين بها.

س٤: كيف ترى المرجعية المباركة شكل نظام الحكم المقبل في العراق؟

ج٤: هذا متروك لإرادة الشعب العراقي، ولكن لما كان معظم العراقيين من المسلمين فمن المؤكد أنهم سيختاروا نظاماً يحترم ثوابت الشريعة الاسلامية المقدسة كما يحترم حقوق الأقليات، والجميع متفقون على ضرورة اعتماد مبدأ العدالة والمساواة بين أبناء هذا البلد في جنب مبدأ التعددية والانتخاب والتداول السلمي للسلطة.

س٥: كيف كان سماحة آية الله السيد السيستاني (دام ظله) يمارس مهامه كمرجع للطائفة إبان الحكم الظالم السابق الذي كان يضغط بشدة على حياة السيد (دام ظله الشريف) وكيف كان يجيب على استفئات المقلدين الحساسة وذات الطابع السياسي؟

ج٥: كان الوضع حرجاً جداً بالنسبة إلى سماحته دام ظله وقد بقي سنوات طويلة رهين داره يمارس مسؤولياته في أضيق الحدود تجنباً عن منح أيّ ذريعة لأجهزة النظام في الوقعة بالحوزة العلمية وطلابها، وقد نجح - والله الحمد - في التحفظ على كيان الحوزة المقدسة في ظروف بالغة الخطورة والتعقيد.

س٦: لماذا الظهور الاعلامي للمرجعية المباركة ضعيفاً، حيث نرى في وسائل الإعلام وفي القنوات الفضائية بأنّ وجهة النظر الشيعية تجاه الكثير من الأمور تؤخذ من قبل جهات لا تمثل مرجعية دينية للمقلدين الشيعة كما هو الحال في مرجعية آية الله السيد السيستاني (دام ظله الشريف) حيث أنّ الأكثرية الشيعية تتبع مرجعيته المسددة.

ج٦: إنّ مكتب سماحة السيد دام ظله لا يتعامل مع وسائل الإعلام إلا في حدود الضرورة، وفقاً للمنهج الذي رسمه له سماحة السيد دام ظله، والمؤمّل من المؤمنين - سدد الله خطاهم - أن يتنبهوا للأساليب غير المهنية التي تمارسها العديد من وسائل الاعلام وينتبهوا فيما يُنشر فيها حول سماحة المرجع دام ظله.

هذا ما تيسّر تحريره في هذه العجالة والسلام عليكم وعلى فضيلة العلامة الحجة الشيخ عبد الحسين صادق دامت بركاته.

محمد رضا السيستاني ١٤٢٤/١٢/٢١ هـ

رقم: ٥٣

أسئلة مجلة «دير شبيغل» الألمانية

بسم الله الرحمن الرحيم

س١: هل تمت عملية إسقاط نظام صدام حسين بالشكل المنشود؟

ج١: لم يكن المنشود تغيير النظام الاستبدادي عن طريق الغزو والاحتلال بما استتبع ذلك من مأسّ كثيرة، ومنها انهيار مقومات الدولة العراقية وانعدام الأمن والاستقرار وتفاقم الجرائم وتلف الكثير من الممتلكات العامة حرقاً ونهباً وتدميراً وغير ذلك.

س٢: إنكم يا سماحة السيد تحبذون إجراء إنتخابات عامة قبل نهاية شهر حزيران في حين يعمل المحتلون على إطالة فترة بقائهم ويدعون إلى تشكيل مجلس إنتقالي غير منتخب من الشعب ينقل السلطة فيما بعد لحكومة منتخبة في مستقبل غير معروف، ما رأيكم في هذه الخطط؟

ج٢: إن الانتخابات هي الطريقة المثلى لتمكين الشعب العراقي من تشكيل حكومة ترعى مصالحه، وفي بلد مثل العراق متنوع الأعراق والطوائف لا يمكن تجاوز المحاصصات العرقية والطائفية في أية تشكيلة حكومية إلا بالرجوع إلى صناديق الاقتراع. ولكن إذا لم يكن يتيسّر إجراء الانتخابات في المدة المتبقية إلى نهاية حزيران - وليس السبب وراء ذلك إلا ماطلة سلطة الاحتلال وتسويقها المستمر في اتخاذ الخطوات اللازمة لإعداد الانتخابات طوال الأشهر السابقة - فإنّه لا بد من التأكيد على أمرين:

١ - ضرورة الإسراع في الإعداد لإجراء الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة، والمطلوب تقديم ضمانات واضحة - كقرار من مجلس الأمن الدولي - بذلك ليطمئن الشعب العراقي بأنّ الانتخابات سوف لن تُعرقل مرة أخرى لذرائع مشابهة للتي تطرح اليوم.

٢ - ضرورة تحديد صلاحيات الهيئة غير المنتخبة التي تُسلم لها السلطة في الثلاثين من حزيران، وعدم تمكينها من اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بالسياسات المستقبلية للبلاد في المجالات المختلفة، بل ترك ذلك للحكومة المنبثقة من المجلس المنتخب من قبل الشعب مباشرة.

س٣: ماذا تتوقعون من دور للأمم المتحدة في المرحلة القادمة؟

ج٣: إن المرجعية الدينية قد سبق لها أن طالبت - في رسالة التعزية التي بعثت بها إلى السيد كوفي عنان بوفاة السيد دي ميلو - بأن تلعب الأمم المتحدة دوراً مركزياً في عملية نقل السيادة، وكانت المرجعية وراء مطالبة مجلس الحكم من الأمين العام للأمم المتحدة ارسال فريق من خبراء المنظمة الدولية لدراسة الآلية المثلى التي ينبغي اعتمادها في ذلك، بعد أن استبعدت سلطة الاحتلال ومجلس الحكم - في اتفاقية ١٥ تشرين الثاني - أي دور للأمم المتحدة في هذا المجال.

وإنّ المرجعية ترى أنّ الأمم المتحدة التي أقرّت الاحتلال ووفرت له الغطاء الدولي تتحمل مسؤولية كبيرة أمام الشعب العراقي، وهي مطالبة بأداء دور فعّال في مساعدة العراقيين في الخروج من محنتهم والإشراف العام على العملية السياسية إلى حين الوصول إلى الوضع الدائم.

س٤: هناك من يلوّح ببروز حرب عرقية أو طائفية في العراق، هل لديكم مخاوف حقيقية من ذلك؟

ج٤: إنّ القوى السياسية والاجتماعية العراقية ومعظم الشعب العراقي على وعي تام بمخاطر الانسحاق وراء النزعات العرقية والطائفية، ونحمد الله تبارك وتعالى أنه لم تقع من الحوادث المؤسفة المسببة عن ذلك في طوال الأشهر الماضية إلا النزر اليسير، وقد تعاون الجميع على تطويقها والحدّ من نتائجها السلبية.

س٥: هناك من يخشى أن تؤدي الانتخابات إلى إقامة حكومة طائفية في العراق، هل هذا وارد في نظركم؟

ج٥: كلاً، فإنّ الأغلبية العددية لو تحققت لطائفة ما فهي لا تؤدي إلى بروز أغلبية سياسية لهم، فإنّ من المتوقع أن يكون في كل طائفة اتجاهات سياسية مختلفة.

س٦: ما هي الأسس التي يجب أن يقوم عليها عراق المستقبل؟

ج٦: مبدأ الشورى والتعددية والتداول السلمي للسلطة في جنب مبدأ العدالة والمساواة بين أبناء البلد في الحقوق والواجبات، وحيث أن أغلبية الشعب العراقي من المسلمين فمن المؤكد أنهم سيختارون نظاماً يحترم ثوابت الشريعة الاسلامية مع حماية حقوق الأقليات الدينية.

س٧: هناك من يتخوف من إقامة حكم ديني يحرم الأقليات من بعض حقوقها في ضوء تصريحات متطرفة من قبل البعض، والاعتداءات على حياة وممتلكات عراقيين من طوائف مختلفة من دون مبرر، فهل هناك ما يبرر تلك المخاوف أم سيبقى كل شيء كما هو الآن بالنسبة للمسيحيين والطوائف الأخرى؟

ج٧: إن القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية في العراق لا تدعو إلى قيام حكومة دينية، بل إلى نظام يحترم الثوابت الدينية للعراقيين ويعتمد مبدأ التعددية والعدالة والمساواة كما مرّ، وقد سبق للمرجعية الدينية أن أوضحت أنها ليست معنيّة بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي، وأنها تترتأي لعلماء الدين أن يناؤا بأنفسهم عن تسلّم المناصب الحكومية.

وأما ما يقع أحياناً من بعض الاعتداءات على غير المسلمين فهو أمر مرفوض تماماً وسيتم القضاء عليها بعد تمكين قوات الشرطة والمحاكم من أداء مهامها بصورة كاملة.

س٨: من وراء عمليات القتل والتخريب التي يذهب ضحيتها الأبرياء من العراقيين؟
ج٨: لا يتوفر لدينا معلومات دقيقة عنن يقومون بأعمال العنف التي تستهدف العراقيين من مدنيين ورجال شرطة وجيش وغيرهم، ولكن من المؤكد أن هؤلاء لا يريدون الأمن والاستقرار لهذا البلد ويساهمون في إطالة أمد الاحتلال والإضرار بمصلحة الشعب العراقي، ومن المهم جداً تضافر الجهود على ضبط الحدود والتحكم بالوافدين إلى العراق وإلتزام دول الجوار وغيرها عدم التدخل في الشؤون الداخلية العراقية بأيّ شكل من الأشكال.

س٩: الأكراد يطالبون بنظام فيدرالي مبني على أسس قومية وجغرافية، فما ترون في ذلك؟

ج٩: إن أصل الفيدرالية ونوعها المناسب للعراق ممّا يجب أن يقرّره الشعب العراقي عبر ممثليه المنتخبين لمجلس كتابة الدستور، فعلى الجميع التريث وعدم البت في الأمر إلى ذلك الحين.

ومن المؤكد أن ممثلي الشعب الكردي العزيز في مجلس كتابة الدستور سيتوصلون مع سائر إخوانهم العراقيين إلى صيغة مثلى تحفظ وحدة العراق كما تحفظ حقوق جميع أعراقه وقومياته.

س ١٠: كثر الجدل فيما يتعلق بحقوق النساء في العراق، فهل تجدون مانعاً من مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية وتسلمها للمناصب المختلفة كعضوية البرلمان والوزارة وغير ذلك؟

ج ١٠: لا مانع من ذلك مع توفر الشروط والمؤهلات القانونية، ومن المؤمل أن يكون للمرأة العراقية دور كبير في تطور العراق ورقية ورفعه.

٢٤ ذي الحجة ١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٥٤

إستفتاء حول الاستحواذ على الملفات الحكومية

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المرجع الديني آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظلکم

نرجو من سماحتكم الاجابة على ما يأتي:

بعد سقوط النظام وما رافق ذلك من انفلات أمني قام العديد من الأشخاص بالاستحواذ على الملفات الحكومية وخاصة تلك التابعة لبعض الدوائر الأمنية وفيها الكثير من المعلومات الصحيحة وغير الصحيحة المتعلقة بالناس وبالمصالح العامة.

فهل يجوز لأولئك الأشخاص استمرار الاستحواذ عليها؟ وهل يجوز لهم بيعها؟ وإذا لم يجز ذلك فماذا يصنعون بها؟

باسم محمد الماجدي ٢٧/ذي الحجة/١٤٢٤ هـ

بسمه تعالى

لا يجوز لهم ذلك ويلزمهم تسليمها إلى جهة حكومية ذات صلاحية، يوثق بمراعاتها للضوابط الشرعية والقانونية في التعامل معها والله العالم.

٢٧/ذي الحجة/١٤٢٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٥٥

بيان حول التقرير الصادر من البعثة الدولية المكلفة بتقصي الحقائق في العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

نشر يوم أمس في مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك التقرير الذي أعدّه فريق المنظمة الدولية لتقصّي الحقائق الذي زار العراق مؤخراً، وقد لوحظ اشتغال التقرير على العديد من النقاط التي توافق رؤى المرجعية الدينية ما تمّ بيانها سابقاً.

فقد أكدّ التقرير على أن «إنشاء حكومة مكتملة الأهلية» يتوقف على إجراء «انتخابات وطنية مباشرة» وأن «فكرة نظام المجمعات» التي بني عليها اتفاق ١٥/ تشرين الثاني «ليست عملية» و«لا تتمتع بدعم كافٍ من العراقيين» و«ليست بديلاً عن الانتخابات».

كما أوضح التقرير أنه «بغضّ النظر عن الآلية التي ستقرر لتشكيل الحكومة الانتقالية في ٣٠ حزيران فلا بد من فهم أن هذه الحكومة ستكون لمدة قصيرة، ويتعين أن تحلّ محلها في أسرع وقت ممكن حكومة منتخبة ديمقراطياً ومكتملة الأهلية»، وفي الوقت الذي قرّر الفريق الدولي أنه «لا يمكن إجراء انتخابات موثوقة بحلول ٣٠ حزيران» أكدّ على إمكانية إجرائها بعد بضعة أشهر من ذلك التاريخ «بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ أو بعد ذلك بقليل» إذا تمّ «الشروع فوراً بالأعمال التحضيرية لها»، وبهذا الصدد أوصى الفريق «بالعمل فوراً على إنشاء هيئة انتخابية عراقية مستقلة بدون مزيد من الإبطاء» للقيام بهذه المهمة.

وقد أشار التقرير إلى العديد من العيوب الخطيرة في اتفاق ١٥/ تشرين الثاني، ومنها ابتناؤه على «قيام مجلس الحكم بصياغة القانون الأساسي على أساس تشاور وثيق مع سلطة التحالف» وتضمّنه «تفاصيل محددة تنصّ على أحكام رئيسية في القانون الأساسي تُلزم مشرّع المستقبل» وما نصّ عليه من أن «ما يتفق عليه مجلس الحكم وسلطة التحالف لا يمكن أن يعدّل لاحقاً»، وأيضاً ابتناؤه على إقرار «ترتيبات أمنية غير محددة تلزم الحكومة التي ستقام في المستقبل باتفاقيات غير معروفة بعد بين سلطة التحالف ومجلس الحكم» وغير ذلك من «مسائل لم تناقش ولم يتفق عليها لا على مستوى الشعب العراقي ولا على مستوى ممثليه المنتخبين».

وعلى الرغم من استبعاد الفريق الدولي فكرة نقل السيادة إلى حكومة منتخبة بصورة مباشرة، إلا أن ما قرّره من إمكانية إجراء الانتخابات في نهاية عام ٢٠٠٤ يحظى بأهمية بالغة، ولا سيما مع اقتراح «إجرائها لاختيار جمعية وحيدة تناط بها مهمتان هما وضع دستور البلد والعمل في الوقت نفسه بوصفها الهيئة التشريعية» إلى حين إقرار الدستور الدائم، مما يعني ذلك كله تقليص المدة التي ستتولى فيها حكومة غير منتخبة زمام الأمور

في البلد إلى بضعة أشهر فقط، خلافاً لما ورد في اتفاق ١٥ / تشرين الثاني من استمرارها في العمل إلى نهاية عام ٢٠٠٥.

وإن المرجعية الدينية تطالب بضمانات واضحة - كقرار من مجلس الأمن الدولي - بإجراء انتخابات وفق ذلك التاريخ، ليطمئن الشعب العراقي بأن الأمر لا يخضع مرة أخرى لمزيد من التسوية والمماطلة لذرائع مشابهة للتي تطرح اليوم.

كما تطالب المرجعية بأن تكون (الهيئة غير المنتخبة) التي تسلّم لها السلطة في الثلاثين من حزيران «إدارة مؤقتة ذات صلاحيات واضحة ومحدودة تهيي البلد لانتخابات نزيهة وحرّة، وتدير شؤونه خلال الفترة الانتقالية» من دون تمكينها من اتخاذ قرارات مهمة تلزم الحكومة المنبثقة من مجلس منتخب.

وأما فيما يتعلق بالآلية التي سيتقرّر اعتمادها في عملية نقل السلطة فإن هناك قلقاً متزايداً من أن لا يتيسّر للأطراف المعنية التوصل في المدة المتبقية إلى آلية «تتمتع بتأييد الشعب العراقي على أوسع نطاق» كما طالبت بذلك الأمم المتحدة، وأن تجد هذه الأطراف نفسها في مطبّ المحاصصات العرقية والطائفية والسياسية، التي سعت المرجعية في تجاوزها بالدعوة إلى الاعتماد على آلية الانتخابات العامة.

نسأل الله العليّ القدير أن يوفق الجميع لما فيه خير الشعب العراقي العزيز ورفعته واستقراره، إنه سميع مجيب.

٥/المحرم الحرام/١٤٢٥ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٥٦

بيان حول تفجيرات يوم العاشر من المحرم في كربلاء

بسم الله الرحمن الرحيم {وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ *}

السلام عليك يا أبا عبد الله وعلى الأرواح التي حلّت بفنائك

في هذا اليوم الحزين، العاشر من المحرم الحرام، ذكرى استشهاد الإمام الحسين وأهل بيته وصحبه الميامين امتدت الأيدي الأثمة لتستهدف جموع المعزّين والزائرين في مدينتي كربلاء والكاظمية المقدستين، وارتكبت مجازر ما أبشعها وأفظعها، خُفّت مئات الضحايا بين شهيد وجريح وبينهم عدد كبير من النساء والأطفال من العراقيين وغيرهم.

لقد قدّر الله تعالى أن تكون كربلاء محلاً للبلاء ورمزاً للفداء ومدرسة قائمة على مرّ القرون والأجيال، يستمد منها أبناء الإسلام أروع دروس الصبر وأصدق آيات الايمان وأعظم مثل التضحية في سبيل المبدأ دون أدنى حرص على الحياة والبقاء.

وهكذا كانت كربلاء اليوم، وانضمت إليها الكاظمية المقدسة، حيث توزّعت على تراهما الطاهر اشلاء المئات من محبّي أئمة أهل البيت المتمسكين بخطّهم السائرين على نهجهم في تحدي الطغاة والانكار على الظالمين والمنحرفين.

إن الكلمات لتقصر عن إدانة هذه الجرائم النكراء، التي باء بأثامها من تجرّدوا من كل القيم والمبادئ السامية، فسفكوا الدم الحرام في الشهر الحرام وفي أشرف البقاع وأقدسها حرم الأئمة الاطهار عليهم الصلاة والسلام.

واننا في الوقت الذي نحمل قوات الاحتلال مسؤولية ما يلاحظ من التسويف والمماطلة في ضبط حدود العراق ومنع المتسللين، وعدم تعزيز القوات الوطنية المكلفة بتوفير الأمن وتمكينها من العناصر الكفوءة وتأمين حاجتها من الأجهزة والمعدات اللازمة للقيام بمهامها ندعو جميع أبناء الشعب العراقي العزيز إلى مزيد الحذر والتنبّه لمكائد الأعداء والطامعين ونحثّهم على العمل الجاد لرصّ الصفوف وتوحيد الكلمة في سبيل الاسراع في استعادة الوطن الجريح سيادته واستقلاله واستقراره.

نسأل الله العليّ القدير أن يتقبّل الضحايا الكرام في الشهداء ويحشرهم مع الإمام الحسين ويمنّ على ذويهم بالصبر الجميل والأجر الجزيل وعلى الجرحى والمصابين بالشفاء العاجل إنه سميع مجيب.

١٠/المحرم الحرام/١٤٢٥هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٥٧

إستفتاء حول الموقف من قانون إدارة العراق للفترة الانتقالية

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: ما هو موقف سيدنا ومرجعنا المفدى من (قانون إدارة العراق للفترة

الانتقالية)؟

جمع من المؤمنين ١٦ / محرم / ١٤٢٥ هـ

بسمه تعالى

لقد سبق لسماحة السيد مدّ ظله أن أوضح في تحفظه على اتفاق ١٥ / تشرين الثاني أن أيّ قانون يعدّ للفترة الانتقالية لن يكتسب الشرعية إلاّ بعد المصادقة عليه في الجمعية الوطنية المنتخبة، ويضاف إلى ذلك أن هذا (القانون) يضع العوائق أمام الوصول إلى دستور دائم للبلد يحفظ وحدته وحقوق أبنائه من جميع الأعراق والطوائف.

١٦ / المحرم الحرام / ١٤٢٥ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٥٨

رسالة جوابية موجهة إلى السيد الأخضر الابراهيمي تتضمن الموقف من قانون إدارة العراق للمرحلة الانتقالية

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ الدكتور الأخضر الابراهيمي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: تعقيباً على رسالتكم المؤرخة في ١٧/آذار/٢٠٠٤ نبعث إليكم بالتوضيحات التي حرّرها الأستاذ حامد الخفاف مدير شؤون سماحة السيد السيستاني في لبنان بشأن ملابسات موقف سماحته من الدور القادم للأمم المتحدة في العراق، حيث كان الأستاذ الخفاف وسيطاً في إبلاغه للسيد غسان سلامة جواباً عن استفسار منه بهذا الشأن.

وإذ نؤيد كل ما ورد في هذه التوضيحات نودّ التأكيد على النقاط الآتية:

١ - إن المرجعية الدينية التي بذلت جهوداً مضيئة في سبيل عودة الأمم المتحدة إلى العراق وإشرافها على العملية السياسية وإجراء الانتخابات العامة، كانت تتوقع أن يترك لممثلي الشعب العراقي في الجمعية الوطنية المنتخبة حرية إدارة البلد في المرحلة الانتقالية وكتابة الدستور الدائم والاستفتاء عليه وفق الآلية التي يقررها المندوبون أنفسهم.

ولكن بعد إقرار ما يسمى بـ (قانون الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) ستكون الجمعية الوطنية القادمة مكبلة بقيود كثيرة لا تسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقاً لمصلحة الشعب العراقي، حيث أملى عليها مجلس غير منتخب هو مجلس الحكم الانتقالي وبالتنسيق مع سلطة الاحتلال قانوناً (غريباً) لإدارة الدولة في المرحلة الانتقالية، كما أملى عليها -

وهو الأخطر - مبادئ وأحكاماً وآليات معينة فيما يخص كتابة الدستور الدائم وإجراء الاستفتاء عليه.

إن هذا (القانون) الذي لا يتمتع بتأييد معظم الشعب العراقي - كما تؤكد ذلك استطلاعات الرأي العام وملايين التوقيعات التي جمعت خلال الأيام القليلة الماضية في رفضه أو المطالبة بتعديله - يصادر حق ممثلي الشعب العراقي المنتخبين بصورة لا نظير لها في العالم، وبذلك تفقد الانتخابات التي طالما طالبت بها المرجعية الدينية الكثير من معناها وتصبح قليلة الجدوى.

إن هذا (القانون) الذي يعهد بمنصب الرئاسة في العراق إلى مجلس يتشكل من ثلاثة أشخاص - سيكون أحدهم من الكرد والثاني من السنة العرب والثالث من الشيعة العرب - يكرس الطائفية والعرقية في النظام السياسي المستقبلي للبلد ويعيق اتخاذ أي قرار في مجلس الرئاسة إلا بحصول حالة التوافق بين الأعضاء الثلاثة وهي ما لا تتيسر عادة من دون وجود قوة أجنبية ضاغطة - كما وجدنا مثل ذلك في حالات مماثلة - وإلا يصل الأمر إلى طريق مسدود ويدخل البلد في وضع غير مستقر وربما يؤدي إلى التجزئة والتقسيم لا سمح الله تعالى.

٢ - إن المرجعية الدينية التي سبق لها أن طالبت بصدور قرار من مجلس الأمن الدولي يحدد موعد الانتخابات العامة تخشى أن تعمل سلطة الاحتلال على إدراج هذا (القانون) في القرار الجديد لمجلس الأمن ليكتسب صفة الشرعية الدولية ويلزم به الشعب العراقي رغماً عليه.

إننا نحذر من أية خطوة من هذا القبيل لن تكون مقبولة من عامة العراقيين وستكون له نتائج خطيرة في المستقبل ونرجو إبلاغ أعضاء مجلس الأمن بهذا الأمر.

٣ - في ضوء ما تقدم وبالرغم مما يتمتع به شخصكم من احترام وتقدير لدى سماحة السيد إلا أنه لا يرغب أن يكون طرفاً في أية لقاءات واستشارات تجريها البعثة الدولية في مهمتها القادمة في العراق ما لم يصدر من الأمم المتحدة موقف واضح بأنّ هذا (القانون) لا يُلزم الجمعية الوطنية المنتخبة بشيء، ولن يذكر في أي قرار جديد لمجلس الأمن الدولي بشأن العراق.

هذا ما لزم بيانه وتقبلوا فائق الاحترام

الجمعة ٢٧/المحرم/١٤٢٥هـ - ١٩/آذار/٢٠٠٤ م كتب السيد السيستاني (دام ظله)

النجف الأشرف

رقم: ٥٩

بيان حول الاعتداءات على الشعب الفلسطيني في مخيم جنين

بسم الله الرحمن الرحيم {لَعْنَةُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ*}

يواجه إخوتنا وأخواتنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة في هذه الأيام عدواناً صهيونياً متواصلًا قلّ نظيره في التاريخ الحديث. وتعجز الكلمات عن بيان أبعاده الوحشية، فقد عمّ الجميع ولم يسلم منه حتى الشيوخ والنساء والصبيان، وتنوعت أساليبه قتلاً وتعذيباً وترويعاً واعتقالاً وتشريداً وتجويعاً وهتكاً للحرّمات واستباحة للمقدسات وتخريباً للمدن والمخيمات وتدميراً للبيوت والمساكن وبلغ حتى الممانعة من إسعاف الجرحى والمصابين ودفن أجساد الشهداء، ويجري كل ذلك بمرأى ومسمع العالم أجمع ولا مانع ولا رادع، بل إنه يحظى بدعم أمريكي واضح.

وإذا لم يكن المترقب من أعداء الإسلام والمسلمين إلا أن يصطفوا مع المعتدين الغاصبين فإنه لا يترقب من المسلمين إلا أن يقفوا مع إخوانهم وأخواتهم في فلسطين العزيزة ويرصّوا صفوفهم ويجندوا طاقاتهم في الدفاع عنهم ووقف العدوان عليهم.

إن الوضع المأساوي الذي يعيشه أبناء الشعب الفلسطيني المظلوم يقتضي أن لا يهنأ المسلمون في مطعم أو مشرب إلى أن يكفوا عن إخوانهم وأخواتهم أيدي الظالمين المعتدين.

لقد روي عن النبي الأعظم أنه قال: (من أصبح لا يهتم بأمور المسلمين فليس منهم ومن سمع رجلاً ينادي يا للمسلمين فلم يجبه فليس بمسلم)، ولذلك نهيب بالمسلمين كافة أن يهبوا لنجدة الشعب الفلسطيني المسلم ويستجيبوا لصرخات الاستغاثة المتعالية منهم ويبدلوا قصارى جهدهم وإمكاناتهم في ردع المعتدين عليهم واسترداد حقوقهم المغتصبة وإنقاذ الأرض الإسلامية من أيدي الغزاة الغاصبين.

نسأل الله العليّ القدير أن يأخذ بأيدي المسلمين إلى ما فيه الخير والصلاح ويمنّ عليهم بالنصر على أعدائهم (وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم).

٢٦/محرم الحرام/١٤٢٣هـ علي الحسيني السيستاني

رقم: ٦٠

بيان حول استشهاد الشيخ المجاهد أحمد ياسين رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم {الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ*}
في صباح هذا اليوم وفي جريمة بشعة ارتكبتها الكيان الصهيوني المحتل فقد الشعب الفلسطيني المظلوم أحد رجاله الأبطال العالم الشهيد الشيخ أحمد ياسين تغمده الله بواسع رحمته الذي كرّس حياته لخدمة وطنه ودينه وأصبح مثلاً يحتذى به في الصبر والمقاومة.
وإننا إذ نعزّي إخوتنا وأخواتنا في فلسطين العزيزة وسائر المسلمين في هذا الخطب الفادح والمصاب الجلل نستنهض أبناء الأمة العربية والإسلامية لحرص الصفوف وتوحيد الكلمة والعمل الجادّ في سبيل تحرير الأرض المغتصبة واستعادة الحقوق المسلوقة انطلاقاً من قوله عزّ وجل: {...إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ} والله ولي التوفيق ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

٣٠/محرم/١٤٢٥هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٦١

إستفتاء حول الاضطرابات الأمنية في العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني (دام ظله)

السلام عليكم رحمة الله وبركاته وبعد...

إنكم على علم بالأساليب القاسية التي تستخدمها قوات الاحتلال في المصادمات المستمرة منذ عدة أيام في مناطق من بغداد وفي عدد من المحافظات في الغرب والوسط والجنوب والتي أسفرت لحد الآن عن وقوع أعداد كبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين، وقد حدثت أيضاً ممارسات مؤسفة حيث تعرض عدد من المراكز والمؤسسات الحكومية للنهب والسلب واستولى على عدد آخر منها بعض المجموعات المسلحة مما خلق حالة من الفوضى والانفلات الأمني في عدد من المدن ولا زال الوضع يسير من سيء إلى أسوأ، فما هو الموقف أزاء كل ما يجري؟

جمع من المؤمنين

بسمه تعالى

إننا نشجب أساليب قوات الاحتلال في التعامل مع الحوادث الواقعة، كما ندين التعدي على الممتلكات العامة والخاصة وكل ما يؤدي إلى الاخلال بالنظام ويمنع المسؤولين

العراقيين من أداء مهامهم في خدمة الشعب، وندعو إلى معالجة الأمور بالحكمة وعبر الطرق السلمية والامتناع عن أي خطوة تصعيدية تؤدي إلى المزيد من الفوضى وإراقة الدماء، وعلى القوى السياسية والاجتماعية أن تساهم بصورة فعالة في وضع حدّ لهذه المآسي والله ولي التوفيق

١٦/صفر/١٤٢٥ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٦٢

سؤال حول الجهة المعتدية على الحرم العلوي

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: نشرت وسائل الإعلام تصريحاً على لسان السيد محمد باقر المهري في الكويت حمل فيه عناصر جيش المهدي مسؤولية الاعتداء الذي تعرض له الحرم الحيدري الشريف في هذا اليوم فهل ما ذكره يمثل وجهة نظركم؟

جمع من المؤمنين ١٤٢٥/٤/٥ هـ

بسمه تعالى

ما ذكره لا يمثل وجهة نظرنا وليس لدينا أي معلومة عن الجهة التي استهدفت الحرم المقدس العلوي وانتهكت حرمة، وقد تكرر منّا أنه لا يمثل وجهة نظر سماحة السيد دام ظله في القضايا السياسية ونحوها إلا ما يصدر منه مباشرة أو من مكتبه في النجف الأشرف.

٥/ربيع الثاني/١٤٢٥ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٦٣

جواب على طلب ترشيح ممثل للمرجعية الدينية في مجالس إدارة المحافظات

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى/مكتب آية الله العظمى السيد علي السيستاني م/ترشيح ممثل

بناءً على ما جاء في التغييرات الأخيرة حول مجالس إدارات الأفضية والنواحي ومنها قضاء العمارة ولأجل مساهمتكم في إدارة شؤون المحافظة. لذا نرجو تسمية ممثل مكتبكم لعضوية هذا المجلس خلال ثلاث أيام من تاريخ صدور هذا الكتاب من أجل خدمة العراق العزيز عموماً ومحافظةنا خاصة شاكرين تعاونكم.
مع التقدير.

لجنة مشورة قضاء العمارة ٢٠٠٤/٥/١٠

بسمه تعالى

إن مكتب سماحة السيد دام ظلّه لن يعيّن ممثلين له في المجالس الإدارية في أيّ من المناطق، ولا بدّ لمن يدخل المجلس الإداري أن يكون كفوءاً بأداء عمله ويحظى بثقة غالبية المواطنين.

١٤٢٥/٢٤/٧ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٦٤

إستفتاء حول الحكومة المؤقتة التي شكلتها الأمم المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظلّه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

يسأل الكثير من المؤمنين عن الموقف تجاه الحكومة العراقية الجديدة التي تمّ تشكيلها يوم أمس بمساعي السيد الأخضر الابراهيمي مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة؟

جمع من المؤمنين ١٣ ربيع الثاني ١٤٢٥ هـ

بسمه تعالى

إن سماحة السيد - دام ظلّه - سبق أن أكّد مراراً على ضرورة أن تكون الحكومة العراقية ذات السيادة منبثقة من انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها أبناء الشعب العراقي بصورة عامة.

ولكن لأسباب كثيرة معروفة تمّ استبعاد خيار الانتخابات، فبين مماطلة وتسويق وممانعة وتخويف انقضى الوقت وقرب موعد الثلاثين من حزيران الذي يفترض أن يستعيد فيه العراقيون السيادة على بلدهم.

وهكذا آل الأمر إلى التعيين لتتشكّل الحكومة الجديدة من دون أن تحظى بالشرعية الانتخابية، بالإضافة إلى أنه لم يتمثّل فيها جميع شرائح المجتمع العراقي وقواه السياسية بصورة مناسبة.

ولكن مع ذلك فالمؤمّل أن تثبت هذه الحكومة جدارتها ونزاهتها، وعزمها الأكيد على أداء المهام الجسيمة الملقاة على عاتقها وهي:

١ - استحصال قرار واضح من مجلس الأمن الدولي باستعادة العراقيين السيادة على بلدهم سيادة كاملة، غير منقوصة في أيّ من جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، والسعي البليغ في إزالة آثار الاحتلال من كافة جوانبه.

٢ - توفير الأمن في كافة ربوع البلد ووضع حدّ لعمليات الجريمة المنظمة وسائر الأعمال الاجرامية.

٣ - تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتخفيف معاناتهم فيما يمسّ حياتهم اليومية.

٤ - الإعداد الجيّد للانتخابات العامة والالتزام بموعدها المقرّر في بداية العام الميلادي القادم، لكي تتشكّل جمعية وطنية لا تكون ملزمة بأيّ من القرارات الصادرة في ظل الاحتلال، ومنها ما يسمّى بقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

إن الحكومة الجديدة لن تحظى بالقبول الشعبي، إلا إذا أثبتت - من خلال خطوات عملية واضحة - أنها تسعى بجدّ وإخلاص في سبيل إنجاز المهام المذكورة، وفق الله الجميع لما يحبّ ويرضى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١٤ / ربيع الثاني / ١٤٢٥ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٦٥

رسالة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي تحذر من الإشارة إلى قانون إدارة الدولة في القرار الدولي ١٥٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس الأمن الدولي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: بلغنا أن هناك من يسعى إلى ذكر ما يسمّى بـ (قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) في القرار الجديد لمجلس الأمن الدولي حول العراق بغرض إضفاء الشرعية الدولية عليه.

إن هذا (القانون) الذي وضعه مجلس غير منتخب وفي ظل الاحتلال وبتأثير مباشر منه يقيد الجمعية الوطنية المقرّر انتخابها في بداية العام الميلادي القادم لغرض وضع الدستور الدائم للعراق.

وهذا أمر مخالف للقوانين ويرفضه معظم أبناء الشعب العراقي، ولذلك فإنّ أيّ محاولة لإضفاء الشرعية على هذا (القانون) من خلال ذكره في القرار الدولي يعدّ عملاً مضاداً لإرادة الشعب العراقي وينذر بنتائج خطيرة.

يرجى إبلاغ موقف المرجعية الدينية بهذا الشأن إلى السادة أعضاء مجلس الأمن المحترمين، وشكراً.

١٤٢٥/٤/١٧ هـ ٢٠٠٤/٦/٦ م مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٦٦

إستفتاء حول استغلال المباني الحكومية

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كما تعلمون فإنّ الكثير من الأبنية والعمارات العائدة إلى المؤسسات والجهات الحكومية قد تم استغلالها بعد سقوط النظام البائد من قبل الأهالي والمنظمات والجهات غير الحكومية من دون استحصال موافقات أصولية على ذلك من قبل الجهة الحكومية المختصة.

واليوم وفي الوقت الذي تسعى الحكومة جاهدة لبناء مؤسساتها التي انهارت مع سقوط النظام السابق تمسّ حاجتها إلى تلك الأبنية والعمارات، ولكن البعض ممن يستغلها يأبى عن إخلائها مدعياً أنه استحصل الإذن الشرعي بالبقاء فيها.

نرجو من سماحتكم التفضل ببيان الحكم الشرعي لذلك.

٢٠٠٤/٦/١٣

بسمه تعالى

إن سماحة السيد مدّ ظله لا يرخص في استغلال الأبنية الحكومية - كسائر أموال الدولة - على خلاف الضوابط القانونية.

٢٥/٢٤/١٤٢٥ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٦٧

إستفتاء حول التصدي للمفسدين

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المرجع الجليل أدام الله عزه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لا يزال الوضع الذي يعانيه شيعة العراق مأساوياً جداً فالقتل فيهم مستمر خصوصاً في علمائهم وطلبة العلوم الدينية والسياسيين والإداريين وحتى الخدميين في الدوائر والقتل العشوائي للأبرياء واستهداف الزوار والمراقد المقدسة والمساجد والحسينيات وأماكن العزاء، وأصبحنا نفقد الأمان في أي مكان هذا فضلاً عن المجرمين الذين يعيشون في الأرض فساداً فما هو حكم هؤلاء لا سيما بعد تشخيص الجهات المتبقية والاتجاهات المساندة فإن وراء جميعها فكراً هو الخلاف لخط آل الرسول من غايته يتفاوتون في الجريمة، هل يعد هؤلاء من المفسدين في الأرض، وهل التصدي للمفسدين يعد من الأمور الحسينية التي لا يرضى الشارع بتركها.

شاكرين لكم وراجين دعاءكم المبارك

خضر الأسدي طلبة بحث خارج

بسمه تعالى

إعمال القوة في التصدي للأعمال الاجرامية - على اختلاف أنواعها ومصادرها - ليس من الأمور الحسينية التي يجوز التصدي لها لأي فرد أو جماعة بإذن أيّ فقيه جامع لشروط التقليد، بل يرى سماحة السيد مدّ ظله ضرورة تطبيق النظم والضوابط القانونية في هذا المجال وعدم التجاوز عليها بوجه والله العالم.

٢/ج٢٥/١٤٢٥ هـ مكتب السيد السيستاني في النجف الأشرف أجوبة المسائل الشرعية

رقم: ٦٨

بيان حول الاعتداءات التي طالت عدداً من الكنائس المسيحية في بغداد والموصل

بسم الله الرحمن الرحيم

في مسلسل الأعمال الاجرامية التي يشهدها العراق العزيز وتستهدف وحدته واستقراره واستقلاله تعرّض عدد من الكنائس المسيحية في بغداد والموصل إلى اعتداءات أثمة أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا الأبرياء بين قتل وجريح كما تضرّر من جرائها الكثير من الممتلكات العامة والخاصة.

وإننا إذ نشجب وندين هذه الجرائم الفظيعة ونرى ضرورة تضافر الجهود وتعاون الجميع - حكومة وشعباً - في سبيل وضع حدّ للاعتداء على العراقيين وقطع دابر المعتدين نؤكد على وجوب احترام حقوق المواطنين المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية ومنها حقهم في العيش في وطنهم العراق في أمن وسلام.

نسأل الله العلي القدير أن يجنّب العراقيين جميعاً كل سوء ومكروه وينعم على هذا البلد العزيز بالأمن والاستقرار إنه سميع مجيب.

١٥ / جمادى الثانية/١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤/٨/٢ م مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف

الأشرف

رقم: ٦٩

بيان حول سفر سماحة السيد العلاجي إلى لندن

بسم الله الرحمن الرحيم

ألمت بسماحة السيد السيستاني - دام ظله - مؤخراً وعكة قلبية وقد استدعي فريق من أخصائي القلب العراقيين إلى النجف الأشرف للتشخيص والمعالجة.

ووفقاً لما ارتآه الفريق الطبي فقد تقرّر متابعة الإجراءات الطبية اللازمة في أحد المستشفيات المتخصصة في المملكة المتحدة، وقد وصل إليها سماحته في مساء هذا اليوم.

نرجو من المؤمنين الكرام أن لا ينسوا سماحته من صالح الدعاء في مظان الإجابة كما لا ينساهم إن شاء الله تعالى.

١٩/ج٢٥/١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤/٨/٦ م مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٧٠

بيان حول عودة سماحة السيد إلى النجف الأشرف بعد سفرته العلاجية

بسم الله الرحمن الرحيم

يشكر سماحة السيد السيستاني دام ظلّه جموع المؤمنين الكرام الذين تجشّموا عناء السفر إلى مدينة النجف الأشرف متزامناً مع عودة سماحته إليها من رحلته العلاجية في الخارج، مثمناً ما بذلوه من جهد بالغ في سبيل إنقاذ المدينة المقدسة وحفظ حرمانها.

كما يبدي سماحته عميق حزنه وبالغ أسفه على تعرّض جمع من الوافدين للاطلاقات النارية مما أدّى إلى سقوط عدد من الأبرياء بين قتيل وجريح، مطالباً الجهات المختصة بإجراء التحقيقات اللازمة لتحديد المقصّرين ومحاسبتهم.

نسأل الله العليّ القدير أن يمنّ على جميع ربوع العراق العزيز بالأمن والاستقرار ويجنّب العراقيين كل سوء ومكروه إنه سميع مجيب.

١٠/١٠ رجب/١٤٢٥ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٧١

تصريح لمتحدث رسمي باسم مكتب السيد السيستاني حول اقتحام مكتب السيد الشهيد الصدر في النجف

صرح المتحدث رسمي باسم مكتب السيد السيستاني في النجف الأشرف بما يلي:

«إننا أبلغنا الجهات المسؤولة في الحكومة العراقية برفضنا وشجبنا لقيام القوات الأميركية بالدخول في مدينة النجف الأشرف بالقرب من الصحن الحيدري الشريف وما وقع بعد منتصف الليلة الماضية من اقتحام مكتب السيد الشهيد الصدر واعتقال العديد من أعضائه. إن هذا الإجراء يعدّ منافياً لمبادرة السلام التي على أساسها تم حل أزمة النجف الأشرف.

إننا نعتقد أنه لم يكن هناك أي مبرر لإجراء عسكري من هذا النوع، فإن مكتب السيد الشهيد سبق أن وافق على إجراءات التفتيش من قبل الشرطة العراقية وتم الأمر بيسر وسهولة، ولو كان هناك ما يبرر إعادة التفتيش لكان بالإمكان إجراؤه في وضح النهار وبموافقة مكتب السيد الشهيد.

إننا نحمل الجهات المعنية مسؤولية ما جرى، ونطالب برعاية بنود مبادرة السلام، وعدم التخطي عنها».

الثلاثاء ٢١/٩/٢٠٠٤م ٥ شعبان ١٤٢٥هـ

رقم: ٧٢

إستفتاء حول تسجيل الأسماء في سجل الناخبين

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنكم على علم بأن المفوضية العليا للانتخابات قد قررت فتح مراكز تسجيل الناخبين في جميع أرجاء العراق لمدة ستة أسابيع إعتباراً من ١/١١/٢٠٠٤، فما هي توجيهات سيدنا المرجع - دام ظله - للمؤمنين في هذا الخصوص؟

جمع من المؤمنين ٢٦ شعبان ١٤٢٥هـ

بسمه تعالى

يجب على المواطنين المؤهلين للتصويت من الذكور والإناث التحقق من إدراج أسمائهم في سجل الناخبين بصورة صحيحة، ومن لم يدرج اسمه أو أدرج بصورة مغلوطة فعليه مراجعة اللجنة الانتخابية في منطقته وإبراز المستمسكات المطلوبة للتدارك والتصحيح، وعلى أصحاب الفضيلة الوكلاء والمعتمدين تشكيل لجان شعبية في مناطقهم لمساعدة المواطنين على إنجاز هذا الأمر المهم، حتى يتسنى للجميع المشاركة في الانتخابات التي نأمل أن تجرى في موعدها المقرر وأن تكون حرة ونزيهة وبمشاركة جميع العراقيين والله الموفق.

٢٦ شعبان المعظم ١٤٢٥هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٧٣

فتوى بصرف الأموال الشرعية لمساعدة الفقراء في مدينة الصدر وغيرها

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدنا مرجع الأمة آية الله العظمى السيد علي السيستاني دام ظله الوارف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: لا يخفى عليكم أن عدداً من أحياء بغداد وضواحيها كـ (مدينة الصدر) و(منطقة سبع البور) و(مدينة التنك) وغيرها تعاني من فقر شديد وإهمال متعمد وظروف معيشية صعبة، ولذلك نتوجه إلى سماحتكم بالإذن لنا - نحن من تجار بغداد والتمكنين مادياً فيها - أن نساهم بما علينا من الحقوق الشرعية لتأمين حوائج المؤمنين في تلك المناطق المحرومة وفق الضوابط الشرعية.

حفظكم الله ذخراً وملاذاً.

١٥ ذق ١٤٢٥هـ

بسمه تعالى

مأذونون في ذلك، وفقكم الله لكل خير، وزاد لكم في الأجر والثواب والسلام عليكم وعلى جميع إخواننا المؤمنين ورحمة الله وبركاته.

١٦/ذق/١٤٢٥هـ علي الحسيني السيستاني

رقم: ٧٤

تصريح للسيد حامد الخفاف المتحدث الرسمي لمكتب السيد السيستاني حول ما نسب لسماحته من تصريحات بخصوص الدستور العراقي

ليس هناك موقف جديد لسماحة السيد السيستاني، ولم يصدر أي بيان عنه، وما نقلته وسائل الإعلام المختلفة في اليومين الأخيرين منسوبةً لسماحته غير صحيح جملة وتفصيلاً، وسماحته يؤكد مواقفه السابقة من أن الدستور الدائم يفترض أن يحترم الهوية الثقافية الإسلامية للشعب العراقي، وتفاصيل ذلك وخصوصياته يتكفل بصياغته ممثلو الشعب العراقي المنتخبون في الجمعية الوطنية.

ونؤكد - كما أكدنا مراراً - من أنه لا يعبر عن آراء سماحة السيد في العملية السياسية إلا ما يصدر عن مكتبه في النجف الأشرف حاملاً لخطمه وامضائه.

ونأسف من أن وسائل الإعلام لم تدقق في نقل الوقائع بصورة سليمة، وأن بعض الجهات المغرضة استغلت هذا الأمر لتشويه مواقف المرجعية الدينية الواضحة والصريحة في هذا الشأن.

٢٨ ذو الحجة ١٤٢٥هـ

رقم: ٧٥

إستفتاء حول التعاون مع الأجهزة الأمنية

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة المرجع الأعلى السيد السيستاني دام ظلّه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في الظروف الحالية وما يتكشف يوماً بعد يوم من أبعاد الدور التخريبي الذي يقوم به أفراد وجماعات من أزام النظام البائد والوافدين من الخارج في زعزعة أمن العراقيين واستهدافهم بعمليات إجرامية والسعي في تصفية نخبهم الفكرية والدينية والسياسية... هل يرى سماحة السيد دام ظلّه أن التعاون مع الأجهزة المكلفة بحفظ الأمن والاستقرار هو واجب شرعي يتحتم على العراقيين جميعاً أن ينهضوا به لرصد أولئك الأفراد والجماعات وللحد من تفاقم دورهم الهدّام الذي يستبيح دماء الأبرياء ويهدد بفتنة طائفية؟ أفتونا مأجورين.

محمد صالح ٢/٣/٢٠٠٥م

بسمه تعالى

نعم يجب ذلك - كفايةً - مع رعاية الضوابط الشرعية والله العالم.

٦/ صفر / ١٤٢٦ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٧٦

إستفتاء حول اختيار يوم السبت عطلة رسمية في العراق

السلام عليكم وتحية مباركة لمرجعنا الأعلى السيد علي السيستاني دام ظلّه الوارف

فوجئنا بقرار اعتبار يوم السبت عطلة، ففي هذا تشبهاً باليهود. إن بلدنا ليس بحاجة إلى عطلة إضافية، البلد بحاجة إلى الإعمار والبناء، لذا نطلب أن يكون يوم الجمعة المبارك هو يوم العطلة، وإذا كان لا بد من يومين عطلة فالأجدر أن يكون يوم الخميس نصف دوام وتعود الموظفون على ذلك وهذا يعني أن يوم الخميس كيوم عمل قد ضاع إضافة إلى خسارة يوم السبت نرجو من المرجعية المباركة التحرك لإلغاء هذه العطلة داعين أن يبقى سماحة السيد السيستاني رجل السلام ذخراً للعراقيين.

هشام سالم

بسمه تعالى

إن قرار العطلة الإضافية في بلد مثل العراق واختيار يوم السبت لها كان بحاجة إلى مزيد من الدراسة والمناقشة نأمل أن تتم إعادة النظر في هذا الأمر من قبل الجمعية الوطنية المنتخبة.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف ٩/صفر/١٤٢٦ هـ

رقم: ٧٧

إستفتاء حول الفساد الإداري

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة المرجع الأعلى السيد السيستاني دام ظله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

لقد تفشى ما يسمى بـ (الفساد الإداري) في أوساط الموظفين الحكوميين بحدّ لم يسبق له مثيل، ويتخذ أشكالاً مختلفة:

منها: تخلف الموظف عن أداء واجبه القانوني تجاه المراجع إلا بعد أخذ مبلغ من المال.

ومنها: قيام الموظف بالتجاوز على القوانين والقرارات الرسمية لصالح المراجع إذا دفع له الرشوة على ذلك.

ومنها: منح الموظف مقابلة المشاريع الخدمية وغيرها بمبالغ تفوق بكثير متطلبات إنجازها إلى من يوافق على إعطائه جزءاً من مبلغ المقابلة.

ومنها: تولّي مجاميع من الموظفين مهمة القيام بمشروع ما ويتقاضون أموالاً طائلة عليه في حين أنه من ضمن واجباتهم الوظيفية التي يمنحون بازائها الرواتب الشهرية.

وهناك الكثير من الأشكال الأخرى، نرجو بيان الحكم الشرعي في جميع ذلك.

أدام الله تعالى سيدنا المرجع ذخراً وملاًذاً.

مجموعة من المواطنين ١٠ صفر ١٤٢٦ هـ

بسمه تعالى

يُحرم على الموظّفين التخلّف عن أداء واجباتهم بمقتضى عقود توظيفهم النافذة عليهم شرعاً، كما يحرم عليهم تجاوز القوانين والقرارات الرسمية ممّا يتعين رعايتها بموجب ذلك، وما يأخذه الموظّف من المال - من المراجع أو غيره - خلافاً للقانون سحت حرام، كما أن إهدار المال العام والاستحواذ عليه بل مطلق التصرف غير القانوني فيه حرام ويستوجب الضمان واشتغال الذمة والله الهادي.

١٥/١ صفر/١٤٢٦ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٧٨

إستفتاء من السفارة العراقية في طهران

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظلّه الوارف)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نحن أعضاء السلك الدبلوماسي في السفارة العراقية في طهران نرفع لمقامكم الكريم أسمى مراتب الاحترام والتقدير والإعجاب

ونرجو من سماحتكم الإجابة على سؤال أخذ يقلقنا جداً،

وهو أننا وضعنا مكاناً مخصصاً للمراجعين الراغبين في الحصول على تأشيرة السفر للعراق، ولكن هناك مجاميع من الشخصيات وأصحاب الفضيلة والأصدقاء يحاولون التوسط للحصول على تأشيرة السفر للعراق، وإذا تم استلام جوازات هذه المجاميع فسوف يؤدي إلى تأخير بعض المراجعين الوافدين من المحافظات البعيدة وأخذ (نوبتهم) وتأخيرهم لأيام أخرى. وهذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى تأخير أعمالهم ومصالحهم وكذلك يؤدي إلى التهجم على أعضاء السفارة وسوء سمعة السفارة ولهذا كله هل يجوز استلام الجوازات من هذه المجاميع المحترمة وتقديمهم على المراجعين المساكين الآخرين إذا أدى إلى تأخير أعمالهم وسوء سمعة السفارة وإلى إحراجات في عملنا الإداري، أفئتنا مأجورين.

ولكم خالص الدعاء ووافر التقدير والاحترام

سفير العراق - بطهران محمد مجيد الشيخ ١١/صفر/١٤٢٦ هـ

بسمه تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته مع الدعاء لكم بالموفقية والسداد:
عليكم بتطبيق التعليمات الصادرة من مراجعكم القانونية، وعدم استخدام الصلاحيات
الممنوحة لكم بما يؤدي إلى الإخلال بالعدالة بين المراجعين ويستتبع سوء سمعة العاملين
في السفارة.

٢٥/صفر/١٤٢٦هـ مكتب السيد السيستاني(دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٧٩

رسالة تعزية بمناسبة وفاة البابا يوحنا بولس الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

غبطة الكاردينال أنجلو سودانو أمين سرّ حاضرة الفاتيكان المحترم

نعزيكم وسائر أتباع الكنيسة الكاثوليكية بوفاة الحبر الأعظم يوحنا بولس الثاني بابا
الفاتيكان، الذي أدّى دوراً متميزاً في خدمة قضايا السلام والتسامح الديني، وحظي بذلك
باحترام الناس من مختلف الملل والأديان.

إن البشرية اليوم بأمرّ الحاجة إلى العمل الجادّ والدؤوب - ولا سيما من الزعامات
الدينية والروحية - لتثبيت قيم المحبة والتعايش السلمي المبني على رعاية الحقوق
والاحترام المتبادل بين أتباع مختلف الأديان والمناهج الفكرية.

نسأل الله العليّ القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه صلاح الانسانية وسعادتها،
ونتمنى لكم ولسائر المسيحيين في العالم الخير والسلام.

٢٥/صفر/١٤٢٦هـ ٥/نيسان/٢٠٠٥م مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف

الأشرف

رقم: ٨٠

إستفتاء حول تعليق صور سماحة السيد السيستاني (دام ظلّه)

مكتب سماحة السيد المرجع الأعلى الإمام السيستاني (دام ظلّه)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

هناك ظاهرة بدأت بالانتشار وهي نصب صور سماحة السيد حفظه الله على جدران
الدوائر الرسمية والمدارس الحكومية ونحوها، ما هو نظركم بشأنها؟

جمع من المواطنين ١٤٢٦/٣/٥ هـ

بسمه تعالى

إن سماحة السيد - دام ظلّه - لا يرضى بذلك أبداً والمرجو من محبيه الكفّ عن مثل هذه الممارسات.

١٤٢٦/١٤/٧ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٨١

إستفتاءات من وزارة الكهرباء من سلام سعيد قزاز وكيل وزارة الكهرباء في جمهورية العراق إلى سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني دام ظلّه الشريف

نرجو من سماحتكم تنويرنا برأي الشرع الحنيف في المسائل التالية وهل يجوز لمن يسكن بهذا البلد بصورة عامة وللمسلم بصورة خاصة أن يقوم:

س١: يستفيد من المنافع العامة مثل الطاقة الكهربائية بدون أن ينصب مقياساً أو أن يدفع ثمنها؟

ج١: هذه سرقة من المال العام، وهي لا تختلف عن السرقة من الأموال الخاصة في الإثم والضمان.

س٢: أن يجهّز داره أو تجارته بأكثر من مصدر للقدرة الكهربائية مما يجب أو يقلل من الانقطاع المزعج على حساب الآخرين مما يضطر وزارة الكهرباء إلى زيادة ساعات القطع المبرمج عنه لتعويض النقص الحاصل من التجاوز على الشبكة؟

ج٢: هذا غير جائز أيضاً.

س٣: تزويد الجيران بالقدرة الكهربائية في غير الوقت المخصص لهم لغرض الإحسان اليهم مما يسبب إحراق الخطوط والمحولات بسبب زيادة الضغط الناتج عن هذا التبرع؟

ج٣: إذا كانت وزارة الكهرباء تمنع من ذلك فلا يجوز.

س٤: مسلم يحب الاستمتاع بتنوير الحديقة والكاراج وسطح الدار وتشغيل المدافئ في كافة مرافق الدار وبأكثر من الحاجة لكنه يسبب عن غير قصد زيادة في قطع القدرة الكهربائية عن الآخرين علماً أنه يسدّد قوائم الكهرباء في أوقاتها ولا يتجاوز على الشبكة ولا يتبرع بالكهرباء لغيره.

تتصور وزارتنا أن إيقاف التبذير في استهلاك الكهرباء يمكن أن يخفض من الاستهلاك إلى النصف وقد تستطيع الوزارة في هذه الحالة التوقف عن تنفيذ برنامج القطع المبرمج وسوف تقوم بعمل تجربة في إحدى مدن العراق بأن تطلب من المسلمين التوقف عن التبذير في الكهرباء مقابل عدم قطع القدرة الكهربائية عن مدينتهم وفضل ابتداء التجربة بعد تسلم جوابكم على الأسئلة أعلاه في مدينة النجف الأشرف لما لها من قدسية لوجود سماحتكم فيها مما يعزز من تقدير المسلمين؟

ج ٤: لا ينبغي له ذلك بل يجدر بالجميع الاقتصاد في استخدام الطاقة الكهربائية من الشبكة العامة والتعاون مع وزارة الكهرباء عسى أن يساهم ذلك في تقليل ساعات القطع.

نسأل الله العلي القدير أن يوفقكم في خدمة العراقيين والتخفيف من معاناتهم في هذه الأيام العصيبة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١٤٢٦/٢٤/٣ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٨٢

تصريح للسيد حامد الخفاف المتحدث الرسمي لمكتب السيد السيستاني حول فاجعة جسر الأئمة في الكاظمية المقدسة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن سماحة السيد السيستاني إذ يشجب الاعتداء الآثم الذي تعرضت له مدينة الكاظمية المقدسة في ذكرى استشهاد الإمام موسى بن جعفر وييدي ألمه البالغ لما نجم عنه وعن حادث الجسر المرّوع من وقوع مئات الشهداء في صفوف الزوار الكرام ويعزّي ذويهم ويواسيهم في مصابهم الأليم ويتمنى للجرحي الشفاء العاجل، يدعو الحكومة العراقية إلى تحمل مسؤولياتها القانونية تجاه ما حصل وكشف جميع ملابساته للرأي العام، كما يدعو العراقيين جميعاً إلى وحدة الكلمة وحرص الصفوف وتفويت الفرصة على مثيري الفتنة.

٢٠٠٥/٨/٣١ م ٢٥/رجب/١٤٢٦ هـ

رقم: ٨٣

إستفتاء حول المقابر الجماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المرجع الديني الأعلى آية الله السيد علي السيستاني (أدام الله ظله الشريف)

سؤال شرعي

لا يخفى أنّ القبور الجماعية تشكل دليلاً مادياً على جرائم النظام السابق تحتاج إليه الدوائر القانونية وبخاصة المحكمة العراقية المختصة، وتروم إحدى الدوائر الحكومية بالتعاون مع بعض المنظمات المدنية الأجنبية فتح مقبرة جماعية تضم وفاة عدد من الشهداء للغرض المذكور أعلاه فهل يجوز ذلك؟

المحكمة العراقية المختصة المدعي العام المحامي سامي الموسوي ٢٠٠٥/٩/١٤

بسمه تعالى

يجوز ذلك، ولا بدّ من إعادة دفن ما تبقى من جثثهم وفق الضوابط الشرعية والله العالم.

١٤/١ شعبان/١٤٢٦ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٨٤

التيار الصدري يستفتي سماحة السيد السيستاني حول تهديدات الزرقاوي

بسمه تعالى

سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني (دام ظله)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لا يخفى على سماحتكم التهديدات التي أطلقها أخيراً عملاء الثالوث المشؤوم ضد أتباع أهل البيت سلام الله عليهم، حيث أعلنها من يسمّى بالزرقاوي حرباً على الشيعة في العراق.

فما هو رأيكم حول هذه المسألة الخطيرة، وما هي السبل لدفع الضرر عن أتباع أهل البيت وما هي توصياتكم للشيعة خصوصاً وللعراقيين عموماً؟

جزاكم الله خير جزاء المحسنين

أبناء الشهيد الصدر الثاني قدس سره الكوفة العلوية المقدسة

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الهدف الأساس من إطلاق هذه التهديدات ومما سبقها وأعقبها من أعمال إجرامية استهدفت عشرات الآلاف من الأبرياء في مختلف أنحاء العراق هو إيقاع الفتنة بين أبناء هذا الشعب الكريم وإيقاد نار الحرب الأهلية في هذا البلد العزيز للحيلولة دون استعادته لسيادته وأمنه ومنع شعبه المثخن بجراح الاحتلال وما سبقه من القهر والاستبداد من العمل على استرداد عافيته والسير في مدارج الرقي والتقدم.

ولكن معظم العراقيين - والله الحمد - على وعي تام بهذه الأهداف الخبيثة، وسوف لن يسمحوا للعدو الطامع بتحقيق مخططاته الاجرامية، مهما نالهم من ظلم وأذى وأريق على ثرى بلدهم الطاهر من دماء زكية لأهلهم وأحبّتهم.

وإننا في الوقت الذي نعبر فيه عن بالغ الأسى لكل قطرة دم عراقية تسفك ظلماً وعدواناً ونتألم لأهات الثكالي وبكاء الأيتام وأنين الجرحى ندعو المؤمنين من أتباع أئمة أهل البيت إلى الاستمرار في ضبط النفس مع مزيد من الحيطة والحذر ونحثهم على التعاون مع الأجهزة العراقية المختصة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات الحماية والمراقبة منعاً لتسلل المجرمين وأعدائهم إلى مدنهم ومناطق سكناهم، كما ندعو سائر العراقيين إلى العمل على ما يعزّز وحدة هذا الشعب ويشدّ من أواصر الإلفة والمحبة بين أبنائه، ويكون ذلك بالمنع - قولاً وعملاً - من الانتماء إلى هذه الفئة المنحرفة ومن تقديم العون لهم بأيّ ذريعة كانت وتحت أيّ عنوان كان، كما يلزم توعية المغفّلين الذين يظنون بهؤلاء خيراً وتنبههم على انحراف أفكارهم وسوء أهدافهم وتبعات أفعالهم ومخاطرهما.

وندعو الحكومة العراقية إلى العمل الجادّ والدؤوب لتوفير الأمن والاستقرار لجميع العراقيين ورعاية كامل حقوقهم ومنع الأذى عنهم بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية والفكرية.

كما ندعو القضاء العراقي إلى أن يمارس دوره بالاسراع في محاكمة المتهمين في قضايا القتل والاجرام وإقرار العقوبة المناسبة في حقّ من تثبت إدانتهم، ولا يأخذه في ذلك لومة لائم.

نسأل الله العليّ القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه خير العراق وعزّته واستقراره واستقلاله ويجنّب العراقيين جميعاً كل سوء ومكروه إنه سميع مجيب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٢١ شعبان ١٤٢٦ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٨٥

إستفتاء حول الانتخابات العراقية

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني دام ظله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

مع اقتراب موعد انتخابات مجلس النواب - الذي أنيط به مهمة تعديل الدستور وإقرار عشرات اللوائح القانونية، وتنبثق منه الحكومة الجديدة التي تدير البلاد للسنوات الأربع القادمة - يسأل الكثير من المؤمنين عن موقف المرجعية الدينية العليا تجاه المشاركة في هذه الانتخابات، وهل يختلف نظرها إليها عما كان عليه في الانتخابات الماضية؟

يرجى توضيح ذلك، أدام الله سيدنا المرجع ذخراً وملاًذاً.

جمع من المؤمنين

بسمه تعالى

إنّ هذه الانتخابات لا تقلّ أهمية عن سابقتها، وعلى المواطنين - رجالاً ونساءً - أن يشاركوا فيها مشاركة واسعة، ليضمنوا حضوراً كبيراً وقوياً للذين يؤتمنون على ثوابتهم ويحرصون على مصالحهم العليا في مجلس النواب القادم، ولهذا الغرض لا بدّ أيضاً من التجنّب عن تشتيت الأصوات وتعريضها للضياع. وفقّ الله الجميع لما يحبّ ويرضى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٨ ذق ١٤٢٦ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٨٦

بيان حول الاعتداء الآثم على مقام الإمامين العسكريين

بسم الله الرحمن الرحيم {يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ*}

لقد امتدت الأيدي الأثمة في صباح هذا اليوم لترتكب جريمة مخزية ما أبشعها وأفظعها وهي استهداف حرم الإمامين الهادي والعسكري وتفجير قلبه المباركة مما أدّى إلى انهدام جزء كبير منها وحدوث أضرار جسيمة أخرى.

إن الكلمات قاصرة عن إدانة هذه الجريمة النكراء التي قصد التكفيريون من ورائها إيقاع الفتنة بين أبناء الشعب العراقي ليتيح لهم ذلك الوصول إلى أهدافهم الخبيثة.

إن الحكومة العراقية مدعوة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى إلى تحمّل مسؤولياتها الكاملة في وقف مسلسل الأعمال الإجرامية التي تستهدف الأماكن المقدسة، وإذا كانت أجهزتها الأمنية عاجزة عن تأمين الحماية اللازمة فإن المؤمنين قادرين على ذلك بعون الله تبارك وتعالى.

إننا إذ نعزي إمامنا صاحب الزمان عجل الله فرجه الشريف بهذا المصاب الجلل نعلن الحداد العام لذلك سبعة أيام، وندعو المؤمنين ليعبروا خلالها بالأساليب السلمية عن احتجاجهم وإدانتهم لانتهاك الحرمات واستباحة المقدسات، مؤكدين على الجميع وهم يعيشون حال الصدمة والمأساة للجريمة المروعة أن لا يبلغ بهم ذلك مبلغاً يجرّهم إلى اتخاذ ما يؤدي إلى ما يريده الأعداء من فتنة طائفية طالما عملوا على إدخال العراق في أتونها.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون.

٢٣/المحرم الحرام/١٤٢٧ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٨٧

رسالة إلى الرئيس المصري محمد حسني مبارك بعد تصريحاته حول ولاء الشيعة

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة السيد محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد :

فقد سمعنا - ببالغ الاستغراب - ما أدلّيتم به من تصريح لقناة العربية ورد فيه ان ولاء أغلب الشيعة في العراق والمنطقة ليس لدولهم، مما يعني الطعن في وطنية عشرات الملايين من أبناء هذه المنطقة والنيل من مواقفهم المشرفة في خدمة أوطانهم.

إن هذه الرؤية تتجاهل حقائق التاريخ القريب والمعاصر في معظم هذه الدول كالعراق ولبنان والكويت والبحرين، إذ كيف ينسى جهاد ملايين العراقيين في ثورة العشرين وتصديهم للاحتلال البريطاني ودفاعهم عن وطنهم كلما تعرض للاعتداء، وكذلك مقاومة اللبنانيين التي حرّرت معظم أراضيهم من الاحتلال الإسرائيلي، وأيضاً مقاومة رجيل كبير من أبناء الكويت عندما تعرض بلدهم للغزو والاعتداء، والموقف الحاسم لأهل البحرين في الاستفتاء على استقلالها؟

كما ان هذه الرؤية تخدم في وطنية قيادات دينية وسياسية وفكرية وثقافية بارزة أدت أواراً مهمة في بلدانها وساهمت بصورة فعالة في تحررها ونيل استقلالها وفي رقيها وتقدمها، ولم تبخل في سبيل ذلك بشيء من النفس والأهل والمال.

وهي - قبل ذلك - رؤية بالغة الخطورة ولا سيما انها طرحت في وقت تمر فيه المنطقة بظروف شديدة الحساسية والتعقيد حيث تجري محاولات حثيثة لتفتيت غير واحدة من دولها بتأجيج الصراع الطائفي والعربي بين أبنائها، وتواجه جهود المخلصين الحريصين على وحدتها واستقرارها عوائق شتى.

وأخطر ما في هذه الرؤية انها تؤسس للتعامل مع الملايين من أبناء هذه الدول بما يقتضي التنقيص من حقوق المواطنة الثابتة لهم سواء في المجال السياسي أو الاجتماعي وحتى الفكري والثقافي، كما أن الجري وفقها يتسبب في خلق بيئة مناسبة للمزيد من التوتر والصراع بما يستتبع ذلك مزيداً من إراقة الدماء وعدم الاستقرار مما يعيق التنمية والتقدم في المنطقة كلها.

انا على يقين بأن المعطيات التي بنيت عليها رؤيتكم هذه غير متكاملة، ولذلك فهي لا تمثل ما تعرف به القيادة المصرية من رؤى نافذة أهلتها لأن تؤدي دوراً مهماً في معالجة الكثير من التداعيات الخطيرة التي تشهدها المنطقة.

انا على ثقة أيضاً من حرصكم على استقرار دول المنطقة ووحدة أبنائها وتماسكهم الاجتماعي وسوف لن تدخروا جهداً في سبيل إزالة أيّ التباس ينجم من الادلاء بالتصريح المذكور.

حفظ الله (مصر) وحفظ أهلها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١٠/٣/٢٠٠٦ ١٤٢٧/٣/١٠ ٢٠٠٦/٤/٩ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٨٨

بيان حول زيارة رئيس الوزراء العراقي المكلف السيد نوري المالكي لسماحة السيد السيستاني دام ظله

بسم الله الرحمن الرحيم

استقبل سماحة السيد السيستاني - دام ظله - الاستاذ نوري المالكي المكلف برئاسة الوزارة الجديدة والوفد المرافق له، وجرى الحديث في هذا اللقاء حول الأوضاع الراهنة في البلد والمهام الجسيمة الملقاة على عاتق الحكومة المقبلة.

وفي هذا الصدد أكد سماحته على ضرورة أن تشكل الحكومة الجديدة من عناصر كفوءة - علمياً وإدارياً - وتتسم بالنزاهة والسمعة الحسنة مع الحرص البالغ على المصالح الوطنية العليا والتغاضي في سبيلها عن المصالح الشخصية والحزبية والطائفية والعرقية ونحوها.

وشدد سماحته على أن من أولى مهام هذه الحكومة معالجة الحالة الأمنية ووضع حدّ للعمليات الإجرامية التي تطال الأبرياء يومياً خطفاً وتعذيباً وتفجيراً وقتلاً وتكديلاً وغير ذلك، ولهذا الغرض لا بدّ من حصر حمل السلاح في أيدي القوات الحكومية، وبناء هذه القوات على أسس وطنية سليمة بحيث يكون ولاؤها للوطن وحده لا لأية جهة سياسية أو غيرها.

وأوضح سماحته أنّ من المهام الأخرى للحكومة المقبلة التي تحظى بأهمية بالغة مكافحة الفساد الإداري المستشري في معظم مؤسسات الدولة بدرجة تنذر بخطر جسيم، فلا بدّ من وضع آليات عملية للقضاء على هذا الداء العضال وملاحقة المفسدين قضائياً أيضاً كانوا.

كما نبّه سماحته على ضرورة الاهتمام الجادّ بتقديم الخدمات العامة وتوفير القدر الكافي من الكهرباء والماء الصالح للشرب والوقود ونحوها للمواطنين تخفيفاً لمعاناتهم في هذه الظروف العصيبة.

وقال سماحته : ان على الحكومة الجديدة ان تعمل كل ما في وسعها في سبيل استعادة سيادتها الكاملة على البلد سياسياً وأمنياً واقتصادياً وغير ذلك، وعليها أن تسعى بكل جدّ لازالة آثار الاحتلال.

وذكر سماحته : ان من الضروري إقامة أفضل العلاقات واثقها مع دول الجوار كافة على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون في مختلف المجالات بما يخدم مصالح شعوب المنطقة جميعاً.

وتمنّى سماحته كل التوفيق والنجاح للحكومة المقبلة مشدداً على أن نجاحها نجاح للجميع واخفاقها - لا سمح الله - سيصيب الجميع بالضرر البليغ، لذلك فلا بد من التكتاف والتعاقد بين القوى السياسية وسائر الاطراف المعنية لإنجاح هذه الحكومة وتمكينها من اداء مهامها على الوجه الصحيح.

وأشار سماحته إلى أن المرجعية الدينية التي لم ولن تداهن أحداً أو جهة فيما يمسّ المصالح العامة للشعب العراقي العزيز ستراقب الأداء الحكومي وتشير إلى مكامن الخلل

فيه كلما اقتضت الضرورة ذلك وسيبقى صوتها مع أصوات المظلومين والمحرومين من أبناء هذا الشعب أينما كانوا بلا تفریق بین انتماءاتهم وطوائفهم واعرانهم.

وعقب على ذلك السيد رئيس الوزراء المكلف بأنه مصمم على تشكيل حكومة قادرة على القيام بمسؤولياتها المشار إليها ويتطلع إلى تعاون الجميع معه في هذا المجال.

٢٨/٣/٢٠١٤ هـ ٢٧/٤/٢٠٠٦ م مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٨٩

رسالة جوابية إلى وزير شؤون اللاجئين الفلسطينيين حول أوضاع الفلسطينيين في العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور عاطف إبراهيم عدوان المحترم

وزير شؤون اللاجئين في السلطة الوطنية الفلسطينية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

تعقيباً على رسالتكم المؤرخة في ١٩/٤/٢٠٠٦م الموجهة إلى سماحة السيد السيستاني نحيطكم علماً بأنه سبق لسماحته - دام ظله - أن أكد مراراً وتكراراً على لزوم رعاية حقوق إخوتنا اللاجئين الفلسطينيين وعدم التعرض لهم بالأذى، وقد أجرى مكتب سماحته اتصالات بالجهات الرسمية ذات العلاقة لحثهم على توفير الحماية لهم ومنع الاعتداء عليهم، وسواصل العمل في هذا الاتجاه إن شاء الله تعالى.

وتجدون مع هذه الرسالة ما هو موثق من موقف سماحة السيد دام ظله في هذه القضية.

نسأل الله العلي القدير أن يمنّ على إخواننا الفلسطينيين بتحرير أراضيهم ليعود اللاجئين منهم إلى ديارهم معززين مكرّمين. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٢٣/٣/٢٠١٤ هـ ٢٢/٤/٢٠٠٦ م مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٩٠

استفتاء حول الفلسطينيين المقيمين في العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة الإمام السيد علي السيستاني حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد :

انكم على علم بان آلاف اللاجئين الفلسطينيين يسكنون العراق منذ عقود من الزمن وقد تعرض العديد منهم لمضايقات مختلفة في السنوات الأخيرة، واشتدت المحنة عليهم في هذه الأيام بسبب ما يتعرض له بعضهم من التهديد والتهجير وحتى القتل والتكيل أحياناً بظن أن لهم دوراً في بعض ما يحصل من أعمال العنف ضد العراقيين، ونتيجة لذلك هرب العديد من العوائل باتجاه الحدود الأردنية ولكن لم يسمح لهم أيضاً باجتيازها.

نرجو بيان الحكم الشرعي في التعامل معهم ولكم فائق الشكر

الرابطة الإسلامية لحقوق الانسان

بسمه تعالى

لا يجوز التعرض لهم بسوء حتى من كان متهماً بجرم، إلا أن يتخذ بحقه الاجراءات القضائية المبنية على رعاية القسط والعدل، وعلى السلطات المعنية توفير الحماية لهم ومنع الاعتداء عليهم والله ولي التوفيق

٢٢/١٤٢٧/١٤ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٩١

بيان حول العدوان الإسرائيلي على لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

يتعرض لبنان - ومنذ عدة أيام - لعدوان إسرائيلي متواصل، مستهدفاً شعبه الأبي وبناء التحتية على أوسع نطاق، وقد خلف لحد الآن مات الشهداء والجرحى وعشرات الآلاف من النازحين والمشردين ودماراً هائلاً في المساكن والطرق والمنشآت المدنية الأخرى.

ويحدث كل هذا الظلم الفادح والعالم ممعن في التغاضي عنه، إلا بضع كلمات هنا وهناك في الإدانة والإستكار ولاجدوى منها.

إنّ العالم مدعوٌ للتحرك بغية المنع من إستمرار هذا العدوان السافر، كما أن الأمة مدعوةٌ للوقوف إلى جانب الشعب اللبناني المظلوم والتضامن معه، والسعي في تأمين

الحاجات الإنسانية للمكوبين من الجرحى والمشرّدين وغيرهم، وعلى وكلاء المرجعية الدينية في لبنان والمؤمنين عامة القيام بذلك بكل ما أوتوا من إمكانيات.

إن المظالم التي تعاني منها شعوب المنطقة - ومنها اللبنانيون - تزيد من حنق الشعوب وغيظها على السياسات الدولية الداعمة لما يحصل أو المتغاضية عنه، ممّا يصعّد - بطبيعة الحال - من وتيرة التوتر والعنف ويعيق الأمن والسلام في المنطقة برمتها.

حفظ الله لبنان وشعبه العزيز ورحم الله شهداءه الأبرار، ومنّ على المصابين بالشفاء والعافية.

٢٠/جمادى الآخرة/١٤٢٧ هـ /١٦/ تموز/٢٠٠٦م مكتب السيد السيستاني (دام ظله)
في النجف الاشرف

رقم: ٩٢

رسالة للشعب العراقي حول الفتنة الطائفية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى : {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا}

صدق الله العلي العظيم

بقلب يعتصر حزناً وألماً أتابع أبناء ما يتعرض له أبناء الشعب العراقي المظلوم يومياً من مأسٍ واعتداءات: ترويعاً وتهجيراً، خطفاً وقتلاً وتمثيلاً، ممّا تعجز الكلمات عن وصف بشاعتها وفضاعتها ومدى مجافاتها لكل القيم الإنسانية والدينية والوطنية.

ولقد كنت - ومنذ الأيام الأولى للإحتلال - حريصاً على أن يتجاوز العراقيون هذه الحقبة العصبية من تاريخهم من دون الوقوع في شرك الفتنة الطائفية والعرقية، مدركاً عظم الخطر الذي يهدّد وحدة هذا الشعب وتماسك نسيجه الوطني في هذه المرحلة، نتيجة لتراكمات الماضي ومخططات الغرباء الذين يتربصون به دوائر السوء ولعوامل أخرى.

وقد أمكن بتضافر جهود الطيبين وصبر المؤمنين وأنتهم تفادي الانزلاق إلى مهاوي الفتنة الطائفية لأزيد من سنتين، بالرغم من كل الفجائع التي تعرّض لها عشرات الآلاف من الأبرياء على أساس هويّتهم المذهبية.

ولكن لم ييأس الأعداء وجدّوا في تنفيذ خططهم لتفتيت هذا الوطن بتعميق هوة الخلاف بين أبنائه، وأعانهم - وللأسف - بعض أهل الدار على ذلك، حتّى وقعت الكارثة الكبرى بتفجير مرقد الإمامين العسكريين وآل الأمر إلى ما نشهده اليوم من عنف أعمى يضرب البلد في كل مكان - ولاسيّما في بغداد العزيزة - ويفتك بأبنائه تحت عناوين مختلفة وذرائع زائفة، ولا رادع ولا مانع.

إنني أكرّر اليوم ندائي إلى جميع أبناء العراق الغياري من مختلف الطوائف والقوميات بأن يعوا حجم الخطر الذي يهدّد مستقبل بلدهم، ويتكاتفوا في مواجهته بنبذ الكراهية والعنف واستبدالهما بالمحبّة والحوار السلمي لحلّ كافة المشاكل والخلافات.

كما أناشد كل المخلصين الحريصين على وحدة هذا البلد ومستقبل أبنائه من أصحاب الرأي والفكر والقادة الدينيين والسياسيين وزعماء العشائر وغيرهم بأن يبذلوا قصارى جهودهم في سبيل وقف هذا المسلسل الدامي الذي لو استمر - كما يريد الأعداء - فلسوف يلحق أبلغ الضرر بوحدة هذا الشعب ويعيق لأمد بعيد تحقق آماله في التحرّر والإستقرار والتقدم.

وأذكّر الذين يستبيحون دماء المسلمين ويسترحصون نفوس الأبرياء لانتماءاتهم الطائفية بقول النبي الأعظم في حجة الوداع: (ألا وان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ألا ليلبغ الشاهد الغائب) وبقوله: (من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فقد حقن ماله ودمه إلا بحقهما وحسابه على الله عزّ وجلّ) وبقوله: (من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة لقي الله عزّ وجلّ يوم القيامة مكتوب بين عينيه: آيس من رحمة الله).

وأخاطب الذين يستهدفون المدنيين العزّل والمواطنين المسالمين بما قاله أبو عبد الله الحسين في يوم عاشوراء مخاطباً من راموا الهجوم على حرمة: (إن لم يكن لكم دين وكنتم لاتخافون المعاد فكونوا أحراراً في دنياكم وارجعوا إلى احسابكم إن كنتم عرباً كما تزعمون.. [ان] النساء ليس عليهن جناح)، فما بالكم تستهدفون أناساً لا دور لهم في كل ما يجري من الشيوخ والنساء والأطفال وحتّى طلاب الجامعات وعمّال المصانع وموظّفي الدوائر الحكومية وأضربهم؟ إن لم يكن يردعكم عن ذلك دين تدّعونه أفلا تصدّكم عنه إنسانية تظهرون في لبوسها؟

وأقول لمن يتعرّضون بالسوء والأذى للمواطنين غير المسلمين من المسيحيين والصابئة وغيرهم أما سمعتم أن أمير المؤمنين عليّاً بلغه أن امرأة غير مسلمة تعرّض لها

بعض من يدعون الإسلام وأرادوا إنتزاع حليّتها فقال : (لو أنّ امرءاً مسلماً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً بل كان به عندي جديراً) فلماذا تسيئون إلى إخوانكم في الإنسانية وشركائكم في الوطن؟

أيّها العراقيّون الأعزاء.. إنّ الخروج من المأزق الذي يمرّ به العراق في الظروف الراهنة يتطلّب قراراً من كلّ الفرقاء برعاية حرمة دم العراقي أيّاً كان ووقف العنف المتقابل بكأفة أشكاله، لتغيب بذلك - وإلى الأبد إن شاء الله تعالى - مشاهد السيّارات المفخّخة والإعدامات العشوائية في الشوارع وحملات التهجير القسري ونحوها من الصور المأساوية، وتستبدل - بالتعاون مع الحكومة الوطنية المنتخبة - بمشاهد الحوار البناء لحلّ الأزمات والخلافات العالقة على أساس القسط والعدل، والمساواة بين جميع أبناء هذا الوطن في الحقوق والواجبات، بعيداً عن النزعات التسلطيّة والتحكّم الطائفي والعرقي، على أمل أن يكون ذلك مدخلاً لإستعادة العراقيين السيادة الكاملة على بلدهم ويمهّد لغدٍ أفضل ينعمون فيه بالأمن والإستقرار والرقي والتقدّم بعون الله تبارك وتعالى.

وفقّ الله الجميع لما يحبّ ويرضى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٢٢/ جمادى الآخرة/ ١٤٢٧هـ علي الحسيني السيستاني

رقم: ٩٣

بيان حول مجزرة قانا ٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

في سلسلة اعتداءاتها المتواصلة على لبنان العزيز ارتكبت قوات العدو الإسرائيلي اليوم مجزرة جديدة في بلدة قانا الجريحة، ذهب ضحيتها عشرات الأبرياء في مشهد ما أبشعه وأفظعه.

إن الكلمات لتعجز عن إدانة هذه الجريمة النكراء التي باء بإثمها من تجرّوا عن كل القيم والمبادئ الانسانية فلم تسلم منهم حتى النساء والأطفال في الملاجئ.

إن حجم المأساة التي حلّت بلبنان نتيجة لتواصل العدوان الإسرائيلي بلغ حداً لا يحتمل مزيداً من الصبر ولا يمكن الوقوف مكتوف الأيدي بازائه، فعلى المجتمع الدولي أن يبادر إلى فرض وقف فوري لإطلاق النار ووضع حدّ لهذه المأساة المرّوعة.

والعالم الإسلامي وسائر الشعوب المحبّة للسلام لن يعذروا الأطراف التي تعرقل الوصول إلى ذلك مما ستكون له عواقب وخيمة في المنطقة كلها.

٤/ رجب/ ١٤٢٧ ٣٠/تموز/٢٠٠٦ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف
الأشرف

رقم: ٩٤

بيان بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لسماحة السيد السيستاني (دام
ظلّه)

بسم الله الرحمن الرحيم

استقبل سماحة السيد السيستاني دام ظلّه قبل ظهر اليوم رئيس وزراء العراق السيد
نوري المالكي والوفد المرافق له.

وقد شرح السيد رئيس الوزراء لسماحته مجريات الأوضاع الراهنة في البلد
والتحديات التي تواجهها الحكومة والخطط التي تزمع تنفيذها في عدة مجالات.

وركّز سماحته في حديثه إليه على الجوانب التي تمسّ حياة المواطنين بصورة
مباشرة، ولا سيما في مجالي الأمن والخدمات العامة.

ففيما يتعلق بالوضع الأمني أشار سماحته إلى بعض مكامن الخلل والقصور في
الخطط الأمنية السابقة، مؤكداً على ضرورة بناء القوى العسكرية والأمنية العراقية على
أسس وطنية سليمة، ومن العناصر الصالحة والكفوءة، وتزويدها بما تحتاج إليه من أجهزة
ومعدات، في جنب وضع خطة مدروسة لجمع الأسلحة غير المرخص فيها.

وقال سماحته: إن عدم قيام الحكومة بما هو واجبها في تأمين الأمن والنظام وحماية
أرواح المواطنين يفسح المجال لتصدي قوى غيرها للقيام بهذه المهمة، وهذا أمر في غاية
الخطورة.

وأما فيما يتعلق بالخدمات العامة فأبدى سماحته تألمه البالغ لما يعانيه المواطنون من
نقص شديد في جملة من الخدمات الأساسية التي يفترض أن تجعل الحكومة توفيرها من
أهم أولوياتها ولا سيما الكهرباء والوقود، مطالباً ببذل أقصى الجهود في سبيل تخفيف
معاناة المواطنين من هذا الجانب.

وتحدّث سماحته عن الفساد الإداري وسوء استغلال السلطة فأكد على ضرورة
مكافحة هذا الداء العضال الذي يتسبب في ضياع جملة من موارد الدولة العراقية، وشدّد
على لزوم تمكين القضاء من ممارسة دوره في محاسبة الفاسدين ومعاقبتهم في أسرع
وقت.

وقال سماحته في معرض حديثه عما ينبغي أن ينتهجه من هم في مواقع المسؤولية: إن المواطنين يتوقعون - وهم على حق في ذلك - أن يروا أعضاء مجلس النواب وكبار المسؤولين في الحكومة يشاطرونهم في معاناتهم ويشاركونهم في مصاعب الحياة ويتشبهون في ذلك بالإمام علي الذي كان يقول (أقنع من نفسي بأن يقال أمير المؤمنين ولا أشاركهم في مكاره الدهر أو أكون أسوة لهم في جشوبة العيش؟).

وأشار سماحته إلى الاختلاف الفاحش في سلم الرواتب، حيث ينعم البعض برواتب كبيرة في الوقت الذي لا يحصل فيه المعظم على ما يفي بمتطلبات العيش الكريم، مؤكداً على ضرورة علاج هذا المشكل بما يضمن العدالة الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالشأن السياسي أشاد سماحته بمبادرة السيد رئيس الوزراء للمصالحة الوطنية مشدداً على ضرورة تفعيلها على أساس القسط والعدل ونبذ العنف الذي يقصد من ورائه الحصول على مكاسب سياسية، واحترام إرادة الشعب العراقي المتمثلة في الدستور الدائم للبلاد ونتائج الانتخابات التي انبثقت عنها الحكومة الوطنية الحالية.

وفي ختام اللقاء تمنى سماحته للسيد رئيس الوزراء وسائر المسؤولين التوفيق والسداد في أداء مهامهم.

٨ شعبان ١٤٢٧ ٢١ ايلول ٢٠٠٦ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الاشرف

رقم: ٩٥

رسالة إلى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي حول تزوير مستندات باسم مكتب سماحة السيد السيستاني (دام ظلّه)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس وزراء العراق الاستاذ نوري المالكي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته مع المحبة والتقدير

وبعد: فقد علمنا مؤخراً أن بعض ضعاف النفوس والمعرضين قاموا بتوجيه طلبات باسم سماحة السيد السيستاني - دام ظلّه - وبعض وكلائه المعروفين في المحافظات إلى عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية بشأن تعيين آلاف الأشخاص على ملاك الجيش وأجهزة حماية المنشآت وغير ذلك، وقد حصلوا على ما سعوا إليه في حالات عديدة.

ومن نماذج ذلك ما أشير إليه في كتاب وزير الدفاع المرقم ١٠٣١ في ٢٠٠٦/١/٢٦، وكتاب أمانة سر وزارة الدفاع المرقم ٨٠٥ في ٢٠٠٦/٧/١٠.

وإننا في الوقت الذي نؤكد فيه على عدم صحة أي طلب قدّم باسم سماحة السيد دام ظله أو أيّ من وكلائه في هذا المجال، وأن كل ما نسب إليهم كذب وتزوير، وأنه لم يسبق أن تدخلت المرجعية الدينية ووكلاؤها في أمر تعيين أيّ شخص وفي أيّ مستوى في أجهزة الدولة العراقية.. نطالب باتخاذ الاجراءات الآتية:

١ - إلغاء التعيينات التي تمّت على أساس هذه الطلبات المزورة، وملاحقة أصحابها ومعاقبتهم وكذلك كل الذين كان لهم دور في ذلك.

٢ - التحقيق مع المسؤولين الحكوميين الذين أخذوا بمثل هذه الطلبات من غير التحقق من صحة صدورها، ومعاقبة المقصرين منهم في هذا المجال.

٣ - إبلاغ جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية بأن سماحة السيد السيستاني ووكلاءه الشرعيين لا يتدخلون بتاتاً في أمر التعيينات الحكومية، وأن أيّ طلب - مكتوب أو غير مكتوب - يقدّم إليهم بهذا الشأن فهو غير صحيح ولا بدّ من عدم الأخذ به، بل اتخاذ الاجراءات القانونية بحق حامله وإبلاغ مكتب المرجعية بذلك.

هذا ما لزم بيانه، حفظكم وسدّد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١٢/شعبان/١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦/٩/٦ م مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٩٦

أسئلة مجلة (فور سايت) اليابانية

س١: بعد مضي عدة أشهر على تشكيل الحكومة برئاسة السيد جواد المالكي، هل أن سماحة السيد راض عما يقوم به رئيس الوزراء وحكومته من خطوات لإعادة السلام إلى العراق؟

ج١: هم يبذلون جهداً طيباً في هذا المجال، ولكن ليس بمقدورهم إحراز تقدم ملموس إذا لم يتخذ الفرقاء العراقيون - من المشاركين في العملية السياسية وغيرهم - قراراً واضحاً وصادقاً بنبذ العنف واستبداله بالحوار السلمي لحلّ الخلافات العالقة.

س٢: هل هناك حل للصراع الشيعي السني في العراق، وما هو دور الزعامات الدينية في ذلك؟

ج٢: لا يوجد صراع ديني بين الشيعة والسنة في العراق، بل هناك أزمة سياسية، ومن الفرقاء من يمارس العنف الطائفي للحصول على مكاسب سياسية وخلق واقع جديد بتوازنات مختلفة عما هي عليها الآن، وقد تسبب هذا في زج بعض الأطراف الأخرى أيضاً في العنف الطائفي، ويضاف إلى ذلك ممارسات التكفيريين الذين يسعون في تأجيج الصراع بين الطرفين ولهم مشروعهم المعروف.

ونتيجة ذلك كله هو ما نشهده اليوم من عنف أعمى يضرب البلد في كل مكان ويحصد أرواح آلاف الأشخاص وقد تسبب في تهجير وتشريد أعداد كبيرة أخرى من المواطنين.

س٣: يعتقد الخبراء أن وجود الميليشيات يزيد من سوء الوضع في العراق، ما هو الحل المناسب لهذه المشكلة بنظركم؟

ج٣: إن المرجعية الدينية كانت من أول المنادين بضرورة حصر السلاح في يد الحكومة وجمع الأسلحة غير المرخص فيها، ولكن لا بد أن يعم ذلك بالنسبة إلى كافة المجموعات المسلحة لأية جهة انتمت، وهذا يحتاج إلى قرار سياسي من مختلف الفرقاء وإلى قوات أمن عراقية قادرة على توفير الأمن والنظام.

س٤: هل يشعر سماحة السيد بأي خطر يهدد حياته الشخصية، ومن أية جهة هو؟

ج٤: سماحته دام ظله لا يهتم بخطر كهذا في وقت تهدد المخاطر المختلفة كثيراً من أبناء الشعب العراقي.

س٥: ازداد في الفترة الأخيرة التوتر بين أتباع الديانات التوحيدية الرئيسية وهي الإسلام والمسيحية واليهودية فما هي رؤيتكم لتخفيف هذا التوتر؟

ج٥: يجب أن يسعى الجميع - ولا سيما الزعامات الدينية والروحية - لتثبيت قيم المحبة والتعايش السلمي المبني على رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع مختلف الأديان والاتجاهات الفكرية، ولكن المؤسف أن ما صدر أخيراً من تصريحات لبابا الفاتيكان ومن قبلها قضية الرسوم الكاريكاتورية قد أضرت كثيراً بفرص تكريس السلام والتسامح الديني بين المسلمين والمسيحيين ولا بد من تصحيح المواقف واتخاذ تدابير مناسبة لتدارك ما وقع.

س٦: لقد انسحبت القوات اليابانية من السماوة بعد سنتين ونصف السنة من النشاطات الانسانية.. بهذه المناسبة اسمحوا لي أن أسألكم عن انطباعكم عن اليابان؟

ج٦: الشعب الياباني قدّم نموذجاً رائعاً في التغلب على ما خلّفته الحرب العالمية الثانية واستطاع أن يحقق تقدماً علمياً واقتصادياً مذهلاً خلال عدة عقود، نتمنى أن تتاح فرصة مماثلة للشعب العراقي في الرقي والتقدم بمساعدة الشعب الياباني الصديق.

١٤/رمضان ١٤٢٧هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٩٧

رسالة جوابية إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي حول لقاء مكة

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: فقد تلقى سماحة السيد السيستاني - دام ظله - دعوتكم المؤرخة في ٩/تشرين الأول للمشاركة في اللقاء المترقب عقده لعلماء الدين العراقيين في مكة المكرمة خلال شهر رمضان المبارك، كما أنه اطّلع على مشروع الوثيقة المزمع إقرارها في ذلك اللقاء.

وسماحته - دام ظله - إذ يشكركم على هذه الدعوة الكريمة ويعتذر من عدم تلبيةها - لما هو دأبه من عدم المشاركة في المؤتمرات واللقاءات المشابهة - يرحّب بمشروع الوثيقة المذكورة ويدعو الجميع إلى الالتزام بينودها، مؤكداً في الوقت نفسه على أنه لا يوجد في العراق صراع طائفي بين أبنائه من الشيعة والسنة، بل توجد أزمة سياسية وهناك من يمارس العنف الطائفي للحصول على مكاسب معينة، ويضاف إلى ذلك ممارسات التكفيريين الذين يسعون في تأجيج الصراع بين مختلف الأطراف خدمة لمشروعهم المعروف.

ومن هنا - وكما أوضح سماحته دام ظله في بيانه الصادر في ٢٢/جمادى الآخرة/١٤٢٧ - يتطلب الخروج من المأزق الحالي قراراً واضحاً وصادقاً من كل الفرقاء برعاية حرمة الدم العراقي أيّاً كان، ووقف العنف المتقابل بكافة أشكاله، لتغيب بذلك - وإلى الأبد إن شاء الله تعالى - مشاهد السيارات المفخخة والاعتداءات العشوائية وحملات التهجير القسري ونحوها من الصور المأساوية، وتستبدل - بالتعاون مع الحكومة الوطنية المنتخبة - بمشاهد الحوار البناء لحل الأزمات والخلافات العالقة على أساس القسط والعدل والمساواة بين جميع أبناء هذا الوطن في الحقوق والواجبات، بعيداً عن النزعات التسلطية والتحكم الطائفي والعرقي.

على أمل أن يكون ذلك مدخلاً لاستعادة العراقيين السيادة الكاملة على بلدهم وبمهد
لغدٍ أفضل ينعمون فيه بالأمن والاستقرار والرقى والتقدم بعون الله تبارك وتعالى.

نسأل الله عزّ وجلّ أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٢٢ رمضان المبارك ١٤٢٧ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ٩٨

بيان حول الوحدة الإسلامية ونبذ الفتنة الطائفية

بسم الله الرحمن الرحيم {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا}

تمرّ الأمة الإسلامية بظروف عصيبة وتواجه أزمت كبرى وتحديات هائلة تمسّ
حاضرها وتهدّد مستقبلها، ويدرك الجميع - والحال هذه - مدى الحاجة إلى رصّ الصفوف
ونبذ الفرقة والابتعاد عن النعرات الطائفية والتجنّب عن إثارة الخلافات المذهبية، تلك
الخلافات التي مضى عليها قرون متطاولة ولا يبدو سبيل إلى حلّها بما يكون مرضياً
ومقبولاً لدى الجميع، فلا ينبغي إذاً إثارة الجدل حولها خارج إطار البحث العلمي الرصين،
ولا سيما أنها لا تمسّ أصول الدين وأركان العقيدة، فإن الجميع يؤمنون بالله الواحد الأحد
وبرسالة النبي المصطفى وبالمعاد ويكون القرآن الكريم - الذي صانه الله تعالى من
التحريف - مع السنة النبوية الشريفة مصدراً للأحكام الشرعية وبمودة أهل البيت ، ونحو
ذلك مما يشترك فيها المسلمون عامة ومنها دعائم الإسلام: الصلاة والصيام والحج
وغيرها.

فهذه المشتركات هي الأساس القويم للوحدة الإسلامية، فلا بدّ من التركيز عليها
لتوثيق أواصر المحبة والمودة بين أبناء هذه الأمة ولا أقلّ من العمل على التعايش السلمي
بينهم مبنياً على الاحترام المتبادل وبعيداً عن المشاحنات والمهاترات المذهبية والطائفية أيّاً
كانت عناوينها.

فينبغي لكل حريص على رفعة الإسلام ورقى المسلمين أن يبذل ما في وسعه في
سبيل التقريب بينهم والتقليل من حجم التوترات الناجمة عن بعض التجاذبات السياسية لنلّا
تؤدي إلى مزيد من التفرق والتبعثر وتفسح المجال لتحقيق مآرب الأعداء الطامعين في
الهيمنة على البلاد الإسلامية والاستيلاء على ثرواتها.

ولكن الملاحظ - وللأسف - أن بعض الأشخاص والجهات يعملون على العكس من ذلك تماماً ويسعون لتكريس الفرقة والانقسام وتعميق هوة الخلافات الطائفية بين المسلمين، وقد زادوا من جهودهم في الأونة الأخيرة بعد تصاعد الصراعات السياسية في المنطقة واشتداد النزاع على السلطة والنفوذ فيها، فقد جدّوا في محاولاتهم لإظهار الفروقات المذهبية ونشرها بل والإضافة عليها من عند أنفسهم مستخدمين أساليب الدسّ والبهتان لتحقيق ما يصبون إليه من الإساءة إلى مذهب معين والتنقيص من حقوق أتباعه وتخويف الآخرين منهم.

وفي إطار هذا المخطط تنشر بعض وسائل الإعلام - من الفضائيات ومواقع الإنترنت والمجلات وغيرها - بين الحين والآخر فتاوى غريبة تسيء إلى بعض الفرق والمذاهب الإسلامية وتنسبها إلى سماحة السيد دام ظلّه في محاولة واضحة للإساءة إلى موقع المرجعية الدينية وبغرض زيادة الاحتقان الطائفي وصولاً إلى أهداف معينة.

إن فتاوى سماحة السيد دام ظلّه إنما تؤخذ من مصادر موثوقة - ككتبه الفتوائية المعروفة الموثقة بتوقيعه وختمه - وليس فيها ما يسيء إلى المسلمين من سائر الفرق والمذاهب أبداً، ويعلم من له أدنى إلمام بها كذب ما يقال وينشر خلاف ذلك.

ويضاف إلى هذا أن مواقف سماحته والبيانات الصادرة عنه خلال السنوات الماضية بشأن المحنة التي يعيشها العراق الجريح، وما أوصى به أتباعه ومقلّديه في التعامل مع إخوانهم من أهل السنة من المحبة والاحترام، وما أكّد عليه مراراً من حرمة دم كل مسلم سنياً كان أو شيعياً وحرمة عرضه وماله والتبرؤ من كل من يسفك دماً حراماً أيّاً كان صاحبه... كل هذا يفصح بوضوح عن منهج المرجعية الدينية في التعاطي مع أتباع سائر المذاهب ونظرتها إليهم، ولو جرى الجميع وفق هذا المنهج مع من يخالفونهم في المذهب لما آلت الأمور إلى ما نشهده اليوم من عنف أعمى يضرب كل مكان وقتل فظيع لا يستثني حتى الطفل الصغير والشيخ الكبير والمرأة الحامل وإلى الله المشتكى.

نسأل الله تبارك وتعالى أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه خير هذه الأمة وصلاحها إنه على كل شيء قدير.

١٤/المحرم/١٤٢٨ ٢٠٠٧/٢/٣ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ٩٩

بيان بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لفاجعة تفجير حرم الإمامين العسكريين

بسم الله الرحمن الرحيم

تحلّ اليوم الذكرى السنوية الأولى لفاجعة تفجير حرم الإمامين العسكريين في سامراء، تلك الفاجعة العظيمة التي انتهكت بها حرمة العترة الطاهرة آل النبي المصطفى ، وقد أدمت قلوب عشرات الملايين من محبّيهم وأتباعهم في مشارق الأرض ومغاربها، وأضافت حزناً عظيماً إلى أحزانهم الكثيرة التي توالى وتراكمت عليهم عبر التاريخ بجور الطغاة واضطهاد الظالمين.

لقد أراد المجرمون التكفيريون الذين ارتكبوا ذلك الاعتداء الآثم أن يجعلوا منه منطلقاً لفتنة طائفية شاملة في العراق، ظناً منهم أنها تقرّبهم من تحقيق أهدافهم الخبيثة في هذا البلد العزيز، وذلك بعد أن عجزوا عن إشعال نار الفتنة فيه لأزيد من عامين منذ بدء الاحتلال، بالرغم من كل ما ارتكبه من مجازر وحشية في مختلف الأماكن ولا سيما في المدن المقدسة (النجف وكربلاء والكاظمية)، حيث قابل المواطنون تلك المجازر بصبر وأناة بالغين ولم ينجرّفوا إلى مهاوي الاقتتال الداخلي، إلى أن وقعت الكارثة الكبرى بنسف الحرم المقدس العسكري التي زجّت بالبلد في عنف أعمى حصد ولا يزال يحصد أرواح عشرات الآلاف من الأبرياء، بالإضافة إلى ما يخلفه من أعداد كبيرة أخرى من الجرحى والمعوّقين والمهجّرين، ولا يعلم غير الله تعالى متى تنتهي هذه المآسي ويوضع الحدّ لمعاناة هذا الشعب المظلوم وتكفّ عنه أيادي الأعداء والطامعين.

إن المرجعية الدينية إذ تستذكر اليوم تلك الواقعة الأليمة وتجدد فيه تقديم التعازي إلى إمامنا صاحب الأمر عجل الله فرجه الشريف تحتّ الحكومة العراقية على الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة تعمير الحرم المطهّر والانطلاق منه لترسيخ الوحدة الوطنية بين أبناء هذا البلد الكريم، كما تدعو المؤمنين وهم يحيون هذه المناسبة الحزينة ويعبّرون عن مشاعرهم الجياشة تجاه ما تعرّض له أئمتهم من هتك واعتداء أن يراعوا أقصى درجات الانضباط ولا يبدر منهم قول أو فعل يسيء إلى المواطنين من إخواننا أهل السنة الذين هم براء من تلك الجريمة النكراء ولا يرضون بها أبداً.

نسأل الله العليّ القدير أن يدفع عن هذه الأمة كل سوء ومكروه إنه سميع مجيب.

٢٣/المحرم الحرام/١٤٢٨ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ١٠٠

بيان حول تفجير مئذنتي الروضة العسكرية المطهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

عادت الأيادي الآثمة لتنتهك مرة أخرى حرمة الروضة العسكرية المطهرة في سامراء وتستهدف ما تبقى من معالمها المقدسة من المأذنتين الشريفتين، في جريمة بشعة تعبر عن مدى حقد مرتكبيها وبغضهم لآل النبي المصطفى وسعيهم المتواصل لإشعال نار الفتنة الطائفية بين أبناء العراق العزيز.

إن المرجعية الدينية إذ تعبر عن غضبها واستنكارها البالغ لهذا الاعتداء الآثم، وتبدي أسفها الشديد لتلك السلطات المسؤولة عن القيام بواجبها في حماية المرقد الشريف، تناشد المؤمنين الأعزاء أن يتحلوا - في هذه الأوقات العصيبة - بمزيد من الصبر وضبط النفس ويتجنبوا القيام بأي عمل انتقامي يستهدف الأبرياء والأماكن المقدسة للآخرين.

إننا نأمل أن تبادر الحكومة إلى تنفيذ وعدها باتخاذ خطوات سريعة لتوفير الحماية اللازمة للحرم المقدس وإجراءات إعادة تشييده، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

٢٧ جمادى الأولى ١٤٢٨ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ١٠١

رسالة تعزية إلى أسرة مفتي الديار العراقية الشيخ جمال الدين الدبان

بسم الله الرحمن الرحيم {إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ}

أسرة العلامة الفقيه الشيخ جمال الدين الدبان رحمه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

فقد تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة فقيدكم الغالي مفتي الديار العراقية طيب الله ثراه الذي اشتهر بعلمه وحكمته واعتداله فكان مثلاً يحتذى به في ذلك وقد فقد العراق في وقت هو أحوج ما يكون إلى أمثاله من العلماء الأجلاء.

وإننا إذ نعزيكم وسائر ذويه ومحبيه بهذا المصاب الجل نسال الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته ويلهم الجميع الصبر والسلوان.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

٣ جمادى الآخرة ١٤٢٨ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ١٠٢

رسالة إلى هيئة الحج تنفي تدخل المرجعية أو رغبتها بقبول طلبات الحج لأشخاص
محسوبين عليها

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الإخوة في هيئة الحج وفقهم الله تعالى لمراضيه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وبعد: فإنه قد نمي إلينا أن بعضهم يسعى للحصول على فرصة أداء الحج لعدد من
الأشخاص بقبول خاص من الهيئة على أساس كونهم منسوبين إلى مكتب سماحة السيد دام
ظله أو محسوبين عليه أو أن هناك رغبة من المكتب في توفير هذه الفرصة لهم
بالخصوص.

وإننا إذ ننفي هذا الأمر بشدة نؤكد مرة أخرى على توجيهات سماحة السيد دام ظله
بضرورة رعاية الضوابط القانونية بالنسبة إلى الجميع بعيداً عن المحسوبيات والعلاقات
الخاصة.

١٩ شوال ١٤٢٨ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ١٠٣

موقف سماحة السيد السيستاني (دام ظله) من الاتفاقية الأمنية

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وبعد: لقد أقرت اتفاقية انسحاب القوات الأجنبية من العراق في مجلس الوزراء،
وأحيلت إلى مجلس النواب للنظر فيها والمصادقة عليها أو رفضها، ويتساءل الكثير من
المواطنين عن موقف سماحة السيد دام ظله في هذه القضية، وما أبلغ به المسؤولين في
الحكومة ومجلس النواب الذين استقبلهم في الفترة الأخيرة، حيث زعمت بعض وسائل
الإعلام أن سماحته قد أبلغهم بموافقتهم على الاتفاقية بعد التعديلات الأخيرة، يرجى
التوضيح وشكراً.

بسمه تعالى

إن ما أبلغ به سماحة السيد - دام ظله - مختلف القيادات السياسية خلال الأيام والأسابيع الماضية هو ضرورة أن يبنى أيّ اتفاق يستهدف إنهاء الوجود الأجنبي في العراق وإخراج البلد من تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على أساس أمرين:
أولاً: رعاية المصالح العليا للشعب العراقي في حاضره ومستقبله، وتتمثل بالدرجة الأساس في استعادة سيادته الكاملة وتحقيق أمنه واستقراره.

وثانياً: حصول التوافق الوطني عليه، بأن ينال تأييد مختلف مكونات الشعب العراقي وقواه السياسية الرئيسية.

وقد أكد سماحته على أن أي اتفاق لا يلبي هذين الأمرين وينتقص من سيادة العراق سياسياً أو أمنياً أو اقتصادياً، أو أنه لا يحظى بالتوافق الوطني فهو مما لا يمكن القبول به، وسيكون سبباً في مزيد معاناة العراقيين والفرقة والاختلاف بينهم.

وشدد سماحته أيضاً على أن ممثلي الشعب العراقي في مجلس النواب يتحملون مسؤولية كبرى في هذا المجال، وعلى كل واحد منهم أن يكون في مستوى هذه المسؤولية التاريخية أمام الله تعالى وأمام الشعب فيتصدى لإبداء رأيه في هذا الموضوع المهم واضحاً جلياً ووفق ما يمليه عليه دينه وضميره بعيداً عن أي اعتبار آخر، والله الموفق.

١٤٢٩/١١/١٩ هـ - ٢٠٠٨/١١/١٨ م مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف

الأشرف

رقم: ١٠٤

بيان حول الاعتداءات الإسرائيلية على غزة

بسم الله الرحمن الرحيم

يتعرض الشعب الفلسطيني العزيز في قطاع غزة منذ ظهر أمس إلى هجمة (إسرائيلية) شرسة واعتداءات متواصلة أسفرت لحد الآن عن سقوط مئات الضحايا بين شهيد وجريح.

ويأتي هذا العدوان الهمجي بعد حصار خانق أطبق على هذا الشعب المظلوم منذ عدة أشهر، وقد أدى إلى خلق ظروف إنسانية صعبة نتيجة لقلّة الطعام والدواء والوقود وسائل ما يمس الحياة اليومية للمواطنين.

إن تعبير الإدانة والاستنكار لما يجري على إخواننا الفلسطينيين في غزة والتضامن معهم بالألفاظ والكلمات لا تعني شيئاً أمام حجم المأساة المروعة التي يتعرضون لها.

إن الأمتين العربية والإسلامية مطالبتان أزيد من أي وقت مضى باتخاذ مواقف عملية في سبيل وقف هذا العدوان المتواصل وكسر الحصار الظالم المفروض على هذا الشعب الأبي.

نسأل الله العلي القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح، إنه سميع مجيب.

١٤٢٩/١٢/٢٩ هـ - ٢٠٠٨/١٢/٢٨ م مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ١٠٥

موقف سماحة السيد السيستاني (دام ظله) من انتخابات مجالس المحافظات

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يتساءل الكثير من المواطنين عن موقف المرجعية الدينية العليا من انتخابات مجالس المحافظات القادمة، يرجى التوضيح وشكراً.

بسمه تعالى

أولاً: إن المرجعية الدينية قد أكدت دوماً على أهمية (الانتخابات) ودورها الأساس في تقرير مستقبل البلد وحفظ حقوق أبنائه من مختلف الأطياف والمكونات.

وفي هذا الإطار فإن سماحة السيد - دام ظله - يحث جميع المواطنين - رجالاً ونساءً - على المشاركة في الانتخابات المقبلة، ويؤكد على عدم العزوف عنها بالرغم من عدم الرضا الكامل عن التجارب الانتخابية السابقة.

ثانياً: إن المرجعية الدينية تقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين في هذه الانتخابات، إلا أنها تشدد - في الوقت نفسه - على ضرورة أن يختار الناخب - بعد الفحص والتمحيص - من يكون مؤهلاً لعضوية مجلس المحافظة، ممن يلتزم بثوابت الشعب

العراقي ويسعى في تحقيق مصالحه ويتّصف بالكفاءة والنزاهة والإخلاص لخدمة هذا الشعب الكريم.

وفق الله الجميع لما فيه الخير والصلاح والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١٤٣٠/١/٢١ هـ ٢٠٠٩/١/١٨ م مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ١٠٦

رسالة إلى محافظ الديوانية حول تغيير اسم مدرسة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد محافظ الديوانية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وبعد: فإنه قد بلغنا أن بعض المسؤولين في المحافظة قاموا مؤخراً بتسمية إحدى المدارس باسم (مدرسة الإمام السيستاني).

إن سماحة السيد - دام ظله - يرفض هذا الأمر رفضاً باتاً.

ولذلك يرجى الإيعاز بإلغاء الإجراء المذكور وأن يعاد إلى المدرسة اسمها الأول (مدرسة حلب) فوراً. وشكراً.

١٤٣٠/٠١/٢٤ هـ ٢٠٠٩/١/٢١ م مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف

الأشرف

رقم: ١٠٧

تصريح حول آلية حكم العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نسبت بعض وكالات الأنباء إلى مصدر رفيع في مكتب السيد بأن سماحته يؤكد على (أن العراق لا يحكم بأغلبية طائفية أو قومية، وإنما بأغلبية سياسية - من مختلف مكونات الشعب العراقي - تتشكل عبر صناديق الانتخاب).

بسمه تعالى

نعم قد تمّ الادلاء بالتصريح المذكور.

٧ جمادى الآخرة ١٤٣٠ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ١٠٨

إستفتاء حول عمل المرأة في مهنة التمريض

باسمه تعالى

إلى/مكتب سماحة السيد علي السيستاني (دام ظلّه الوارف)

م/بيان رأي ودعم

تهديكم إعدادية التمريض في محافظة النجف الأشرف سلامها وتحياتها.

سماحة السيد المحترم:

تعاني أغلب مستشفيات النجف من ظاهرة أخلاقية خطيرة، تمس ديننا ومعتقداتنا، وتخص النساء في هذه المحافظة، وهي قلة الكادر النسوي العامل في المستشفيات كمرضات، ولاسيما في مستشفيات الولادة والردهات النسائية والعمليات والأطفال الرضع، مما يوقع نساءنا المريضات في حرج شديد ومعاناة في الالتزام الديني والأخلاقي في تعاملها مع الممرضين والأطباء، وتعود هذه المشكلة إلى عزوف النساء والإعراض عن التقديم إلى مدارس التمريض الموجودة في النجف لأسباب مختلفة... لذا نرجو من سماحتكم الموقرة بيان رأيكم ودعمكم الكريم وحث النساء على التقديم لهذه المدارس لما فيها من القيام بالواجب الكفائي الذي لا بد ان يتم من قبل نساتنا الكريمات... وتقبلوا منا جزيل الشكر والتقدير.

بسمه تعالى

التمريض - كما ذكر - واجب كفائي على الرجال والنساء، ولا بدّ للاتي يجدن في أنفسهن المقدرة والكفاية للانخراط في هذا السلك القيام بذلك بما يؤمّن حاجة المجتمع إلى المرضات، إننا نحثّ النساء المؤمنات على ذلك مع التأكيد على رعاية الضوابط الشرعية عند أداء هذه المهمة السامية، وفق الله الجميع لما يحب ويرضى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١٢ شعبان ١٤٢٧ هـ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ١٠٩

إستفتاء حول المشي لزيارة الإمام الحسين في وقت الانتخابات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين محمد وعلى آله
الطيبين الطاهرين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نحن من محافظة البصرة ونود المشي إلى أربعين الإمام الحسين ، ولكن وقت
الإنتخابات يصادف ٢٠٠٩/١/٣١ وفي هذا الوقت نكون في نصف الطريق أو أقل بقليل
فيتعذر علينا المشاركة في الإنتخابات، وذلك لطول المسافة وعدم قدرتنا على العودة إلى
محافظة البصرة لكثرة الاجراءات الأمنية ومنع التجوال في يوم الإنتخابات.. فما رأي
سماحتكم.. هل نمشي للحسين أم نبقى في البصرة ونشارك في الإنتخابات؟

أفتونا جزاكم الله خير الجزاء وسدد خطاكم وجعلكم خيمة لكل العراقيين.

احمد عبد الكريم الوائلي

بسمه تعالى

شاركوا في الانتخابات ثم اخرجوا لزيارة الإمام الحسين

ونسألکم الدعاء والزيارة.

١٤٣٠/١/٢٥ هـ ٢٠٠٩/١/٢٢ م مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الاشرف

رقم: ١١٠

إستفتاء حول المشاركة في الإنتخابات النيابية

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد السيستاني دام ظله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مع اقتراب موعد انتخابات مجلس النواب هناك تساؤلات في الشارع العراقي عن
مدى الجدوى في المشاركة في هذه الإنتخابات بعد ما لوحظ من أن الإنتخابات الماضية لم

تسفر عما يحقق آمال الناس ولم يكن الكثير من أعضاء مجلس النواب والمسؤولين الحكوميين بمستوى المسؤولية التي عهدت إليهم.

وهناك تساؤلات أيضاً عن موقف المرجعية الدينية العليا إزاء القوائم المشاركة في الانتخابات. يرجى التوضيح والإرشاد، وشكراً.

جمع من المواطنين

بسمه تعالى

١ - إن الانتخابات النيابية تحظى بأهمية كبرى ولاسيما في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها العراق العزيز، وهي المدخل الوحيد لتحقيق ما يطمح إليه الجميع من تحسين أداء السلطتين التشريعية (مجلس النواب) والتنفيذية (الحكومة).

ومن هنا فإنّ سماحة السيد - دام ظله - يرى ضرورة أن يشارك فيها جميع المواطنين من الرجال والنساء الحريصين على مستقبل هذا البلد وبنائه وفق أسس العدالة والمساواة بين جميع أبنائه في الحقوق والواجبات، مؤكداً على أن العزوف عن المشاركة - لأيّ سبب كان - سيمنح الفرصة للآخرين في تحقيق مآربهم غير المشروعة ولات حين مندم.

٢ - إنّ المرجعية الدينية العليا في الوقت الذي تؤكد على عدم تبنيها لأية جهة مشاركة في الانتخابات فإنها تشدّد على ضرورة أن يختار الناخب من القوائم المشاركة ما هي أفضلها وأحرصها على مصالح العراق في حاضره ومستقبله وأقدرها على تحقيق ما يطمح إليه شعبه الكريم من الاستقرار والتقدم، ويختار أيضاً من المرشحين في القائمة من يتصف بالكفاءة والأمانة والالتزام بثوابت الشعب العراقي وقيمه الأصيلة.

وفق الله الجميع لما يحبّ ويرضى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٢/ربيع الأول/١٤٣١ هـ مكتب السيد السيستاني دام ظله النجف الأشرف

رقم: ١١١

بيان حول الاعتداء على حرمة القرآن الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

تتناقل وسائل الإعلام عن قسيس أمريكي إصراره على إحراق نسخ من القرآن الكريم تعبيراً عن كرهه للدين الإسلامي الحنيف.

إن هذا التصرف المشين لا ينسجم مع ما هو وظيفة القيادات الدينية والروحية من تثبيت قيم المحبة والتعايش السلمي المبني على رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع الأديان والمناهج الفكرية.

إن الجهات المعنية في الولايات المتحدة مدعوة إلى العمل على منع وقوع هذا الفعل الفظيع الذي لو وقع فستكون له عواقب غير محمودة وربما تداعيات خطيرة.

إن احترام حرية التعبير عن الرأي لا يبرر بوجه السماح بمثل هذه التصرفات المخزية التي تمثل اعتداءً صارخاً على معتقدات الآخرين ومقدساتهم وتؤدي إلى خلق بيئة مناسبة لمزيد من التوتر والصراع والعنف.

إن المرجعية الدينية في الوقت الذي تستنكر بشدة الاعتداء على القرآن العظيم وتؤكد على ضرورة المنع من وقوعه تشدد على المسلمين أينما كانوا أن يتحلوا بأقصى درجات ضبط النفس ولا يبدر منهم ما يسيء إلى اتباع الكنائس المسيحية مستذكّرين قول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ*}.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف ٢٩ رمضان ١٤٣١ هـ
٢٠١٠/٩/٩ م

رقم: ١١٢

بيان صادر عقب تظاهرات تزامنت مع ما يعرف بـ «الربيع العربي»

بسم الله الرحمن الرحيم

إن المرجعية الدينية العليا إذ تقدرّ عالياً أداء المواطنين الأعزاء ممن شاركوا في مظاهرات يوم أمس بصورة سلمية حضارية ومن لم يشاركوا تحسباً لمخاطر استغلالها من قبل ذوي المآرب الخاصة تدعو مجلس النواب والحكومة العراقية إلى اتخاذ خطوات جادة وملموسة في سبيل تحسين الخدمات العامة ولاسيما الطاقة الكهربائية ومفردات البطاقة التموينية وتوفير فرص العمل للعاطلين ومكافحة الفساد المستشري في مختلف دوائر الدولة، وقبل هذا وذاك: اتخاذ قرارات حاسمة بإلغاء الامتيازات غير المقبولة التي مُنحت للأعضاء الحاليين والسابقين في مجلس النواب ومجالس المحافظات ولكبار المسؤولين في الحكومة من الوزراء وذوي الدرجات الخاصة وغيرهم والامتناع عن استحداث مناصب

حكومية غير ضرورية تكلف سنوياً مبالغ طائلة من أموال هذا الشعب المحروم وإلغاء ما يوجد منها حالياً.

إن المرجعية الدينية التي طالما أكدت على المسؤولين ضرورة العمل على تحقيق مطالب الشعب المشروعة تحذّر من مغبة الاستمرار على النهج الحالي في إدارة الدولة ومما يمكن أن ينجم عن عدم الإسراع في وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين التي صبروا عليها طويلاً.

نسأل الله العليّ القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح إنه سميع مجيب.

١٤٣٢/٣/٢٢ هـ ٢٠١١/٢/٢٦ م مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ١١٣

أسئلة قناة الـ بي بي سي البريطانية

بسم الله الرحمن الرحيم

أسئلة (بي بي سي) التي طلبت أجوبة عليها للاستعانة بها في ما تعده من فيلم وثائقي عن العراق.

س١: هل بالإمكان إلقاء الضوء على طبيعة تواصل المرجع الأعلى السيد السيستاني مع المعارضين خارج العراق قبل الغزو الأمريكي إذا كان هذا الأمر موجوداً، وما هو الموقف الذي اتخذته المرجعية حيال مؤتمرات المعارضة في لندن وصلاح الدين؟

ج١: لم يكن هناك تواصل بين مرجعية سماحة السيد السيستاني والمعارضة التي كانت في الخارج قبل سقوط النظام السابق، فإن ما كان يمارسه ذلك النظام من بطش وقمع ضد من له أدنى صلة بالمعارضة شكّل عائقاً أمام الاتصال بها، بالإضافة إلى أن أغلب تلك المعارضة لم يكن مؤهلاً لإحداث أي تغيير في العراق، ومن هذا المنطلق فإنّ عقدها لعدد من المؤتمرات في لندن وصلاح الدين لم يحظ باهتمام كبير من المرجعية.

س٢: في عام ٢٠٠٣ كيف تصفون المسؤولية المفاجئة بكونكم السلطة الشرعية الوحيدة التي تبقت في البلاد من خلال الجوامع والحسينيات بعد انهيار النظام العراقي السابق وسلطته الأمنية؟

ج٢: بالفعل فوجئت المرجعية الدينية أن عليها مسؤولية كبيرة في العمل على الحدّ من الآثار المدمّرة لانتهيار مؤسسات الدولة العراقية وانعدام الأمن والاستقرار وتفاقم الجرائم ونهب الممتلكات العامة وغير ذلك، وكان أول بيان صدر من سماحة السيد هو بشأن تحريم أخذ شيء من أموال الدولة والتعامل بها وكان ذلك في (٢/نيسان/٢٠٠٣) وتم الإيعاز إلى الوكلاء والمعتمدين في مختلف أنحاء العراق باتخاذ إجراءات مناسبة لحفظ النظام العام في البلد بالمقدار الممكن والمنع من التعدي على المسؤولين في النظام السابق وعوائلهم.

س٣: ما كان موقف المرجع الأعلى من قوات الائتلاف (الاحتلال)؟

ج٣: كان الشعب العراقي يعيش في ظل نظام استبدادي تسبب في كوارث معروفة للعراق وللمنطقة برمتها، ولم يكن هناك أي أفق واضح للتخلص منه عبر الطرق السلمية، ولكن بالرغم من ذلك فإنّ المرجعية الدينية لم تكن مع تغيير ذلك النظام عن طريق الغزو والاحتلال بما استتبع ذلك من مأسّ كثيرة لم يتخلص البلد منها إلى اليوم. ومن هنا فإنّ المرجعية اتخذت من اليوم الأول قراراً قاطعاً بعدم استقبال أي من المسؤولين في سلطة الاحتلال تعبيراً عن عدم الإقرار بمشروعية الاحتلال، وفي الوقت نفسه قررت التعامل مع المسؤولين العراقيين الجدد على أساس تأمين المصالح العليا للشعب العراقي قدر المستطاع ووفق ما تسمح به الظروف والأوضاع المستجدة.

س٤: تتحدث بعض المصادر عن حدوث أعمال عنف في النجف في (نيسان ٢٠٠٣م) حيث قُتل السيد عبد المجيد الخوئي وتهديدات للمراجع، وخشية على سلامة المرجع وصل العديد من أنصار المرجعية إلى النجف لتوفير الحماية، ما مدى مصداقية هذه الروايات وهل كان هناك خطر حقيقي على المراجع؟

ج٤: حصل آنذاك انفلات أمني وظهرت مجموعات مسلحة ووقعت حوادث مؤسفة وجاءت عشرات الوفود العشائرية لحماية سماحة السيد، ولكنه شكرهم وأمرهم بالرجوع إلى أماكنهم وقال: إنني لا أريد الأمن لنفسي وعائلتي فقط بل أريده لكل العراقيين.

س٥: في (٢٨/حزيران/٢٠٠٣م) قام ممثل الأمين العام للأمم المتحدة (سيجو فيرا دي ميلو) بزيارة المرجع الأعلى، هل بالإمكان إخبارنا عن وقائع هذه الزيارة؟ وما كان تأثير رحيله على العملية السياسية؟

ج٥: أصدر سماحة السيد في (٢٦/حزيران/٢٠٠٣) فتواه الشهيرة التي حدّد فيها آلية تشكيل مجلس كتابة الدستور وهي الانتخابات الحرّة المباشرة وعارض بذلك بشكل قاطع

خطّة سلطة الاحتلال لتشكيل المجلس الدستوري على أساس التعيين بعد التشاور مع الفعاليات السياسية والعشائرية والدينية. وبعد يومين قام ممثل الأمين العام بزيارة سماحة السيد وكان لقاءً طيباً شرح خلاله سماحة السيد الأسباب التي دعت إلى اتخاذ موقفه الحاسم من موضوع كتابة الدستور العراقي وبدا السيد دي ميلو متفهماً لموقف المرجعية وداعماً له. وقد استمرّ التواصل تلفونياً مع السيد دي ميلو عبر مساعده السيد غسان سلامة للسير بالخطوات اللازمة لإجراء الانتخابات، ولكن وقع في آب الحادث المروّع الذي أودى بحياة السيد دي ميلو وكان ضربة قويّة لجهود الأمم المتحدة في مساعدة الشعب العراقي في الخروج من أزمتة. وقد عبّرت المرجعية عن أسفها البالغ لفقدان تلك الشخصية الرائعة في برقية التعزية التي وجهتها إلى السيد كوفي عنان عقيب الحادث مباشرة.

س٦: هل بالإمكان التحدث عن الموجبات والضرورات التي دفعت المرجع الأعلى لإصدار الفتوى المتعلقة بالدستور؟

ج٦: من الأيام الأولى للاحتلال كان تخوف المرجعية الدينية هو أن يُكتب للعراق دستور لا يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ولا يعبر عن هويته وثقافته التي من ركائزها الدين الإسلامي والقيم الاجتماعية النبيلة. كانت المرجعية تخشى أن تعمد سلطة الاحتلال إلى كتابة دستور يراعي رؤاها ومصالحها، ولذلك قررت المرجعية أن تدعو إلى إجراء انتخابات عامّة لاختيار ممثلي الشعب العراقي في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور لتطمئن بذلك إلى أنه لن يتكرر في العراق ما حصل لبعض الدول المحتلة الأخرى التي كتب المحتلون دساتيرها.

س٧: في (١٣/تموز/٢٠٠٣م) تم تعيين أعضاء مجلس الحكم العراقي والمبدأ الذي تم بموجبه تعيين أعضاء المجلس اعتمد على التوزيع القومي والديني للسكان في العراق وحسب حجم كل طائفة أو قومية، هل كان للمرجعية دور في ضمان تمثيل عادل للجميع؟

ج٧: لم يجر أي اتصال بين سماحة السيد وبين المسؤولين في سلطة الاحتلال بشأن تشكيل مجلس الحكم ولم يعلّق سماحته بشيء عند الإعلان عن تشكيله.

س٨: في (تموز إلى أيلول ٢٠٠٣م) كانت بداية التوتر بين السيد مقتدى الصدر وسلطة الاحتلال ومجلس الحكم العراقي، هل كان هناك أي تبادل للأراء مع السيد مقتدى الصدر حول شرعية المجلس؟ وهل حاول سماحة السيد إقناع السيد مقتدى بالانضمام إلى العملية السياسية؟

ج ٨: لم يتم أي محاولة من هذا القبيل في ذلك التاريخ، ولكن عندما أُريد إجراء انتخابات الجمعية الوطنية المكلفة بكتابة الدستور تم تشجيع السيد مقتدى الصدر على مشاركة تياره في الانتخابات والدخول في العملية السياسية من هذه البوابة، وكانت هناك رسائل متبادلة بينه وبين أحد المسؤولين في مكتب سماحة السيد بهذا الخصوص وذلك في (تشرين الأول/عام ٢٠٠٤) إلى أن وافق على المشاركة ورشح عدداً من أنصاره في قائمة الائتلاف الوطني العراقي.

س ٩: في (آب ٢٠٠٣م) تم إصدار مذكرة توقيف بحق السيد مقتدى الصدر. كيف أدت جهود سماحة السيد للحيلولة دون تنفيذ هذه المذكرة وتجنب الاضطرابات التي كان من الممكن أن تحدث؟

ج ٩: عندما بلّغ مسامح سماحة السيد أن هناك قراراً باعتقال السيد مقتدى الصدر أوعز إلى مكتبه بالاتصال ببعض المسؤولين العراقيين ومنهم الدكتور موفق الربيعي والسيد إبراهيم بحر العلوم للتحذير من عواقب القيام بخطوة من هذا القبيل، وأكد على أنه لو حصل الاعتقال فإنه مضطر إلى اتخاذ موقف معلن وواضح منه، وهكذا تراجعت سلطات الاحتلال عن القيام بذلك.

س ١٠: في (٥/تشرين الثاني/٢٠٠٣م) تم التوصل إلى اتفاق حول تسليم السيادة في (الأول من تموز عام ٢٠٠٤ م). هل وافقت المرجعية على الخطّة التي أُعدت لذلك؟

ج ١٠: أُخبر سماحة السيد قبل هذا الاتفاق بأن سلطات الاحتلال غيّرت خطتها من كتابة الدستور أولاً ثم نقل السيادة إلى خطة نقل السيادة أولاً ثم كتابة الدستور، ورحّب سماحته بهذه الخطّة من حيث المبدأ ثم أبرم اتفاق ١٥ تشرين الثاني بين مجلس الحكم وسلطة الاحتلال من دون علم سماحة السيد، وعندما اطّلع على بنودها اعترض على جملة منها:

أولاً: أنها تبتني على إعداد قانون الدولة العراقية للفترة الانتقالية من قبل مجلس الحكم بالاتفاق مع سلطة الاحتلال، وهذا لا يضيف الشرعية عليه بل لابد لهذا الغرض من عرضه على ممثلي الشعب العراقي لاققراره.

ثانياً: إنّ الآلية الواردة فيها لانتخابات أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لا تضمن تشكيل مجلس يمثّل الشعب العراقي تمثيلاً حقيقياً فلا بدّ من استبدالها بآلية أخرى تضمن ذلك وهي الانتخابات ليكون المجلس منبثقاً عن إرادة العراقيين ويمثلهم بصورة عادلة بمنأى عن أي طعن في شرعيته.

وفي (٢٧/تشرين الثاني/٢٠٠٣) زار السيد جلال الطالباني سماحة السيد وتباحث معه حول اعتراضاته على نص اتفاق نقل السلطة، وقد أبدى السيد الطالباني تفهماً كاملاً لتلك الاعتراضات ووعده باصدار ملحق للاتفاق لرفع الاشكالات.

وفي (٢٥/كانون الأول/٢٠٠٣) عقد اجتماع مهم في منزل السيد محمد بحر العلوم في النجف الأشرف بحضوره وحضور عدد آخر من أعضاء مجلس الحكم منهم الدكتور أحمد الجبلي والمرحوم عز الدين سليم والدكتور موفق الربيعي والدكتور عادل عبد المهدي ممثلاً عن السيد عبد العزيز الحكيم وحضور السيد محمد رضا نجل سماحة السيد والأستاذ حامد الخفاف من مكتب سماحة السيد، وطلب من أعضاء مجلس الحكم أن يوجهوا خطاباً إلى الأمين العام للأمم المتحدة بطلب إرسال فريق من خبراءها لدراسة إمكانية إجراء انتخابات عامة في العراق أو عدم إمكانية إجرائها وتقديم مقترح بديل عن الانتخابات لو لم يمكن إجراؤها. وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على أن يرسل مجلس الحكم خلال المدة المتبقية من رئاسة السيد عبد العزيز الحكيم رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وبالفعل أرسلت الرسالة، وقد فوجئت سلطة الاحتلال بهذه الرسالة لأنها أرسلت من دون علمها، ولكنها اضطرت في النهاية إلى الموافقة على ما ورد فيها.

س ١١: في (٨/آذار/٢٠٠٤م) أعلن عن قانون إدارة الدولة الانتقالي، وكان للمرجع الأعلى تحفظات على هذا القانون. هل بالإمكان إلقاء بعض الضوء على هذه التحفظات؟

ج ١١: بعد اتفاق القوى السياسية في مجلس الحكم على إصدار هذا القانون وإعداد مسودته طلب مجموعة من أعضائه أن يُبدي سماحة السيد رأيه فيها على أساس أن إشكال المرجعية الرئيس ينصبُّ على عدم شرعية آلية إقرار هذا القانون لا على النص المعدّ نفسه، فلا شيء يمنع من إبداء أية ملاحظات تصوّب الوثيقة وتزيد من متانتها وتقلل من حجم الاعتراض عليها.

وبالفعل وصل النص النهائي إلى المرجعية يوم (٢٦/٢/٢٠٠٤) وتم التدقيق فيه حتى ساعة متأخرة من الليل وأبدت أربع عشرة ملاحظة مهمة عليه، وبلغت للمعنيين في مجلس الحكم في يوم (٢٧/٢) مع التأكيد على أن إبداء الملاحظات إنّما هو لغرض تحسين الوثيقة وتقليل ما فيها من سلبيات لا الإقرار بتماميتها وشرعية آلية إصدارها.

وفي يوم (٣/آذار) علمت المرجعية بحصول إضافات أساسية على النص الذي قدّم إليها على أنه (نهائي) فاستدعت النص على عجل، وبالفعل اكتشفت مواقع خلل مهمة

ومنها أن فقرة كاملة أضيفت على النص وهي الفقرة ج من المادة ٦١ التي تُعطي لثلاثي سگان ثلاث محافظات حق نقض الدستور، فتم الاعتراض على ذلك بقوة.

وقد جاء عدد من أعضاء مجلس الحكم إلى النجف بعدما أبلغوا باعتراضات المرجعية على النص الجديد، وقد اجتمعوا مع بعض أعضاء مكتب سماحة السيد في بيت السيد محمد بحر العلوم، وارتأوا بعد مناقشات طويلة أن يوقعوا على النص مع إصدار بيان بالتحفظ على بعض بنوده. وبالفعل أعدّ البيان وقرأه بعض الأعضاء بعد حفل التوقيع ولكن سلطة الاحتلال التي عَلِمَتْ بهذا الأمر مسبقاً عملت لهم مكيدة حيث أدرجت في صدر الصحيفة التي أُعدّت ليوقعوا عليها التصريح بالموافقة على الوثيقة من دون تحفظ!

والجماعة وقّعوا عليها من غير التفات إلى ذلك فوقعوا في تناقض صارخ. وقد بقيت المرجعية الدينية على موقفها المتحفظ على ما سمي بقانون إدارة الدولة. وقد تجلّى موقفها في الرسالة التي أرسلها مكتب سماحة السيد إلى الأخضر الابراهيمي في (١٩/آذار/٢٠٠٤) حيث تحدّثت الرسالة بالتفصيل عن سلبيات هذا القانون وثوراته وحدّرت من أيّ غطاء دولي له.

وبعث مكتب سماحة السيد برسالة أخرى إلى مجلس الأمن الدولي في (٦/حزيران/٢٠٠٤) للتحذير مجدّداً من ذكر هذا القانون في القرار الدولي الذي كان من المزمع إصداره.

س١٢: في (آيار ٢٠٠٤م) جرت مفاوضات تشكيل الحكومة المؤقتة، ويقال إن المرجعية دعمت اختيار السيد آياد علاوي لهذا المنصب ما حقيقة الأمر؟

ج١٢: الحقيقة أن السيد الأخضر الإبراهيمي اتصل بمكتب سماحة السيد وطلب أن يوافق سماحته على مقترحه باسناد رئاسة الوزراء إلى السيد حسين الشهرستاني، ولكن سماحته رفض التدخل في هذا الأمر واكتفى بذكر الصفات التي يجب توفرها في رئيس الوزراء، وقال: إن تعيين من يتولى هذا المنصب متروك لتوافق القوى والفعاليات السياسية وليس من شأن المرجعية التدخل فيه. وعندما طرح الابراهيمي على مكتب سماحة السيد أسماء عدد من أعضاء مجلس الحكم كمرشحين لتولي رئاسة الوزراء أُجيب بأنه لا ممانعة من قبل سماحته بالنسبة إلى أيّ منهم مع توفر الشروط فيه، وهكذا تم اختيار السيد آياد علاوي من قبل غالبية أعضاء مجلس الحكم بعد أن لم يضع سماحة السيد فيتو على اختياره.

س١٣: في (أيلول ٢٠٠٤) طالب رئيس الوزراء العراقي أياد علاوي والمبعوث الأممي الأخضر الابراهيمي وعدة شخصيات أخرى بتأجيل الانتخابات المقررة في (شهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٥)، لماذا كان من الأهمية بمكان أن تُجرى الانتخابات في موعدها؟ ولماذا أصدر سماحة السيد فتوى تُلزم الجمهور بالمشاركة باعتبارها واجباً؟

ج١٣: إن سماحة السيد لم يكن مقتنعاً بوجود عوائق حقيقة أمام إجراء الانتخابات بل كان يرى ضرورة الاستعجال في إجرائها لتُشكّل الجمعية الوطنية وينبثق عنها حكومة عراقية جديدة تحظى بالشرعية الانتخابية وتباشر الجمعية في مهمتها الأساس وهي كتابة الدستور العراقي للتخلص من قانون إدارة الدولة الذي كُتب بإشراف سلطة الاحتلال وكانت بصماتها واضحة عليه.

وأما إلزام المواطنين بالمشاركة في الانتخابات فلم يكن فتوى شرعية بقدر ما كان محاولة لحثهم على المشاركة في صنع مستقبلهم بأنفسهم عبر آليات ديمقراطية وتكريس مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الانتخابات.

س١٤: في (كانون الثاني ٢٠٠٥) جرت الانتخابات العامة في العراق. ما هي دوافع الدعم والتأييد الذي قدّمه المرجع الأعلى لقائمة الائتلاف الوطني العراقي، وهل كان هناك دور للمرجعية في اختيار أول رئيس وزراء عراقي منتخب وهو السيد إبراهيم الجعفري؟

ج١٤: المرجعية الدينية دعمت تشكيل قائمة الائتلاف الوطني العراقي لأن المواطنين كانوا أمام أول تجربة انتخابية حرّة في البلد، وكان من المهم جمع كلمتهم وتوحيد صفوفهم لضمان أكبر مشاركة في هذه الانتخابات في ظل نظام انتخابي كان يعتبر كل العراق دائرة انتخابية واحدة مما كان يتطلب مشاركة واحدة في مختلف المناطق رعاية للتوازن بين مكونات الشعب العراقي في الجمعية الوطنية المنتخبة ولم تكن هناك جهة أخرى غير المرجعية يمكنها القيام بهذا الدور.

وأما اختيار رئيس مجلس الوزراء فقد ترك للنواب المنتخبين ولم تتدخل فيه المرجعية الدينية.

س١٥: في (١٥/تشرين الأول/٢٠٠٥) تم الاستفتاء على الدستور العراقي. ما هي أسباب طلب المرجعية الدينية من أتباعها تأييد الدستور الجديد؟

ج١٥: رأت المرجعية أنّ النص المعدّ للدستور العراقي بالرغم من اشتماله على بعض العيوب إلاّ أنّه إذا لم يتم إقراره في هذا الظرف بالذات فإنّه لن يتيسر إقرار دستور

أفضل منه في وقت قريب، ولذلك أبدت موافقتها على هذا الدستور وشجعت المواطنين على التصويت له بـ نعم بالرغم من تحفظها على العديد من بنوده.

س١٦: في (كانون الأول ٢٠٠٥) تم انتخاب أول حكومة عراقية في ظل الدستور الجديد. ما هي الأسباب التي دفعت المرجعية الدينية إلى التخلي عن دعم مرشحي قائمة بعينها؟

ج١٦: منهج المرجعية هو عدم التدخل في الشأن السياسي إلا بمقدار ما تحتمه الضرورة وحيث انتفت الأسباب الموضوعية التي دعت المرجعية إلى التدخل في الانتخابات السابقة ومنها تغيير النظام الانتخابي اكتفت في هذه الانتخابات بحث المواطنين وتشجيعهم على المشاركة فيها من دون دعم أية قائمة بعينها.

س١٧: في (ربيع ٢٠٠٦) هل كان للمرجعية دور في إقناع السيد الجعفري بالانسحاب لإعطاء الفرصة لمرشح آخر من الائتلاف العراقي لتشكيل الحكومة وكيف كان ذلك؟

ج١٧: الحقيقة أنه عندما اشتدّ النزاع بين الأطراف الراضية لتولي السيد الجعفري رئاسة الوزراء والأطراف المصرة على توليه لها، أبلغ سماحة السيد بعض الأطراف الداعمة له بأنه لا يرى فرصة لنجاحه وفق المعطيات السياسية الراهنة حتى لو تسنى له تولي هذا المنصب وعندئذٍ تراجع بعض الداعمين له عن موقفه وأدى ذلك إلى فسح المجال لاختيار السيد نوري المالكي.

س١٨: في (كانون الأول ٢٠٠٧) جرت محاولات لسحب الثقة من حكومة السيد نوري المالكي. هل حاولت الأطراف المعنية الحصول على دعم المرجعية الدينية لموقفها.

ج١٨: كان موقف سماحة السيد واضحاً وهو عدم التدخل في هكذا أمور وتوصية جميع الأطراف بضرورة اتباع الأساليب الدستورية وعدم محاولة الاستقواء بأي طرف خارج قبة مجلس النواب.

س١٩: في (١٠/تشرين الأول/٢٠٠٨) توجه السيد نوري المالكي رئيس الوزراء إلى النجف الأشرف لمناقشة اتفاقية وضع القوات. ما هي الأسباب والكيفية التي دعمت بموجبها المرجعية الدينية هذه الاتفاقية، وهل كانت لها تحفظات على هذه الاتفاقية؟

ج١٩: كان هناك بعض الأطراف المحليّة والاقليمية تحاول عرقلة هذه الاتفاقية، ولم تكن المرجعية الدينية مع هذا الرأي بالرغم من تحفظها على بعض ما ورد فيها. وقد ظهر

لاحقاً أن هذه الاتفاقية أعادت السيادة إلى العراقيين وقلّصت من التدخل الأجنبي في البلد، وكان هذا من ايجابياتها المهمة.

س٢٠: في (آذار - تشرين الثاني ٢٠١٠) أدّت نتائج الانتخابات إلى وصول الأطراف السياسية إلى طريق مسدود. ما هو الموقف الذي اتخذته المرجعية الدينية والذي أدى إلى تشكيل ائتلاف حكومي جديد بقيادة السيد نوري المالكي؟

ج٢٠: رفضت المرجعية الدينية التدخل في هذا الأمر بل حثت الأطراف الفائزة على الحوار فيما بينها للوصول إلى الاتفاق على برنامج حكومي واضح لمعالجة الأوضاع المتردية في البلد ولكن للأسف فإن ما يُعرف باتفاقية أربيل لم يكن بهذا المستوى.

١٤٣٤/٣/٣ ٢٠١٣/٢/١٤ مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

رقم: ١١٤

أسئلة مجلة تايم الأميركية

بسم الله الرحمن الرحيم

تنوي مجلة تايم الأميركية أن تنشر تحقيقاً عن النجف الأشرف بمناسبة الذكرى العاشرة لسقوط نظام صدام، وقد كلفوني بالذهاب إلى النجف الأشرف لهذا الغرض وقد التقيت بمكاتب بعض المراجع المحترمين وعدد من المواطنين ورجال الأعمال وعدد ممن عملوا مع الجانب الأميركي..... ولكن بلا حديث من جانب من يمثل سماحة المرجع الأعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني يبقى التحقيق الصحفي فاقداً للعنصر الرئيسي.

نرجوكم أن تقبلوا اعتذارنا عن كثرة الأسئلة لأننا نتوجه إلى القارئ الغربي الذي يجهل الكثير بهذا الخصوص، علماً بأن للمجلة طبعة أوروبية وطبعة باللغة الإسبانية وأمريكا الوسطى واللاتينية وطبعة استراليا والطبعة الرئيسية في أميركا وكندا. ومن جانبي سأكون حريصاً على أن يرسلوا لي من أميركا مجموعة من العدد الذي سيصدر الخاص بالتحقيق الصحفي عن النجف الأشرف.

راجياً منكم أن تتفضلوا وتكرموا بالرد على كل أو بعض الأسئلة التالية:

مع فائق الشكر والتقدير

أسعد مجيد

س ١: خلال فترة حكم البعث كان يبدو للعالم الخارجي أن مركز الاسلام الشيعي قد انتقل إلى قم. هل يشعر سماحة المرجع الأعلى بأن النجف قد استعادت مركزها كمركز للعالم الاسلامي الشيعي؟

ج ١: من المؤكد أن الحوزة العلمية في النجف الأشرف استعادت بعضاً من دورها المهم في السنوات الأخيرة، ولكن مرجعية سماحة السيد قد دأبت على رعاية مختلف الحوزات العلمية وترى أنها جميعاً تمارس أدواراً مهمة في المجالات الفكرية والاجتماعية وغيرهما تكمل بعضها البعض الآخر، وإن كان يبقى لكل مرجعية منهجها الذي ترتضيه في التعاطي مع بعض القضايا الحساسة كدور رجال الدين في السلطة.

س ٢: هل طلبة الحوزة العلمية القادمين إلى النجف أكثر مقارنة بفترة حكم صدام؟ (إذا أمكن تعطونا رقم).

ج ٢: نعم هناك أعداد غير قليلة من الأساتذة والطلاب وفدوا إلى النجف الأشرف من مختلف البلاد، فهناك الآلاف من الهند وباكستان والمئات من دول الخليج والدول الافريقية ولبنان وإيران وأذربيجان وتركيا وغيرها.

س ٣: سماحة المرجع الأعلى، على عكس المراجع في إيران، قد اختار البقاء بعيداً عن السياسة، هل كان هذا جيداً للعراق؟

ج ٣: المنهج الذي يؤمن به سماحة السيد هو عدم التدخل في الشأن السياسي إلا في ما تحتمه الضرورة، ويرى أن هذا هو الأصلح لموقع المرجعية الدينية ومكانتها الروحية بين الناس.

س ٤: كم ازدادت : نفوذ/هيبه/تأثير وعدد المقلدين لسماحة المرجع الأعلى في العالم الإسلامي الشيعي منذ عام سقوط نظام صدام؟

ج ٤: من الواضح أن النهج الذي سار عليه سماحته في معالجة الأزمات الكبرى التي مرّت على العراق خلال السنوات العشر الأخيرة أكسبه احتراماً بالغاً في مختلف الاوساط، ولكن الذي يهيمه شخصياً هو صواب هذا النهج بقطع النظر عن مواقف الآخرين.

س ٥: الإيرانيون يقولون إن سماحة المرجع الأعلى أصبح أكثر شعبية في إيران وإن عدد مقلديه هناك قد ازداد؟ هل هنالك من طريقة لقياس ذلك؟ على سبيل المثال كم من الإيرانيين يزورون سماحته الآن مقارنة بما قبل سقوط نظام صدام؟

ج٥: هناك أعداد غير قليلة من الزوار الإيرانيين يرغبون يومياً في لقاء سماحة السيد ولكن ضيق الوقت وكثرة الزائرين من مختلف المناطق لا يسمح بتوفير هذه الفرصة إلا لعدد محدود، وأما عدد مقلدي سماحته في إيران فلا يتوفر إحصاء بشأنه ولكن لو لوحظ عدد ما يرد على المكتب من أسئلة المؤمنين في إيران فإنه يكشف عن مساحة كبيرة من الرجوع إليه.

س٦: هل سماحته راض عن أداء الحكومة المحلية في النجف الأشرف؟ وماذا عن الحكومة المركزية في بغداد؟ نرجوكم أن تعطونا تفاصيل بهذا الخصوص.

ج٦: بشكل عام هناك خلل كبير في أداء الحكومة المركزية والحكومات المحلية في توفير الخدمات ومكافحة الفساد، وهذا مبعث عدم رضا سماحة السيد.

س٧: الكثير من التقارير تشير إلى أن الإيرانيين يدفعون باتجاه جعل سماحة..... المرجع الأعلى المقبل؟ ماذا تقولون عن هكذا تقارير صحفية؟

ج٧: لا تعليق على هذه التقارير، ولكن الأمر الذي ينبغي التأكيد عليه هو أن السمة الأبرز للمرجعية الدينية في النجف الأشرف هي استقلاليتها عن أية سلطة سياسية فلا بد من المحافظة على هذه الخصوصية في كل الأحوال.

س٨: كم ازدادت الحقوق الشرعية التي يؤديها المقلدون لسماحة المرجع الأعلى مقارنة بما قبل عام ٢٠٠٣؟

ج٨: الحقوق الشرعية تزيد في مكان وتنقص في مكان آخر حسب تحسن الوضع الاقتصادي أو تدهوره، وهذا الأمر لا يحظى بأهمية لدى سماحة السيد ما دام أنها إن زادت أو نقصت فلن تُصرف إلا في دعم الحوزات والمراكز الدينية وتقديم الخدمات الاجتماعية للناس.

٢٦/٤/١٤٣٤ ٢٠١٣/٣/٩ مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف

رقم: ١١٥

رسالة حول تعليق صور سماحة السيد السيستاني دام ظلّه في بعض الدوائر الحكومية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس محافظة النجف الأشرف المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: فإنه قد لوحظ في عدة حالات أن صورة سماحة السيد السيستاني دام ظله قد رفعت على جدران بعض الدوائر الحكومية - ومنها مكتبكم - وفي بعض الشوارع والساحات العامة.

نودّ أن نحيطكم علماً بما سبق بيانه مراراً من أن سماحة السيد دام ظله لا يرضى بهذا الأمر أبداً، ويؤكد على عدم نصب صورته في المؤسسات الرسمية وفي الأماكن العامة.

يرجى الإيعاز إلى الجهات ذات العلاقة برعاية ما ذكر وشكراً.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف ١٤٣٤/١١/٠٧ هـ

٢٠١٣/٠٩/١٤ م

رقم: ١١٦

استفتاء يوضح معنى وقوف المرجعية الدينية على مسافة واحدة من الجميع في الانتخابات النيابية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد أكدت المرجعية الدينية بزعامة الامام السيد السيستاني «أدام الله ظله الوارف» على لسان الشيخ الكربلائي والسيد الصافي قبل الانتخابات الماضية بأن المرجعية الدينية تقف على مسافة واحدة من الجميع، هل هذا يعني أنها على نفس المسافة بين من صوت للفقرة «٣٨» سيئة الصيت من قانون التقاعد وبين من لم يصوت عليها ومن أدّى واجبه كنائب ومن لم يؤدّه؟

وهل تقف المرجعية على نفس المسافة بين المسؤول الذي فشل في إدارة الملفات المنوطة به من الملف الأمني أو الاقتصادي أو الخدمي أو السياسي وبين من لم يثبت بحقه أي تقصير ولم يقصر في واجبه؟

علماً أن موقف المسافة الواحدة من الجميع الذي تتبناه المرجعية الدينية العليا يحاول الانتهازيون والفاشلون والمقصرون خداع الناس بأنها راضية عنهم.

افتونا وفقكم الله لمراضيه بمحمد وآله الطيبين الطاهرين.

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن سماحة السيد دام ظلّه يحتّ المواطنين على المشاركة في الانتخابات واختيار الصالح الكفوء ولا يدعم أية قائمة أو مرشح بخصوصه، وليس معنى كونه على مسافة واحدة من الجميع هو أنه يساوي بين الصالح والطالح أي بين من بذل ما يستطيع في خدمة الناس ومكافحة الفساد وبين من لم يعمل إلا لمصلحة نفسه وجماعته و... بل معناه أنه لا يدعم أيّاً من المشاركين في الانتخابات، فمسؤولية الاختيار إنما هي على الناخب نفسه، فليحسن الاختيار لكي لا يندم لاحقاً.

مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه)

النجف الأشرف

١٤٣٥/٠٤/٢٣ هـ

رقم: ١١٧

استفتاء حول بيع بطاقة الانتخاب الالكترونية وقبول هدايا من المرشحين

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد السيستاني دام ظلّه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مع قرب إجراء انتخابات مجلس النواب العراقي يرجى إعلامنا بفتوى سماحة السيد دام ظلّه في الحالتين التاليتين:

س١: يقوم بعض المواطنين ببيع بطاقته الالكترونية لحاجته إلى المال أو لعدم رغبته في المشاركة في الانتخابات فهل يجوز ذلك أم لا؟

س٢: يقوم بعض المرشحين بتوزيع بعض الهدايا على المواطنين أو تقديم بعض الخدمات لهم مشروطاً عليهم التصويت له في الإنتخابات فهل يجوز للمواطن أن يقبل منه ذلك؟

جمع من المواطنين

بسم الله الرحمن الرحيم

ج١: هذا غير جائز.

ج ٢: هذا غير جائز أيضاً.

مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه)

النجف الأشرف

١٤٣٥/٥/١ هـ

رقم: ١١٨

استفتاء حول بعض القنوات الفضائية الدينية

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظلّه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هناك ظاهرة تتوسع في الانتشار في السنوات الأخيرة وهي ظاهرة القنوات الفضائية التي تبتث مواداً تتناول جوانب دينية وطائفية بالغة الحساسية في مجتمعاتنا، ويرى الكثيرون أنها تجيش مشاعر البعض وتستفزّ مشاعر آخرين مما يؤدي إلى دفع البعض من جمهور المشاهدين الذين تنقصهم المناعة والوعي الكافيين إلى ارتكاب أعمال عنف وجرائم قتل باسم الدين والمذهب.

نرجو منكم التفضل بإبداء الرأي حول هذه الظاهرة ولكم بالغ الشكر.

بسم الله الرحمن الرحيم

سبق أن أكدنا على أن اتخاذ وسائل الإعلام - ولا سيما القنوات الفضائية - وسيلة لإثارة النعرات الدينية والطائفية والإساءة إلى الآخرين والتحريض ضدهم وتناول رموزهم ومقدساتهم بالقذف والسبّ ونحو ذلك - بالإضافة إلى كونه على خلاف تعاليم النبي المصطفى وآله الطاهرين عليهم السلام - مما له تداعيات خطيرة على التعايش السلمي بين أبناء المجتمعات الخليطة من أديان ومذاهب مختلفة ويمهّد لممارسة العنف فيها من قبل البعض ضد البعض الآخر. وتقع المسؤولية على أصحاب القرار وعلى ذوي العقل والحكمة من مختلف الطوائف والاتجاهات في توجيه المعنّيين بالكفّ عن هذه الممارسات التي تؤدي إلى مزيد من العناء والبلاء على الجميع والله الهادي.

مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه)

النجف الأشرف

١٤٣٥/٥/١١ هـ

رقم: ١١٩

استفتاء حول استقبال سماحة السيد السيستاني لبعض المسؤولين السياسيين

سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني دام عزه

ظهر في الأونة الأخيرة مقطع فيديو على صفحات الانترنت وأجهزة الهاتف لشخصية سياسية كبيرة في البلد يدّعي بأنه زار سماحتكم أيام محافظ النجف السابق.

وقال بأنه شكى لسماحتكم من شركائه في العملية السياسية وأن سماحتكم أجبتّه بأنك أيضاً لم تخلص من ألسنتهم ثم قال بأن السيد السيستاني أوصلني إلى باب الدار وكلّما رفضت ذلك فإن السيد أبي إلا أن يسايرني إلى باب الدار وقال بأن السيد السيستاني قال أريد أن أخرج معك ليرى الناس أنني أحبك وأحترمك كونك رجل سياسة.

راجين من سماحتكم الرد كون أن الناس تقول أن عدم رد مكتب السيد السيستاني على هذا المقطع هو دليل على صحة كلام المدعي.

وقفكم الله وحفظكم ذخراً للعراق والعراقيين.

٢٠١٤/٣/١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

إن هذا المقطع - مع قطع النظر عن محتواه غير الدقيق - يتعلق بما قبل أربعة أعوام ومنذ سنوات امتنع سماحة السيد عن استقبال أيّ من المسؤولين لأنه غير راض عن أدائهم، وقد أكد مراراً على أنه لا يدعم أيّاً من المرشحين للانتخابات القادمة فلا ينبغي لأحد أن يوهم المواطنين بأن بعض المرشحين أقرب من بعض إلى المرجعية الدينية العليا.

رقم: ١٢٠

نص خطبة الجمعة كربلاء التي تناولت موضوع الانتخابات النيابية في نيسان ٢٠١٤

م

نص خطبة الجمعة التي ألقاها فضيلة العلامة الشيخ عبد المهدي الكربلائي ممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة في (٤/جمادى الآخرة/١٤٣٥ هـ) الموافق (٤/نيسان/٢٠١٤ م) حول انتخابات مجلس النواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة والأخوات..

نقترب شيئاً فشيئاً من موعد الانتخابات النيابية وقد ذكرنا في خطب سابقة موقف المرجعية الدينية العليا بشأنها، وفي هذه الخطبة نؤكد وفق توجيهات مكتب سماحة السيد دام ظلّه في النجف الأشرف على عدّة نقاط:

النقطة الأولى: إنّ انتخابات مجلس النواب تحظى بأهميّة بالغة في رسم مستقبل البلد، مستقبلنا نحن ومستقبل أولادنا وأحفادنا، والحكومة (أي السلطة التنفيذية) إنّما تنبثق من مجلس النواب وهذا المجلس يشكّل أيضاً السلطة التشريعية في البلد (أي سلطة إصدار القوانين والقرارات) بالإضافة إلى دوره في الرقابة على أداء المؤسسات الحكومية. فمن لا يشارك في الانتخابات إنّما يعطي الفرصة لغيره في رسم مستقبله ومستقبل أولاده وهذا خطأ لا ينبغي لأي مواطن أن يقع فيه.

النقطة الثانية: لا نظنّ أنّ أحداً يُنكر أن بلدنا الحبيب العراق يعيش أوضاعاً صعبة، فمن الناحية الأمنية نلاحظ ما يشهده العديد من المناطق من اشتباكات مسلحة وتفجيرات دامية وأعمال عنفٍ تذهب ضحيتها المئات من الأبرياء وغيرهم، وفي حالات كثيرة تكون للعنف الجاري صبغة طائفية خطيرة تهدّد النسيج الوطني لهذا البلد. ومن الناحية السياسية نجد أنّ مواقف القوى السياسية متباعدة كثيراً على خلفيات إثنية وطائفية وغير ذلك، والمهاترات بينهم تملأ وسائل الاعلام، والاحتقان السائد يمنع من الاستقرار السياسي في البلد. ومن الناحية الإقتصادية نلاحظ أنه بالرغم من توفرّ موارد مالية كبيرة للعراق من عوائد بيع النفط إلا أنه لا توجد خطط تنموية حقيقية تنهض بالاقتصاد وتوفر لجميع المواطنين حياة كريمة، فهناك الملايين ممن يعيشون تحت خط الفقر، والنشاط الزراعي والصناعي في أدنى المستويات منذ عقود من الزمن.

وأما من ناحية استئراء الفساد المالي والإداري فحدّث ولا حرج حتى عدّ العراق من الدول الأكثر فساداً في العالم.

في ظلّ هذه الأوضاع فهناك حاجة ماسّة إلى التغيير نحو الأفضل وهو لا يتحقّق إلا بأيدينا نحن المواطنين فإذا لم نُرد التغيير أو لم نعمل له بصورة صحيحة فإنّه لن يتحقّق وكما قال الله تعالى: {... لَا يُعَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُعَيَّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ}.

النقطة الثالثة: إنّ المرجعية الدينية العليا التي أعلنت مراراً وتكراراً أنها لن تدعم أيّاً من القوائم المشاركة في الانتخابات ترى أنه بعد عشر سنوات من التجارب الانتخابية

المتعدّدة، فإنه يفترض بالمواطنين أن يشاركوا في الإنتخابات مشاركة واعية تُبنى على حسن الإختيار، فلا يكفي أصل المشاركة بل من المهم أن يتم اختيار الصالح الكفوء الحريص على المصالح العليا للشعب العراقي الحريص على قيمه النبيلة واستقراره وأمنه ورفاه أبنائه، الذي يفكر في مصلحة الشعب ومستعد للتضحية في سبيلها لا الذي يفكر في مصلحة نفسه وجماعته وكيف يستثمر كرسي النيابة أو الوزارة في سبيل الاستحواذ على المزيد من المزايا والمخصّصات المالية والمقاولات التجارية والحقوق التقاعدية غير المنطقية وما إلى ذلك مما يعرفه الجميع.

أيها المواطنون

لا تغرّنكم الوعود البرّاقة والخطب الرنّانة والإعلانات الكبيرة التي تملأ الشوارع والساحات ولا القليل من المساعدات والخدمات التي يسعى البعض في تقديمها قبيل الإنتخابات. ابحثوا عن ماضي المرشّح وتحقّقوا من نزاهته وكفاءته وحرصه على العراق والعراقيين قبل أن تصوتوا له. وإذا كان نائباً في مجلس النواب أو عضواً في الحكومة أو في مجلس المحافظة أو مسؤولاً في أيّ موقعٍ رسميٍّ آخر فتحقّقوا إن كان قد عمل بواجباته الوظيفية بتفانٍ وإخلاصٍ ولم يبحث عن مصالح شخصية وما مثلها قبل أن تمنحوا أصواتكم له، دعوا الوجوه التي لم تجلب الخير لهذا البلد واستبدلوها بأشخاصٍ آخرين تتحقّقون من كفاءتهم وصلاحهم وحرقة قلوبهم على هذا الشعب المظلوم.

هناك فرصة معقولة إلى موعد الإنتخابات يمكنكم خلالها أن تصلوا إلى المرشّح الصالح الكفوء. حاولوا أن تتعرفوا عليه بأنفسكم وإن لم يتيسر فاستعينوا بأهل العقل والحكمة والتجربة للتعرف عليه. لا تهتموا كثيراً بالانتماءات العشائرية والمناطقية والفئوية ونحوها. اهتموا بالشروط الأساسية التي يجب توفرها في عضو مجلس النواب، أن يكون كفوءاً لهذه المهمّة، أن يكون نزيهاً لا يضعف أمام الإغراءات المادية، أن يكون شجاعاً لا يجبن في الدفاع عن المصالح العليا للشعب العراقي.

أيها الأحبة

أعود وأكرّر لا يغيّر الله مابقومٍ حتى يغيّروا ما بأنفسهم، إن كنتم تريدون أن تتغيّر أحوالكم نحو الأفضل فإنّ الخطوة الأولى والأساسية في هذا السبيل هي المشاركة الواعية في الإنتخابات النيابية، تحمّلوا المسؤولية وتوكّلوا على الله واستعينوا به لئسّد خطاكم فإنه وليّ السداد.

رقم: ١٢١

نص آخر خطبة جمعة كربلاء التي سبقت الانتخابات النيابية في نيسان ٢٠١٤ م
نص خطبة الجمعة لفضيلة العلامة السيّد أحمد الصافي ممثّل المرجعية الدينية العليا
في كربلاء المقدّسة بشأن إنتخابات مجلس النواب بتاريخ (٢٥/جمادى الآخرة/١٤٣٥ هـ)
الموافق (٢٥/٤/٢٠١٤ م):

بسم الله الرحمن الرحيم
أيها الاخوة والأخوات..

أمامنا أيّامٌ قليلة إلى موعد إنتخابات مجلس النواب وقد مرّ في خطب الأسابيع
الماضية توضيح موقف المرجعية الدينية العليا بشأن هذه الانتخابات، وبالرغم من ذلك كله
لا نتقطع تساؤلات المواطنين عن موقفها في ظلّ شائعات ودعايات متضادّة في الساحة
وللتأكيد نذكر عدّة نقاطٍ:

الأولى: إنّ المشاركة في الانتخابات أمرٌ بالغ الأهميّة لأنّ من خلالها يحدّد مستقبل
البلد، مستقبلاً نحن بل ومستقبل أولادنا وأحفادنا، ومن لا يُشارك فإنّما يمنح الآخرين
فرصة أن يقرّروا مستقبله بدلاً عنه، وهذا خطأ فادح فشاركوا في الانتخابات رجالاً ونساءً
شبيهاً وشباباً، وعلى الآباء أن لا يمنعوا أولادهم من المشاركة وعلى الأزواج أن لا يمنعوا
نساءهم منها فلجميع حقّ المشاركة وحرية الاختيار.

الثانية: إنّ بلدنا العراق يعيش ظروفاً صعبة ويواجه تحديات كبيرة ولا سيّما في
الملف الأمني والملف الخدمي وملف مكافحة الفساد، والانتخابات فرصة عظيمة للتغيير
نحو الأفضل، فعلى الجميع أن يستغلّوا هذه الفرصة بالصورة الصحيحة من خلال اختيار
قائمة صالحة تمتلك رؤية متكاملة لإدارة البلد خلال السنوات الأربع الآتية وانتخاب
مرشحين يتصفون بالكفاءة والنزاهة والاخلاص والحرص على مصلحة العراق
والعراقيين دون من يحرصون على ملذاتهم ومصالحهم الشخصية من الامتيازات المالية
وغيرها.

الثالثة: ليس للمرجعية الدينية العليا موقفٌ معلّن وآخر يتم الايحاء به لبعض الناس.
موقفها واحد واضح لا لبس فيه، فهي لا تحدّد للمواطنين من ينتخبون، هي تريد منهم أن
يتحمّلوا بأنفسهم هذه المسؤولية، هي لا تقول لهم: إنتخبوا هذا ولا تنتخبوا ذلك، هي لا
تفعل ذلك ليس لأنّها تساوي بين الصالح وغيره ولا تنصّباً من مسؤوليتها الشرعية بل
لأنّها ترى أن مصلحة العراقيين حاضراً ومستقبلاً إنّما هي في أن يختاروا من يمثلهم في
مجلس النواب إستناداً إلى قناعاتهم الشخصية لا إتكالاً على قناعاتها. وربما يقول البعض

أنه يصعب عليهم أن يكونوا قناعة بأي من المرشحين والقوائم ونقول لهؤلاء الأحبة نعم المهمة ليست سهلة ولكن لا بد من السعي لأدائها بالصورة الممكنة.

نسأل الله العليّ القدير أن يجعل هذه الإنتخابات مفتاح خير وبركة للعراقيين جميعاً
إنه سميعٌ مجيب.

رقم: ١٢٢

إستفتاء يتعلق باختيارات الناخبين بعد انتهاء الانتخابات النيابية في نيسان ٢٠١٤ م

سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظلّمك الوارف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نحن مجموعة من مقلديكم وممن يرجع إليكم في المستجدات قد اشتركنا في الانتخابات أخذاً برأيكم بالرغم مما أصابنا من الاحباط نتيجة سوء الخدمات وتفشي الفساد، ولكن لما رأينا أنكم لم تسمّوا لنا قائمة انتخابية معينة ولا أشخاصاً معينين بل دعوتكم إلى التغيير نحو الأفضل وطلبتكم انتخاب الصالح الكفوء، انتخب كل منا حسب نظره، فمنا من انتخب من دولة القانون ومنا من انتخب من قائمة المواطن ومنا من انتخب من قوائم أخرى، واليوم نرى أن البعض - وفيهم عدد من الحوزويين - يلوم البعض منا على اختياره ويتهمه بخيانة المرجعية العليا وتقديم الدنيا على الدين وغير ذلك من الاتهامات الخطيرة، فهل هذا صحيح؟ نورونا جزاكم الله خير الجزاء.

بسم الله الرحمن الرحيم

من انتخب الصالح الكفوء وفق ما انتهت إليه قناعته بعد التحري والتحقيق فلا لوم ولا عتب عليه أيّاً كان اختياره بل هو ماجور على ذلك إن شاء الله تعالى. وفي كل الأحوال فإنه ينبغي أن يُغلق هذا الملف ولا يُجعل سبباً لاختلاف الكلمة وبتّ الفرقة. وفقّ الله الجميع لما يحبّ ويرضى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه) النجف الأشرف ٧ رجب ١٤٣٥ هـ

رقم: ١٢٣

بيان حول التطورات الأمنية في محافظة نينوى

بسم الله الرحمن الرحيم

تتابع المرجعية الدينية العليا بقلق بالغ التطورات الأمنية الأخيرة في محافظة نينوى والمناطق المجاورة لها، وهي إذ تشدّد على الحكومة العراقية وسائر القيادات السياسية في البلد ضرورة توحيد كلمتها وتعزيز جهودها في سبيل الوقوف بوجه الإرهابيين وتوفير الحماية للمواطنين من شرورهم تؤكد على دعمها واسنادها لأبنائها في القوات المسلحة وتحثّهم على الصبر والثبات في مواجهة المعتدين. رحم الله شهداءهم الأبرار ومنّ على جرحاهم بالشفاء العاجل إنّه سميع مجيب.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله)

النجف الأشرف

١٤٣٥/٨/١١ هـ

٢٠١٤/٦/١٠ م

رقم: ١٢٤

فتوى الدفاع الكفائي ضد التنظيمات الإرهابية (داعش)

ما ورد في خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في ١٤/شعبان/١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٦/١٣ م بعد سيطرة (داعش) على مناطق واسعة في محافظتي نينوى وصلاح الدين وإعلانها أنها تستهدف بقية المحافظات.

قال الشيخ الكربلائي في خطبة صلاة الجمعة الثانية من الصحن الحسيني الشريف ما

يأتي:

إن العراق وشعبه يواجه تحدياً كبيراً وخطراً عظيماً وإن الارهابيين لا يهدفون إلى السيطرة على بعض المحافظات كنينوى وصلاح الدين فقط بل صرحوا بأنهم يستهدفون جميع المحافظات ولا سيما بغداد وكربلاء المقدسة والنجف الأشرف، فهم يستهدفون كل العراقيين وفي جميع مناطقهم، ومن هنا فإن مسؤولية التصدي لهم ومقاتلتهم هي مسؤولية الجميع ولا يختص بطائفةٍ دون أخرى أو بطرفٍ دون آخر.

وأكد الكربلائي: إن التحدي وإن كان كبيراً إلا أن الشعب العراقي الذي عرف عنه الشجاعة والإقدام وتحمل المسؤولية الوطنية والشرعية في الظروف الصعبة أكبر من هذه التحديات والمخاطر.

وأضاف الكربلائي: أنه لا يجوز للمواطنين الذين عهدنا منهم الصبر والشجاعة والثبات في مثل هذه الظروف أن يدب الخوف والاحباط في نفس أي واحد منهم، بل لا بد أن يكون ذلك حافزاً لنا للمزيد من العطاء في سبيل حفظ بلدنا ومقدساتنا.

ودعا الكربلائي القيادات السياسية إلى ترك الاختلاف والتناحر ولاسيما خلال هذه الفترة العصبية وحثهم على توحيد مواقفهم ودعمهم واسنادهم للقوات المسلحة ليكون ذلك قوة إضافية لأبناء الجيش العراقي في الصمود والثبات، موضحاً أنهم - أي القيادات السياسية - أمام مسؤولية تاريخية ووطنية وشرعية كبيرة.

وأضاف الكربلائي: ان دفاع أبنائنا في القوات المسلحة وسائر الأجهزة الامنية هو دفاع مقدس، ويتأكد ذلك حينما يتضح أن منهج هؤلاء الارهابيين المعتدين هو منهج ظلامي بعيد عن روح الإسلام، يرفض التعايش مع الآخر بسلام ويعتمد العنف وسفك الدماء وإثارة الاحتراب الطائفي وسيلة لبسط نفوذه وهيمنته على مختلف المناطق في العراق والدول الأخرى.

وخاطب الكربلائي أبناء القوات المسلحة قائلاً: اجعلوا قصدكم ونيتكم ودافعكم هو الدفاع عن حرمة العراق ووحدته وحفظ الأمن للمواطنين وصيانة المقدسات من الهتك ودفع الشر عن هذا البلد المظلوم وشعبه الجريح.

ثم قال الكربلائي: وفي الوقت الذي تؤكد فيه المرجعية الدينية العليا دعمها واسنادها لكم فإنها تحثكم على التحلي بالشجاعة والبرسالة والثبات والصبر وتؤكد على أن من يضحى بنفسه منكم في سبيل الدفاع عن بلده وأهله وأعراضهم فإنه يكون شهيداً إن شاء الله تعالى.

وأضاف: المطلوب أن يحث الأبُّ ابنه والأمُّ ابناً والزوجة زوجها على الصمود والثبات دفاعاً عن حرمة هذا البلد ومواطنيه.

وتابع قائلاً: إن طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق وشعبه في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن هذا الوطن وأهله وأعراض مواطنيه وهذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي، بمعنى أنه إذا تصدى له من بهم الكفاية بحيث يتحقق الغرض وهو حفظ العراق وشعبه ومقدساته يسقط عن الباقيين.

ثم قال: ومن هنا فإن المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الارهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية.

واختتم ممثل المرجع السيستاني كلامه بقوله: إن الكثير من الضباط والجنود قد أبلوا بلاءً حسناً في الدفاع والصدوم وتقديم التضحيات فالمطلوب من الجهات المعنية تكريم هؤلاء تكريماً خاصاً لينالوا استحقاتهم من الثناء والشكر وليكون حافزاً لهم ولغيرهم على أداء الواجب الوطني الملقى على عاتقهم.

رقم: ١٢٥

توضيح فتوى الدفاع الكفائي ضد التنظيمات الإرهابية (داعش)

نص ما ورد بشأن الأوضاع الراهنة في العراق في خطبة الجمعة التي ألقاها فضيلة العلامة السيد أحمد الصافي ممثل المرجعية الدينية العليا في يوم (٢١/شعبان/١٤٣٥ هـ) الموافق (٢٠/حزيران/٢٠١٤ م)

بسم الله الرحمن الرحيم

في الجمعة الماضية دعت المرجعية الدينية العليا إلى التطوع للإنخراط في القوات الأمنية للدفاع عن العراق في ظلّ أوضاع صعبة يمرّ بها البلد وهنا عدّة نقاط ينبغي بيانها.

النقطة الأولى: إنّ هذه الدعوة كانت موجهة إلى جميع المواطنين من غير اختصاص بطائفةٍ دون أخرى، إذ كان الهدف منها هو الإستعداد والتهيؤ لمواجهة الجماعة التكفيرية المسماة بداعش التي أصبح لها اليد العليا والحضور الأقوى فيما يجري في عدّة محافظات، وقد أعلنت بكل صراحة ووضوح أنها تستهدف بقية المحافظات العراقية حتّى مثل النجف الأشرف وكربلاء المقدسة كما أعلنت بكلّ صراحةٍ أنها تستهدف كل ما تصل إليه يدها من مرآد الأنبياء والأئمة والصحابة والصالحين فضلاً عن معابد غير المسلمين من الكنائس وغيرها، فهي إذاً تستهدف مقدّسات جميع العراقيين بلا اختلاف بين أديانهم ومذاهبهم كما تستهدف بالقتل والتتكيل كل من لا يوافقها في الرأي ولا يخضع لسلطتها حتى من يشترك معها في الدين والمذهب.

هذه الجماعة التكفيرية بلاءً عظيمٌ ابتليت به منطقتنا والدعوة إلى التطوع كانت بهدف حثّ الشعب العراقي بجميع مكّوناته وطوائفه على مقابلة هذه الجماعة التي إن لم تتم اليوم مواجهتها وطردها من العراق فسيندم الجميع على ترك ذلك غداً ولا ينفع الندم عندئذٍ.

ولم تكن للدعوة إلى التطوع أي منطلق طائفي ولا يُمكن أن تكون كذلك، فإنّ المرجعية الدينية قد برهنت خلال السنوات الماضية وفي أشد الظروف قساوةً أنها بعيدة كل البعد عن أي ممارسةٍ طائفيةٍ وهي صاحبة المقولة الشهيرة عن أهل السنّة (لا تقولوا

اخواننا بل قولوا أنفسنا) مؤكدةً مراراً وتكراراً على جميع السياسيين ومن بيدهم الأمر ضرورة أن تُراعى حقوق كافة العراقيين من جميع الطوائف والمكونات على قدم المساواة، ولا يُمكن في حالٍ من الأحوال أن تحرّض المرجعية على الإحتراب بين أبناء الشعب الواحد بل هي تحتّ الجميع على العمل لشدّ أواصر الألفة والمحبة بينهم وتوحيد كلمتهم في مواجهة التكفيريين الغرباء.

النقطة الثانية: إنّ دعوة المرجعية الدينية إنّما كانت للإنخراط في القوّات الأمنية الرسمية وليس لتشكيل ميليشيات مسلّحة خارج إطار القانون، فإنّ موقفها المبدئي من ضرورة حصر السلاح بيد الحكومة واضحٌ ومنذ سقوط النظام السابق فلا يتوهم أحدٌ أنّها تؤيّد أي تنظيم مسلّح غير مرخّص فيه بموجب القانون.

وعلى الجهات ذات العلاقة أن تمنع المظاهر المسلّحة غير القانونية وأن تُبادر إلى تنظيم عمليّة التطوّع وتُعلن عن ضوابط محدّدة لمن تحتاج إليهم القوات المسلّحة والأجهزة الأمنية الأخرى حتى تتضح الصورة للمواطنين الراغبين في التطوّع فلا يزدحم على مراكز التطوّع إلّا من تتوفّر فيه الشروط..

والمرجعية الدينية إذ توجّه بالغ شكرها وتقديرها لمات الآلاف من المواطنين الأعرّاء الذين استجابوا لدعوتها وراجعوا مراكز التطوّع في مختلف أنحاء العراق خلال الأسبوع المنصرم فإنها تأسف عما حصل للكثير منهم من الأذى نتيجة عدم توفّر الاستعدادات الكافية لقبول تطوّعهم وهي تأمل أن تتحسن الأمور في المستقبل القريب.

النقطة الثالثة: إنّ المحكمة الاتحادية قد صادقت على نتائج الانتخابات النيابية وهناك توقيات دستورية لانعقاد مجلس النواب الجديد واختيار رئيسه ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة، ومن المهم جداً الالتزام بهذه التوقيات وعدم تجاوزها، كما أنّ من الضروري أن تتحاور الكتل الفائزة ليتمخّض عن ذلك تشكيل حكومة فاعلة تحظى بقبولٍ وطنيٍ واسعٍ تتدارك الأخطاء السابقة وتفتح آفاقاً جديدةً أمام جميع العراقيين لمستقبلٍ أفضل.

النقطة الرابعة: إنّ الأوضاع الراهنة تحتمّ على العراقيين مزيداً من التكتاف والتلاحم فيما بينهم، ومن هذا المنطلق يتعيّن التعاون في التخفيف من معاناة النازحين والمهجّرين وإيصال المساعدات الضرورية إليهم كما يتعيّن على تجّار المواد الغذائية وغيرها مما يحتاج إليها عامّة الشعب أن يراعوا الإنصاف ولا يعمدوا إلى رفع الأسعار ولا يحتكروا

الأطعمة التي تشكّل قوت الناس فإنّ الاحتكار بالإضافة إلى كونه غير جائز شرعاً ممّا لا ينسجم مع مكارم أخلاق العراقيين.

نسأل الله تعالى أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح انه أرحم الراحمين.

رقم: ١٢٦

رسالة جوابية إلى قيادة حزب الدعوة الإسلامية حول اختيار رئيس وزراء جديد

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة في قيادة حزب الدعوة الإسلامية المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: فإنه تعقيباً على ما ورد في رسالتكم المؤرخة في ٢٦ شعبان ١٤٣٥ هـ من طلب التوجيه فيما يخصّ (المواقع والمناصب) أودّ أن أبلّغكم بأنه بالنظر إلى الظروف الحرجة التي يمرّ بها العراق العزيز وضرورة التعاطي مع أزماته المستعصية برؤية مختلفة عما جرى العمل بها، فإنني أرى ضرورة الإسراع في اختيار رئيس جديد للوزراء يحظى بقبول وطني واسع ويتمكن من العمل سوية مع القيادات السياسية لبقية المكونات لانقاذ البلد من مخاطر الإرهاب والحرب الطائفية والتقسيم.

سدّد الله خطاكم ووفقكم لما يحبّ ويرضى.

١١ رمضان ١٤٣٥ هـ علي الحسيني السيستاني

رقم: ١٢٧

فتوى الدفاع الكفائي بإمضاء سماحة السيد السيستاني دام ظله

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في عام ٢٠١٤ عندما سقطت الموصل ومناطق واسعة أخرى من العراق بيد «داعش» دعوتهم في خطبة الجمعة إلى الدفاع الكفائي، ومنذ ذلك اليوم تم تحرير العديد من

المناطق وأمكن دفع المخاطر عن كثير من المدن، فهل تلك الدعوة لا تزال قائمة أم أن بإمكان المتطوعين الرجوع إلى أعمالهم الاعتيادية؟

أفتونا مأجورين.

بسمه تعالى

قد أفتينا بوجوب الالتحاق بالقوات المسلحة وجوباً كفائياً للدفاع عن الشعب العراقي وأرضه ومقدساته، وهذه الفتوى لا تزال نافذة لاستمرار موجبها، بالرغم من بعض التقدم الذي أحرزه المقاتلون الأبطال في دحر الإرهابيين.

١٤/٢٧ ١٤٣٧ هـ علي الحسيني السيستاني

رقم: ١٢٨

بيان حول الانتخابات النيابية العراقية سنة ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية يسأل الكثير من المواطنين الكرام عن موقف المرجعية الدينية العليا من هذا الحدث السياسي المهم، وبهذا الصدد ينبغي بيان أمور ثلاثة:

١ - لقد سعت المرجعية الدينية منذ سقوط النظام الاستبدادي السابق في ان يحلّ مكانه نظامٌ يعتمد التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الرجوع إلى صناديق الاقتراع، في انتخابات دورية حرّة ونزيهة، وذلك إيماناً منها بأنه لا بديل عن سلوك هذا المسار في حكم البلد إن أُريد له مستقبل ينعم فيه الشعب بالحرية والكرامة ويحظى بالتقدم والازدهار، ويحافظ فيه على قيمه الأصيلة ومصالحة العليا.

ومن هنا أصرت المرجعية الدينية على سلطة الاحتلال ومنظمة الامم المتحدة بالإسراع في إجراء الانتخابات العامة لإتاحة الفرصة أمام العراقيين لتقرير مستقبلهم بأنفسهم، من خلال اختيار ممثليهم المخوّلين بكتابة الدستور الدائم وتعيين أعضاء الحكومة العراقية.

واليوم وبعد مرور خمسة عشر عاماً على ذلك التاريخ لا تزال المرجعية الدينية عند رأيها من أن سلوك هذا المسار يُشكّل - من حيث المبدأ - الخيار الصحيح والمناسب لحاضر البلد ومستقبله، وأنه لا بد من تفادي الوقوع في مهالك الحكم الفردي والنظام الاستبدادي تحت أي ذريعة أو عنوان.

ولكن من الواضح أن المسار الانتخابي لا يؤدي إلى نتائج مرضية إلا مع توفر عدة شروط، منها: أن يكون القانون الانتخابي عادلاً يرفع حرمة أصوات الناخبين ولا يسمح بالالتفاف عليها. ومنها: أن تتنافس القوائم الانتخابية على برامج اقتصادية وتعليمية وخدمية قابلة للتنفيذ بعيداً عن الشخصنة والشحن القومي أو الطائفي والمزايدات الإعلامية. ومنها: أن يُمنع التدخل الخارجي في أمر الانتخابات سواء بالدعم المالي أو غيره، وتُشدّد العقوبة على ذلك. ومنها: وعي الناخبين لقيمة أصواتهم ودورها المهم في رسم مستقبل البلد فلا يمنحونها لأناس غير مؤهلين إزاء ثمن بخس ولا أتباعاً للأهواء والعواطف أو رعايةً للمصالح الشخصية أو النزعات القبلية أو نحوها.

ومن المؤكد أن الاخفاقات التي رافقت التجارب الانتخابية الماضية - من سوء استغلال السلطة من قبل كثيرٍ ممن انتخبوا أو تسنّموا المناصب العليا في الحكومة، ومساهمتهم في نشر الفساد وتضييع المال العام بصورة غير مسبوقة، وتمييز أنفسهم برواتب ومخصصات كبيرة، وفشلهم في أداء واجباتهم في خدمة الشعب وتوفير الحياة الكريمة لأبنائه - لم تكن إلا نتيجة طبيعية لعدم تطبيق العديد من الشروط اللازمة - ولو بدرجات متفاوتة - عند إجراء تلك الانتخابات، وهو ما يلاحظ - بصورة أو بأخرى - في الانتخابات الحالية أيضاً، ولكن يبقى الأمل قائماً بإمكانية تصحيح مسار الحكم وإصلاح مؤسسات الدولة من خلال تضافر جهود الغيارى من أبناء هذا البلد واستخدام سائر الاساليب القانونية المتاحة لذلك.

٢ - إن المشاركة في هذه الانتخابات حق لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية، وليس هناك ما يُلزمه بممارسة هذا الحق إلا ما يقتنع هو به من مقتضيات المصلحة العليا لشعبه وبلده، نعم ينبغي أن يلتفت إلى أن تخليه عن ممارسة حقه الانتخابي يمنح فرصة إضافية للآخرين في فوز منتخبيهم بالمقاعد البرلمانية وقد يكونون بعيدين جداً عن تطلعاته لأهله ووطنه، ولكن في النهاية يبقى قرار المشاركة أو عدمها متروكاً له وحده وهو مسؤول عنه على كل تقدير، فينبغي أن يتخذ عن وعي تام وحرصٍ بالغٍ على مصالح البلد ومستقبل أبنائه.

٣ - إن المرجعية الدينية العليا تؤكد وقوفها على مسافة واحدة من جميع المرشحين ومن كافة القوائم الانتخابية، بمعنى أنها لا تساند أي شخص أو جهة أو قائمة على الإطلاق، فالأمر كله متروك لقناعة الناخبين وما تستقر عليه آراؤهم بعد الفحص والتمحيص، ومن الضروري عدم السماح لأي شخص أو جهة باستغلال عنوان المرجعية الدينية أو أي عنوان آخر يحظى بمكانة خاصة في نفوس العراقيين للحصول على مكاسب

انتخابية، فالعبرة كل العبرة بالكفاءة والنزاهة، والالتزام بالقيم والمبادئ، والابتعاد عن الأجندات الأجنبية، واحترام سلطة القانون، والاستعداد للتضحية في سبيل إنقاذ الوطن وخدمة المواطنين، والقدرة على تنفيذ برنامج واقعي لحلّ الأزمات والمشاكل المتفاقمة منذ سنوات طوال.

والطريق إلى التأكد من ذلك هو الاطلاع على المسيرة العملية للمرشحين ورؤساء قوائمهم - ولا سيما من كان منهم في مواقع المسؤولية في الدورات السابقة - لتفادي الوقوع في شباك المخادعين من الفاشلين والفاستدين، من المجربين أو غيرهم.

نسأل الله العليّ القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه خير البلاد وصلاح العباد إنه وليّ ذلك وهو أرحم الراحمين.

١٧ شعبان ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨/٥/٤ م مكتب السيد السيستاني دام ظلّه النجف الأشرف

الفصل الثاني

النصوص وفق التقسيم الموضوعي

الآثار العراقية

لقد نهبت - كما تعلمون - كمية كبيرة من مقتنيات المتحف العراقي بعد سقوط النظام السابق وقد هرب قسم منها إلى خارج العراق:

س١: فهل يجوز لمن يقع شيء منها في يده أن يحتفظ به لنفسه أو يمنحه لغيره؟

ج١: لا يجوز بل لا بدّ من إعادته إلى المتحف العراقي.

(وثيقة رقم ٩ جواب رقم ١)

س٢: ما حكم شراء ما يعرض منها للبيع في الداخل أو في الخارج؟

ج٢: لا يصحّ شراؤه أي لا يصبح ملكاً لـ (المشتري) فلو تسلّمه وجب عليه إرجاعه إلى المتحف المذكور.

(وثيقة رقم ٩ جواب رقم ٢)

س٣: إذا لم يجز شراء ما يعرض منها للبيع فهل يجوز دفع المال لغرض استنقاذها؟

ج٣: يجوز ولكن لا بدّ من إعادة ما يُستنفذ منها إلى المتحف كما تقدم.

(وثيقة رقم ٩ جواب رقم ٣)

س٤: يقوم البعض بحفر مواقع الآثار في مناطق مختلفة في العراق واستخراج قطع منها وبيعها في الداخل أو تهريبها إلى الخارج وبيعها هناك فهل يجوز ذلك؟

ج٤: سماحة السيد مدّ ظله يمنع من ذلك.

(وثيقة رقم ٩ جواب رقم ٤)

س٥: هل يختلف الحكم في الموارد السابقة بين الآثار الاسلامية وبين غيرها؟

ج٥: لا فرق بينها فيما تقدم من الأحكام والله العالم.

(وثيقة رقم ٩ جواب رقم ٥)

إتفاق ٢٠٠٣/١١/١٥

س١: ما هي وجهة نظر السيد بالنسبة إلى الخطة الجديدة لانتقال السلطة في العراق؟

هل يرتضيها؟

ج١: إن لسماحة السيد - دام ظله - بعض التحفظات على الخطة المذكورة:

(أولاً): إنها تبنتي على إعداد قانون الدولة العراقية للفترة الانتقالية من قبل مجلس الحكم بالاتفاق مع سلطة الاحتلال، وهذا لا يضيف عليه صفة الشرعية، بل لا بدّ لهذا الغرض من عرضه على ممثلي الشعب العراقي لإقراره.

(ثانياً): إن الآلية الواردة فيها لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لا تضمن تشكيل مجلس يمثل الشعب العراقي تمثيلاً حقيقياً، فلا بد من استبدالها بآلية أخرى تضمن ذلك وهي الانتخابات، ليكون المجلس منبثقاً عن إرادة العراقيين ويمثّلهم بصورة عادلة، ويكون بمنأى عن أيّ طعن في شرعيته، ولعلّ بالامكان إجراء الانتخابات اعتماداً على البطاقة التموينية مع بعض الضمانات الأخرى.

(وثيقة رقم ٤٣)

خ وقد أكد سماحة السيد دام ظله في هذا اللقاء على موقفه من أن الآلية المذكورة في اتفاق ١١/١٥ لتشكيل المجلس الوطني الانتقالي لا تضمن أبداً تمثيل العراقيين فيه بصورة عادلة، موضحاً أن الآلية المثلى لذلك هي الانتخابات التي يؤكد العديد من الخبراء إمكانية إجرائها خلال الأشهر القادمة بدرجة مقبولة من المصداقية والشفافية.

(جزء من وثيقة رقم ٤٦ ، لقاء السيد عدنان الباجه جي بسماحة السيد)

إحترام القانون

س١: يقوم البعض بتوزيع قطع الأراضي الموات على الناس لبنائها بيوتاً لهم ويدّعي بعض المتصددين للتوزيع أنه لديه الإذن من سماحة السيد السيستاني فهل هذا صحيح؟
ج١: هذا غير صحيح، ولا إذن بإحياء الأراضي الموات من دون استحصال الموافقات الرسمية.

(وثيقة رقم ٤، جواب رقم ٢)

س٢: لوحظ في الأونة الاخيرة قيام العديد من المواطنين بالتجاوز على الأراضي العامة المسجلة باسم البلدية أو أحد دوائر الدولة وبناء دور سكنية عليها دون الحصول على أية موافقات من الجهات ذات العلاقة وان قسم منهم يدعي حصوله على ترخيص شرعي من سماحتكم أو أحد وكلائكم، ليتفضل سماحتكم مأجورين لبيان الحكم الشرعي حول الموضوع وما يترتب عليه من آثار. أيدكم الله وحفظكم ذخراً للاسلام والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ج٢: لم يرخص سماحة السيد مدّ ظله لأي شخص أو جهة بالاستيلاء على قطع الأراضي الخالية في الأحياء السكنية أو في غيرها من دون الحصول على الموافقات الرسمية الأصولية، بل قد منع من ذلك كما هو منشور في أجوبة استفتاءاته، ومن قام بالبناء في هذه الأراضي لم يستتبع ذلك حقاً له فيها وبالإمكان إلزامه بالتخلية والله العالم.

(وثيقة رقم ٣٢ جواب رقم ١)

س٣: كما تعلمون فإنّ الكثير من الأبنية والعمارات العائدة إلى المؤسسات والجهات الحكومية قد تم استغلالها بعد سقوط النظام البائد من قبل الأهالي والمنظمات والجهات غير الحكومية من دون استحصال موافقات أصولية على ذلك من قبل الجهة الحكومية المختصة.

واليوم وفي الوقت الذي تسعى الحكومة جاهدة لبناء مؤسساتها التي انهارت مع سقوط النظام السابق تمسّ حاجتها إلى تلك الأبنية والعمارات، ولكن البعض ممن يستغلها يأبى عن إخلائها مدعياً أنه استحصل الإذن الشرعي بالبقاء فيها.

نرجو من سماحتكم التفضل ببيان الحكم الشرعي لذلك.

ج٣: إن سماحة السيد مدّ ظله لا يرحّص في استغلال الأبنية الحكومية - كسائر أموال الدولة - على خلاف الضوابط القانونية.

(وثيقة رقم ٦٦)

س٤: لا يزال الوضع الذي يعانيه شيعة العراق مأساوياً جداً فالقتل فيهم مستمر خصوصاً في علمائهم وطلبة العلوم الدينية والسياسيين والاداريين وحتى الخدميين في الدوائر والقتل العشوائي للأبرياء واستهداف الزوار والمراقدين المقدسة والمساجد والحسينيات وأماكن العزاء، وأصبحنا نفقد الأمان في أي مكان هذا فضلاً عن المجرمين الذين يعيشون في الأرض فساداً فما هو حكم هؤلاء لا سيما بعد تشخيص الجهات المتبقية والإتجاهات المساندة فإن وراء جميعها فكراً هو الخلاف لخط آل الرسول من غايته يتفاوتون في الجريمة، هل يعد هؤلاء من المفسدين في الأرض، وهل التصدي للمفسدين يعد من الأمور الحسبية التي لا يرضى الشارع بتركها.

شاكرين لكم وراجين دعاءكم المبارك

ج٤: إعمال القوة في التصدي للأعمال الإجرامية - على اختلاف أنواعها ومصادرها - ليس من الأمور الحسبية التي يجوز التصدي لها لأي فرد أو جماعة باذن أي فقيه جامع لشروط التقليد، بل يرى سماحة السيد مدّ ظله ضرورة تطبيق النظم والضوابط القانونية في هذا المجال وعدم التجاوز عليها بوجه والله العالم.

(وثيقة رقم ٦٧)

س٥: لقد تفتشى ما يسمى بـ (الفساد الإداري) في أوساط الموظفين الحكوميين بحدّ لم يسبق له مثيل، ويتخذ أشكالاً مختلفة:

منها: تخلف الموظف عن أداء واجبه القانوني تجاه المراجع إلا بعد أخذ مبلغ من المال.

ومنها: قيام الموظف بالتجاوز على القوانين والقرارات الرسمية لصالح المراجع إذا دفع له الرشوة على ذلك.

ومنها: منح الموظف مقابلة المشاريع الخدمية وغيرها بمبالغ تفوق بكثير متطلبات إنجازها إلى من يوافق على إعطائه جزءاً من مبلغ المقابلة.

ومنها: تولّي مجاميع من الموظفين مهمة القيام بمشروع ما ويتقاضون أموالاً طائلة عليه في حين أنه من ضمن واجباتهم الوظيفية التي يمنحون بازائها الرواتب الشهرية.

وهناك الكثير من الأشكال الأخرى، نرجو بيان الحكم الشرعي في جميع ذلك.
أدام الله تعالى سيدنا المرجع ذخراً وملاًذاً.

ج٥: يحرم على الموظف التخلّف عن أداء واجباتهم بمقتضى عقود توظيفهم النافذة عليهم شرعاً، كما يحرم عليهم تجاوز القوانين والقرارات الرسمية مما يتعين رعايتها بموجب ذلك، وما يأخذه الموظف من المال - من المراجع أو غيره - خلافاً للقانون سحت حرام، كما أن إهدار المال العام والاستحواذ عليه بل مطلق التصرف غير القانوني فيه حرام ويستوجب الضمان واشتغال الذمة والله الهادي.

(وثيقة رقم ٧٧)

س٦: نحن أعضاء السلك الدبلوماسي في السفارة العراقية في طهران نرفع لمقامكم الكريم أسمى مراتب الاحترام والتقدير والإعجاب

ونرجو من سماحتكم الإجابة على سؤال أخذ يقلقنا جداً،

وهو أننا وضعنا مكاناً مخصصاً للمراجعين الراغبين في الحصول على تأشيرة السفر للعراق، ولكن هناك مجاميع من الشخصيات وأصحاب الفضيلة والأصدقاء يحاولون التوسط للحصول على تأشيرة السفر للعراق، وإذا تم استلام جوازات هذه المجاميع فسوف يؤدي إلى تأخير بعض المراجعين الوافدين من المحافظات البعيدة وأخذ (نوبتهم) وتأخيرهم لأيام أخرى. وهذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى تأخير أعمالهم ومصالحهم وكذلك يؤدي إلى التهمج على أعضاء السفارة وسوء سمعة السفارة ولهذا كله هل يجوز استلام الجوازات من هذه المجاميع المحترمة وتقديمهم على المراجعين المساكين الآخرين إذا أدى إلى تأخير أعمالهم وسوء سمعة السفارة وإلى إحراجات في عملنا الإداري، أفئونا مأجورين.

ج٦: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته مع الدعاء لكم بالموفقية والسداد:

عليكم بتطبيق التعليمات الصادرة من مراجعكم القانونية، وعدم استخدام الصلاحيات الممنوحة لكم بما يؤدي إلى الإخلال بالعدالة بين المراجعين ويستتبع سوء سمعة العاملين في السفارة.

(وثيقة رقم ٧٨)

س٧: ما حكم تزويد الجيران بالقدره الكهربائيه في غير الوقت المخصص لهم لغرض الإحسان اليهم مما يسبب إحراق الخطوط والمحولات بسبب زياده الضغط الناتج عن هذا التبرع؟

ج٧: إذا كانت وزارة الكهرباء تمنع من ذلك فلا يجوز.

(وثيقة رقم ٨١ جواب رقم ٣)

* رساله إلى هيئة الحج تنفي تدخل المرجعية أو رغبتها بقبول طلبات الحج لأشخاص محسوبين عليها

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الاخوة في هيئة الحج وفقهم الله تعالى لمراضيه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وبعد: فإنه قد نمي إلينا أن بعضهم يسعى للحصول على فرصة أداء الحج لعدد من الأشخاص بقبول خاص من الهيئة على أساس كونهم منسوبين إلى مكتب سماحة السيد دام ظله أو محسوبين عليه أو أن هناك رغبة من المكتب في توفير هذه الفرصة لهم بالخصوص.

وإننا إذ ننفي هذا الأمر مرة أخرى على توجيهات سماحة السيد دام ظله بضرورة رعاية الضوابط القانونية بالنسبة إلى جميع بعيداً عن المحسوبيات والعلاقات الخاصة.

(وثيقة رقم ١٠٢)

الإحتلال

س١: هل لكم اتصال بقيادة قوات التحالف في العراق؟

ج١: كلا.

(وثيقة رقم ٦ جواب رقم ٣)

س٢: قوات التحالف تريد البقاء في العراق مدة غير قصيرة وربما لعدة سنوات فهل المرجعية الدينية توافق على ذلك؟

ج٢: كلا.

(وثيقة رقم ٦ جواب رقم ٤)

س٣: هل تريدون من أبناء الطائفة الشيعية الكريمة أن يتعاونوا مع الإدارة المدنية الأميركية في العراق؟

ج٣: الذي نريده هو أن يفسح المجال لتشكيل حكومة منبعثة من إرادة الشعب العراقي بجميع طوائفه وأعرافه.

(وثيقة رقم ٧ جواب رقم ٢)

س٤: ما هو موقفكم ورأيكم تجاه التواجد الامريكي؟

ج٤: نشعر بقلق شديد تجاه أهدافهم ونرى ضرورة أن يفسحوا المجال للعراقيين بأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم من دون تدخل أجنبي.

(وثيقة رقم ١٣ جواب رقم ٩)

س٥: أعلنت سلطات الاحتلال في العراق أنها قررت تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي القادم، وأنها ستعيّن أعضاء هذا المجلس بالمشاورة مع الجهات السياسية والاجتماعية في البلد، ثم تطرح الدستور الذي يقرّه المجلس للتصويت عليه في استفتاء شعبي عام.

نرجو التفضل ببيان الموقف الشرعي من هذا المشروع وما يجب على المؤمنين أن يقوموا به في قضية إعداد الدستور العراقي.

ج٥: إن تلك السلطات لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور ، كما لا ضمان أن يضع هذا المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ويعبر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الأساس الدين الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة، فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه، ولا بد أولاً من إجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقرّه هذا المجلس، وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الأمر المهم والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه، أخذ الله تبارك وتعالى بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(وثيقة رقم ١٤)

س٦: ما هو أقصى حد يمكن لقوات التحالف البقاء بالعراق؟

ج٦: المهم أن تفسح المجال للعراقيين في أن يحكموا بلادهم بأنفسهم من دون تسويق ومماطلة.

(وثيقة رقم ١٧ جواب رقم ٤)

س٧: هل دعي آية الله السيستاني للمشاركة في مجلس الحكم المنوي تشكيله وفي المباحثات مع السلطات الاميركية حول هذا التشكيل؟

ج٧: ليس من شأن سماحة المرجع المشاركة فيما يسمى بـ (مجلس الحكم) المزمع تشكيله من قبل سلطة الاحتلال، ولم يجر أي اتصال بين سماحته وبين المسؤولين في سلطة الاحتلال بشأن تشكيل هذا المجلس أو أي أمر آخر يتعلق بمستقبل العراق.

(وثيقة رقم ١٨ جواب رقم ١)

س٨: ما هو تعريفكم لقوات التحالف المتواجدة على أرض العراق؟

ج٨: إنها قوات احتلال كما أقرّ بذلك مجلس الأمن.

(وثيقة رقم ٢١ جواب رقم ٢)

س٩: سوف يقوم الجيش الياباني بمهام في العراق لربما ابتداءً من الخريف، مع أنّها المهمة الأولى للجيش الياباني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ما هو رأي سماحتكم في قدوم الجيش الياباني إلى العراق؟

ج٩: يمكن أن ينظر الشعب العراقي بايجابية إلى قدومهم إذا تمّ تحت مظلة الأمم المتحدة ولغرض توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس التأسيسي لكتابة الدستور.

(وثيقة رقم ٢١ جواب رقم ٥)

س١٠: لماذا لم يلتق سماحتكم بالسفير بريمر الحاكم المدني للعراق عند زيارته لمدينة النجف الأشرف؟

ج١٠: لقد طلب مقابلة سماحة المرجع، كما طلب مثل ذلك من قِبَل الجنرال غارنر، وطلبها أيضاً مؤخراً نائب وزير الدفاع الموجود حالياً في العراق، ولكن سماحته لم يجد ما يستدعي مثل هذه اللقاءات.

(وثيقة رقم ٢١ جواب رقم ٦)

س ١١: إنَّ الجيش الياباني المؤلف من ١٣٠٠ جندي يكون في العراق في الشهر العاشر؟ ما هو رأيكم به؟

ج ١١: يمكن أن ينظر الشعب العراقي إلى قدومهم بإيجابية إذا تمَّ تحت مظلة الأمم المتحدة ولغرض توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس المكلف بكتابة الدستور.

(وثيقة رقم ٢٢ جواب رقم ٣)

س ١٢: في الفترة الأخيرة ومن خلال خطبة الجمعة، هناك دعوات لمقاومة الاحتلال الأمريكي بصورة مباشرة ودعوات أخرى تدعو إلى الحوار والاشتراك معهم لبناء العراق وترى أن هذا هو الطريق الأحسن فمن من الفريقين تدعم سماحتكم؟

ج ١٢: إنَّ المرجعية الدينية تدعو إلى اتباع الأساليب السلمية باتجاه الإسراع في إعادة السيادة على العراق إلى العراقيين وتمكينهم من حكم بلدهم من دون أي تدخل أجنبي.

(وثيقة رقم ٢٣ جواب رقم ١)

س ١٣: هناك شقاق يتطور داخل المجتمع الشيعي بخصوص الموضوع أعلاه، ما هي مخاطر أن يقلل هذا الانشقاق من فرص أن يكون للشيعة أخيراً دوراً مهماً في مستقبل العراق؟

ج ١٣: لا يوجد شقاق بهذا الشأن في الوقت الراهن، ربما هناك أفراد قلائل يفكرون وفق الاتجاه المذكور، نأمل أن يتم الإسراع في إعادة السيادة إلى العراقيين لئلا تتطور الأمور وفق هذا الاتجاه.

(وثيقة رقم ٢٣ جواب رقم ٢)

س ١٤: كم ينبغي باعتقادكم بقاء الاحتلال الأميركي للعراق؟ وقد صرح السيد بول بريمر بأن الجنود الأميركيين سيبقون في العراق حتى بعد قيام حكومة منتخبة من قبل الشعب، فهل تؤيدون أمراً من هذا القبيل؟

ج ١٤: كيف يمكن أن نؤيد بقاء قوات الاحتلال في العراق!!؟

(وثيقة رقم ٢٥ جواب رقم ٤)

س١٥: الشعب العراقي غاضب من معاملة قوات الاحتلال للعراقيين مثل قتل واعتقال المواطنين الأبرياء والحوادث التي جرت يوم أمس في مدينة الثورة، نرجو أن توضحوا لنا رأيكم بكل ذلك. ودمتم.

ج١٥: سبق أن أبدينا تذرنا واعتراضنا على سوء معاملتهم للمواطنين.

(وثيقة رقم ٢٥ جواب رقم ٥)

س١٦: هل هناك حسب ما يراه سماحتكم اختلاف حول القوات البولونية الموجودة في المنطقة والقوات الأميركية؟

ج١٦: لم نقف على فرق بينهما.

(وثيقة رقم ٣١ جواب رقم ٥)

س١٧: بخصوص الأميركيين هل من التصرف الصحيح للأميركان مهاجمة صدام وأعوانه في الوقت الحاضر، وكم من الوقت ستبقى القوات الأميركية في العراق؟

ج١٧: ينبغي الاعتماد في توفير الأمن والاستقرار في مختلف ربوع العراق على قوات الشرطة وسائر القوات الوطنية بعد تعزيزها بالعناصر الكفوءة والمعدات الضرورية.

(وثيقة رقم ٣١ جواب رقم ٦)

س١٨: ما هو الوقت المناسب لمغادرة الأميركيين من العراق؟

ج١٨: لا مبرر لتواجدهم من الأساس وإذا كانت هناك حاجة إلى قوات أجنبية لحفظ الأمن والاستقرار في العراق في المرحلة الانتقالية فلتكن تحت مظلة الأمم المتحدة.

(وثيقة رقم ٣٣ جواب رقم ٣)

س١٩: ما هو رأيكم بالتواجد الأميركي في العراق؟

ج١٩: إنه احتلال كما نصّ على ذلك قرار مجلس الأمن أيضاً.

(وثيقة رقم ٣٦ جواب رقم ١)

س٢٠: هل أنتم موافقون بالتواجد الأميركي هنا في بلدكم؟

ج٢٠: كيف نوافق على الاحتلال؟ إننا نطالب بفسح المجال للعراقيين بأن يحكموا بلدهم بأنفسهم وتكون لهم السيادة الكاملة عليه.

(وثيقة رقم ٣٦ جواب رقم ٢)

س٢١: هل تشعرون بأن هناك فرق بين الجيش الاميركي والجيش البولندي حالة حضوره؟

ج٢١: إنما يتحقق الفرق فيما إذا كان حضورهم تحت مظلة الأمم المتحدة.

(وثيقة رقم ٣٦ جواب رقم ٣)

س٢٢: ما هو نظركم بخصوص القوات التي تعمل في العراق لحفظ الأمن والسلام كالبغار والبولنديين؟

ج٢٢: إذا كان هناك حاجة إليهم فليكن عملهم بإشراف الأمم المتحدة لا قوات الاحتلال.

(وثيقة رقم ٤١ جواب رقم ٤)

س٢٣: هل تمت عملية إسقاط نظام صدام حسين بالشكل المنشود؟

ج٢٣: لم يكن المنشود تغيير النظام الاستبدادي عن طريق الغزو والاحتلال بما استتبع ذلك من مآسٍ كثيرة، ومنها انهيار مقومات الدولة العراقية وانعدام الأمن والاستقرار وتفاقم الجرائم وتلف الكثير من الممتلكات العامة حرقاً ونهباً وتدميراً وغير ذلك.

(وثيقة رقم ٥٣ جواب رقم ١)

س٢٤: إنكم على علم بالأساليب القاسية التي تستخدمها قوات الاحتلال في المصادمات المستمرة منذ عدة أيام في مناطق من بغداد وفي عدد من المحافظات في الغرب والوسط والجنوب والتي أسفرت لحد الآن عن وقوع أعداد كبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين، وقد حدثت أيضاً ممارسات مؤسفة حيث تعرض عدد من المراكز والمؤسسات الحكومية للنهب والسلب واستولى على عدد آخر منها بعض المجموعات المسلحة مما خلق حالة من الفوضى والانفلات الأمني في عدد من المدن ولازال الوضع يسير من سيء إلى أسوأ، فما هو الموقف بازاء كل ما يجري؟

ج٢٤: إننا نشجب أساليب قوات الاحتلال في التعامل مع الحوادث الواقعة، كما ندين التعدي على الممتلكات العامة والخاصة وكل ما يؤدي إلى الاخلال بالنظام ويمنع المسؤولين العراقيين من أداء مهامهم في خدمة الشعب، وندعو إلى معالجة الأمور بالحكمة

وعبر الطرق السلمية والامتناع عن أي خطوة تصعيدية تؤدي إلى المزيد من الفوضى وإراقة الدماء، وعلى القوى السياسية والاجتماعية أن تساهم بصورة فعالة في وضع حدّ لهذه المآسي والله ولي التوفيق.

(وثيقة رقم ٦١)

س٢٥: لقد أقرت اتفاقية انسحاب القوات الأجنبية من العراق في مجلس الوزراء، وأحيلت إلى مجلس النواب للنظر فيها والمصادقة عليها أو رفضها، ويتساءل الكثير من المواطنين عن موقف سماحة السيد دام ظلّه في هذه القضية، وما أبلغ به المسؤولين في الحكومة ومجلس النواب الذين استقبلهم في الفترة الأخيرة، حيث زعمت بعض وسائل الإعلام أن سماحته قد أبلغهم بموافقتهم على الاتفاقية بعد التعديلات الأخيرة، يرجى التوضيح وشكراً.

ج٢٥: إن ما أبلغ به سماحة السيد - دام ظلّه - مختلف القيادات السياسية خلال الأيام والأسابيع الماضية هو ضرورة أن يبنى أيّ اتفاق يستهدف إنهاء الوجود الأجنبي في العراق وإخراج البلد من تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على أساس أمرين:

أولاً: رعاية المصالح العليا للشعب العراقي في حاضره ومستقبله، وتمثل بالدرجة الأساس في استعادة سيادته الكاملة وتحقيق أمنه واستقراره.

وثانياً: حصول التوافق الوطني عليه، بأن ينال تأييد مختلف مكونات الشعب العراقي وقواه السياسية الرئيسية.

وقد أكد سماحته على أن أي اتفاق لا يلبي هذين الأمرين وينتقص من سيادة العراق سياسياً أو أمنياً أو اقتصادياً، أو أنه لا يحظى بالتوافق الوطني فهو مما لا يمكن القبول به، وسيكون سبباً في مزيد معاناة العراقيين والفرقة والاختلاف بينهم.

وشدد سماحته أيضاً على أن ممثلي الشعب العراقي في مجلس النواب يتحملون مسؤولية كبرى في هذا المجال، وعلى كل واحد منهم أن يكون في مستوى هذه المسؤولية التاريخية أمام الله تعالى وأمام الشعب فيتصدى لإبداء رأيه في هذا الموضوع المهم واضحاً جلياً ووفق ما يمليه عليه دينه وضميره بعيداً عن أي اعتبار آخر، والله الموفق.

(وثيقة رقم ١٠٣)

س٢٦: ما كان موقف المرجع الأعلى من قوات الائتلاف (الاحتلال)؟

ج٢٦: كان الشعب العراقي يعيش في ظل نظام استبدادي تسبب في كوارث معروفة للعراق وللمنطقة برمتها، ولم يكن هناك أي أفق واضح للتخلص منه عبر الطرق السلمية، ولكن بالرغم من ذلك فإن المرجعية الدينية لم تكن مع تغيير ذلك النظام عن طريق الغزو والاحتلال بما استتبع ذلك من مأس كثيرة لم يتخلص البلد منها إلى اليوم. ومن هنا فإن المرجعية اتخذت من اليوم الأول قراراً قاطعاً بعدم استقبال أي من المسؤولين في سلطة الاحتلال تعبيراً عن عدم الإقرار بمشروعية الاحتلال، وفي الوقت نفسه قررت التعامل مع المسؤولين العراقيين الجدد على أساس تأمين المصالح العليا للشعب العراقي قدر المستطاع ووفق ما تسمح به الظروف والأوضاع المستجدة.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ٣)

س٢٧: في (١٠/تشرين الأول/٢٠٠٨) توجه السيد نوري المالكي رئيس الوزراء إلى النجف الأشرف لمناقشة اتفاقية وضع القوات. ما هي الأسباب والكيفية التي دعمت بموجبها المرجعية الدينية هذه الاتفاقية، وهل كانت لها تحفظات على هذه الاتفاقية؟

ج٢٧: كان هناك بعض الأطراف المحليّة والاقليمية تحاول عرقلة هذه الاتفاقية، ولم تكن المرجعية الدينية مع هذا الرأي بالرغم من تحفظها على بعض ما ورد فيها. وقد ظهر لاحقاً أن هذه الاتفاقية أعادت السيادة إلى العراقيين وقلّصت من التدخل الأجنبي في البلد، وكان هذا من ايجابياتها المهمة.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ١٩)

اختيار يوم السبت عطلة رسمية

س١: فوجئنا بقرار اعتبار يوم السبت عطلة، ففي هذا تشبهاً باليهود. إن بلدنا ليس بحاجة إلى عطلة إضافية، البلد بحاجة إلى الإعمار والبناء لذا نطلب أن يكون يوم الجمعة المبارك هو يوم العطلة وإذا كان لا بد من يومين فالأجدر أن يكون يوم الخميس لأنه يوم مبارك أيضاً. المعروف أن يوم الخميس نصف دوام وتعود الموظفون على ذلك وهذا يعني أن يوم الخميس كيوم عمل قد ضاع إضافة إلى خسارة يوم السبت نرجو من المرجعية المباركة التحرك لإلغاء هذه العطلة داعين أن يبقى سماحة السيد السيستاني رجل السلام ذخراً للعراقيين.

ج١: إن قرار العطلة الإضافية في بلد مثل العراق واختيار يوم السبت لها كان بحاجة إلى مزيد من الدراسة والمناقشة نأمل أن تتم إعادة النظر في هذا الأمر من قبل الجمعية الوطنية المنتخبة.

(وثيقة رقم ٧٦)

الأديان الأخرى

س١: هناك من يتخوف من إقامة حكم ديني يحرم الأقليات من بعض حقوقها في ضوء تصريحات متطرفة من قبل البعض، والاعتداءات على حياة وممتلكات عراقيين من طوائف مختلفة من دون مبرر، فهل هناك ما يبرر تلك المخاوف أم سيبقى كل شيء كما هو الآن بالنسبة للمسيحيين والطوائف الأخرى؟

ج١: إن القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية في العراق لا تدعو إلى قيام حكومة دينية، بل إلى نظام يحترم الثوابت الدينية للعراقيين ويعتمد مبدأ التعددية والعدالة والمساواة كما مرّ، وقد سبق للمرجعية الدينية أن اوضحت أنها ليست معنيّة بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي وأنها تترتأي لعلماء الدين أن يناؤا بأنفسهم عن تسلّم المناصب الحكومية.

وأما ما يقع أحياناً من بعض الاعتداءات على غير المسلمين فهو أمر مرفوض تماماً وسيتم القضاء عليها بعد تمكين قوات الشرطة والمحاكم من أداء مهامها بصورة كاملة.

(وثيقة رقم ٥٣ جواب رقم ٧)

خ في مسلسل الأعمال الإجرامية التي يشهدها العراق العزيز وتستههدف وحدته واستقراره واستقلاله تعرّض عدد من الكنائس المسيحية في بغداد والموصل إلى اعتداءات آثمة أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا الأبرياء بين قتيل وجريح كما تضرّر من جرّائها الكثير من الممتلكات العامة والخاصة.

وإننا إذ نشجب وندين هذه الجرائم الفظيعة ونرى ضرورة تضافر الجهود وتعاون الجميع - حكومة وشعباً - في سبيل وضع حدّ للاعتداء على العراقيين وقطع دابر المعتدين نوكد على وجوب احترام حقوق المواطنين المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية ومنها حقهم في العيش في وطنهم العراق في أمن وسلام.

نسأل الله العلي القدير أن يجتّب العراقيين جميعاً كل سوء ومكروه وينعم على هذا البلد العزيز بالأمن والاستقرار إنه سميع مجيب.

(وثيقة رقم ٦٨، بيان)

خ غبطة الكاردينال انجلو سودانو أمين سرّ حاضرة الفاتيكان المحترم

نعزّيكم وسائر أتباع الكنيسة الكاثوليكية بوفاة الحبر الأعظم يوحنا بولس الثاني بابا الفاتيكان، الذي أدّى دوراً متميزاً في خدمة قضايا السلام والتسامح الديني، وحظي بذلك باحترام الناس من مختلف الملل والأديان.

إن البشرية اليوم بأمرّ الحاجة إلى العمل الجادّ والدؤوب - ولا سيما من الزعامات الدينية والروحية - لتثبيت قيم المحبة والتعايش السلمي المبني على رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع مختلف الأديان والمناهج الفكرية.

نسأل الله العليّ القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه صلاح الانسانية وسعادتها، ونتمنى لكم ولسائر المسيحيين في العالم الخير والسلام.

(وثيقة رقم ٧٩، رسالة تعزية)

• وأقول لمن يتعرّضون بالسوء والأذى للمواطنين غير المسلمين من المسيحيين والصابئة وغيرهم أما سمعتم أن أمير المؤمنين عليّاً بلغه أن امرأة غير مسلمة تعرّض لها بعض من يدعون الإسلام وأرادوا إنتزاع حليّتها فقال : (لو أنّ امرءاً مسلماً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً بل كان به عندي جديراً) فلماذا تسيئون إلى إخوانكم في الإنسانية وشركائكم في الوطن؟

(جزء من وثيقة رقم ٩٢)

س٢: ازداد في الفترة الأخيرة التوتر بين أتباع الديانات التوحيدية الرئيسية وهي الإسلام والمسيحية واليهودية فما هي رؤيتكم لتخفيف هذا التوتر؟

ج٢: يجب أن يسعى الجميع - ولا سيما الزعامات الدينية والروحية - لتثبيت قيم المحبة والتعايش السلمي المبني على رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع مختلف الأديان والاتجاهات الفكرية، ولكن المؤسف أن ما صدر أخيراً من تصريحات لبابا الفاتيكان ومن قبلها قضية الرسوم الكاريكاتورية قد أضرّت كثيراً بفرص تكريس السلام والتسامح الديني بين المسلمين والمسيحيين ولا بد من تصحيح المواقف واتخاذ تدابير مناسبة لتدارك ما وقع.

(وثيقة رقم ٩٦ جواب رقم ٥)

* بيان حول الاعتداء على حرمة القرآن الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

تتناقل وسائل الإعلام عن قسيس أمريكي إصراره على إحراق نسخ من القرآن الكريم تعبيراً عن كرهه للدين الإسلامي الحنيف.

إن هذا التصرف المشين لا ينسجم مع ما هو وظيفة القيادات الدينية والروحية من تثبيت قيم المحبة والتعايش السلمي المبني على رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع الأديان والمناهج الفكرية.

إن الجهات المعنية في الولايات المتحدة مدعوة إلى العمل على منع وقوع هذا الفعل الفظيع الذي لو وقع فستكون له عواقب غير محمودة وربما تداعيات خطيرة.

إن احترام حرية التعبير عن الرأي لا يبزر بوجه السماح بمثل هذه التصرفات المخزية التي تمثل اعتداءً صارخاً على معتقدات الآخرين ومقدساتهم وتؤدي إلى خلق بيئة مناسبة لمزيد من التوتر والصراع والعنف.

إن المرجعية الدينية في الوقت الذي تستنكر بشدة الاعتداء على القرآن العظيم وتؤكد على ضرورة المنع من وقوعه تشدد على المسلمين أينما كانوا أن يتحلوا بأقصى درجات ضبط النفس ولا يبدر منهم ما يسيء إلى اتباع الكنائس المسيحية مستذكرين قول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ *}.

(وثيقة رقم ١١١)

الإعلام

س١: تنشر وسائل الإعلام المختلفة بين الحين والآخر تصريحات سياسية لأشخاص تطلق عليهم عناوين متفاوتة ك (ممثل السيد السيستاني) و(مساعدته) و(وكيله) و(المقرب إليه) وما يشبه ذلك.

ويتساءل المؤمنون هل أن هذه التصريحات تعبر - بوجه - عن آراء سماحة السيد مدّ ظله أو لا؟

ج١: لا يعبر عن وجهات نظر سماحة السيد دام ظله إلا ما يصدر موقّعاً ومختوماً بختمه الشريف أو مكتوباً ومختوماً بختم مكتبه دام ظله وأما ما عدا ذلك فإنما هي وجهات أنظار أصحابها.

(وثيقة رقم ٣٨)

س٢: لماذا يا سيدي لا نسمع صوتكم كثيراً في الأمور التي تهم العراقيين والعراق في هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلاد؟

ج٢: إن سماحة السيد - دام ظلّه - على الرغم من اهتمامه البالغ ومتابعته المستمرة للشأن العراقي بجميع جوانبه إلا أنه قد دأب على عدم التدخل في تفاصيل العمل السياسي وفسح المجال لمن يثق بهم الشعب العراقي من السياسيين لممارسة هذه المهمة، ويكتفي سماحته بإبداء النصح والإرشاد لمن يزوره ويلتقي به من أعضاء مجلس الحكم والوزراء وزعماء الأحزاب وغيرهم.

والمؤسف أنّ بعضاً من وسائل الإعلام تستغل هذا الموقف وتنشر بين الحين والآخر بعض الأخبار المكذوبة وتروج الإشاعات التي لا أساس لها من الصحة.

(وثيقة رقم ٣٩ جواب رقم ٣)

*دأبت وسائل الإعلام المختلفة في الآونة الأخيرة على نشر تصريحات وتحليلات سياسية لأشخاص تطلق عليهم عناوين متفاوتة كـ(ممثل السيستاني) و(مساعدته) و(وكيله) وغير ذلك، ومعظم هؤلاء ممن لا علاقة له بهذا الشأن أصلاً وليس ملماً بوجهات نظر سماحة السيد دام ظلّه وخلفيات مواقفه السياسية، ما ينجم عن ذلك الكثير من الخلط والتشويش.

وآخر ما طلعت به علينا وسائل الإعلام هو ما ورد فيها منسوباً إلى المدعو:

(نور الدين الواعظ المدير الإعلامي لمكتب السيد السيستاني).

وإذ يوضح مكتب سماحة السيد دام ظلّه أنه لا يوجد في العاملين فيه شخص بهذا الاسم والعنوان، يؤكد مرة أخرى على ما ورد في بيانه الصادر في ٢٠ شعبان ١٤٢٤ هـ من أنه لا يعبر عن وجهات نظر سماحة السيد مدّ ظلّه إلا ما يصدر موقعاً ومختوماً بختمه الشريف أو مكتوباً ومختوماً بختم مكتبه دام ظلّه، وأمّا ما عدا ذلك فإنما هي وجهات أنظار أصحابها.

(وثيقة رقم ٤٧، بيان)

س٣: لماذا الظهور الإعلامي للمرجعية المباركة ضعيفاً، حيث نرى في وسائل الإعلام وفي القنوات الفضائية بأنّ وجهة النظر الشيعية تجاه الكثير من الأمور تؤخذ من قبل جهات لا تمثل مرجعية دينية للمقلدين الشيعة كما هو الحال في مرجعية آية الله السيد السيستاني (دام ظلّه الشريف) حيث أن الأكثرية الشيعية تتبع مرجعيته المسددة.

ج٣: إن مكتب سماحة السيد مدّ ظله لا يتعامل مع وسائل الإعلام إلا في حدود الضرورة، وفقاً للمنهج الذي رسمه له سماحة السيد دام ظله، والمؤمّل من المؤمنين - سدد الله خطاهم - أن يتنبهوا للأساليب غير المهنية التي تمارسها العديد من وسائل الإعلام ويتنبهوا فيما ينشر فيها حول سماحة المرجع دام ظله.

(وثيقة رقم ٥٢ جواب رقم ٦)

س٤: نشرت وسائل الإعلام تصريحاً على لسان السيد محمد باقر المهري في الكويت حمّل فيه عناصر جيش المهدي مسؤولية الاعتداء الذي تعرض له الحرم الحيدري الشريف في هذا اليوم فهل ما ذكره يمثل وجهة نظركم؟

ج٤: ما ذكره لا يمثل وجهة نظرنا وليس لدينا أيّ معلومة عن الجهة التي استهدفت الحرم المقدس العلوي وانتهكت حرمة، وقد تكرر ممّا أنّه لا يمثل وجهة نظر سماحة السيد دام ظله في القضايا السياسية ونحوها إلا ما يصدر منه مباشرة أو من مكتبه في النجف الأشرف.

(وثيقة رقم ٦٢)

*ونؤكد - كما أكدنا مراراً - من أنّه لا يعبر عن آراء سماحة السيد في العملية السياسية إلا ما يصدر عن مكتبه في النجف الأشرف حاملاً لختمه وإمضائه.

ونأسف من أن وسائل الاعلام لم تدقق في نقل الوقائع بصورة سليمة، وأن بعض الجهات المغرضة استغلّت هذا الأمر لتشويه مواقف المرجعية الدينية الواضحة والصريحة في هذا الشأن.

(جزء من وثيقة رقم ٧٤، تصريح للمتحدث الرسمي)

س٥: هناك ظاهرة تتوسع في الانتشار في السنوات الأخيرة وهي ظاهرة القنوات الفضائية التي تبث مواداً تتناول جوانب دينية وطائفية بالغة الحساسية في مجتمعاتنا، ويرى الكثيرون أنها تجيش مشاعر البعض وتستفزّ مشاعر آخرين مما يؤدي إلى دفع البعض من جمهور المشاهدين الذين تنقصهم المناعة والوعي الكافيين إلى ارتكاب أعمال عنف وجرائم قتل باسم الدين والمذهب. نرجو منكم التفضل بإبداء الرأي حول هذه الظاهرة ولكم بالغ الشكر.

ج٥: سبق أن أكدنا على أن اتخاذ وسائل الإعلام - ولا سيما القنوات الفضائية - وسيلة لإثارة النعرات الدينية والطائفية والإساءة إلى الآخرين والتحريض ضدّهم وتناول

رموزهم ومقدساتهم بالقذف والسبّ ونحو ذلك - بالإضافة إلى كونه على خلاف تعاليم النبي المصطفى وآله الطاهرين - مما له تداعيات خطيرة على التعايش السلمي بين أبناء المجتمعات الخليطة من أديان ومذاهب مختلفة ويمهّد لممارسة العنف فيها من قبل البعض ضد البعض الآخر. وتقع المسؤولية على أصحاب القرار وعلى ذوي العقل والحكمة من مختلف الطوائف والاتجاهات في توجيه المعنّيين بالكفّ عن هذه الممارسات التي تؤدي إلى مزيد من العناء والبلاء على الجميع والله الهادي.

(وثيقة رقم ١١٨)

الأكراد

*رسالة تعزية إلى السيد مسعود البارزاني

الأستاذ السيد مسعود البارزاني المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ الحادث الإجرامي الذي وقع بمقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل وخلف عشرات الضحايا والمصابين بين أبناء الشعب الكردي العزيز.

وإننا إذ ندين هذه العملية البشعة، التي استهدفت - في الأساس - وحدة العراق وأمنه واستقراره، نقدّم إليكم وإلى ذوي الضحايا الكرام خالص العزاء والمواساة في هذا المصاب الجلل، سائلين الله تبارك وتعالى أن يلهم الجميع جميل الصبر والسلوان ويمنّ على الجرحى والمصابين بالشفاء العاجل ويجنّب العراقيين جميعاً شرّ الأشرار وكيد الفجار إنه سميع مجيب، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

(وثيقة رقم ٤٨)

*رسالة تعزية إلى السيد جلال الطالباني

الأستاذ السيد جلال الطالباني المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ الحادث الإجرامي الذي وقع بمقر الاتحاد الوطني الكردستاني في أربيل وخلف عشرات الضحايا والمصابين بين أبناء الشعب الكردي العزيز.

واننا إذ ندين هذه العملية البشعة، التي استهدفت - في الأساس - وحدة العراق وأمنه واستقراره، نقدّم إليكم وإلى ذوي الضحايا الكرام خالص العزاء والمواساة في هذا المصاب الجلل، سائلين الله تبارك وتعالى أن يلهم الجميع جميل الصبر والسلوان ويمنّ على الجرحى والمصابين بالشفاء العاجل ويجنّب العراقيين جميعاً شرّ الأشرار وكيد الفجّار إنه سميع مجيب، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(وثيقة رقم ٤٩)

س١: الأكراد يطالبون بنظام فيدرالي مبني على أسس قومية وجغرافية، فما ترون في ذلك؟

ج١: إن أصل الفيدرالية ونوعها المناسب للعراق ممّا يجب أن يقرّره الشعب العراقي عبر ممثليه المنتخبين لمجلس كتابة الدستور، فعلى الجميع التريث وعدم البت في الأمر إلى ذلك الحين.

ومن المؤكد أن ممثلي الشعب الكردي العزيز في مجلس كتابة الدستور سيتوصلون مع سائر إخوانهم العراقيين إلى صيغة مثلى تحفظ وحدة العراق كما تحفظ حقوق جميع أعراقه وقومياته.

(وثيقة رقم ٥٣ جواب رقم ٩)

الانتخابات

س١: ما هي الحكومة التي تريدون في عراق ما بعد صدام حسين وكيف يجب أن يتم تشكيلها؟ هل ستلعبون دوراً فيها؟

ج١: شكل نظام الحكم في العراق يحدّده الشعب العراقي وآلية ذلك أن تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثّله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يطرح الدستور الذي يقرّه هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه، والمرجعية لا تمارس دوراً في السلطة والحكم.

(وثيقة رقم ٧ جواب رقم ١)

س٢: نعم رأي السيد السيستاني في ابتعاد رجال الحوزة عن شؤون السياسة، لكن نود أن نعلم رأيكم في شكل العراق الجديد. من حيث هويته (هل توافقون على استمرار

الهوية القومية العربية أم تفضلون الهوية الإسلامية)، وإن أمكن التكوين السياسي (اتحاد فيدرالي.... الخ).

ج ٢: شكل العراق الجديد يحدده الشعب العراقي بجميع قومياته ومذاهبه وآلية ذلك هي الانتخابات الحرة المباشرة.

(وثيقة رقم ١٢ جواب رقم ١)

س ٣: أعلنت سلطات الاحتلال في العراق أنها قررت تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي القادم، وأنها ستعين أعضاء هذا المجلس بالمشاورة مع الجهات السياسية والاجتماعية في البلد، ثم تطرح الدستور الذي يقره المجلس للتصويت عليه في استفتاء شعبي عام.

نرجو التفضل ببيان الموقف الشرعي من هذا المشروع وما يجب على المؤمنين أن يقوموا به في قضية إعداد الدستور العراقي.

ج ٣: إن تلك السلطات لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، كما لا ضمان أن يضع هذا المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ويعبر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الأساس الدين الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة، فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه، ولا بد أولاً من إجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس، وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الأمر المهم والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه، أخذ الله تبارك وتعالى بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(وثيقة رقم ١٤)

س ٤: كما ورد في فتوى سماحتكم بأن مجلس الـ(٣٠) شخصاً يجب أن يكون منتخباً، من الذي سينتخبهم؟ هل هم جميع العراقيون؟ ومن الذي يقرر من هو المؤهل للتصويت؟ ومن الذي يختار المرشحين؟

ج ٤: أعضاء مجلس كتابة الدستور يجب أن يتم اختيارهم من قبل الشعب العراقي بجميع أبنائه المؤهلين للانتخاب، وأمّا الشروط التي يجب توفرها في المشاركين في التصويت وفي المرشحين فهي شروط عامة معروفة.

وقد تم ترتيب انتخابات المجلس الدستوري في تيمور الشرقية بإشراف الامم المتحدة - كما أخبرنا بذلك ممثل الأمين العام في زيارته لسماحة السيد - فلماذا لا يمكن ترتيب ذلك في العراق!!؟

(وثيقة رقم ١٧ جواب رقم ١)

س٥: ما هو رأي سماحتكم بالخطة الحالية، وهل بالإمكان انتظار النتائج دون الأخذ بنظر الاعتبار الآلية المتبعة؟

ج٥: لا بديل عن آلية الانتخابات الحرة المباشرة في اختيار أعضاء مجلس كتابة الدستور.

(وثيقة رقم ١٧ جواب رقم ٢)

س٦: ما هو رأيكم بصياغة الدستور الجديد للعراق ومن المخول برأيكم المسؤول عن صياغته؟

ج٦: الدستور العراقي يجب ان يكتب من قبل ممثلي الشعب العراقي الذين يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات العامة، وأي دستور يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به.

(وثيقة رقم ١٩ جواب رقم ١)

س٧: هل تعتبرون المجلس الحكومي الذي شكّله الأميركان شرعياً على الرغم أن اختيار أعضائه تم من قبل الأميركان؟ إذا كان جوابكم نعم، فلماذا حيث أنكم أصدرتم فتوى اعتبرتم فيه المجلس الدستوري غير شرعي لأن الأميركان، حسب رأيكم، لا يملكون الصلاحية في اختيار الأعضاء؟

ج٧: تقدّم أن سماحة المرجع لم يعلق بشيء حول هذا الموضوع، وأما موضوع الدستور فلاهميته القصوى وكونه مرتبطاً بتقرير مصير العراق ومستقبله فقد ارتأى سماحته أن يوضح رأيه بشأنه ويؤكد على ضرورة أن يعتمد في كتابة الدستور القادم على آلية الانتخابات دون التعيين، وأنه لا شرعية لأيّ دستور يكتب بأيدي أشخاص معينين سواء من قبل سلطة الاحتلال أو أعضاء ما يسمى بمجلس الحكم أو غيرهم.

(وثيقة رقم ٢٠ جواب رقم ١، ٢)

س٨: غالبية الشعب العراقي من الشيعة، ما هو الدور الذي تريد أن يلعبه شيعة العراق سياسياً؟ وما نوع الحكم الذي تريدونه في العراق، أي ما شكل الحكومة مستقبلاً ونوع النظام؟

ج٨: أمّا ما يريده الشيعة فهو لا يختلف عما يريده سائر أبناء الشعب العراقي من استيفاء حقوقهم بعيداً عن أيّ لون من ألوان الطائفية، وأمّا شكل نظام الحكم فيلزم أن يحدده الشعب العراقي بجميع أبنائه من مختلف الأعراق والطوائف وآلية ذلك هي الانتخابات العامة.

(وثيقة رقم ٢١ جواب رقم ٤)

س٩: سوف يقوم الجيش الياباني بمهام في العراق لربما ابتداءً من الخريف، مع أنها المهمة الأولى للجيش الياباني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ما هو رأي سماحتكم في قدوم الجيش الياباني إلى العراق؟

ج٩: يمكن أن ينظر الشعب العراقي بإيجابية إلى قدومهم إذا تمّ تحت مظلة الأمم المتحدة ولغرض توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس التأسيسي لكتابة الدستور.

(وثيقة رقم ٢١ جواب رقم ٥)

س١٠: ما هو رأي سماحتكم حول المجلس الانتقالي؟ هل تعتقدون أن المجلس غير مؤهل؟

ج١٠: سماحة السيد المرجع لم يعلّق بشيء حول هذا المجلس، وإنما أبدى نظره حول مجلس كتابة الدستور وهو ضرورة إجراء الانتخابات العامة لاختيار أعضائه من قبل الشعب مباشرة.

(وثيقة رقم ٢٢ جواب رقم ١)

س١١: إن الجيش الياباني المؤلف من ١٣٠٠ جندي يكون في العراق في الشهر العاشر؟ ما هو رأيكم به؟

ج١١: يمكن أن ينظر الشعب العراقي إلى قدومهم بإيجابية إذا تمّ تحت مظلة الأمم المتحدة ولغرض توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس المكلف بكتابة الدستور.

(وثيقة رقم ٢٢ جواب رقم ٣)

س١٢: مجلس الحكم يخطط لتكوين نوع من أنواع المجالس التي ستقوم بكتابة الدستور هل هذا دور ملائم لمجلس الحكم؟ وما هي متطلبات هكذا تشكيل دستوري؟ وهل يمكن تطبيق فكرة (ولاية الفقيه في العراق)؟

ج١٢: لا صلاحية لهم في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، بل لا بد من إجراء الانتخابات العامة لهذا الغرض كما ورد في الفتوى الصادرة من سماحة المرجع في وقت سابق، وأما تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه المطلقة فليس وارداً مطلقاً.

(وثيقة رقم ٢٣ جواب رقم ٤)

س١٣: ماذا تعتقدون سماحتكم باللجنة التي ستكلف لكتابة الدستور هل:

أ - منتخبة من قبل العراقيين

ب - يتم تعيينهم من قبل مجلس محلي أو رجال دين

ج - أي من الخيارين أعلاه بشرط موافقة العراقيين على أحد الخيارين.

ج١٣: لا صلاحية لأية جهة كانت في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور بل يلزم أن يكون منتخباً من قبل الشعب العراقي عن طريق صناديق الاقتراع وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن التوصل بها إلى معرفة رأي الشعب العراقي في هذه القضية المهمة.

(وثيقة رقم ٢٤ جواب رقم ١)

س١٤: هل لديكم أسماء تقترحونها على مجلس الحكم كخبراء لكتابة دستور عادل ومناسب للعراق؟

ج١٤: من يكتب الدستور العراقي القادم يجب أن يكون منتخباً من قبل الشعب العراقي ولا شرعية لآلية التعيين.

(وثيقة رقم ٢٥ جواب رقم ١)

س١٥: ما هو رأي سماحتكم بآلية تشريع الدستور الدائم للبلاد..؟

ج١٥: سبق لسماحة السيد المرجع أن أبدى رأيه في ذلك حيث رفض آلية التعيين وأكد على لزوم إجراء الانتخابات لتشكيل المجلس التأسيسي لكتابة الدستور.

(وثيقة رقم ٢٧ جواب رقم ١)

س١٦: ما هي وجهة نظر آية الله السيد السيستاني حول تحضير الدستور الدائم للعراق؟

ج١٦: سماحة السيد يؤكد على ضرورة أن يكون المؤتمر الدستوري الذي سيعدّ الدستور القادم منتخباً من قبل الشعب لا معيّناً من أية جهة كانت.

(وثيقة رقم ٣٣ جواب رقم ٢)

س١٧: هل هناك بديل عن إجراء إنتخابات عامة لكتابة الدستور، كأن تتشكل لجان صغيرة منتخبة من قبل الشعب العراقي ترشّح هيئة وضع الدستور؟

ج١٧: لا بديل عن إجراء انتخابات عامة لاختيار أعضاء المؤتمر الدستوري.

(وثيقة رقم ٤١ جواب رقم ١)

س١٨: ما هي وجهة نظر السيد بالنسبة إلى الخطة الجديدة لانتقال السلطة في العراق؟ هل يرتضيها؟

ج١٨: إن لسماحة السيد - دام ظله - بعض التحفظات على الخطة المذكورة:

(أولاً): إنها تبنتي على إعداد قانون الدولة العراقية للفترة الانتقالية من قبل مجلس الحكم بالاتفاق مع سلطة الاحتلال، وهذا لا يضيف عليه صفة الشرعية، بل لا بدّ لهذا الغرض من عرضه على ممثلي الشعب العراقي لإقراره.

(ثانياً): إن الآلية الواردة فيها لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لا تضمن تشكيل مجلس يمثل الشعب العراقي تمثيلاً حقيقياً، فلا بد من استبدالها بآلية أخرى تضمن ذلك وهي الانتخابات، ليكون المجلس منبثقاً عن إرادة العراقيين ويمثّلهم بصورة عادلة، ويكون بمنأى عن أيّ طعن في شرعيته، ولعلّ بالإمكان إجراء الانتخابات اعتماداً على البطاقة التموينية مع بعض الضمانات الأخرى.

(وثيقة رقم ٤٣)

س١٩: ما هي رؤيته بشأن إجراء الانتخابات لتشكيل المجلس الوطني الذي يفترض أن تنبثق منه الحكومة العراقية الجديدة ذات السيادة، وإذا لم يمكن إجراء الانتخابات فما هي الآلية البديلة الأكثر عدالة في نظر السيد السيستاني؟

ج١٩: إن تقارير الخبراء العراقيين المقدمة إلى سماحة السيد - دام ظله - تؤكد إمكان إجراء الإنتخابات بدرجة مقبولة من المصداقية والشفافية خلال الأشهر المتبقية إلى التاريخ

المقرر لنقل السيادة إلى ممثلي الشعب العراقي، ولكن هناك في مجلس الحكم وسلطة الاحتلال من يدعي عدم إمكان ذلك، ومن هنا كان اقتراح مجيء فريق من خبراء الأمم المتحدة إلى العراق للتحقق من هذا الأمر ودراسة الموضوع من كافة جوانبه، وقد قدم مجلس الحكم طلباً بذلك إلى السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة. وإذا جاء فريق الخبراء وتوصلوا بعد العمل مع نظرائهم العراقيين إلى عدم إمكان إجراء الانتخابات فعليهم التعاون معهم في إيجاد آلية أخرى تكون الأصدق تعبيراً عن إرادة الشعب العراقي، وأمّا الآلية المذكورة في اتفاق مجلس الحكم وسلطة الاحتلال فلا تضمن أبداً تمثيل العراقيين بصورة عادلة في المجلس الوطني الموقت.

(وثيقة رقم ٤٥ جواب رقم ١)

* وقد أكد سماحة السيد دام ظلّه في هذا اللقاء على موقفه من أنّ الآلية المذكورة في اتفاق ١١/١٥ لتشكيل المجلس الوطني الانتقالي لا تضمن أبداً تمثيل العراقيين فيه بصورة عادلة، موضحاً أنّ الآلية المثلى لذلك هي الانتخابات التي يؤكد العديد من الخبراء إمكانية إجرائها خلال الأشهر القادمة بدرجة مقبولة من المصداقية والشفافية.

(جزء من وثيقة رقم ٤٦، لقاء السيد عدنان الباجه جي بسماحة السيد)

س٢٠: في حال تمت الانتخابات وفقاً لوجهة نظر آية الله السيستاني (دام ظلّه الشريف)، فهل تنوي المرجعية الشريفة أو الحوزة المباركة أن تشارك في نظام الحكم القادم، وذلك لترسيخ ثقة الشعب العراقي بالنظام الجديد؟

ج٢٠: إن سماحة السيد دام ظلّه إنّما طالب بإجراء الانتخابات لغرض تمكين الشعب العراقي من اختيار ممثليهم من إدارة بلدهم، سماحته ليس معنياً بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي فإنّه يرتأي لعلماء الدين أن ينأوا بأنفسهم عن هذا المجال، ولكن هذا لا يمنع من قيامهم بإسداء النصح والتوجيه للناس وإرشادهم إلى الضوابط التي ينبغي اعتمادها في اختيار ممثليهم في أية انتخابات قادمة.

(وثيقة رقم ٥٢ جواب رقم ٢)

س٢١: إنكم يا سماحة السيد تحبذون إجراء إنتخابات عامة قبل نهاية شهر حزيران في حين يعمل المحتلون على إطالة فترة بقائهم ويدعون إلى تشكيل مجلس إنتقالي غير منتخب من الشعب ينقل السلطة فيما بعد لحكومة منتخبة في مستقبل غير معروف، ما رأيكم في هذه الخطط؟

ج ٢١: إن الانتخابات هي الطريقة المثلى لتمكين الشعب العراقي من تشكيل حكومة ترعى مصالحه، وفي بلد مثل العراق متنوع الأعراق والطوائف لا يمكن تجاوز المحاصصات العرقية والطائفية في أية تشكيلة حكومية إلا بالرجوع إلى صناديق الاقتراع. ولكن إذا لم يكن يتيسر إجراء الانتخابات في المدة المتبقية إلى نهاية حزيران - وليس السبب وراء ذلك إلا مماطلة سلطة الاحتلال وتسويقها المستمر في اتخاذ الخطوات اللازمة لإعداد الانتخابات طوال الأشهر السابقة - فإنه لا بد من التأكيد على أمرين:

١ - ضرورة الإسراع في الإعداد لإجراء الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة، والمطلوب تقديم ضمانات واضحة - كقرار من مجلس الأمن الدولي - بذلك ليطمئن الشعب العراقي بأن الانتخابات سوف لن تُعرقل مرة أخرى لذرائع مشابهة للتي تطرح اليوم.

٢ - ضرورة تحديد صلاحيات الهيئة غير المنتخبة التي تُسلم لها السلطة في الثلاثين من حزيران، وعدم تمكينها من اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بالسياسات المستقبلية للبلاد في المجالات المختلفة، بل ترك ذلك للحكومة المنبثقة من المجلس المنتخب من قبل الشعب مباشرة.

(وثيقة رقم ٥٣ جواب رقم ٢)

س ٢٢: هناك من يخشى أن تؤدي الانتخابات إلى إقامة حكومة طائفية في العراق، هل هذا وارد في نظركم؟

ج ٢٢: كلا، فإن الأغلبية العددية لو تحققت لطائفة ما فهي لا تؤدي إلى بروز أغلبية سياسية لهم، فإن من المتوقع أن يكون في كل طائفة اتجاهات سياسية مختلفة.

(وثيقة رقم ٥٣ جواب رقم ٥)

س ٢٣: إنكم على علم بأن المفوضية العليا للانتخابات قد قررت فتح مراكز تسجيل الناخبين في جميع أرجاء العراق لمدة ستة أسابيع اعتباراً من ١/١١/٢٠٠٤، فما هي توجيهات سيدنا المرجع - دام ظله - للمؤمنين في هذا الخصوص؟

ج ٢٣: يجب على المواطنين المؤهلين للتصويت من الذكور والإناث التحقق من إدراج أسمائهم في سجل الناخبين بصورة صحيحة، ومن لم يدرج اسمه أو أدرج بصورة مغلوطة فعليه مراجعة اللجنة الانتخابية في منطقته وإبراز المستمسكات المطلوبة للتدارك والتصحيح، وعلى أصحاب الفضيلة الوكلاء والمعتمدين تشكيل لجان شعبية في مناطقهم لمساعدة المواطنين على إنجاز هذا الأمر المهم، حتى يتسنى للجميع المشاركة في

الانتخابات التي نأمل أن تجرى في موعدها المقرر وأن تكون حرة ونزيهة وبمشاركة جميع العراقيين والله الموفق.

(وثيقة رقم ٧٢)

س٢٤: مع اقتراب موعد انتخابات مجلس النواب - الذي أنيط به مهمة تعديل الدستور وإقرار عشرات اللوائح القانونية، وتنبثق منه الحكومة الجديدة التي تدير البلاد للسنوات الأربع القادمة - يسأل الكثير من المؤمنين عن موقف المرجعية الدينية العليا تجاه المشاركة في هذه الانتخابات، وهل يختلف نظرها إليها عما كان عليه في الانتخابات الماضية؟

يرجى توضيح ذلك، أدام الله سيدنا المرجع نخرأ وملاذأ.

ج٢٤: إن هذه الانتخابات لا تقل أهمية عن سابقتها، وعلى المواطنين - رجالاً ونساءً - أن يشاركوا فيها مشاركة واسعة، ليضمنوا حضوراً كبيراً وقوياً للذين يؤتمنون على ثوابتهم ويحرصون على مصالحهم العليا في مجلس النواب القادم، ولهذا الغرض لا بد أيضاً من التجنب عن تشتيت الاصوات وتعريضها للضياع. وفق الله الجميع لما يحب ويرضى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(وثيقة رقم ٨٥)

س٢٥: يتساءل الكثير من المواطنين عن موقف المرجعية الدينية العليا من انتخابات مجالس المحافظات القادمة، يرجى التوضيح وشكراً.

ج٢٥: أولاً: إن المرجعية الدينية قد أكدت دوماً على أهمية (الانتخابات) ودورها الأساس في تقرير مستقبل البلد وحفظ حقوق أبنائه من مختلف الأطياف والمكونات.

وفي هذا الإطار فإن سماحة السيد - دام ظله - يحث جميع المواطنين - رجالاً ونساءً - على المشاركة في الانتخابات المقبلة، ويؤكد على عدم العزوف عنها بالرغم من عدم الرضا الكامل عن التجارب الانتخابية السابقة.

ثانياً: إن المرجعية الدينية تقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين في هذه الانتخابات، إلا أنها تشدد - في الوقت نفسه - على ضرورة أن يختار الناخب - بعد الفحص والتمحيص - من يكون مؤهلاً لعضوية مجلس المحافظة، ممن يلتزم بثوابت الشعب العراقي ويسعى في تحقيق مصالحه ويتصف بالكفاءة والنزاهة والإخلاص لخدمة هذا الشعب الكريم.

وفق الله الجميع لما فيه الخير والصلاح والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(وثيقة رقم ١٠٥)

س٢٦: نحن من محافظة البصرة ونود المشي إلى أربعين الإمام الحسين ، ولكن وقت الانتخابات يصادف ٢٠٠٩/١/٣١ وفي هذا الوقت نكون في نصف الطريق أو أقل بقليل فيتعذر علينا المشاركة في الانتخابات، وذلك لطول المسافة وعدم قدرتنا على العودة إلى محافظة البصرة لكثرة الاجراءات الأمنية ومنع التجوال في يوم الانتخابات.. فما رأي سماحتكم.. هل نمشي للحسين أم نبقى في البصرة ونشارك في الانتخابات؟

أفتونا جزاكم الله خير الجزاء وسدد خطاكم وجعلكم خيمة لكل العراقيين.

ج٢٦: شاركوا في الانتخابات ثم اخرجوا لزيارة الإمام الحسين .

ونسألکم الدعاء والزيارة.

(وثيقة رقم ١٠٩)

س٢٧: مع اقتراب موعد انتخابات مجلس النواب هناك تساؤلات في الشارع العراقي عن مدى الجدوى في المشاركة في هذه الانتخابات بعد ما لوحظ من أن الانتخابات الماضية لم تسفر عما يحقق آمال الناس ولم يكن الكثير من أعضاء مجلس النواب والمسؤولين الحكوميين بمستوى المسؤولية التي عهدت إليهم.

وهناك تساؤلات أيضاً عن موقف المرجعية الدينية العليا إزاء القوائم المشاركة في الانتخابات. يرجى التوضيح والإرشاد، وشكراً.

ج٢٧: إن الانتخابات النيابية تحظى بأهمية كبرى ولاسيما في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها العراق العزيز، وهي المدخل الوحيد لتحقيق ما يطمح إليه الجميع من تحسين أداء السلطتين التشريعية (مجلس النواب) والتنفيذية (الحكومة).

ومن هنا فإنّ سماحة السيد - دام ظلّه - يرى ضرورة أن يشارك فيها جميع المواطنين من الرجال والنساء الحريصين على مستقبل هذا البلد وبنائه وفق أسس العدالة والمساواة بين جميع أبنائه في الحقوق والواجبات، مؤكداً على أن العزوف عن المشاركة - لأيّ سبب كان - سيمنح الفرصة للآخرين في تحقيق مآربهم غير المشروعة ولات حين مندم.

إنّ المرجعية الدينية العليا في الوقت الذي تؤكد على عدم تبنيها لأية جهة مشاركة في الانتخابات فإنها تشدّد على ضرورة أن يختار الناخب من القوائم المشاركة ما هي أفضلها

وأحرصها على مصالح العراق في حاضره ومستقبله وأقدرها على تحقيق ما يطمح إليه شعبه الكريم من الاستقرار والتقدم، ويختار أيضاً من المرشحين في القائمة من يتصف بالكفاءة والأمانة والالتزام بثوابت الشعب العراقي وقيمه الأصيلة.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(وثيقة رقم ١١٠)

س٢٨: في (أيلول ٢٠٠٤) طالب رئيس الوزراء العراقي أياد علاوي والمبعوث الأممي الأخضر الابراهيمي وعدة شخصيات أخرى بتأجيل الانتخابات المقررة في (شهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٥)، لماذا كان من الأهمية بمكان أن تُجرى الانتخابات في موعدها؟ ولماذا أصدر سماحة السيد فتوى تُلزم الجمهور بالمشاركة باعتبارها واجباً؟

ج٢٨: إنّ سماحة السيد لم يكن مقتنعاً بوجود عوائق حقيقة أمام إجراء الانتخابات بل كان يرى ضرورة الاستعجال في إجرائها لتُشكّل الجمعية الوطنية وينبثق عنها حكومة عراقية جديدة تحظى بالشرعية الانتخابية وتباشر الجمعية في مهمتها الأساس وهي كتابة الدستور العراقي للتخلص من قانون إدارة الدولة الذي كُتب بإشراف سلطة الاحتلال وكانت بصماتها واضحة عليه.

وأما إلزام المواطنين بالمشاركة في الانتخابات فلم يكن فتوى شرعية بقدر ما كان محاولة لحثهم على المشاركة في صنع مستقبلهم بأنفسهم عبر آليات ديمقراطية وتكريس مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الانتخابات.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ١٣)

س٢٩: في (كانون الثاني ٢٠٠٥) جرت الانتخابات العامة في العراق. ما هي دوافع الدعم والتأييد الذي قدّمه المرجع الأعلى لقائمة الائتلاف الوطني العراقي، وهل كان هناك دور للمرجعية في اختيار أول رئيس وزراء عراقي منتخب وهو السيد إبراهيم الجعفري؟

ج٢٩: المرجعية الدينية دعمت تشكيل قائمة الائتلاف الوطني العراقي لأن المواطنين كانوا أمام أول تجربة انتخابية حرّة في البلد، وكان من المهم جمع كلمتهم وتوحيد صفوفهم لضمان أكبر مشاركة في هذه الانتخابات في ظل نظام انتخابي كان يعتبر كل العراق دائرة انتخابية واحدة مما كان يتطلب مشاركة واحدة في مختلف المناطق رعاية للتوازن بين مكونات الشعب العراقي في الجمعية الوطنية المنتخبة ولم تكن هناك جهة أخرى غير المرجعية يمكنها القيام بهذا الدور.

وأما اختيار رئيس مجلس الوزراء فقد ترك للنواب المنتخبين ولم تتدخل فيه المرجعية الدينية.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ١٤)

س٣٠: في (كانون الأول ٢٠٠٥) تم انتخاب أول حكومة عراقية في ظل الدستور الجديد. ما هي الأسباب التي دفعت المرجعية الدينية إلى التخلي عن دعم مرشحي قائمة بعينها؟

ج٣٠: منهج المرجعية هو عدم التدخل في الشأن السياسي إلا بمقدار ما تحتمه الضرورة وحيث انتفت الأسباب الموضوعية التي دعت المرجعية إلى التدخل في الانتخابات السابقة ومنها تغيير النظام الانتخابي اكتفت في هذه الانتخابات بحث المواطنين وتشجيعهم على المشاركة فيها من دون دعم أية قائمة بعينها.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ١٦)

س٣١: لقد أكدت المرجعية الدينية بزعامة الإمام السيد السيستاني «أدام الله ظله الوارف» على لسان الشيخ الكربلائي والسيد الصافي قبل الانتخابات الماضية بأن المرجعية الدينية تقف على مسافة واحدة من الجميع، هل هذا يعني أنها على نفس المسافة بين من صوت للفقرة «٣٨» سيئة الصيت من قانون التقاعد وبين من لم يصوت عليها ومن أدى واجبه كنائب ومن لم يؤدّه؟ وهل تقف المرجعية على نفس المسافة بين المسؤول الذي فشل في إدارة الملفات المنوطة به من الملف الأمني أو الاقتصادي أو الخدمي أو السياسي وبين من لم يثبت بحقه أي تقصير ولم يقصر في واجبه؟ علماً أن موقف المسافة الواحدة من الجميع الذي تتبناه المرجعية الدينية العليا يحاول الانتهازيون والفاشلون والمقصرون خداع الناس بأنها راضية عنهم. افتونا وفقكم الله لمراضيه بمحمد وآله الطيبين الطاهرين.

ج٣١: إن سماحة السيد دام ظله يحثّ المواطنين على المشاركة في الانتخابات واختيار الصالح الكفوء ولا يدعم أية قائمة أو مرشح بخصوصه، وليس معنى كونه على مسافة واحدة من الجميع هو أنه يساوي بين الصالح والطالح أي بين من بذل ما يستطيع في خدمة الناس ومكافحة الفساد وبين من لم يعمل إلا لمصلحة نفسه وجماعته و... بل معناه أنه لا يدعم أيّاً من المشاركين في الانتخابات، فمسؤولية الاختيار إنما هي على الناخب نفسه، فليحسن الاختيار لكي لا يندم لاحقاً.

(وثيقة رقم ١١٦)

س٣٢: يقوم بعض المواطنين ببيع بطاقته الالكترونية لحاجته إلى المال أو لعدم رغبته في المشاركة في الانتخابات فهل يجوز ذلك أم لا؟

ج٣٢: هذا غير جائز.

(وثيقة رقم ١١٧ جواب رقم ١)

س٣٣: يقوم بعض المرشحين بتوزيع بعض الهدايا على المواطنين أو تقديم بعض الخدمات لهم مشروطاً عليهم التصويت له في الإنتخابات فهل يجوز للمواطن أن يقبل منه ذلك؟

ج٣٣: هذا غير جائز أيضاً.

(وثيقة رقم ١١٧ جواب رقم ٢)

س٣٤: ظهر في الأونة الأخيرة مقطع فيديو على صفحات الانترنت وأجهزة الهاتف لشخصية سياسية كبيرة في البلد يدّعي بأنه زار سماحتكم أيام محافظ النجف السابق. وقال بأنه شكى لسماحتكم من شركائه في العملية السياسية وأن سماحتكم أجبتّه بأنك أيضاً لم تخلص من ألسنتهم ثم قال بأن السيد السيستاني أوصلني إلى باب الدار وكلّما رفضت ذلك فإن السيد أبي إلا أن يسايرني إلى باب الدار وقال بأن السيد السيستاني قال أريد أن أخرج معك ليرى الناس أنني أحبك وأحترمك كونك رجل سياسة. راجين من سماحتكم الرد كون أن الناس تقول أن عدم رد مكتب السيد السيستاني على هذا المقطع هو دليل على صحة كلام المدعي. وفقكم الله وحفظكم ذخراً للعراق والعراقيين.

ج٣٤: إن هذا المقطع - مع قطع النظر عن محتواه غير الدقيق - يتعلق بما قبل أربعة أعوام ومنذ سنوات امتنع سماحة السيد عن استقبال أيّ من المسؤولين لأنه غير راض عن أدائهم، وقد أكد مراراً على أنه لا يدعم أيّاً من المرشحين للإنتخابات القادمة فلا ينبغي لأحد أن يوهم المواطنين بأن بعض المرشحين أقرب من بعض إلى المرجعية الدينية العليا.

(وثيقة رقم ١١٩)

* نص خطبة الجمعة التي ألقاها فضيلة العلامة الشيخ عبد المهدي الكربلائي ممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة في (٤/جمادى الآخرة/١٤٣٥ هـ) الموافق (٤/نيسان/٢٠١٤ م) حول انتخابات مجلس النواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة والأخوات..

نقترب شيئاً فشيئاً من موعد الانتخابات النيابية وقد ذكرنا في خطب سابقة موقف المرجعية الدينية العليا بشأنها، وفي هذه الخطبة نؤكد وفق توجيهات مكتب سماحة السيد دام ظلّه في النجف الأشرف على عدّة نقاط:

النقطة الأولى: إنّ انتخابات مجلس النواب تحظى بأهميّة بالغة في رسم مستقبل البلد، مستقبلنا نحن ومستقبل أولادنا وأحفادنا، والحكومة (أي السلطة التنفيذية) إنّما تنبثق من مجلس النواب وهذا المجلس يشكّل أيضاً السلطة التشريعية في البلد (أي سلطة إصدار القوانين والقرارات) بالإضافة إلى دوره في الرقابة على أداء المؤسسات الحكومية. فمن لا يشارك في الانتخابات إنّما يعطي الفرصة لغيره في رسم مستقبله ومستقبل أولاده وهذا خطأ لا ينبغي لأي مواطن أن يقع فيه.

النقطة الثانية: لا نظنّ أنّ أحداً يُنكر أن بلدنا الحبيب العراق يعيش أوضاعاً صعبة، فمن الناحية الأمنية نلاحظ ما يشهده العديد من المناطق من اشتباكات مسلحة وتفجيرات دامية وأعمال عنفٍ تذهب ضحيتها المئات من الأبرياء وغيرهم، وفي حالات كثيرة تكون للعنف الجاري صبغة طائفية خطيرة تهدّد النسيج الوطني لهذا البلد. ومن الناحية السياسية نجد أنّ مواقف القوى السياسية متباعدة كثيراً على خلفيات إثنية وطائفية وغير ذلك، والمهاترات بينهم تملأ وسائل الاعلام، والاحتقان السائد يمنع من الاستقرار السياسي في البلد. ومن الناحية الإقتصادية نلاحظ أنه بالرغم من توفرّ موارد مالية كبيرة للعراق من عوائد بيع النفط إلا أنه لا توجد خطط تنموية حقيقية تنهض بالاقتصاد وتوفر لجميع المواطنين حياة كريمة، فهناك الملايين ممن يعيشون تحت خط الفقر، والنشاط الزراعي والصناعي في أدنى المستويات منذ عقود من الزمن.

وأما من ناحية استتراء الفساد المالي والإداري فحدّث ولا حرج حتى عدّ العراق من الدول الأكثر فساداً في العالم.

في ظلّ هذه الأوضاع فهناك حاجة ماسّة إلى التغيير نحو الأفضل وهو لا يتحقق إلا بأيدينا نحن المواطنين فإذا لم نُرد التغيير أو لم نعمل له بصورة صحيحة فإنّه لن يتحقّق وكما قال الله تعالى: {... لَا يُعَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُعَيَّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ}.

النقطة الثالثة: إنّ المرجعية الدينية العليا التي أعلنت مراراً وتكراراً أنها لن تدعم أيّاً من القوائم المشاركة في الانتخابات ترى أنه بعد عشر سنوات من التجارب الانتخابية

المتعدّدة، فإنه يفترض بالمواطنين أن يشاركوا في الانتخابات مشاركة واعية تُبنى على حسن الاختيار، فلا يكفي أصل المشاركة بل من المهم أن يتم اختيار الصالح الكفوء الحريص على المصالح العليا للشعب العراقي الحريص على قيمه النبيلة واستقراره وأمنه ورفاه أبنائه، الذي يفكر في مصلحة الشعب ومستعد للتضحية في سبيلها لا الذي يفكر في مصلحة نفسه وجماعته وكيف يستثمر كرسي النيابة أو الوزارة في سبيل الاستحواذ على المزيد من المزايا والمخصّصات المالية والمقاولات التجارية والحقوق التقاعدية غير المنطقية وما إلى ذلك مما يعرفه الجميع.

أيها المواطنون

لا تغرّنكم الوعود البرّاقة والخطب الرئّانة والإعلانات الكبيرة التي تملأ الشوارع والساحات ولا القليل من المساعدات والخدمات التي يسعى البعض في تقديمها قبيل الانتخابات. ابحثوا عن ماضي المرشّح وتحقّقوا من نزاهته وكفاءته وحرصه على العراق والعراقيين قبل أن تصوتوا له. وإذا كان نائباً في مجلس النواب أو عضواً في الحكومة أو في مجلس المحافظة أو مسؤولاً في أيّ موقعٍ رسميٍّ آخر فتحقّقوا إن كان قد عمل بواجباته الوظيفية بتفانٍ وإخلاصٍ ولم يبحث عن مصالح شخصية وما مثلها قبل أن تمنحوا أصواتكم له، دعوا الوجوه التي لم تجلب الخير لهذا البلد واستبدلوها بأشخاصٍ آخرين تتحقّقون من كفاءتهم وصلاحهم وحرقة قلوبهم على هذا الشعب المظلوم.

هناك فرصة معقولة إلى موعد الانتخابات يمكنكم خلالها أن تصلوا إلى المرشّح الصالح الكفوء. حاولوا أن تتعرفوا عليه بأنفسكم وإن لم يتيسر فاستعينوا بأهل العقل والحكمة والتجربة للتعرف عليه. لا تهتمّوا كثيراً بالانتماءات العشائرية والمناطقية والفئوية ونحوها. اهتمّوا بالشروط الأساسية التي يجب توفرها في عضو مجلس النواب، أن يكون كفوءاً لهذه المهمّة، أن يكون نزيهاً لا يضعف أمام الإغراءات المادية، أن يكون شجاعاً لا يجبن في الدفاع عن المصالح العليا للشعب العراقي.

أيها الأحبة

أعود وأكرّر لا يغيّر الله ما بقومٍ حتى يغيّروا ما بأنفسهم، إن كنتم تريدون أن تتغيّر أحوالكم نحو الأفضل فإنّ الخطوة الأولى والأساسية في هذا السبيل هي المشاركة الواعية في الانتخابات النيابية، تحمّلوا المسؤولية وتوكّلوا على الله واستعينوا به ليُسدّد خطاكم فإنه وليّ السداد.

(وثيقة رقم ١٢٠)

* نص خطبة الجمعة لفضيلة العلامة السيّد أحمد الصافي ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدّسة بشأن إنتخابات مجلس النواب بتاريخ (٢٥/جمادى الآخرة/١٤٣٥ هـ) الموافق (٢٥/٤/٢٠١٤ م):

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الاخوة والأخوات..

أمامنا أيّامٌ قليلةٌ إلى موعد إنتخابات مجلس النواب وقد مرّ في خطب الأسابيع الماضية توضيح موقف المرجعية الدينية العليا بشأن هذه الانتخابات، وبالرغم من ذلك كله لا نتقطع تساؤلات المواطنين عن موقفها في ظلّ شائعات ودعايات متضادّة في الساحة وللتأكيد نذكر عدّة نقاطٍ:

الأولى: إنّ المشاركة في الانتخابات أمرٌ بالغ الأهميّة لأنّ من خلالها يحدّد مستقبل البلد، مستقبلاً نحن بل ومستقبل أولادنا وأحفادنا، ومن لا يُشارك فإنّما يمنح الآخرين فرصة أن يقرّروا مستقبله بدلاً عنه، وهذا خطأ فادح فشاركوا في الانتخابات رجالاً ونساءً شبيهاً وشباباً، وعلى الآباء أن لا يمنعوا أولادهم من المشاركة وعلى الأزواج أن لا يمنعوا نساءهم منها فلجميع حقّ المشاركة وحرية الاختيار.

الثانية: إنّ بلدنا العراق يعيش ظروفاً صعبة ويواجه تحديات كبيرة ولا سيّما في الملف الأمني والملف الخدمي وملف مكافحة الفساد، والانتخابات فرصة عظيمة للتغيير نحو الأفضل، فعلى الجميع أن يستغلّوا هذه الفرصة بالصورة الصحيحة من خلال اختيار قائمة صالحة تمتلك رؤية متكاملة لإدارة البلد خلال السنوات الأربع الآتية وانتخاب مرشحين يتصفون بالكفاءة والنزاهة والاخلاص والحرص على مصلحة العراق والعراقيين دون من يحرصون على ملذاتهم ومصالحهم الشخصية من الامتيازات المالية وغيرها.

الثالثة: ليس للمرجعية الدينية العليا موقفٌ معلّن وآخر يتم الايحاء به لبعض الناس. موقفها واحد واضح لا لبس فيه، فهي لا تحدّد للمواطنين من ينتخبون، هي تريد منهم أن يتحمّلوا بأنفسهم هذه المسؤولية، هي لا تقول لهم: إنتخبوا هذا ولا تنتخبوا ذلك، هي لا تفعل ذلك ليس لأنّها تساوي بين الصالح وغيره ولا تنصّل من مسؤوليتها الشرعية بل لأنّها ترى أن مصلحة العراقيين حاضراً ومستقبلاً إنّما هي في أن يختاروا من يمثلهم في مجلس النواب إستناداً إلى قناعاتهم الشخصية لا اتكالاً على قناعاتها. وربما يقول البعض

أنه يصعب عليهم أن يكونوا قناعة بأي من المرشحين والقوائم ونقول لهؤلاء الأحبة نعم المهمة ليست سهلة ولكن لا بد من السعي لأدائها بالصورة الممكنة.

نسأل الله العليّ القدير أن يجعل هذه الإنتخابات مفتاح خير وبركة للعراقيين جميعاً إنه سميع مجيب.

(وثيقة رقم ١٢١)

س٣٥: نحن مجموعة من مقلديكم وممن يرجع إليكم في المستحدثات قد اشتركنا في الانتخابات أخذاً برأيكم بالرغم مما أصابنا من الاحباط نتيجة سوء الخدمات وتفشي الفساد، ولكن لما رأينا أنكم لم تسموا لنا قائمة انتخابية معينة ولا أشخاصاً معينين بل دعوتهم إلى التغيير نحو الأفضل وطلبتهم انتخاب الصالح الكفوء، انتخب كل منا حسب نظره فمنا من انتخب من دولة القانون ومنا من انتخب من قائمة المواطنين ومنا من انتخب من قوائم أخرى، واليوم نرى أن البعض - وفيهم عدد من الحوزويين - يلوم البعض منا على اختياره ويتهمه بخيانة المرجعية العليا وتقديم الدنيا على الدين وغير ذلك من الاتهامات الخطيرة، فهل هذا صحيح نورونا جزاكم الله خير الجزاء.

ج ٣٥: من انتخب الصالح الكفوء وفق ما انتهت إليه قناعته بعد التحري والتحقيق فلا لوم ولا عتب عليه أيّاً كان اختياره بل هو مأجور على ذلك إن شاء الله تعالى. وفي كل الأحوال فإنه ينبغي أن يُغلق هذا الملف ولا يُجعل سبباً لاختلاف الكلمة وبتّ الفرقة. وفق الله الجميع لما يحب ويرضى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(وثيقة رقم ١٢٢)

* بيان حول الانتخابات النيابية العراقية سنة ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية يسأل الكثير من المواطنين الكرام عن موقف المرجعية الدينية العليا من هذا الحدث السياسي المهم، وبهذا الصدد ينبغي بيان أمور ثلاثة:

١ - لقد سعت المرجعية الدينية منذ سقوط النظام الاستبدادي السابق في ان يحلّ مكانه نظامٌ يعتمد التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الرجوع الى صناديق الاقتراع، في انتخابات دورية حرّة ونزيهة، وذلك ايماناً منها بانه لا بديل عن سلوك هذا المسار في حكم البلد إن اريد له مستقبل ينعم فيه الشعب بالحرية والكرامة ويحظى بالتقدم والازدهار، ويحافظ فيه على قيمه الاصيلة ومصالحه العليا.

ومن هنا أصرت المرجعية الدينية على سلطة الاحتلال ومنظمة الامم المتحدة بالإسراع في اجراء الانتخابات العامة لإتاحة الفرصة امام العراقيين لتقرير مستقبلهم بأنفسهم، من خلال اختيار ممثليهم المخوّلين بكتابة الدستور الدائم وتعيين اعضاء الحكومة العراقية.

واليوم وبعد مرور خمسة عشر عاماً على ذلك التاريخ لا تزال المرجعية الدينية عند رأيها من ان سلوك هذا المسار يُشكّل - من حيث المبدأ - الخيار الصحيح والمناسب لحاضر البلد ومستقبله، وانه لا بد من تفادي الوقوع في مهالك الحكم الفردي والنظام الاستبدادي تحت أي ذريعة او عنوان.

ولكن من الواضح ان المسار الانتخابي لا يؤدي الى نتائج مرضية الا مع توفر عدة شروط، منها: أن يكون القانون الانتخابي عادلاً يرفع حرمه اصوات الناخبين ولا يسمح بالالتفاف عليها. ومنها: أن تتنافس القوائم الانتخابية على برامج اقتصادية وتعليمية وخدمية قابلة للتنفيذ بعيداً عن الشخصنة والشحن القومي او الطائفي والمزايدات الاعلامية. ومنها: أن يُمنع التدخل الخارجي في أمر الانتخابات سواء بالدعم المالي أو غيره، وتُشدّد العقوبة على ذلك. ومنها: وعي الناخبين لقيمة اصواتهم ودورها المهم في رسم مستقبل البلد فلا يمنحونها لأناس غير مؤهلين ازاء ثمن بخس ولا اتباعاً للأهواء والعواطف او رعاية للمصالح الشخصية او النزعات القبلية او نحوها.

ومن المؤكد ان الاخفاقات التي رافقت التجارب الانتخابية الماضية - من سوء استغلال السلطة من قبل كثير ممن انتخبوا او تسنّموا المناصب العليا في الحكومة، ومساهمتهم في نشر الفساد وتضييع المال العام بصورة غير مسبوقة، وتمييز أنفسهم برواتب ومخصصات كبيرة، وفشلهم في اداء واجباتهم في خدمة الشعب وتوفير الحياة الكريمة لأبنائه - لم تكن الا نتيجة طبيعية لعدم تطبيق العديد من الشروط اللازمة - ولو بدرجات متفاوتة - عند اجراء تلك الانتخابات، وهو ما يلاحظ - بصورة او بأخرى - في الانتخابات الحالية أيضاً، ولكن يبقى الامل قائماً بإمكانية تصحيح مسار الحكم وإصلاح مؤسسات الدولة من خلال تضافر جهود الغيارى من ابناء هذا البلد واستخدام سائر الاساليب القانونية المتاحة لذلك.

٢ - ان المشاركة في هذه الانتخابات حق لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية، وليس هناك ما يُلزمه بممارسة هذا الحق الا ما يقتنع هو به من مقتضيات المصلحة العليا لشعبه وبلده، نعم ينبغي ان يلتفت الى ان تخليه عن ممارسة حقه الانتخابي يمنح فرصة

اضافية للآخرين في فوز منتخبيهم بالمقاعد البرلمانية وقد يكونون بعيدين جداً عن تطلعاته لأهله ووطنه، ولكن في النهاية يبقى قرار المشاركة او عدمها متروكاً له وحده وهو مسؤول عنه على كل تقدير، فينبغي أن يتخذ عن وعي تام وحرص بالغ على مصالح البلد ومستقبل ابناؤه.

٣ - ان المرجعية الدينية العليا تؤكد وقوفها على مسافة واحدة من جميع المرشحين ومن كافة القوائم الانتخابية، بمعنى أنها لا تساند أي شخص أو جهة أو قائمة على الاطلاق، فالأمر كله متروك لقناعة الناخبين وما تستقر عليه آراؤهم بعد الفحص والتمحيص، ومن الضروري عدم السماح لأي شخص او جهة باستغلال عنوان المرجعية الدينية أو أي عنوان آخر يحظى بمكانة خاصة في نفوس العراقيين للحصول على مكاسب انتخابية، فالعبرة كل العبرة بالكفاءة والنزاهة، والالتزام بالقيم والمبادئ، والابتعاد عن الاجندات الاجنبية، واحترام سلطة القانون، والاستعداد للتضحية في سبيل انقاذ الوطن وخدمة المواطنين، والقدرة على تنفيذ برنامج واقعي لحلّ الأزمات والمشاكل المتفاقمة منذ سنوات طوال.

والطريق الى التأكد من ذلك هو الاطلاع على المسيرة العملية للمرشحين ورؤساء قوائمهم - ولا سيما من كان منهم في مواقع المسؤولية في الدورات السابقة - لتفادي الوقوع في شباك المخادعين من الفاشلين والفاستدين، من المجرّبين أو غيرهم.

نسأل الله العليّ القدير أن يأخذ بأيدي الجميع الى ما فيه خير البلاد وصلاح العباد انه وليّ ذلك وهو أرحم الراحمين.

(وثيقة رقم ١٢٨)

إيران

س١: هل تحاول إيران أن تلعب دوراً سياسياً في العراق حالياً وهل حاول الإيرانيون الاتصال بكم؟

ج١: يفترض بجميع الحكومات أن تحترم سيادة العراق وإرادة شعبه ولا تتدخل في شؤونهم، وليس لدينا اتصال بأية جهة أجنبية فيما يخصّ الشأن العراقي.

(وثيقة رقم ٧ جواب رقم ٣)

نحيطكم علماً بأنه بعد سقوط النظام السابق ونتيجة لعدم مراقبة الحدود الشرقية لعراقنا العزيز يتم باستمرار تهريب كميات كبيرة من المواد المخدرة إلى داخل البلد وهنا عدة أسئلة:

س٢: ما حكم تهريب المخدرات وهل يفرق فيه بين ما إذا قصد المهرب نقلها إلى بلد آخر وبين ما إذا قصد بيعها على المواطنين في داخل العراق؟

ج٢: يحرم تهريبها على كل حال.

(وثيقة رقم ٣٥ جواب رقم ١)

س٣: يقوم الكثير من الإخوة من أبناء الشعب الإيراني بالتوجه إلى زيارة العتبات المقدسة في العراق، قسم منهم يدخل الأراضي العراقية من نقطة دخول رسمية ولكن هناك الكثير منهم يدخل إلى العراق من نقاط غير رسمية بواسطة مهربين إيرانيين ثم يقوم مهربون عراقيون بنقلهم إلى داخل الأراضي العراقية وهم كثيراً ما يتعرضون لعدة أنواع من المخاطر سواء على دمائهم وأعراضهم وأموالهم فما رأي سماحة السيد بالتعامل مع كل من هؤلاء الزائرين ومع المهربين علماً أنهم يفرضون على كل زائر بدفع مبلغاً مالياً كبيراً مقابل إيصالهم عبر الحدود وإركابهم في سيارات تنقلهم إلى كربلاء أو النجف فما حكم المال المأخوذ منه؟ أفتونا مأجورين... وفقكم الله تعالى لاعلاء كلمة الإسلام والمسلمين... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ج٣: يحرم دخول الأراضي العراقية من غير المنافذ الرسمية كما يحرم أخذ المال على عمليات التهريب وتسهيلها والله العالم.

(وثيقة رقم ٥٠)

س٤: الإيرانيون يقولون إن سماحة المرجع الأعلى أصبح أكثر شعبية في إيران وأن عدد مقلديه هناك قد ازداد؟ هل هنالك من طريقة لقياس ذلك؟ على سبيل المثال: كم من الإيرانيين يزورون سماحته الآن مقارنة بما قبل سقوط نظام صدام؟

ج٤: هناك أعداد غير قليلة من الزوار الإيرانيين يرغبون يومياً في لقاء سماحة السيد ولكن ضيق الوقت وكثرة الزائرين من مختلف المناطق لا يسمح بتوفير هذه الفرصة إلا لعدد محدود، وأما عدد مقلدي سماحته في إيران فلا يتوفر إحصاء بشأنه ولكن لو لوحظ عدد ما يرد على المكتب من أسئلة المؤمنين في إيران فإنه يكشف عن مساحة كبيرة من الرجوع إليه.

(وثيقة رقم ١١٤ جواب رقم ٥)

س٥: الكثير من التقارير تشير إلى أن الإيرانيين يدفعون باتجاه جعل سماحة.....
المرجع الأعلى المقبل؟ ماذا تقولون عن هكذا تقارير صحفية؟

ج٥: لا تعليق على هذه التقارير، ولكن الأمر الذي ينبغي التأكيد عليه هو أن السمة
الأبرز للمرجعية الدينية في النجف الأشرف هي استقلاليتها عن أية سلطة سياسية فلا بد
من المحافظة على هذه الخصوصية في كل الأحوال.

(وثيقة رقم ١١٤ جواب رقم ٧)

البعثيون ومسؤولو النظام السابق في العراق

هناك الكثير من أزام النظام السابق ممّن كان له دور مباشر أو غير مباشر في إيذاء
الناس والاعتداء عليهم وفيما يلي بعض الأسئلة بشأنهم نرجو الإجابة عليها:

س١: من تأكد دوره المباشر في قتل الأبرياء - باعتراف منه أو بغير ذلك - هل
تجوز المبادرة إلى القصاص منه؟

ج١: القصاص إنّما هو حق لأولياء المقتول بعد ثبوت الجريمة في المحكمة
الشرعية، ولا تجوز المبادرة إليه لغير الولي، ولا قبل الحكم به من قبل القاضي الشرعي.

(وثيقة رقم ١١ جواب رقم ١)

س٢: من كان لما كتبه من (تقرير) ضد بعض المؤمنين دور أساس في إعدامهم هل
يجوز لأولياء المعدومين قتله أو إجباره على مغادرة المدينة أو نحو ذلك؟

ج٢: لا تجوز المبادرة إلى اتخاذ أيّ إجراء بصدد معاقبته بل لا بدّ من تأجيل الأمر
إلى حين تشكيل محكمة شرعية للنظر في مثل هذه القضايا.

(وثيقة رقم ١١ جواب رقم ٢)

س٣: هل يكفي كون الشخص عضواً مهماً في حزب البعث السابق أو من المتعاونين
مع أجهزة النظام الأمنية بصورة أو أخرى في جواز قتله؟

ج٣: لا يكفي، وأمر مثله موكول إلى المحاكم الشرعية، فلا بدّ من الانتظار إلى حين
تشكيلها.

(وثيقة رقم ١١ جواب رقم ٣)

س٤: بعد سقوط النظام وقعت أعداد هائلة من ملفات الأجهزة الأمنية في أيدي بعض المؤمنين هل يجوز نشر ما تضمنتها من أسماء عملاء النظام والمتعاونين معه؟

ج٤: لا يجوز ذلك، بل لا بدّ من حفظها وجعلها تحت تصرف الجهة ذات الصلاحية.

(وثيقة رقم ١١ جواب رقم ٤)

س٥: ما هي أفضل السبل المتبعة التي يمكن اتخاذها لمقاضاة المطلوبين للشعب وإنزال القصاص العادل بهم؟

ج٥: إيكال ذلك إلى المحاكم العراقية المختصة.

(وثيقة رقم ٣٣ جواب رقم ٦)

س٦: في عام ٢٠٠٣ كيف تصفون المسؤولية المفاجئة بكونكم السلطة الشرعية الوحيدة التي تبقت في البلاد من خلال الجوامع والحسينيات بعد انهيار النظام العراقي السابق وسلطته الأمنية؟

ج٦: بالفعل فوجئت المرجعية الدينية أن عليها مسؤولية كبيرة في العمل على الحدّ من الآثار المدمّرة لانهيار مؤسسات الدولة العراقية وانعدام الأمن والاستقرار وتفاقم الجرائم ونهب الممتلكات العامة وغير ذلك، وكان أول بيان صدر من سماحة السيد هو بشأن تحريم أخذ شيء من أموال الدولة والتعامل بها وكان ذلك في (٢/نيسان/٢٠٠٣) وتم الإيعاز إلى الوكلاء والمعتمدين في مختلف أنحاء العراق باتخاذ إجراءات مناسبة لحفظ النظام العام في البلد بالمقدار الممكن والمنع من التعدي على المسؤولين في النظام السابق وعوائلهم.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ٢)

التهريب

س١: يقوم بعض الناس بشراء المواد الغذائية والمواد الأولية من المعادن وغيرها ثم تهريبها إلى خارج البلد ممّا يخلف أضراراً شديدة للاقتصاد الوطني؟

ج١: هذا غير جائز.

(وثيقة رقم ٥ جواب رقم ٥)

س٢: يقوم البعض بحفر مواقع الآثار في مناطق مختلفة في العراق واستخراج قطع منها وبيعها في الداخل أو تهريبها إلى الخارج وبيعها هناك فهل يجوز ذلك؟

ج٢: سماحة السيد مدّ ظله يمنع من ذلك.

(وثيقة رقم ٩ جواب رقم ٤)

* نحيطكم علماً بأنه بعد سقوط النظام السابق ونتيجة لعدم مراقبة الحدود الشرقية لعراقنا العزيز يتم باستمرار تهريب كميات كبيرة من المواد المخدرة إلى داخل البلد وهنا عدة أسئلة:

س٣: ما حكم تهريب المخدرات وهل يفرق فيه بين ما إذا قصد المهرب نقلها إلى بلد آخر وبين ما إذا قصد بيعها على المواطنين في داخل العراق؟

ج٣: يحرم تهريبها على كل حال.

(وثيقة رقم ٣٥ جواب رقم ١)

س٤: ما حكم الإعانة على تهريب المخدرات وبيعها؟

ج٤: حرام.

(وثيقة رقم ٣٥ جواب رقم ٢)

س٥: هل يجوز التعامل مع من يقوم بتهريب المخدرات في سائر ما يعرضه للبيع أو يطلب شراءه من البضائع؟

ج٥: ينبغي مقاطعته، بل يلزم ذلك إذا توقف عليها النهي عن المنكر مع توفر شروط وجوبه.

(وثيقة رقم ٣٥ جواب رقم ٣)

س٦: هل يجب إخبار السلطات المختصة عن الذين يساهمون في عمليات تهريب المخدرات؟

ج٦: نعم.

(وثيقة رقم ٣٥ جواب رقم ٤)

س٧: هل يجوز الانخراط في سلك الجهاز المكلف بمكافحة المخدرات؟

ج٧: يجوز بل يجب ذلك كفاية والله العالم.

(وثيقة رقم ٣٥ جواب رقم ٥)

س٨: تعاني البلاد حالياً من أزمة حادة في المشتقات النفطية كالبنزين ومن أهم أسبابها الأساسية عمليات التهريب التي تشهدها البلاد بشكل واسع ويمارسها فئات من الناس عمداً وغرضهم محاولة العبث والفتنة وزعزعة الاستقرار وابتزاز المواطنين وتعريضهم لعمليات الاستغلال مما تؤدي إلى الشحة في توفر المشتقات وزيادة الطوابير على محطات الوقود وخاصة في المنطقة الوسطى من العراق. فما رأي سماحتكم في الذين يمارسون مثل هذه العمليات عبر الحدود والمرافئ وفي داخل البلاد وضمن المدن، حيث يتم تهريبها وتخزينها وبيعها ثانية بشكل غير مشروع على المواطنين وبأسعار مرتفعة جداً.

ج٨: هذا حرام كله، والربح المستحصل منه سحت والله الهادي.

(وثيقة رقم ٤٤)

س٩: يقوم الكثير من الأخوة من أبناء الشعب الإيراني بالتوجه إلى زيارة العتبات المقدسة في العراق، قسم منهم يدخل الأراضي العراقية من نقطة دخول رسمية ولكن هناك الكثير منهم يدخل إلى العراق من نقاط غير رسمية بواسطة مهربيين إيرانيين ثم يقوم مهربون عراقيون بنقلهم إلى داخل الأراضي العراقية وهم كثيراً ما يتعرضون لعدة أنواع من المخاطر سواء على دمائهم وأعراضهم وأموالهم فما رأي سماحة السيد بالتعامل مع كل من هؤلاء الزائرين ومع المهربيين علماً أنهم يفرضون على كل زائر بدفع مبلغاً مالياً كبيراً مقابل إصالحهم عبر الحدود وإركابهم في سيارات تنقلهم إلى كربلاء أو النجف فما حكم المال المأخوذ منه، أفتونا مأجورين... وفقكم الله تعالى لإعلاء كلمة الإسلام والمسلمين... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ج٩: يحرم دخول الأراضي العراقية من غير المنافذ الرسمية كما يحرم أخذ المال على عمليات التهريب وتسهيلها والله العالم.

(وثيقة رقم ٥٠)

التيار الصدري

س١: أرجو بيان ما هو الفرق بين ما يصدر من سماحتكم وبين ما يصدر من السيد

مقتدى؟

ج ١: ما ذكره سماحة السيد دام ظلّه بشأن آلية كتابة الدستور العراقي القادم وبشأن محتواه وسائر ما يتعلق بمستقبل العراق واضح، ولم نقف على ما صدر من الآخرين في هذه المجالات.

(وثيقة رقم ٣١ جواب رقم ٣)

س ٢: هل استقبلتم السيد مقتدى الصدر في الأسبوع الماضي فقد ذكر في لقاء له على قناة العربية أنه اجتمع مع سماحتكم بعد أحداث كربلاء، وماذا جرى في اللقاء؟

ج ٢: لقد زار مكتب سماحة السيد مدّ ظلّه واجتمع بعدد من أعضاء المكتب وقد أكدوا له على ضرورة أن تُسلّم جميع الاسلحة غير المرخصة إلى السلطات الوطنية المختصة تجنباً عن وقوع صدامات مسلحة أخرى في المستقبل.

(وثيقة رقم ٤١ جواب رقم ٦)

س ٣: ما رأي سماحتكم في تأسيس السيد مقتدى الصدر الحكومة الجديدة؟ وما يقوم به من أحداث الآن في الشارع العراقي؟

ج ٣: لا تعليق.

(وثيقة رقم ٤٢ جواب رقم ٤)

س ٤: نشرت وسائل الإعلام تصريحاً على لسان السيد محمد باقر المهري في الكويت حمّل فيه عناصر جيش المهدي مسؤولية الاعتداء الذي تعرض له الحرم الحيدري الشريف في هذا اليوم فهل ما ذكره يمثل وجهة نظركم؟

ج ٤: ما ذكره لا يمثل وجهة نظرنا وليس لدينا أيّ معلومة عن الجهة التي استهدفت الحرم المقدس العلوي وانتهكت حرمة، وقد تكرر ممّا أنه لا يمثل وجهة نظر سماحة السيد دام ظلّه في القضايا السياسية ونحوها إلا ما يصدر منه مباشرة أو من مكتبه في النجف الأشرف.

(وثيقة رقم ٦٢)

* صرح متحدث رسمي باسم مكتب السيد السيستاني في النجف الأشرف بما يلي:

«أنا أبلغنا الجهات المسؤولة في الحكومة العراقية برفضنا وشجبنا لقيام القوات الأميركية بالدخول في مدينة النجف الأشرف بالقرب من الصحن الحيدري الشريف وما وقع بعد منتصف الليلة الماضية من اقتحام مكتب السيد الشهيد الصدر واعتقال العديد من

أعضائه. إن هذا الإجراء يعد منافياً لمبادرة السلام التي على أساسها تم حل أزمة النجف الأشرف.

إننا نعتقد إنه لم يكن هناك أي مبرر لإجراء عسكري من هذا النوع، فإن مكتب السيد الشهيد سبق ان وافق على إجراءات التفتيش من قبل الشرطة العراقية وتم الأمر ببسر وسهولة، ولو كان هناك ما يبرر إعادة التفتيش لكان بالإمكان إجراؤه في وضح النهار وبموافقة مكتب السيد الشهيد.

إننا نحمل الجهات المعنية مسؤولية ما جرى، ونطالب برعاية بنود مبادرة السلام، وعدم التخطي عنها».

(وثيقة رقم ٧١)

س٥: لا يخفى على سماحتكم التهديدات التي أطلقها أخيراً عملاء الثالوث المشؤوم ضد أتباع أهل البيت سلام الله عليهم، حيث أعلنها من يسمى بالزرقاوي حرباً على الشيعة في العراق. فما هو رأيكم حول هذه المسألة الخطيرة، وما هي السبل لدفع الضرر عن أتباع أهل البيت وما هي توصياتكم للشيعة خصوصاً وللعراقيين عموماً؟

جزاكم الله خير جزاء المحسنين

xxxxxx أبناء الشهيد الصدر الثاني قدس سره الكوفة العلوية المقدسة

ج٥: إن الهدف الأساس من إطلاق هذه التهديدات ومما سبقها وأعقبها من أعمال إجرامية استهدفت عشرات الآلاف من الأبرياء في مختلف أنحاء العراق هو إيقاع الفتنة بين أبناء هذا الشعب الكريم وإيقاد نار الحرب الاهلية في هذا البلد العزيز للحيلولة دون استعادته لسيادته وأمنه ومنع شعبه المثخن بجراح الاحتلال وما سبقه من القهر والاستبداد من العمل على استرداد عافيته والسير في مدارج الرقي والتقدم.

ولكن معظم العراقيين - والله الحمد - على وعي تام بهذه الأهداف الخبيثة، وسوف لن يسمحوا للعدو الطامع بتحقيق مخططاته الاجرامية، مهما نالهم من ظلم وأذى وأريق على ثرى بلدهم الطاهر من دماء زكية لأهليهم وأحبتهم.

وإننا في الوقت الذي نعبر فيه عن بالغ الأسى لكل قطرة دم عراقية تسفك ظلماً وعدواناً ونتألم لآهات الثكالي وبكاء الأيتام وأنين الجرحى ندعو المؤمنين من أتباع أئمة أهل البيت إلى الاستمرار في ضبط النفس مع مزيد من الحيطة والحذر ونحثهم على التعاون مع الأجهزة العراقية المختصة لاتخاذ ما يلزم من اجراءات الحماية والمراقبة منعاً

لتسلل المجرمين وأعوانهم إلى مدنهم ومناطق سكناهم، كما ندعو سائر العراقيين إلى العمل على ما يعزّز وحدة هذا الشعب ويشدّ من أواصر الإلفة والمحبة بين أبنائه، ويكون ذلك بالمنع - قوياً وعملاً - من الانتماء إلى هذه الفئة المنحرفة ومن تقديم العون لهم بأيّ ذريعة كانت وتحت أيّ عنوان كان، كما يلزم توعية المغفلين الذين يظنون بهؤلاء خيراً وتنبههم على انحراف أفكارهم وسوء أهدافهم وتبعات أفعالهم ومخاطرها.

وندعو الحكومة العراقية إلى العمل الجادّ والدؤوب لتوفير الأمن والاستقرار لجميع العراقيين ورعاية كامل حقوقهم ومنع الأذى عنهم بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية والفكرية.

كما ندعو القضاء العراقي إلى أن يمارس دوره بالإسراع في محاكمة المتهمين في قضايا القتل والاجرام وإقرار العقوبة المناسبة في حقّ من تثبت إدانتهم، ولا يأخذه في ذلك لومة لائم.

نسأل الله العليّ القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه خير العراق وعزّته واستقراره واستقلاله ويجنب العراقيين جميعاً كل سوء ومكروه إنه سميع مجيب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(وثيقة رقم ٨٤)

س٦: في (تموز إلى أيلول ٢٠٠٣م) كانت بداية التوتر بين السيد مقتدى الصدر وسلطة الاحتلال ومجلس الحكم العراقي، هل كان هناك أي تبادل للآراء مع السيد مقتدى الصدر حول شرعية المجلس؟ وهل حاول سماحة السيد إقناع السيد مقتدى بالانضمام إلى العملية السياسية؟

ج٦: لم يتم أي محاولة من هذا القبيل في ذلك التاريخ، ولكن عندما أُريد إجراء انتخابات الجمعية الوطنية المكلفة بكتابة الدستور تم تشجيع السيد مقتدى الصدر على مشاركة تياره في الانتخابات والدخول في العملية السياسية من هذه البوابة، وكانت هناك رسائل متبادلة بينه وبين أحد المسؤولين في مكتب سماحة السيد بهذا الخصوص وذلك في (تشرين الأول/عام ٢٠٠٤) إلى أن وافق على المشاركة ورشّح عدداً من أنصاره في قائمة الائتلاف الوطني العراقي.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ٨)

س٧: في (آب ٢٠٠٣م) تم إصدار مذكرة توقيف بحق السيد مقتدى الصدر. كيف أدت جهود سماحة السيد للحيلولة دون تنفيذ هذه المذكرة وتجنب الاضطرابات التي كان من الممكن أن تحدث؟

ج٧: عندما بَلَغَ مسامح سماحة السيد ان هناك قراراً باعتقال السيد مقتدى الصدر أوعز إلى مكتبه بالاتصال ببعض المسؤولين العراقيين ومنهم الدكتور موفق الربيعي والسيد إبراهيم بحر العلوم للتحذير من عواقب القيام بخطوة من هذا القبيل، وأكّد على أنّه لو حصل الاعتقال فإنّه مضطر إلى اتخاذ موقف معلن وواضح منه، وهكذا تراجعت سلطات الاحتلال عن القيام بذلك.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ٩)

الحقوق الشرعية

س١: كم ازدادت الحقوق الشرعية التي يؤديها المقلّدون لسماحة المرجع الأعلى مقارنة بما قبل عام ٢٠٠٣؟

ج١: الحقوق الشرعية تزيد في مكان وتنقص في مكان آخر حسب تحسن الوضع الاقتصادي أو تدهوره، وهذا الأمر لا يحظى بأهمية لدى سماحة السيد ما دام أنها إن زادت أو نقصت فلن تُصرف إلا في دعم الحوزات والمراكز الدينية وتقديم الخدمات الاجتماعية للناس.

(وثيقة رقم ١١٤ جواب رقم ٨)

حقوق المرأة

س١: كثر الجدل فيما يتعلق بحقوق النساء في العراق، فهل تجدون مانعاً من مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية وتسلمها للمناصب المختلفة كعضوية البرلمان والوزارة وغير ذلك؟

ج١: لا مانع من ذلك مع توفر الشروط والمؤهلات القانونية، ومن المؤمل أن يكون للمرأة العراقية دور كبير في تطور العراق ورفقته ورفعته.

(وثيقة رقم ٥٣ جواب رقم ١٠)

س٢: تعاني أغلب مستشفيات النجف من ظاهرة أخلاقية خطيرة، تمس ديننا ومعتقداتنا، وتخص النساء في هذه المحافظة، وهي قلة الكادر النسوي العامل في المستشفيات كمرضات، ولا سيما في مستشفيات الولادة والردهات النسائية والعمليات والأطفال الرضع، مما يوقع نساءنا المريضات في حرج شديد ومعاناة في الالتزام الديني والأخلاقي في تعاملها مع الممرضين والأطباء، وتعود هذه المشكلة إلى عزوف النساء والإعراض عن التقديم إلى مدارس التمريض الموجودة في النجف لأسباب مختلفة... لذا نرجو من سماحتكم الموقرة بيان رأيكم ودعمكم الكريم وحث النساء على التقديم لهذه المدارس لما فيها من القيام بالواجب الكفائي الذي لا بد أن يتم من قبل نساءنا الكريمات... وتقبلوا منا جزيل الشكر والتقدير.

ج٢: التمريض - كما ذكر - واجب كفائي على الرجال والنساء، ولا بدّ للاتي يجدن في أنفسهن المقدرة والكفاية للانخراط في هذا السلك القيام بذلك بما يؤمّن حاجة المجتمع إلى الممرضات، إننا نحثّ النساء المؤمنات على ذلك مع التأكيد على رعاية الضوابط الشرعية عند أداء هذه المهمة السامية، وفق الله الجميع لما يحب ويرضى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(وثيقة رقم ١٠٨)

الحكومة العراقية المؤقتة

س١: يسأل الكثير من المؤمنين عن الموقف تجاه الحكومة العراقية الجديدة التي تمّ تشكيلها يوم أمس بمساعي السيد الأخضر الابراهيمي مبعوث الامين العام للأمم المتحدة؟

ج١: إن سماحة السيد - دام ظله - سبق أن أكد مراراً على ضرورة أن تكون الحكومة العراقية ذات السيادة منبثقة من انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها أبناء الشعب العراقي بصورة عامة.

ولكن لأسباب كثيرة معروفة تمّ استبعاد خيار الانتخابات، فبين مماثلة وتسويق وممانعة وتخويف انقضى الوقت وقرب موعد الثلاثين من حزيران الذي يفترض أن يستعيد فيه العراقيون السيادة على بلدهم.

وهكذا آل الأمر إلى التعيين لتشكّل الحكومة الجديدة من دون أن تحظى بالشرعية الانتخابية، بالإضافة إلى أنه لم يتمثّل فيها جميع شرائح المجتمع العراقي وقواه السياسية بصورة مناسبة.

ولكن مع ذلك فالمؤمل أن تثبت هذه الحكومة جدارتها ونزاهتها، وعزمها الأكيد على أداء المهام الجسيمة الملقاة على عاتقها وهي:

١ - استحصال قرار واضح من مجلس الأمن الدولي باستعادة العراقيين السيادة على بلدهم سيادة كاملة، غير منقوصة في أيّ من جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، والسعي البليغ في إزالة آثار الاحتلال من كافة جوانبه.

٢ - توفير الأمن في كافة ربوع البلد ووضع حدّ لعمليات الجريمة المنظمة وسائر الأعمال الاجرامية.

٣ - تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتخفيف معاناتهم فيما يمسّ حياتهم اليومية.

٤ - الإعداد الجيّد للانتخابات العامة والالتزام بموعدها المقرر في بداية العام الميلادي القادم، لكي تتشكّل جمعية وطنية لا تكون ملزمة بأيّ من القرارات الصادرة في ظل الاحتلال، ومنها ما يسمّى بقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

إن الحكومة الجديدة لن تحظى بالقبول الشعبي، إلا إذا أثبتت - من خلال خطوات عملية واضحة - أنها تسعى بجدّ وإخلاص في سبيل إنجاز المهام المذكورة، وفق الله الجميع لما يحبّ ويرضى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(وثيقة رقم ٦٤)

س٢: في (آيار ٢٠٠٤م) جرت مفاوضات تشكيل الحكومة المؤقتة، ويقال أن المرجعية دعمت اختيار السيد أباد علاوي لهذا المنصب ما حقيقة الأمر؟

ج٢: الحقيقة أن السيد الأخضر الابراهيمي اتصّل بمكتب سماحة السيد وطلب أن يوافق سماحته على مقترحه باسناد رئاسة الوزراء إلى السيد حسين الشهرستاني، ولكن سماحته رفض التدخل في هذا الأمر واكتفى بذكر الصفات التي يجب توفرها في رئيس الوزراء، وقال: إن تعيين من يتولى هذا المنصب متروك لتوافق القوى والفعاليات السياسية وليس من شأن المرجعية التدخل فيه. وعندما طرح الابراهيمي على مكتب سماحة السيد أسماء عدد من أعضاء مجلس الحكم كمرشحين لتولي رئاسة الوزراء أجبب بأنه لا ممانعة

من قبل سماحته بالنسبة إلى أيّ منهم مع توفر الشروط فيه، وهكذا تم اختيار السيد أياد علاوي من قبل غالبية أعضاء مجلس الحكم بعد أن لم يضع سماحة السيد فيتو على اختياره.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ١٢)

الحوزة العلمية في النجف الأشرف

س١: تذكر بعض وسائل الإعلام وجود منازعات في زعامة الحوزة العلمية في النجف فما هو تعليقكم على ذلك؟

ج١: موقع سماحة السيد في المرجعية الدينية في العراق وفي خارجه واضح، وسماحته فوق المنازعات وليس طرفاً فيها ورعايته الأبوية لجميع المؤمنين من مقلديه وغيرهم بل للعراقيين كافة.

(وثيقة رقم ٢ جواب رقم ٣)

س٢: كثرت في هذه الأيام البيانات الصادرة باسم (الحوزة الشريفة) فما تقولون في هذا؟

ج٢: لا يُعتمد عليها، وعلى كل مكلف أن يأخذ الفتوى والتوجيه في المسائل المستحدثة من مرجعه في التقليد، وإذا كان المكلف باقياً على تقليد بعض المراجع الماضين (قدس الله أسرارهم) استناداً إلى فتوى أحد الأحياء فلا بد من الرجوع إليه في المستحدثات أيضاً.

(وثيقة رقم ٣ جواب رقم ٥)

س٣: تناقلت وكالات الأنباء والقنوات الفضائية أنباءً عن وجود نزاع في زعامة الحوزة العلمية في النجف الأشرف فهل هذا صحيح؟

ج٣: لا يوجد شيء من هذا القبيل ومكانة سماحة السيد في المرجعية الدينية معلومة للمعنيين بهذا الشأن، وسماحته ليس طرفاً في أي نزاع بل هو فوق المنازعات ورعايته تعمّ الجميع.

(وثيقة رقم ٦ جواب رقم ٢)

س٤: يقوم بعض من يرتدي الزي الديني بإدارة الدوائر الخدمية للمواطنين (المستشفيات والدوائر الأخرى..). ويأخذ نسبة من وارد هذه الدوائر بدعوى أنها لمكاتب الحوزة العلمية وترتيب أمور العاملين والمتطوعين للعمل في هذه الدوائر، فما رأيكم بهذه الحالة؟

ج٤: هذه الحالة مرفوضة ولا علاقة لمكتب سماحة السيد مدّ ظلّه بما ذكر والله الهادي.

(وثيقة رقم ٨ جواب رقم ١)

س٥: كانت هناك ضغوط على السيد السيستاني لمغادرة النجف لكنها لم تفلح، ما رأيكم في الدعوة إلى عراقية الحوزة، وإلى أي حد يمكن أن تقيد مثل هذه الدعوات من عالمية الحوزة في النجف؟

ج٥: الحوزة العلمية في النجف الأشرف مفتوحة للجميع ويبرز فيها من هو أكثر أهلية من الآخرين بغض النظر عن قوميته وجنسيته. وكان النظام السابق يسعى إلى أن تكون الحوزة عربية والمرجعية عراقية ولكنه فشل في تحقيق ذلك.

(وثيقة رقم ١٢ جواب رقم ٢)

س٦: منذ سقوط النظام البائد عادت إلى النجف الأشرف بعض الشخصيات الدينية البارزة مثل السيد الحكيم والبعض الآخر في طريقه للعودة مثل السيد الحائري، إلى أي حد - في رأيكم - يساعد هذا على استعادة النجف عصرها الذهبي كأكبر مركز علمي للشيعة بعد انتقاله إلى قم؟

ج٦: نأمل أن تتوفر الظروف المناسبة لاستعادة الحوزة العلمية في النجف الأشرف نشاطها وتتمكن من تطوير نفسها بما يناسب موقعها المتميز في الساحة الشيعية، ولكن ذلك سوف لن يُضعف مكانة غيرها من الحوزات، وسماحة السيد دام ظلّه يراعى جميع الحوزات العلمية والخدمات التي يقدمها مكتبه في قم المقدسة إلى الحوزة العلمية فيها معروفة.

(وثيقة رقم ١٢ جواب رقم ٣)

* قام بعض المعمّمين بافتتاح مكاتب تحمل عنوان (الحوزة العلمية في النجف الأشرف) في محافظات القطر وأخذوا على عاتقهم استلام المواد المسروقة من أموال الدولة والتصرف فيها ببيعها وتوزيع المبالغ على المنتسبين للمكتب أو صرفها في موارد

أخرى، وتارة يقومون باستلام الخمس ممن اشترى مادة مسروقة وبهذا التخسيس تصبح المادة المسروقة ملكاً لمشتريها، ويستخدمون سيارات حديثة مسروقة من أموال الدولة وقد كتب عليها (خدمات الحوزة العلمية)، ويتدخلون في شؤون الدوائر الصحية والتربوية والخدمية كالمستشفيات والمدارس ومحطات الوقود وغيرها مما أدى إلى استهجان هذه التصرفات من قبل المنتسبين خصوصاً والمجتمع عموماً وألقوا باللوم على الحوزة العلمية، فصورة هذه المؤسسة المقدسة بدأت وللأسف الشديد تهتز في أنظار الكثيرين إذا لم تعلن الحوزة الشريفة موقفها من هذه التصرفات، ومن دافع المسؤولية الشرعية نعرض أمام نظركم الشريف هذه الأسئلة راجين الإجابة عليها:

س٧: هل أن لهذه المكاتب صفة شرعية أو أنها مأذونة ومخولة من قبلكم؟

ج٧: هذه المكاتب غير مخولة من قبلنا ولا علاقة لنا بها.

(وثيقة رقم ١٦ جواب رقم ١)

س٨: ما رأي سماحتكم في مثل هذه التصرفات التي يقومون بها؟

ج٨: لا نصح هذه التصرفات ونرى ضرورة الابتعاد عنها، وقد أكدنا ذلك لجميع الوكلاء والمعتمدين وغيرهم من طلبة العلوم الدينية منذ بداية الأحداث الأخيرة.

(وثيقة رقم ١٦ جواب رقم ٢)

س٩: هل من كلمة توجيهية للناس حول التعامل مع هؤلاء الأشخاص والمكاتب التي تقوم بهذه الأفعال؟

ج٩: ننصح المؤمنين - وفقهم الله تعالى لمراضيه - بأن لا يعتمدوا إلا على من يثقون بعلمه وورعه وتقواه والتزامه التام بتوجيهات المرجع الذي يقلدونه والله الموفق.

(وثيقة رقم ١٦ جواب رقم ٣)

س١٠: النجف كانت لفترة طويلة مكان مهم جداً للشيعة في كل أنحاء العالم، في فترة نظام صدام كثير من الشيعة منعوا عن هذه المدينة هل تتوقع أن تستعيد النجف دورها الأساسي في حياة الشيعة بما فيها دفن الموتى في مدينة النجف؟ ولماذا هذا مهم؟

ج١٠: ستبقى النجف الأشرف البقعة المباركة التي تهفوا إليها قلوب الملايين من الشيعة وغيرهم من المسلمين لزيارة مرقد الإمام علي والدفن بجواره، ونأمل أن تتوفر الظروف الملائمة لتطوير حوزتها العلمية التي كانت ولا تزال محط أنظار الجميع.

(وثيقة رقم ٢٣ جواب رقم ٦)

س ١١: هل هنالك أشخاص يدعون تمثيلهم الحوزة العلمية الناطقة؟ ومن هم هؤلاء؟ وهل هم من الطوائف الأخرى؟ من خارج العراق؟

ج ١١: الحوزة العلمية ممثلة بمراجعها العظام تنطق أو تصمت وفق مقتضيات المصلحة الدينية، ولا نعرف معظم المشار إليهم في السؤال ولا خططهم ولا أهدافهم ولا مصادر دعمهم في الداخل والخارج.

(وثيقة رقم ٢٤ جواب رقم ٣)

س ١٢: هل تعتقد سماحتكم بأن يجب ان يكون للحوزة الشريفة دوراً أكبر في الحياة السياسية للعراق وخصوصاً تحت الظروف الحالية؟

ج ١٢: الدور الأساس للحوزة العلمية هو التعليم والإرشاد والتثقيف الديني ولكن ذلك لا يمنع من أن تبدي المرجعية الدينية رأيها في المنعطفات المهمة في حياة الشعب كإعداد الدستور الدائم للبلاد.

(وثيقة رقم ٢٤ جواب رقم ٤)

س ١٣: بعد انهيار النظام الغاشم في العراق، ما هي الخطوات التي تتخذها الحوزة المباركة في النجف الأشرف لاستعادة دورها التاريخي والاجتماعي والسياسي؟

ج ١٣: إن الحوزة العلمية المقدسة في النجف الأشرف قد أصيبت بنكبات قاسية خلال العقود الأخيرة، وفقدت من جراء ذلك الكثير من رجالها البارزين من العلماء والأدباء والمفكرين، قتلاً وسجناً ونفياً وتشريداً، ولم يبق منها إلا التلة القليلة من أولئك الأفاضل، ولكن في الأشهر القليلة الماضية بدأ العديد من المهجرين في العودة إلى الحوزة الأم والشروع في نشاطاتهم العلمية والفكرية، كما تأسست خلال هذه المدة جملة من المراكز والمؤسسات التي تهتم بالتبليغ الثقافي والديني، وأنشأت عدد من الحوزات العلمية في مراكز المحافظات، والمؤمل مع تحسّن الوضع الأمني وتوفير الخدمات الضرورية أن يتيسّر اتخاذ خطوات واسعة في سبيل تطوير الحوزة المباركة واستعادة مجدها الاثليل.

(وثيقة رقم ٥٢ جواب رقم ١)

س ١٤: هناك من يتخوف من إقامة حكم ديني يحرم الأقليات من بعض حقوقها في ضوء تصريحات متطرفة من قبل البعض، والاعتداءات على حياة وممتلكات عراقيين من

طوائف مختلفة من دون مبرر، فهل هناك ما يبرر تلك المخاوف أم سيبقى كل شيء كما هو الآن بالنسبة للمسيحيين والطوائف الأخرى؟

ج ١٤: إن القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية في العراق لا تدعو إلى قيام حكومة دينية، بل إلى نظام يحترم الثوابت الدينية للعراقيين ويعتمد مبدأ التعددية والعدالة والمساواة كما مرّ، وقد سبق للمرجعية الدينية أن أوضحت أنها ليست معنيّة بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي وأنها تترتأي لعلماء الدين أن يناؤا بأنفسهم عن تسلّم المناصب الحكومية.

وأما ما يقع أحياناً من بعض الاعتداءات على غير المسلمين فهو أمر مرفوض تماماً وسيتم القضاء عليها بعد تمكين قوات الشرطة والمحاكم من أداء مهامها بصورة كاملة.

(وثيقة رقم ٥٣ جواب رقم ٧)

س ١٥: خلال فترة حكم البعث كان يبدو للعالم الخارجي أن مركز الإسلام الشيعي قد انتقل إلى قم. هل يشعر سماحة المرجع الأعلى بأن النجف قد استعادت مركزها كمركز للعالم الإسلامي الشيعي؟

ج ١٥: من المؤكد أن الحوزة العلمية في النجف الأشرف استعادت بعضاً من دورها المهم في السنوات الأخيرة، ولكن مرجعية سماحة السيد قد دأبت على رعاية مختلف الحوزات العلمية وترى أنها جميعاً تمارس أدواراً مهمة في المجالات الفكرية والاجتماعية وغيرهما تكمل بعضها البعض الآخر، وإن كان يبقى لكل مرجعية منهجها الذي ترضيه في التعاطي مع بعض القضايا الحساسة كدور رجال الدين في السلطة.

(وثيقة رقم ١١٤ جواب رقم ١)

س ١٦: هل طلبة الحوزة العلمية القادمين إلى النجف أكثر مقارنة بفترة حكم صدام؟ (إذا أمكن تعطونا رقم).

ج ١٦: نعم هناك أعداد غير قليلة من الأساتذة والطلاب وفدوا إلى النجف الأشرف من مختلف البلاد، فهناك الآلاف من الهند وباكستان والمئات من دول الخليج والدول الأفريقية ولبنان وإيران وأذربايجان وتركيا وغيرها.

(وثيقة رقم ١١٤ جواب رقم ٢)

الدستور العراقي

س ١: أعلنت سلطات الاحتلال في العراق أنها قررت تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي القادم، وأنها ستعيّن أعضاء هذا المجلس بالمشاورة مع الجهات السياسية والاجتماعية في البلد، ثم تطرح الدستور الذي يقرّه المجلس للتصويت عليه في استفتاء شعبي عام.

نرجو التفضل ببيان الموقف الشرعي من هذا المشروع وما يجب على المؤمنين أن يقوموا به في قضية إعداد الدستور العراقي.

ج ١: إن تلك السلطات لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، كما لا ضمان أن يضع هذا المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ويعبّر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الأساس الدين الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة، فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه، ولا بد أولاً من إجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقرّه هذا المجلس، وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الأمر المهم والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه، أخذ الله تبارك وتعالى بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(وثيقة رقم ١٤)

س ٢: كما ورد في فتوى سماحتكم بأن مجلس الـ(٣٠) شخصاً يجب أن يكون منتخباً، من الذي سينتخبهم؟ هل هم جميع العراقيين؟ ومن الذي يقرر من هو المؤهل للتصويت؟ ومن الذي يختار المرشحين؟

ج ٢: أعضاء مجلس كتابة الدستور يجب أن يتم اختيارهم من قبل الشعب العراقي بجميع ابنائه المؤهلين للانتخاب، وأما الشروط التي يجب توفرها في المشاركين في التصويت وفي المرشحين فهي شروط عامة معروفة.

وقد تم ترتيب انتخابات المجلس الدستوري في تيمور الشرقية بإشراف الأمم المتحدة - كما أخبرنا بذلك ممثل الأمين العام في زيارته لسماحة السيد - فلماذا لا يمكن ترتيب ذلك في العراق؟!؟

(وثيقة رقم ١٧ جواب رقم ١)

س٣: ما هو رأي سماحتكم بالخطة الحالية، وهل بالإمكان انتظار النتائج دون الأخذ بنظر الاعتبار الآلية المتبعة؟

ج٣: لا بديل عن آلية الانتخابات الحرة المباشرة في اختيار أعضاء مجلس كتابة الدستور.

(وثيقة رقم ١٧ جواب رقم ٢)

س٤: هل بإمكان سماحتكم التريث حتى صدور الدستور؟

ج٤: الدستور الذي يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به.

(وثيقة رقم ١٧ جواب رقم ٣)

س٥: ما هو رأيكم بصياغة الدستور الجديد للعراق ومن المخول برأيكم المسؤول عن صياغته؟

ج٥: الدستور العراقي يجب أن يكتب من قبل ممثلي الشعب العراقي الذين يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات العامة، وأي دستور يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به.

(وثيقة رقم ١٩ جواب رقم ١)

س٦: هل تعتبرون المجلس الحكومي الذي شكله الاميركان شرعياً على الرغم أن اختيار أعضائه تم من قبل الأميركان؟ إذا كان جوابكم نعم، فلماذا حيث أنكم أصدرتم فتوى اعتبرتم فيه المجلس الدستوري غير شرعي لأن الأميركان، حسب رأيكم، لا يملكون الصلاحية في اختيار الأعضاء؟

ج٦: تقدّم أن سماحة المرجع لم يعلق بشيء حول هذا الموضوع، وأما موضوع الدستور فأهميته القصوى وكونه مرتبطاً بتقرير مصير العراق ومستقبله فقد ارتأى سماحته أن يوضح رأيه بشأنه ويؤكد على ضرورة أن يعتمد في كتابة الدستور القادم على آلية الانتخابات دون التعيين، وأنه لا شرعية لأيّ دستور يكتب بأيدي أشخاص معينين سواء من قبل سلطة الاحتلال أو أعضاء ما يسمى بمجلس الحكم أو غيرهم.

(وثيقة رقم ٢٠ جواب رقم ١، ٢)

س٧: ما هو رأي سماحتكم في مجلس الحكم الذي شكّل مؤخراً؟

ج٧: إن سماحة المرجع لم يعلق بشيء حول هذا المجلس وفق منهجه بعدم تعاطي تفاصيل الشؤون السياسية، وأما موضوع الدستور فلأهميته القصوى وتعلقه بمصير البلد ومستقبله فقد ارتأى سماحته أن يصدر بشأنه الفتوى الشهيرة.

(وثيقة رقم ٢١ جواب رقم ١)

س٨: كان هناك استفتاء حول مجلس الدستور، هل كان من بين الذين طرحوا هذا الاستفتاء على سماحتكم قضاة أو محامين عراقيين؟

ج٨: كان المستفتون من مختلف الشرائح من النخب المثقفة وغيرهم.

(وثيقة رقم ٢١ جواب رقم ٣)

س٩: مجلس الحكم يخطط لتكوين نوع من أنواع المجالس التي ستقوم بكتابة الدستور هل هذا دور ملائم لمجلس الحكم؟ وما هي متطلبات هكذا تشكيل دستوري؟ وهل يمكن تطبيق فكرة (ولاية الفقيه في العراق)؟

ج٩: لا صلاحية لهم في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، بل لا بد من إجراء الانتخابات العامة لهذا الغرض كما ورد في الفتوى الصادرة من سماحة المرجع في وقت سابق، وأما تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه المطلقة فليس وارداً مطلقاً.

(وثيقة رقم ٢٣ جواب رقم ٤)

س١٠: ماذا تعتقدون سماحتكم باللجنة التي ستكلف لكتابة الدستور هل:

أ - منتخبة من قبل العراقيين

ب - يتم تعيينهم من قبل مجلس محلي أو رجال دين

ج - أي من الخيارين أعلاه بشرط موافقة العراقيين على أحد الخيارين.

ج١٠: لا صلاحية لأية جهة كانت في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور بل يلزم أن يكون منتخباً من قبل الشعب العراقي عن طريق صناديق الاقتراع وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن التوصل بها إلى معرفة رأي الشعب العراقي في هذه القضية المهمة.

(وثيقة رقم ٢٤ جواب رقم ١)

س١١: هل لديكم أسماء تقترحونها على مجلس الحكم كخبراء لكتابة دستور عادل ومناسب للعراق؟

ج ١١: من يكتب الدستور العراقي القادم يجب أن يكون منتخباً من قبل الشعب العراقي ولا شرعية لآلية التعيين.

(وثيقة رقم ٢٥ جواب رقم ١)

س ١٢: ما الذي ترغبون بادخاله في الدستور من مبادئ الحكومة والقانون الإسلامي؟

ج ١٢: الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية للشعب العراقي يجب أن تكون الركائز الأساس للدستور العراقي القادم.

(وثيقة رقم ٢٥ جواب رقم ٣)

س ١٣: ما مواصفات الدستور الذي تدعون إلى صياغته من قبل عراقيين؟ وهل تقفون إلى جانب الشورى والتعددية واحترام الرأي الآخر والفصل بين السلطات في الدستور العراقي الجديد؟

ج ١٣: الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي ينبغي أن تكون هي الركائز الأساس للدستور العراقي القادم، إلى جنب مبدأ الشورى والتعددية واحترام الأقلية لرأي الأكثرية ونحو ذلك.

(وثيقة رقم ٢٦ جواب رقم ١)

س ١٤: ما هو الدستور الذي تريدونه..؟

ج ١٤: الدستور العراقي القادم ينبغي أن تكون ركائزه الأساس هي الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية السامية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي إلى جنب مبدأ الشورى والتعددية واحترام الأقلية لرأي الأكثرية ونحو ذلك.

(وثيقة رقم ٢٧ جواب رقم ٢)

س ١٥: أي قوانين يعتبرها سماحتكم جيدة بالنسبة للعراق من خلال الدستور الجديد؟

ج ١٥: الدستور العراقي القادم ينبغي أن يركز على الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي.

(وثيقة رقم ٣١ جواب رقم ٢)

س ١٦: أصدرتم فتوى منذ عدة شهور تحثون فيها على انتخاب من يكتب دستور

العراق الجديد، ألا تعتقدون أن الاستفتاء على دستور كتبه أناس تم اختيارهم من كل شرائح المجتمع وفئاته يكفي من حيث شرعيته؟

ج١٦: في وضع العراق الحالي لا توجد أية جهة يمكنها أن تقوم باختيار أعضاء مجلس كتابة الدستور بصورة مقبولة من الجميع بحيث يتمثل في المجلس المشكّل جميع شرائح المجتمع تمثيلاً عادلاً. بل إنّ من المؤكّد أن المصالح الشخصية والفئوية والعرقية والحسابات الحزبية والطائفية ستتدخل بصورة أو بأخرى في عملية الاختيار، ويكون المجلس المشكّل فاقداً للشرعية، ولا يجدي عندئذٍ إجراء الاستفتاء على ما يضعه من الدستور بـ (نعم) أو (لا)، فلا بديل عن إجراء انتخابات عامة لاختيار أعضاء المؤتمر الدستوري.

(وثيقة رقم ٣٩ جواب رقم ٢)

س١٧: ما هو دور الدين في الدستور العراقي القادم، وما هو دوره في نظام التعليم وفي النظام القضائي؟

ج١٧: يتحدّد ذلك كله من قبل أعضاء المؤتمر الدستوري المنتخبين من قبل الشعب العراقي.

(وثيقة رقم ٤٠ جواب رقم ٣)

س١٨: ما هو موقع الدين في الدستور العراقي القادم؟

ج١٨: الإسلام هو دين أغلبية الشعب العراقي، وإذا كتب الدستور بأيدي المنتخبين من قبل العراقيين فمن المؤكّد أنه سيتمثل فيه قيم الإسلام وتعاليمه السمحاء.

(وثيقة رقم ٤١ جواب رقم ٢)

س١٩: ما هو موقف وجهود سماحتكم لوجود الشريعة الاسلامية في قوانين الدستور الجديد؟

ج١٩: يتقرر ذلك بإجراء انتخابات عامة لعقد المؤتمر الدستوري، فإن الإسلام دين الأغلبية في العراق، فإذا كتب الدستور بأيدي المنتخبين من قبل الشعب العراقي فمن المؤكّد أنه سيتمثل فيه قيم الإسلام وتعاليمه السمحاء.

(وثيقة رقم ٤٢ جواب رقم ٥)

س٢٠: هل هناك اتصال مباشر أو غير مباشر بين سماحتكم وبين الأشخاص المسؤولين حالياً على وضع الدستور العراقي الجديد؟ وهل هناك بعض المشاكل والمتغيرات التي تواجههم التي يراجعون ويستفتون سماحتكم بها؟

ج ٢٠: لا يوجد حسب علمنا (أشخاص مسؤولون عن وضع الدستور العراقي الجديد) بل كانت هناك لجنة لبحث الآلية المناسبة لاختيار من يعهد إليهم بذلك وقد زار أعضاء اللجنة سماحة السيد مدّ ظله وأبدوا موافقتهم على رأيه في لزوم إجراء الانتخابات العامة لعقد المؤتمر الدستوري.

(وثيقة رقم ٤٢ جواب رقم ٦)

*تصريح للسيد حامد الخفاف المتحدث الرسمي لمكتب السيد السيستاني حول ما نسب لسماحته من تصريحات بخصوص الدستور العراقي :

ليس هناك موقف جديد لسماحة السيد السيستاني، ولم يصدر أي بيان عنه، وما نقلته وسائل الإعلام المختلفة في اليومين الأخيرين منسوبةً لسماحته غير صحيح جملة وتفصيلاً، وسماحته يؤكد مواقفه السابقة من أن الدستور الدائم يفترض أن يحترم الهوية الثقافية الإسلامية للشعب العراقي، وتفاصيل ذلك وخصوصياته يتكفل بصياغته ممثلو الشعب العراقي المنتخبون في الجمعية الوطنية.

ونؤكد - كما أكدنا مراراً - من أنه لا يعبر عن آراء سماحة السيد في العملية السياسية إلا ما يصدر عن مكتبه في النجف الأشرف حاملاً لختمه وإمضائه.

ونأسف من أن وسائل الاعلام لم تدقق في نقل الوقائع بصورة سليمة، وأن بعض الجهات المغرضة استغلت هذا الأمر لتشويه مواقف المرجعية الدينية الواضحة والصريحة في هذا الشأن.

(وثيقة رقم ٧٤)

س ٢١: هل بالإمكان التحدث عن الموجبات والضرورات التي دفعت المرجع الأعلى لإصدار الفتوى المتعلقة بالدستور؟

ج ٢١: من الأيام الأولى للاحتلال كان تخوف المرجعية الدينية هو أن يُكتب للعراق دستور لا يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ولا يعبر عن هويته وثقافته التي من ركائزها الدين الإسلامي والقيم الاجتماعية النبيلة. كانت المرجعية تخشى أن تعمد سلطة الاحتلال إلى كتابة دستور يراعي رؤاها ومصالحها، ولذلك قررت المرجعية أن تدعو إلى إجراء انتخابات عامة لاختيار ممثلي الشعب العراقي في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور لتطمئن بذلك إلى أنه لن يتكرر في العراق ما حصل لبعض الدول المحتلة الأخرى التي كتب المحتلون دساتيرها.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ٦)

س٢٢: في (١٥/تشرين الأول/٢٠٠٥) تم الاستفتاء على الدستور العراقي. ما هي أسباب طلب المرجعية الدينية من أتباعها تأييد الدستور الجديد؟

ج٢٢: رأت المرجعية أنّ النصّ المعدّ للدستور العراقي بالرغم من اشتماله على بعض العيوب إلاّ أنّه إذا لم يتم إقراره في هذا الطرف بالذات فإنّه لن يتيسر إقرار دستور أفضل منه في وقت قريب، ولذلك أبدت موافقتها على هذا الدستور وشجّعت المواطنين على التصويت له بـ نعم بالرغم من تحفظها على العديد من بنوده.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ١٥)

الدين والدولة

س١: ما هي العلاقة بين الدين والدولة؟

ج١: يفترض بالحكومة التي تنبثق عن إرادة أغلبية الشعب أن تحترم دين الأغلبية وتأخذ بقيمه ولا تخالف في قراراتها شيئاً من احكامه.

(وثيقة رقم ١٣ جواب رقم ٥)

س٢: ما هو رأيكم بالحكم الجديد في العراق؟ هل تؤيدون الحكم الاسلامي؟ هل تحبون أن تكون دولة العراق مثل دولة إيران الإسلامية؟

ج٢: أمّا تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه المطلقة فليس وارداً، ولكن يفترض بالحكم الجديد أن يحترم الدين الإسلامي الذي هو دين أغلبية الشعب العراقي ولا يقرّ ما يخالف تعاليم الإسلام.

(وثيقة رقم ٢٢ جواب رقم ٢)

س٣: مجلس الحكم يخطط لتكوين نوع من أنواع المجالس التي ستقوم بكتابة الدستور هل هذا دور ملائم لمجلس الحكم؟ وما هي متطلبات هكذا تشكيل دستوري؟ وهل يمكن تطبيق فكرة (ولاية الفقيه في العراق)؟

ج٣: لا صلاحية لهم في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، بل لابد من إجراء الانتخابات العامة لهذا الغرض كما ورد في الفتوى الصادرة من سماحة المرجع في وقت سابق، وأمّا تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه المطلقة فليس وارداً مطلقاً.

(وثيقة رقم ٢٣ جواب رقم ٤)

س٤: ما هو دور الدين في الدستور العراقي القادم، وما هو دوره في نظام التعليم وفي النظام القضائي؟

ج٤: يتحدّد ذلك كله من قبل أعضاء المؤتمر الدستوري المنتخبين من قبل الشعب العراقي.

(وثيقة رقم ٤٠ جواب رقم ٣)

س٥: ما هو موقع الدين في الدستور العراقي القادم؟

ج٥: الإسلام هو دين أغلبية الشعب العراقي، وإذا كتب الدستور بأيدي المنتخبين من قبل العراقيين فمن المؤكد أنه سيتمثل فيه قيم الإسلام وتعاليمه السمحاء.

(وثيقة رقم ٤١ جواب رقم ٢)

س٦: ما هو موقف وجهود سماحتكم لوجود الشريعة الاسلامية في قوانين الدستور الجديد؟

ج٦: يتقرر ذلك بإجراء انتخابات عامة لعقد المؤتمر الدستوري، فإن الإسلام دين الأغلبية في العراق، فإذا كتب الدستور بأيدي المنتخبين من قبل الشعب العراقي فمن المؤكد أنه سيتمثل فيه قيم الإسلام وتعاليمه السمحاء.

(وثيقة رقم ٤٢ جواب رقم ٥)

س٧: هناك من يتخوف من إقامة حكم ديني يحرم الأقليات من بعض حقوقها في ضوء تصريحات متطرفة من قبل البعض، والاعتداءات على حياة وممتلكات عراقيين من طوائف مختلفة من دون مبرر، فهل هناك ما يبرر تلك المخاوف أم سيبقى كل شيء كما هو الآن بالنسبة للمسيحيين والطوائف الأخرى؟

ج٧: إن القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية في العراق لا تدعو إلى قيام حكومة دينية، بل إلى نظام يحترم الثوابت الدينية للعراقيين ويعتمد مبدأ التعددية والعدالة والمساواة كما مرّ، وقد سبق للمرجعية الدينية أن أوضحت أنها ليست معنيّة بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي وأنها تترتأي لعلماء الدين أن ينأوا بأنفسهم عن تسلّم المناصب الحكومية.

وأما ما يقع أحياناً من بعض الاعتداءات على غير المسلمين فهو أمر مرفوض تماماً وسيتم القضاء عليها بعد تمكين قوات الشرطة والمحاكم من أداء مهامها بصورة كاملة.

(وثيقة رقم ٥٣ جواب رقم ٧)

س٨: سماحة المرجع الأعلى، على عكس المراجع في إيران، قد اختار البقاء بعيداً عن السياسة، هل كان هذا جيداً للعراق؟

ج٨: المنهج الذي يؤمن به سماحة السيد هو عدم التدخل في الشأن السياسي إلا في ما تحتمه الضرورة، ويرى أن هذا هو الأصل لموقع المرجعية الدينية ومكانتها الروحية بين الناس.

(وثيقة رقم ١١٤ جواب رقم ٣)

السفرة العلاجية إلى لندن

* ألمّت بسماحة السيد السيستاني - دام ظلّه - مؤخراً وعكة قلبية وقد استدعي فريق من أخصائي القلب العراقيين إلى النجف الأشرف للتشخيص والمعالجة.

ووفقاً لما ارتآه الفريق الطبي فقد تقرّر متابعة الإجراءات الطبية اللازمة في أحد المستشفيات المتخصصة في المملكة المتحدة، وقد وصل إليها سماحته في مساء هذا اليوم.

نرجو من المؤمنين الكرام أن لا ينسوا سماحته من صالح الدعاء في مظان الإجابة كما لا ينساهم إن شاء الله تعالى

(وثيقة رقم ٦٩، بيان)

* يشكر سماحة السيد السيستاني دام ظلّه جموع المؤمنين الكرام الذين تجشّموا عناء السفر إلى مدينة النجف الأشرف متزامناً مع عودة سماحته إليها من رحلته العلاجية في الخارج، مثنياً ما بذلوه من جهد بالغ في سبيل إنقاذ المدينة المقدسة وحفظ حرمانها.

كما يبدي سماحته عميق حزنه وبالغ أسفه على تعرّض جمع من الوافدين للإطلاقات النارية مما أدّى إلى سقوط عدد من الأبرياء بين قتيل وجريح، مطالباً الجهات المختصة بإجراء التحقيقات اللازمة لتحديد المقصّرين ومحاسبتهم.

نسأل الله العليّ القدير أن يمنّ على جميع ربوع العراق العزيز بالأمن والاستقرار ويجنّب العراقيين كل سوء ومكروه إنه سميع مجيب.

(وثيقة رقم ٧٠، بيان)

شؤون سماحة السيد السيستاني الخاصة

س١: هل هناك أي خطورة على سماحة السيد وأفراد عائلته؟

ج١: بعد سقوط النظام حصل انفلات أمني في مدينة النجف الأشرف وظهرت مجموعات مسلحة من الأشرار والمفسدين ووقعت حوادث مؤسفة، ولا يزال الأمن غير مضمون في المدينة وهناك مخاطر تهدد حياة المراجع ولا سيما سماحة السيد.

(وثيقة رقم ٢ جواب رقم ١)

س٢: هل يطلب سماحة السيد توفير الأمن له ولعائلته؟

ج٢: سماحته يريد الأمن لكل النجف بل لكل العراق ولا يريد له لنفسه وعائلته وقد جاءت عشرات الوفود العشائرية لحمايته فشكرهم وأمرهم بالرجوع إلى أماكنهم.

(وثيقة رقم ٢ جواب رقم ٢).

س٣: ما هو معدل عمل السيد السيستاني (الوالد) أو السيد محمد رضا السيستاني

أعني جدول الأعمال اليومية وكيفية آلية العمل بالنسبة لسماحتكم؟

ج٣: سماحة السيد يقضي معظم أوقاته - صباحاً ومساءً - بين الإجابة على الاستفتاءات الشرعية واستقبال الزائرين وقراءة مختلف الكتب التي تُقدّم إليه أو تُوفّر له، ويقضي بعض الوقت في متابعة ما تبثّه بعض الإذاعات وما تنشره بعض الصحف.

(وثيقة رقم ١٣ جواب رقم ١٣)

س٤: إننا جمع من الشباب نقوم بتوزيع ونشر صوركم على المؤمنين مجاناً وتعليقها

على أبواب محلات المؤمنين وذلك لعدة أسباب..

١ - لكي يتبرك الناس بالنظر إلى سماحتكم كما قال رسول الله : «النظر إلى وجه

العالم عبادة» وكثير من الناس لم تتشرف برؤيتكم بسبب الظروف المانعة.

٢ - عسى أن يهتدي المرء أو يكف عن ذنبه عندما يرى علماً من علماء الدين

الربانيين ويقتدي بهم.

ولكن بعض الإخوان قالوا لنا: إن السيد السيستاني (دام ظله) يُشكّل على هذه الحالة،

رغم الأسباب المذكورة آنفاً، مما جعلنا نتوقف عن التوزيع لحين أخذ الإذن الشرعي من

سماحتكم سائلين المولى عز وجل أن يديمكم ذخراً للإسلام والمسلمين وحصناً منيعاً لهما والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ج٤: سماحة السيد مدّ ظله لا يرغب في وضع صورته في الأماكن العامة بل يرجو من المؤمنين ترك ذلك.

وفقكم الله لكل خير والسلام عليكم وعلى جميع إخواننا المؤمنين ورحمة الله وبركاته.
(وثيقة رقم ٢٩)

س٥: هناك ظاهرة بدأت بالانتشار وهي نصب صور سماحة السيد حفظه الله على جدران الدوائر الرسمية والمدارس الحكومية ونحوها، ما هو نظركم بشأنها؟

ج٥: إن سماحة السيد - دام ظله - لا يرضى بذلك أبداً والمرجو من محبيه الكفّ من مثل هذه الممارسات.

(وثيقة رقم ٨٠)

س٦: هل يشعر سماحة السيد بأي خطر يهدد حياته الشخصية، ومن أية جهة هو؟

ج٦: سماحته دام ظله لا يهتم بخطر كهذا في وقت تهدد المخاطر المختلفة كثيراً من أبناء الشعب العراقي.

(وثيقة رقم ٩٦ جواب رقم ٤)

* رسالة إلى محافظ الديوانية حول تغيير اسم مدرسة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد محافظ الديوانية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وبعد: فإنه قد بلغنا أن بعض المسؤولين في المحافظة قاموا مؤخراً بتسمية إحدى المدارس باسم (مدرسة الإمام السيستاني).

إن سماحة السيد - دام ظله - يرفض هذا الأمر رفضاً باتاً.

ولذلك يرجى الإيعاز بإلغاء الإجراء المذكور وأن يعاد إلى المدرسة اسمها الأول (مدرسة حلب) فوراً. وشكراً.

(وثيقة رقم ١٠٦)

س٧: تتحدث بعض المصادر عن حدوث أعمال عنف في النجف في (نيسان ٢٠٠٣م) حيث قُتل السيد عبد المجيد الخوئي وتهديدات للمراجع، وخشية على سلامة المرجع وصل العديد من أنصار المرجعية إلى النجف لتوفير الحماية، ما مدى مصداقية هذه الروايات وهل كان هناك خطر حقيقي على المراجع؟

ج٧: حصل آنذاك انفلات أمني وظهرت مجموعات مسلحة ووقعت حوادث مؤسفة وجاءت عشرات الوفود العشائرية لحماية سماحة السيد، ولكنه شكرهم وأمرهم بالرجوع إلى أماكنهم وقال: إنني لا أريد الأمن لنفسي وعائلي فقط بل أريده لكل العراقيين.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ٤)

س٨: الإيرانيون يقولون إن سماحة المرجع الأعلى أصبح أكثر شعبية في إيران وإن عدد مقلديه هناك قد ازداد؟ هل هنالك من طريقة لقياس ذلك؟ على سبيل المثال كم من الإيرانيين يزورون سماحته الآن مقارنة بما قبل سقوط نظام صدام؟

ج٨: هناك أعداد غير قليلة من الزوار الإيرانيين يرغبون يومياً في لقاء سماحة السيد ولكن ضيق الوقت وكثرة الزائرين من مختلف المناطق لا يسمح بتوفير هذه الفرصة إلا لعدد محدود، وأما عدد مقلدي سماحته في إيران فلا يتوفر إحصاء بشأنه ولكن لو لوحظ عدد ما يرد على المكتب من أسئلة المؤمنين في إيران فإنه يكشف عن مساحة كبيرة من الرجوع إليه.

(وثيقة رقم ١١٤ جواب رقم ٥)

*رسالة حول تعليق صور سماحة السيد السيستاني دام ظله في بعض الدوائر الحكومية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس محافظة النجف الأشرف المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: فإنه قد لوحظ في عدة حالات أن صورة سماحة السيد السيستاني دام ظله قد رفعت على جدران بعض الدوائر الحكومية - ومنها مكتبكم - وفي بعض الشوارع والساحات العامة.

نودّ أن نحيطكم علماً بما سبق بيانه مراراً من أن سماحة السيد دام ظله لا يرضى بهذا الأمر أبداً، ويؤكد على عدم نصب صورته في المؤسسات الرسمية وفي الأماكن العامة.

يرجى الإيعاز إلى الجهات ذات العلاقة برعاية ما ذكر وشكراً.
(وثيقة رقم ١١٥)

الشيعة

س١: هل أبناء الطائفة الشيعية الكريمة موحدون في العراق حالياً وكيف هي العلاقة مع المراجع الأخرى؟

ج١: العراقيون بجميع طوائفهم ومذاهبهم من الشيعة وغيرهم موحدون في المطالبة باحترام إرادتهم في تقرير مصيرهم ورفض أن يخطط الأجنبي لمستقبلهم السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي.

(وثيقة رقم ٧ جواب رقم ٤)

س٢: غالبية الشعب العراقي من الشيعة، ما هو الدور الذي تريد أن يلعبه شيعة العراق سياسياً؟ وما نوع الحكم الذي تريدونه في العراق، أي ما شكل الحكومة مستقبلاً ونوع النظام؟

ج٢: أمّا ما يريده الشيعة فهو لا يختلف عما يريده سائر أبناء الشعب العراقي من استيفاء حقوقهم بعيداً عن أيّ لون من ألوان الطائفية، وأمّا شكل نظام الحكم فيلزم أن يحدده الشعب العراقي بجميع أبنائه من مختلف الأعراق والطوائف وآلية ذلك هي الانتخابات العامة.

(وثيقة رقم ٢١ جواب رقم ٤)

س٣: هناك شقاق يتطور داخل المجتمع الشيعي بخصوص الموضوع أعلاه، ما هي مخاطر أن يقلل هذا الانشقاق من فرص أن يكون للشيعة أخيراً دوراً مهماً في مستقبل العراق؟

ج٣: لا يوجد شقاق بهذا الشأن في الوقت الراهن، ربما هناك أفراد قلائل يفكرون وفق الاتجاه المذكور، نأمل أن يتم الإسراع في إعادة السيادة إلى العراقيين لئلا تتطور الأمور وفق هذا الإتجاه.

(وثيقة رقم ٢٣ جواب رقم ٢)

س٤: هل ترى في الوقت الحاضر أن الشيعة في العراق أكثر توحداً وتعاوناً وتقارباً فيما بينهم عن قبل؟

ج٤: إذا لم تتدخل الأيدي الأجنبية في الشأن العراقي فسيكون كل الشعب في العراق أكثر انسجاماً وتقارباً لا خصوص الشيعة.

(وثيقة رقم ٣٣ جواب رقم ٤)

س٥: هل أنتم قلقون من حصول صراع شيعي شيعي في المستقبل؟

ج٥: إذا لم تُتخذ إجراءات سريعة من قبل السلطات الوطنية العراقية لسحب الأسلحة غير المرخصة وتعزيز القوات الوطنية المكلفة بتوفير الأمن والاستقرار فربما تقع مشاكل خطيرة مستقبلاً من دون اختصاص ذلك بالساحة الشيعية.

(وثيقة رقم ٤١ جواب رقم ٧)

* رسالة إلى الرئيس المصري محمد حسني مبارك بعد تصريحاته حول ولاء الشيعة:

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة السيد محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد سمعنا - ببالغ الاستغراب - ما أدلّيتم به من تصريح لقناة العربية ورد فيه ان ولاء أغلب الشيعة في العراق والمنطقة ليس لدولهم، مما يعني الطعن في وطنية عشرات الملايين من أبناء هذه المنطقة والنيل من مواقفهم المشرفة في خدمة أوطانهم.

إن هذه الرؤية تتجاهل حقائق التاريخ القريب والمعاصر في معظم هذه الدول كالعراق ولبنان والكويت والبحرين، إذ كيف ينسى جهاد ملايين العراقيين في ثورة العشرين وتصديهم للاحتلال البريطاني ودفاعهم عن وطنهم كلما تعرض للاعتداء، وكذلك مقاومة اللبنانيين التي حرّرت معظم أراضيهم من الاحتلال الإسرائيلي، وأيضاً مقاومة

رعيل كبير من أبناء الكويت عندما تعرض بلدهم للغزو والاعتداء، والموقف الحاسم لأهل البحرين في الاستفتاء على استقلالها؟

كما ان هذه الرؤية تخدم في وطنية قيادات دينية وسياسية وفكرية وثقافية بارزة أدت أدواراً مهمة في بلدانها وساهمت بصورة فعالة في تحررها ونيل استقلالها وفي رقيها وتقدمها، ولم تبخل في سبيل ذلك بشيء من النفس والأهل والمال.

وهي - قبل ذلك - رؤية بالغة الخطورة ولا سيما انها طرحت في وقت تمر فيه المنطقة بظروف شديدة الحساسية والتعقيد حيث تجري محاولات حثيثة لتفتيت غير واحدة من دولها بتأجيج الصراع الطائفي والعربي بين أبنائها، وتواجه جهود المخلصين الحريصين على وحدتها واستقرارها عوائق شتى.

وأخطر ما في هذه الرؤية انها تؤسس للتعامل مع الملايين من أبناء هذه الدول بما يقتضي التنقيص من حقوق المواطنة الثابتة لهم سواء في المجال السياسي أو الاجتماعي وحتى الفكري والثقافي، كما أن الجري وفقها يتسبب في خلق بيئة مناسبة للمزيد من التوتر والصراع بما يستتبع ذلك مزيداً من إراقة الدماء وعدم الاستقرار مما يعيق التنمية والتقدم في المنطقة كلها.

انا على يقين بأن المعطيات التي بنيت عليها رؤيتكم هذه غير متكاملة، ولذلك فهي لا تمثل ما تعرف به القيادة المصرية من رؤى نافذة أهدتها لأن تؤدي دوراً مهماً في معالجة الكثير من التداعيات الخطيرة التي تشهدها المنطقة.

انا على ثقة أيضاً من حرصكم على استقرار دول المنطقة ووحدة أبنائها وتماسكهم الاجتماعي وسوف لن تدخروا جهداً في سبيل إزالة أي التباس ينجم من الادلاء بالتصريح المذكور.

حفظ الله (مصر) وحفظ أهلها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(وثيقة رقم ٨٧، رسالة)

صلاة الجمعة

س١: ما موقفكم الحالي من صلاة الجمعة في الوقت الراهن؟

ج ١: نرجّح إقامتها حيث تكون مظهرأً لوحدة كلمة المؤمنين في المدينة ولا توجب
الفرقة والاختلاف، مع التأكيد على لزوم إحراز عدالة الإمام وإلا فلا يُقتدى به.

(وثيقة رقم ٣ جواب رقم ٣)

العلاقة مع السلطة المؤقتة

س ١: ما هي العلاقة بين الحكومة المؤقتة وبينكم هل تتلقون الدعم منهم؟ أم ماذا؟

ج ١: لا علاقة بيننا وبين السلطة المؤقتة، وأمّا الحكومة المؤقتة فلم تتشكل بعد.

(وثيقة رقم ٢٢ جواب رقم ٤)

الفتنة الطائفية

س ١: قام بعض من يحسب نفسه على المذهب باقتحام بعض مساجد إخواننا أهل
السنة وطرده أئمة الجماعة منها، فما قولكم في هذا؟

ج ١: هذا العمل مرفوض تماماً ولا بد من رفع التجاوز وتوفير الحماية لإمام الجماعة
وإعادته إلى جامعته معززاً مكرّماً.

(وثيقة رقم ٣ جواب رقم ٢)

س ٢: هل لديكم مخاوف من وقوع فتن طائفية في العراق؟

ج ٢: لا مخاوف من هذا القبيل إذا لم تتدخل أطراف أجنبية في شؤون العراق.

(وثيقة رقم ٦ جواب رقم ٥)

س ٣: هناك من يلوّح ببيروز حرب عرقية أو طائفية في العراق، هل لديكم مخاوف
حقيقية من ذلك؟

ج ٣: إنّ القوى السياسية والاجتماعية العراقية ومعظم الشعب العراقي على وعي تام
بمخاطر الانسياق وراء النعرات العرقية والطائفية، ونحمد الله تبارك وتعالى أنه لم تقع من
الحوادث المؤسفة المسيّبة عن ذلك في طوال الأشهر الماضية إلا النزر اليسير، وقد تعاون
الجميع على تطويقها والحدّ من نتائجها السلبية.

(وثيقة رقم ٥٣ جواب رقم ٤)

س٤: لا يخفى على سماحتكم التهديدات التي أطلقها أخيراً عملاء الثالوث المشؤوم ضد أتباع أهل البيت سلام الله عليهم، حيث أعلنها مَنْ يسمى بالزرقاوي حرباً على الشيعة في العراق.

فما هو رأيكم حول هذه المسألة الخطيرة، وما هي السبل لدفع الضرر عن أتباع أهل البيت وما هي توصياتكم للشيعة خصوصاً وللعراقيين عموماً؟

ج٤: إن الهدف الأساس من إطلاق هذه التهديدات ومما سبقها وأعقبها من أعمال إجرامية استهدفت عشرات الآلاف من الأبرياء في مختلف أنحاء العراق هو إيقاع الفتنة بين أبناء هذا الشعب الكريم وإيقاد نار الحرب الأهلية في هذا البلد العزيز للحيلولة دون استعادته لسيادته وأمنه ومنع شعبه المثخن بجراح الاحتلال وما سبقه من القهر والاستبداد من العمل على استرداد عافيته والسير في مدارج الرقي والتقدم.

ولكن معظم العراقيين - والله الحمد - على وعي تام بهذه الأهداف الخبيثة، وسوف لن يسمحوا للعدو الطامع بتحقيق مخططاته الإجرامية، مهما نالهم من ظلم وأذى وأريق على ثرى بلدهم الطاهر من دماء زكية لأهلهم وأحبّتهم.

وإننا في الوقت الذي نعبر فيه عن بالغ الأسى لكل قطرة دم عراقية تسفك ظلماً وعدواناً ونتألم لأهات الثكالي وبكاء الأيتام وأنين الجرحى ندعو المؤمنين من أتباع أئمة أهل البيت إلى الاستمرار في ضبط النفس مع مزيد من الحيطة والحذر ونحثهم على التعاون مع الأجهزة العراقية المختصة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات الحماية والمراقبة منعاً لتسلل المجرمين وأعوانهم إلى مدنهم ومناطق سكناهم، كما ندعو سائر العراقيين إلى العمل على ما يعزّز وحدة هذا الشعب ويشدّ من أواصر الإلفة والمحبة بين أبنائه، ويكون ذلك بالمنع - قولاً وعملاً - من الإنتماء إلى هذه الفئة المنحرفة ومن تقديم العون لهم بأيّ ذريعة كانت وتحت أيّ عنوان كان، كما يلزم توعية المغفلين الذين يظنون بهؤلاء خيراً وتنبههم على انحراف أفكارهم وسوء أهدافهم وتبعات أفعالهم ومخاطرها.

وندعو الحكومة العراقية إلى العمل الجادّ والدؤوب لتوفير الأمن والاستقرار لجميع العراقيين ورعاية كامل حقوقهم ومنع الأذى عنهم بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية والفكرية.

كما ندعو القضاء العراقي إلى أن يمارس دوره بالاسراع في محاكمة المتهمين في قضايا القتل والإجرام وإقرار العقوبة المناسبة في حقّ من تثبت إدانتهم، ولا يأخذه في ذلك لومة لائم.

نسأل الله العليّ القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه خير العراق وعزّته واستقراره واستقلاله ويجنّب العراقيين جميعاً كل سوء ومكروه إنه سميع مجيب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(وثيقة رقم ٨٤)

* بيان حول الاعتداء الآثم على مقام الإمامين العسكريين

بسم الله الرحمن الرحيم {يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ}*
لقد امتدت الأيدي الآثمة في صباح هذا اليوم لترتكب جريمة مخزية ما أبشعها وأفظعها وهي استهداف حرم الإمامين الهادي والعسكري وتفجير قبته المباركة مما أدى إلى انهدام جزء كبير منها وحدث أضرار جسيمة أخرى.

إن الكلمات قاصرة عن إدانة هذه الجريمة النكراء التي قصد التكفيريون من ورائها إيقاع الفتنة بين أبناء الشعب العراقي ليتيح لهم ذلك الوصول إلى أهدافهم الخبيثة.

إن الكلمات قاصرة عن إدانة هذه الجريمة النكراء التي قصد التكفيريون من ورائها إيقاع الفتنة بين أبناء الشعب العراقي ليتيح لهم ذلك الوصول إلى أهدافهم الخبيثة.

إن الحكومة العراقية مدعوة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى إلى تحمّل مسؤولياتها الكاملة في وقف مسلسل الأعمال الإجرامية التي تستهدف الأماكن المقدسة، وإذا كانت أجهزتها الأمنية عاجزة عن تأمين الحماية اللازمة فإن المؤمنين قادرين على ذلك بعون الله تبارك وتعالى.

إننا إذ نعزي إمامنا صاحب الزمان عجل الله فرجه الشريف بهذا المصاب الجلل نعلن الحداد العام لذلك سبعة أيام، وندعو المؤمنين ليعبروا خلالها بالأساليب السلمية من احتجاجهم وإدانته لانتهاك الحرمات واستباحة المقدسات، مؤكدين على الجميع وهم يعيشون حال الصدمة والمأساة للجريمة المروعة أن لا يبلغ بهم ذلك مبلغاً يجرّهم إلى اتخاذ ما يؤدي إلى ما يريده الأعداء من فتنة طائفية طالما عملوا على إدخال العراق في أتونها.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون.

(وثيقة رقم ٨٦)

* رسالة إلى الشعب العراقي:

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

{وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلْفَ بَيِّنٍ قُلُوبِكُمْ فَاصْبِرُوا إِنَّ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ لَكَبِيرَةٌ}

صدق الله العلي العظيم

بقلب يعتصر حزناً وألماً أتابع أبناء ما يتعرض له أبناء الشعب العراقي المظلوم يوماً من مأساة واعتداءات: ترويعاً وتهجيراً، خطفاً وقتلاً وتمثيلاً، مما تعجز الكلمات عن وصف بشاعتها وفضاعتها ومدى مجافاتها لكل القيم الإنسانية والدينية والوطنية.

ولقد كنت - ومنذ الأيام الأولى للإحتلال - حريصاً على أن يتجاوز العراقيون هذه الحقبة العصبية من تاريخهم من دون الوقوع في شرك الفتنة الطائفية والعرقية، مدركاً عظم الخطر الذي يهدد وحدة هذا الشعب وتماسك نسيجه الوطني في هذه المرحلة، نتيجة لتراكمات الماضي ومخططات الغرباء الذين يتربصون به دوائر السوء ولعوامل أخرى.

وقد أمكن بتضافر جهود الطيبين وصبر المؤمنين وأناةهم تفادي الانزلاق إلى مهاوي الفتنة الطائفية لأزيد من سنتين، بالرغم من كل الفجائع التي تعرّض لها عشرات الآلاف من الأبرياء على أساس هويتهم المذهبية.

ولكن لم يبأس الأعداء وجدّوا في تنفيذ خططهم لتفتيت هذا الوطن بتعميق هوة الخلاف بين أبنائه، وأعانهم - وللأسف - بعض أهل الدار على ذلك، حتى وقعت الكارثة الكبرى بتفجير مرقد الإمامين العسكريين وآل الأمر إلى ما نشهده اليوم من عنف أعمى يضرب البلد في كل مكان - ولاسيما في بغداد العزيرة - ويفتك بأبنائه تحت عناوين مختلفة وذرائع زائفة، ولا رادع ولا مانع.

إنني أكرّر اليوم ندائي إلى جميع أبناء العراق الغياري من مختلف الطوائف والقوميات بأن يعوا حجم الخطر الذي يهدد مستقبل بلدهم، ويتكاتفوا في مواجهته بنبذ الكراهية والعنف واستبدالهما بالمحبة والحوار السلمي لحلّ كافة المشاكل والخلافات.

كما أناشد كل المخلصين الحريصين على وحدة هذا البلد ومستقبل أبنائه من أصحاب الرأي والفكر والقادة الدينيين والسياسيين وزعماء العشائر وغيرهم بأن يبذلوا قصارى جهودهم في سبيل وقف هذا المسلسل الدامي الذي لو استمر - كما يريده الأعداء - فلسوف يلحق أبلغ الضرر بوحدة هذا الشعب ويعيق لأمد بعيد تحقق آماله في التحرر والإستقرار والتقدم.

وأذكر الذين يستبيحون دماء المسلمين ويسترحسون نفوس الأبرياء لانتماءاتهم الطائفية بقول النبي الأعظم في حجة الوداع: (ألا وإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ألا ليلبغ الشاهد الغائب) وبقوله: (من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فقد حقن ماله ودمه إلا بحقهما وحسابه على الله عز وجل) وبقوله: (من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة لقي الله عز وجل يوم القيامة مكتوب بين عينيه: آيس من رحمة الله).

وأخاطب الذين يستهدفون المدنيين العزل والمواطنين المسالمين بما قاله أبو عبد الله الحسين في يوم عاشوراء مخاطباً من راموا الهجوم على حرمة: (إن لم يكن لكم دين وكنتم لاتخافون المعاد فكونوا أحراراً في دنياكم وارجعوا إلى أحسابكم إن كنتم عرباً كما تزعمون..) [إن النساء] [فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ]، فما بالكم تستهدفون أناساً لا دور لهم في كل ما يجري من الشيوخ والنساء والأطفال وحتى طلاب الجامعات وعمال المصانع وموظفي الدوائر الحكومية واضرابهم؟ إن لم يكن يردعكم عن ذلك دين تدعونهُ أفلا تصدكم عنه إنسانية تظهرون في لبوسها؟

وأقول لمن يتعرّضون بالسوء والأذى للمواطنين غير المسلمين من المسيحيين والصابئة وغيرهم أما سمعتم أن أمير المؤمنين علياً بلغه أن امرأة غير مسلمة تعرّض لها بعض من يدعون الإسلام وأرادوا إنتزاع حليتها فقال: (لو أنّ امرءاً مسلماً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً بل كان به عندي جديراً) فلماذا تسيئون إلى إخوانكم في الإنسانية وشركائكم في الوطن؟

أيها العراقيون الأعزاء.. إن الخروج من المأزق الذي يمرّ به العراق في الظروف الراهنة يتطلّب قراراً من كلّ الفرقاء برعاية حرمة دم العراقي أيّاً كان ووقف العنف المتقابل بكافة أشكاله، لتغيب بذلك - وإلى الأبد إن شاء الله تعالى - مشاهد السيّارات المفخّخة والإعدامات العشوائية في الشوارع وحملات التهجير القسري ونحوها من الصور المأساوية، وتستبدل - بالتعاون مع الحكومة الوطنية المنتخبة - بمشاهد الحوار البناء لحلّ الأزمات والخلافات العالقة على أساس القسط والعدل، والمساواة بين جميع أبناء هذا الوطن في الحقوق والواجبات، بعيداً عن النزعات التسلّطية والتحكّم الطائفي والعرقي، على أمل أن يكون ذلك مدخلاً لاستعادة العراقيين السيادة الكاملة على بلدهم ويمهّد لغد أفضل ينعمون فيه بالأمن والإستقرار والرقي والتقدّم بعون الله تبارك وتعالى.

وفق الله الجميع لما يحبّ ويرضى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(وثيقة رقم ٩٢)

* رسالة جوابية إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول لقاء مكة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: فقد تلقى سماحة السيد السيستاني - دام ظله - دعوتكم المؤرخة في ٩/تشرين الأول للمشاركة في اللقاء المترقب عقده لعلماء الدين العراقيين في مكة المكرمة خلال شهر رمضان المبارك، كما أنه اطلع على مشروع الوثيقة المزمع إقرارها في ذلك اللقاء.

وسماحته - دام ظله - إذ يشكركم على هذه الدعوة الكريمة ويعتذر من عدم تلبيةها - لما هو دأبه من عدم المشاركة في المؤتمرات واللقاءات المشابهة - يرحب بمشروع الوثيقة المذكورة ويدعو الجميع إلى الالتزام ببندها، مؤكداً في الوقت نفسه على أنه لا يوجد في العراق صراع طائفي بين أبنائه من الشيعة والسنة، بل توجد أزمة سياسية وهناك من يمارس العنف الطائفي للحصول على مكاسب معينة، ويضاف إلى ذلك ممارسات التكفيريين الذين يسعون في تأجيج الصراع بين مختلف الأطراف خدمة لمشروعهم المعروف.

ومن هنا - وكما أوضح سماحته دام ظله في بيانه الصادر في ٢٢/جمادى الآخرة/١٤٢٧ - يتطلب الخروج من المأزق الحالي قراراً واضحاً وصادقاً من كل الفرقاء برعاية حرمة الدم العراقي أيّاً كان، ووقف العنف المتقابل بكافة أشكاله، لتغيب بذلك (وإلى الأبد إن شاء الله تعالى) مشاهد السيارات المفخخة والاعتداءات العشوائية وحملات التهجير القسري ونحوها من الصور المأساوية، وتستبدل - بالتعاون مع الحكومة الوطنية المنتخبة - بمشاهد الحوار البناء لحل الأزمات والخلافات العالقة على أساس القسط والعدل والمساواة بين جميع أبناء هذا الوطن في الحقوق والواجبات، بعيداً عن النزعات التسلطية والتحكم الطائفي والعرقي.

على أمل أن يكون ذلك مدخلاً لاستعادة العراقيين السيادة الكاملة على بلدهم ويمهّد لغدٍ أفضل ينعمون فيه بالأمن والاستقرار والرفق والتقدم بعون الله تبارك وتعالى.

نسأل الله عزّ وجلّ أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(وثيقة رقم ٩٧)

س٥: هل هناك حل للصراع الشيعي السني في العراق، وما هو دور الزعامات الدينية في ذلك؟

ج٥: لا يوجد صراع ديني بين الشيعة والسنة في العراق، بل هناك أزمة سياسية، ومن الفرقاء من يمارس العنف الطائفي للحصول على مكاسب سياسية وخلق واقع جديد بتوازنات مختلفة عما هي عليها الآن، وقد تسبب هذا في زجّ بعض الأطراف الأخرى أيضاً في العنف الطائفي، ويضاف إلى ذلك ممارسات التكفيريين الذين يسعون في تأجيج الصراع بين الطرفين ولهم مشروعهم المعروف.

ونتيجة ذلك كله هو ما نشهده اليوم من عنف أعمى يضرب البلد في كل مكان ويحصد أرواح آلاف الأشخاص وقد تسبب في تهجير وتشريد أعداد كبيرة أخرى من المواطنين.

(وثيقة رقم ٩٦ جواب رقم ٢)

* بيان بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لفاجعة تفجير حرم الإمامين العسكريين .

بسم الله الرحمن الرحيم

تحلّ اليوم الذكرى السنوية الأولى لفاجعة تفجير حرم الإمامين العسكريين في سامراء، تلك الفاجعة العظيمة التي انتهكت بها حرمة العترة الطاهرة آل النبي المصطفى ، وقد أدمت قلوب عشرات الملايين من محبّيهم وأتباعهم في مشارق الأرض ومغاربها، وأضافت حزناً عظيماً إلى أحزانهم الكثيرة التي توالى تراكمت عليهم عبر التاريخ بجور الطغاة واضطهاد الظالمين.

لقد أراد المجرمون التكفيريون الذين ارتكبوا ذلك الاعتداء الأثم أن يجعلوا منه منطلقاً لفتنة طائفية شاملة في العراق، ظناً منهم أنها تقرّبهم من تحقيق أهدافهم الخبيثة في هذا البلد العزيز، وذلك بعد أن عجزوا عن إشعال نار الفتنة فيه لأزيد من عامين منذ بدء الاحتلال، بالرغم من كل ما ارتكبه من مجازر وحشية في مختلف الأماكن ولا سيما في المدن المقدسة (النجف وكربلاء والكاظمية)، حيث قابل المواطنون تلك المجازر بصبر وأناة بالغين ولم ينجرفوا إلى مهاوي الاقتتال الداخلي، إلى أن وقعت الكارثة الكبرى بنسف الحرم المقدس العسكري التي زجّت بالبلد في عنف أعمى حصد ولا يزال يحصد أرواح عشرات الآلاف من الأبرياء، بالإضافة إلى ما يخلفه من أعداد كبيرة أخرى من الجرحى

والمعوقين والمهجرين، ولا يعلم غير الله تعالى متى تنتهي هذه المآسي ويوضع الحدّ لمعاناة هذا الشعب المظلوم وتكفّ عنه أيادي الأعداء والطامعين.

إن المرجعية الدينية إذ تستذكر اليوم تلك الواقعة الأليمة وتجدد فيه تقديم التعازي إلى إمامنا صاحب الأمر عجل الله فرجه الشريف تحت الحكومة العراقية على الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة تعمير الحرم المطهر والانطلاق منه لترسيخ الوحدة الوطنية بين أبناء هذا البلد الكريم، كما تدعو المؤمنين وهم يحيون هذه المناسبة الحزينة ويعبّرون عن مشاعرهم الجياشة تجاه ما تعرّض له أئمتهم من هتك واعتداء أن يراعوا أقصى درجات الانضباط ولا يبدر منهم قول أو فعل يسيء إلى المواطنين من إخواننا أهل السنة الذين هم براء من تلك الجريمة النكراء ولا يرضون بها أبداً.

نسأل الله العليّ القدير أن يدفع عن هذه الأمة كل سوء ومكروه إنه سميع مجيب.

(وثيقة رقم ٩٩)

* بيان حول تفجير مئذنتي الروضة العسكرية المطهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

عادت الأيادي الأثمة لتنتهك مرة أخرى حرمة الروضة العسكرية المطهرة في سامراء وتستهدف ما تبقى من معالمها المقدسة من المأذنتين الشريفتين، في جريمة بشعة تعبر عن مدى حقد مرتكبيها وبغضهم لآل النبي المصطفى وسعيهم المتواصل لإشعال نار الفتنة الطائفية بين أبناء العراق العزيز.

إن المرجعية الدينية إذ تعبّر عن غضبها واستنكارها البالغ لهذا الاعتداء الأثم، وتبدي أسفها الشديد لتلك السلطات المسؤولة عن القيام بواجبها في حماية المرقد الشريف، تناشد المؤمنين الأعزاء أن يتحلّوا - في هذه الأوقات العصيبة - بمزيد من الصبر وضبط النفس ويتجنبوا القيام بأيّ عمل انتقامي يستهدف الأبرياء والأماكن المقدسة للآخرين.

إننا نأمل أن تبادر الحكومة إلى تنفيذ وعدها باتخاذ خطوات سريعة لتوفير الحماية اللازمة للحرم المقدس وإجراءات إعادة تشييده، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

(وثيقة رقم ١٠٠)

فرنسا

س ١: هل ترغب أن تلعب فرنسا دوراً في بناء العراق وكذلك الأمم المتحدة؟

ج ١: هذا جيد وفق ما تمليه مصلحة الشعب العراقي.

(وثيقة رقم ٣٣ جواب رقم ٥)

*رد على رسالة تعزية من وزير الخارجية الفرنسية:

السيد دومينيك دو فيلبان وزير خارجية فرنسا المحترم

تحية طيبة

تلقينا رسالة تعزيتكم وتعاطفكم في الحادث المرّوع الذي استهدف سماحة آية الله السيد محمد باقر الحكيم رضوان الله عليه وأودى بحياته وحياة العشرات من زوار مرقد الإمام أمير المؤمنين .

وإننا إذ نشكركم على مواساتكم لذوي الفقيد الكبير وأهالي النجف الكرام في هذا المصاب الجلل نقدر مواقف حكومتكم ودورها في حماية حقوق الشعب العراقي وأهمها إعادة السيادة له على بلده في ظل نظام نابع من إرادته الحرة المستقلة.

نسأل الله العليّ القدير أن يمنّ على شعب العراق وجميع الشعوب الأخرى بالأمن والسلام إنه سميع مجيب.

(وثيقة رقم ٣٧)

الفساد الإداري

س ١: لقد تفتشى ما يسمّى بـ (الفساد الإداري) في أوساط الموظفين الحكوميين بعدّ لم يسبق له مثيل، ويتخذ أشكالاً مختلفة:

منها: تخلف الموظف عن أداء واجبه القانوني تجاه المراجع إلا بعد أخذ مبلغ من المال.

ومنها: قيام الموظف بالتجاوز على القوانين والقرارات الرسمية لصالح المراجع إذا دفع له الرشوة على ذلك.

ومنها: منح الموظف مقابلة المشاريع الخدمية وغيرها بمبالغ تفوق بكثير متطلبات إنجازها إلى من يوافق على إعطائه جزءاً من مبلغ المقابلة.

ومنها: تولّي مجاميع من الموظفين مهمة القيام بمشروع ما ويتقاضون أموالاً طائلة عليه في حين أنه من ضمن واجباتهم الوظيفية التي يمنحون بازائها الرواتب الشهرية. وهناك الكثير من الأشكال الأخرى، نرجو بيان الحكم الشرعي في جميع ذلك.

أدام الله تعالى سيدنا المرجع ذخراً وملاًذاً.

ج ١: يحرم على الموظّفين التخلّف عن أداء واجباتهم بمقتضى عقود توظيفهم النافذة عليهم شرعاً، كما يحرم عليهم تجاوز القوانين والقرارات الرسمية ممّا يتعين رعايتها بموجب ذلك، وما يأخذه الموظّف من المال - من المراجع أو غيره - خلافاً للقانون سحت حرام، كما أن إهدار المال العام والاستحواذ عليه بل مطلق التصرف غير القانوني فيه حرام ويستوجب الضمان واشتغال الذمة والله الهادي.

(وثيقة رقم ٧٧)

* وتحدّث سماحته عن الفساد الإداري وسوء استغلال السلطة فأكد على ضرورة مكافحة هذا الداء العضال الذي يتسبب في ضياع جملة من موارد الدولة العراقية، وشدّد على لزوم تمكين القضاء من ممارسة دوره في محاسبة الفاسدين ومعاقبتهم في أسرع وقت.

(جزء من وثيقة رقم ٩٤)

*رسالة إلى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي حول تزوير مستندات بإسم مكتب سماحة السيد السيستاني (دام ظلّه):

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس وزراء العراق الاستاذ نوري المالكي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته مع المحبة والتقدير

وبعد: فقد علمنا مؤخراً أن بعض ضعاف النفوس والمعرضين قاموا بتوجيه طلبات بإسم سماحة السيد السيستاني - دام ظلّه - وبعض وكلائه المعروفين في المحافظات إلى عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية بشأن تعيين آلاف الأشخاص على ملاك الجيش وأجهزة حماية المنشآت وغير ذلك، وقد حصلوا على ما سعوا إليه في حالات عديدة.

ومن نماذج ذلك ما أشير إليه في كتاب وزير الدفاع المرقم ١٠٣١ في

٢٦/١/٢٠٠٦، وكتاب أمانة سر وزارة الدفاع المرقم ٨٠٥ في ١٠/٧/٢٠٠٦.

وإننا في الوقت الذي نؤكد فيه على عدم صحة أي طلب قدّم باسم سماحة السيد دام ظله أو أيّ من وكلائه في هذا المجال، وأن كل ما نسب إليهم كذب وتزوير، وأنه لم يسبق أن تدخلت المرجعية الدينية ووكلاؤها في أمر تعيين أيّ شخص وفي أيّ مستوى في أجهزة الدولة العراقية.. نطالب باتخاذ الإجراءات الآتية:

١ - إلغاء التعيينات التي تمّت على أساس هذه الطلبات المزورة، وملاحقة أصحابها ومعاقبتهم وكذلك كل الذين كان لهم دور في ذلك.

٢ - التحقيق مع المسؤولين الحكوميين الذين أخذوا بمثل هذه الطلبات من غير التحقق من صحة صدورها، ومعاقبة المقصرين منهم في هذا المجال.

٣ - إبلاغ جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية بأن سماحة السيد السيستاني ووكلاءه الشرعيين لا يتدخلون بتاتاً في أمر التعيينات الحكومية، وأن أيّ طلب - مكتوب أو غير مكتوب - يقدّم إليهم بهذا الشأن فهو غير صحيح ولا بدّ من عدم الأخذ به، بل اتخاذ الاجراءات القانونية بحق حامله وإبلاغ مكتب المرجعية بذلك.

هذا ما لزم بيانه، حفظكم وسدّد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(وثيقة رقم ٩٥)

* بيان صادر عقب تظاهرات تزامنت مع ما يعرف بـ «الربيع العربي»

بسم الله الرحمن الرحيم

إن المرجعية الدينية العليا إذ تقدّر عالياً أداء المواطنين الأعزاء ممن شاركوا في مظاهرات يوم أمس بصورة سلمية حضارية ومن لم يشاركوا تحسباً لمخاطر استغلالها من قبل ذوي المآرب الخاصة تدعو مجلس النواب والحكومة العراقية إلى اتخاذ خطوات جادة وملموسة في سبيل تحسين الخدمات العامة ولاسيما الطاقة الكهربائية ومفردات البطاقة التموينية وتوفير فرص العمل للعاطلين ومكافحة الفساد المستشري في مختلف دوائر الدولة، وقبل هذا وذاك: اتخاذ قرارات حاسمة بإلغاء الامتيازات غير المقبولة التي مُنحت للأعضاء الحاليين والسابقين في مجلس النواب ومجالس المحافظات ولكبار المسؤولين في الحكومة من الوزراء وذوي الدرجات الخاصة وغيرهم والامتناع عن استحداث مناصب حكومية غير ضرورية تكلف سنوياً مبالغ طائلة من أموال هذا الشعب المحروم وإلغاء ما يوجد منها حالياً.

إن المرجعية الدينية التي طالما أكدت على المسؤولين ضرورة العمل على تحقيق مطالب الشعب المشروعة تحذّر من مغبة الاستمرار على النهج الحالي في إدارة الدولة ومما يمكن أن ينجم عن عدم الإسراع في وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين التي صبروا عليها طويلاً.

نسأل الله العليّ القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح إنه سميع مجيب.

(وثيقة رقم ١١٢)

س٢: هل سماعته راض عن أداء الحكومة المحلية في النجف الأشرف؟ وماذا عن الحكومة المركزية في بغداد؟ نرجوكم أن تعطونا تفاصيل بهذا الخصوص.

ج٢: بشكل عام هناك خلل كبير في أداء الحكومة المركزية والحكومات المحلية في توفير الخدمات ومكافحة الفساد، وهذا مبعث عدم رضا سماحة السيد.

(وثيقة رقم ١١٤ جواب رقم ٦)

فلسطين

س١: نُمي إلى أسماعنا أن بعض اليهود الصهاينة قد دخلوا العراق بعد الاحتلال ويسعون في عملية منظمة إلى شراء الفنادق والمراكز التجارية والدور وقطع الأراضي في بغداد والمحافظات ويبدلون بأزائها أسعاراً خيالية فما هو حكم بيعها عليهم؟

ج١: لا يجوز البيع والتمن سحت والله العالم

(وثيقة رقم ١٥ جواب رقم ١)

* بيان حول أحداث حصار مخيم «جنين»:

بسم الله الرحمن الرحيم {لَعْنَةُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ} * كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ} *

صدق الله العليّ العظيم

يواجه إخوتنا وأخواتنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة في هذه الأيام عدواناً صهيونياً متواصلاً قلّ نظيره في التاريخ الحديث. وتعجز الكلمات عن بيان أبعاده

الوحشية، فقد عمّ الجميع ولم يسلم منه حتى الشيوخ والنساء والصبيان، وتنوعت أساليبه قتلاً وتعذيباً وترويعاً واعتقالاً وتشريداً وتجويعاً وهتكاً للحرّمات واستباحة للمقدسات وتخريباً للمدن والمخيمات وتدميراً للبيوت والمساكن وبلغ حتى الممانعة من إسعاف الجرحى والمصابين ودفن أجساد الشهداء، ويجري كل ذلك بمرأى ومسمع العالم أجمع ولا مانع ولا رادع، بل إنه يحظى بدعم أمريكي واضح.

وإذا لم يكن من المترقب من أعداء الإسلام والمسلمين إلا أن يصطفوا مع المعتدين الغاصبين فإنه لا يترقب من المسلمين إلا أن يقفوا مع إخوانهم وأخواتهم في فلسطين العزيرة ويرصّوا صفوفهم ويجندوا طاقاتهم في الدفاع عنهم ووقف العدوان عليهم.

إن الوضع المأساوي الذي يعيشه أبناء الشعب الفلسطيني المظلوم يقتضي أن لا يهنأ المسلمون في مطعم أو مشرب إلى أن يكفوا عن إخوانهم وأخواتهم أيدي الظالمين المعتدين.

لقد روي عن النبي الأعظم أنه قال: (من أصبح لا يهتم بأمور المسلمين فليس منهم ومن سمع رجلاً ينادي يا للمسلمين فلم يجبه فليس بمسلم)، ولذلك نهيب بالمسلمين كافة أن يهبوا لنجدة الشعب الفلسطيني المسلم ويستجيبوا لصرخات الاستغاثة المتعالية منهم ويبدلوا قسارى جهدهم وإمكاناتهم في ردع المعتدين عليهم واسترداد حقوقهم المغتصبة وإنقاذ الأرض الإسلامية من أيدي الغزاة الغاصبين.

نسأل الله العليّ القدير أن يأخذ بأيدي المسلمين إلى ما فيه الخير والصلاح ويمنّ عليهم بالنصر على أعدائهم (وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم).

(وثيقة رقم ٥٩)

* بيان حول استشهاد الشيخ أحمد ياسين رحمه الله:

بسم الله الرحمن الرحيم {الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ} *

في صباح هذا اليوم وفي جريمة بشعة ارتكبتها الكيان الصهيوني المحتل فقد الشعب الفلسطيني المظلوم أحد رجاله الأبطال العالم الشهيد الشيخ أحمد ياسين تغمده الله بواسع رحمته الذي كرّس حياته لخدمة وطنه ودينه وأصبح مثلاً يحتذى به في الصبر والمقاومة.

واننا إذ نعزي إخواننا وأخواتنا في فلسطين العزيرة وسائر المسلمين في هذا الخطب الفادح والمصاب الجلل نستنهض أبناء الأمة العربية والإسلامية لرصّ الصفوف وتوحيد

الكلمة والعمل الجادّ في سبيل تحرير الأرض المغتصبة واستعادة الحقوق المسلوبة انطلاقاً من قوله عز وجل: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ} والله ولي التوفيق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

(وثيقة رقم ٦٠)

* رسالة جوابية إلى وزير شؤون اللاجئين الفلسطينيين:

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور عاطف إبراهيم عدوان المحترم

وزير شؤون اللاجئين في السلطة الوطنية الفلسطينية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

تعقيباً على رسالتكم المؤرخة في ٢٠٠٦/٤/١٩م الموجهة إلى سماحة السيد السيستاني نحيطكم علماً بأنه سبق لسماحته - دام ظله - أن أكدّ مراراً وتكراراً على لزوم رعاية حقوق اخوتنا اللاجئين الفلسطينيين وعدم التعرض لهم بالأذى، وقد أجرى مكتب سماحته اتصالات بالجهات الرسمية ذات العلاقة لحثّهم على توفير الحماية لهم ومنع الاعتداء عليهم، وسنواصل العمل في هذا الإتجاه ان شاء الله تعالى.

وتجدون مع هذه الرسالة ما هو موثّق من موقف سماحة السيد دام ظله في هذه القضية.

نسأل الله العلي القدير أن يمنّ على اخواننا الفلسطينيين بتحرير اراضيهم ليعود اللاجئين منهم إلى ديارهم معرّزين مكرّمين. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(وثيقة رقم ٨٩)

س٢: إنكم على علم بأن آلاف اللاجئين الفلسطينيين يسكنون العراق منذ عقود من الزمن وقد تعرض العديد منهم لمضايقات مختلفة في السنوات الأخيرة، واشتدت المحنة عليهم في هذه الأيام بسبب ما يتعرض له بعضهم من التهديد والتهجير وحتى القتل والتنكيل أحياناً بظن ان لهم دوراً في بعض ما يحصل من أعمال العنف ضد العراقيين، ونتيجة لذلك هرب العديد من العوائل باتجاه الحدود الأردنية ولكن لم يسمح لهم أيضاً باجتيازها.

نرجو بيان الحكم الشرعي في التعامل معهم ولكم فائق الشكر

ج٢: لا يجوز التعرض لهم بسوء حتى من كان متهماً بجرم، إلا أن يتخذ بحقه الاجراءات القضائية المبنية على رعاية القسط والعدل، وعلى السلطات المعنية توفير الحماية لهم ومنع الاعتداء عليهم والله ولي التوفيق.

(وثيقة رقم ٩٠)

* بيان حول الاعتداءات الإسرائيلية على غزة

بسم الله الرحمن الرحيم

يتعرض الشعب الفلسطيني العزيز في قطاع غزة منذ ظهر أمس إلى هجمة (إسرائيلية) شرسة واعتداءات متواصلة أسفرت لحد الآن عن سقوط مئات الضحايا بين شهيد وجريح.

ويأتي هذا العدوان الهمجي بعد حصار خانق أطبق على هذا الشعب المظلوم منذ عدة أشهر، وقد أدى إلى خلق ظروف إنسانية صعبة نتيجة لقلّة الطعام والدواء والوقود وسائر ما يمس الحياة اليومية للمواطنين.

إن تعابير الإدانة والاستنكار لما يجري على إخواننا الفلسطينيين في غزة والتضامن معهم بالألفاظ والكلمات لا تعني شيئاً أمام حجم المأساة المروعة التي يتعرضون لها.

إن الأمتين العربية والإسلامية مطالبتان أزيد من أي وقت مضى باتخاذ مواقف عملية في سبيل وقف هذا العدوان المتواصل وكسر الحصار الظالم المفروض على هذا الشعب الأبيّ.

نسأل الله العليّ القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح، إنه سميع مجيب.

(وثيقة رقم ١٠٤)

الفيدرالية

س١: ما هو رأيكم في الفيدرالية، هل تصلح للعراق؟

ج١: هذا ما يقرره ممثلو الشعب العراقي في المؤتمر الدستوري المنتخب.

(وثيقة رقم ٤١ جواب رقم ٣)

س٢: الأكراد يطالبون بنظام فيدرالي مبني على أسس قومية وجغرافية، فما ترون في ذلك؟

ج٢: إنّ أصل الفيدرالية ونوعها المناسب للعراق ممّا يجب أن يقرّره الشعب العراقي عبر ممثليه المنتخبين لمجلس كتابة الدستور، فعلى الجميع التريث وعدم البت في الأمر إلى ذلك الحين.

ومن المؤكد أن ممثلي الشعب الكردي العزيز في مجلس كتابة الدستور سيتوصلون مع سائر إخوانهم العراقيين إلى صيغة مثلى تحفظ وحدة العراق كما تحفظ حقوق جميع أعرافه وقومياته.

(وثيقة رقم ٥٣ جواب رقم ٩)

قانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية

س١: ما هو موقف سيدنا ومرجعنا المفدى من (قانون إدارة العراق للفترة الانتقالية)؟

ج١: لقد سبق لسماحة السيد مدّ ظله أن أوضح في تحفظه على اتفاق ١٥/تشرين الثاني أن أي قانون يعدّ للفترة الانتقالية لن يكتسب الشرعية إلاّ بعد المصادقة عليه في الجمعية الوطنية المنتخبة، ويضاف إلى ذلك أن هذا (القانون) يضع العوائق أمام الوصول إلى دستور دائم للبلاد يحفظ وحدته وحقوق أبنائه من جميع الأعراف والطوائف.

(وثيقة رقم ٥٧)

*رسالة جوابية من مكتب السيد السيستاني إلى السيد الأخضر الإبراهيمي: الأستاذ الدكتور الأخضر الإبراهيمي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: تعقيباً على رسالتكم المؤرخة في ١٧/آذار/٢٠٠٤ نبعث إليكم بالتوضيحات التي حرّرها الأستاذ حامد الخفاف مدير شؤون سماحة السيد السيستاني في لبنان بشأن ملابسات موقف سماحته من الدور القادم للأمم المتحدة في العراق، حيث كان الأستاذ الخفاف وسيطاً في إبلاغه للسيد غسان سلامة جواباً عن استفسار منه بهذا الشأن.

وإذ نوّيد كل ما ورد في هذه التوضيحات نوّد التأكيد على النقاط الآتية:

١ - إن المرجعية الدينية التي بذلت جهوداً مضمينة في سبيل عودة الأمم المتحدة إلى العراق وإشرافها على العملية السياسية وإجراء الانتخابات العامة، كانت تتوقع ان يترك لممثلي الشعب العراقي في الجمعية الوطنية المنتخبة حرية إدارة البلد في المرحلة الانتقالية وكتابة الدستور الدائم والاستفتاء عليه وفق الآلية التي يقرها المندوبون أنفسهم.

ولكن بعد إقرار ما يسمى بـ(قانون الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) ستكون الجمعية الوطنية القادمة مكبلة بقيود كثيرة لا تسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقاً لمصلحة الشعب العراقي، حيث أملى عليها مجلس غير منتخب هو مجلس الحكم الانتقالي وبالتنسيق مع سلطة الاحتلال قانوناً (غريباً) لإدارة الدولة في المرحلة الانتقالية، كما أملى عليها - وهو الأخطر - مبادئ وأحكاماً وآليات معينة فيما يخص كتابة الدستور الدائم وإجراء الاستفتاء عليه.

إن هذا (القانون) الذي لا يتمتع بتأييد معظم الشعب العراقي - كما تؤكد ذلك استطلاعات الرأي العام وملايين التوقيعات التي جمعت خلال الأيام القليلة الماضية في رفضه أو المطالبة بتعديله - يصادر حق ممثلي الشعب العراقي المنتخبين بصورة لا نظير لها في العالم، وبذلك تفقد الانتخابات التي طالما طالبت بها المرجعية الدينية الكثير من معناها وتصبح قليلة الجدوى.

إن هذا (القانون) الذي يعهد بمنصب الرئاسة في العراق إلى مجلس يتشكل من ثلاثة أشخاص - سيكون أحدهم من الكرد والثاني من السنة العرب والثالث من الشيعة العرب - يكرس الطائفية والعرقية في النظام السياسي المستقبلي للبلد ويعيق اتخاذ أي قرار في مجلس الرئاسة إلا بحصول حالة التوافق بين الأعضاء الثلاثة وهي ما لا تيسر عادة من دون وجود قوة أجنبية ضاغطة - كما وجدنا مثل ذلك في حالات مماثلة - وإلا يصل الأمر إلى طريق مسدود ويدخل البلد في وضع غير مستقر وربما يؤدي إلى التجزئة والتقسيم لا سمح الله تعالى.

٢ - إن المرجعية الدينية التي سبق لها أن طالبت بصدر قرار من مجلس الأمن الدولي يحدد موعد الانتخابات العامة تخشى أن تعمل سلطة الاحتلال على إدراج هذا (القانون) في القرار الجديد في مجلس الأمن ليكتسب صفة الشرعية الدولية ويلزم به الشعب العراقي رغماً عليه.

إننا نحذر من أي خطوة من هذا القبيل لن تكون مقبولة من عامة العراقيين وستكون له نتائج خطيرة في المستقبل ونرجو إبلاغ أعضاء مجلس الأمن بهذا الأمر.

٣ - في ضوء ما تقدم وبالرغم مما يتمتع به شخصكم من احترام وتقدير لدى سماحة السيد إلا أنه لا يرغب أن يكون طرفاً في أية لقاءات واستشارات تجريها البعثة الدولية في مهمتها القادمة في العراق ما لم يصدر من الأمم المتحدة موقف واضح بأن هذا (القانون) لا يلزم الجمعية الوطنية المنتخبة بشيء، ولن يذكر في أي قرار جديد لمجلس الأمن الدولي بشأن العراق.

(وثيقة رقم ٥٨)

*رسالة من مكتب السيد السيستاني إلى رئيس مجلس الأمن الدولي:

السيد رئيس مجلس الأمن الدولي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: بلغنا أن هناك من يسعى إلى ذكر ما يسمّى بـ(قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) في القرار الجديد لمجلس الأمن الدولي حول العراق بغرض إضفاء الشرعية الدولية عليه.

إنّ هذا (القانون) الذي وضعه مجلس غير منتخب وفي ظل الاحتلال وبتأثير مباشر منه يقيد الجمعية الوطنية المقرّر انتخابها في بداية العام الميلادي القادم لغرض وضع الدستور الدائم للعراق.

وهذا أمر مخالف للقوانين ويرفضه معظم أبناء الشعب العراقي، ولذلك فإنّ أيّ محاولة لإضفاء الشرعية على هذا (القانون) من خلال ذكره في القرار الدولي يعدّ عملاً مضاداً لإرادة الشعب العراقي وينذر بنتائج خطيرة.

يرجى إبلاغ موقف المرجعية الدينية بهذا الشأن إلى السادة أعضاء مجلس الأمن المحترمين، وشكراً.

(وثيقة رقم ٦٥)

س٢: في (٥/تشرين الثاني/٢٠٠٣م) تم التوصل إلى اتفاق حول تسليم السيادة في (الأول من تموز عام ٢٠٠٤ م). هل وافقت المرجعية على الخطّة التي أعدت لذلك؟

ج٢: أخبر سماحة السيد قبل هذا الاتفاق بأنّ سلطات الاحتلال غيرت خطتها من كتابة الدستور أولاً ثم نقل السيادة إلى خطة نقل السيادة أولاً ثم كتابة الدستور، ورحب سماحته بهذه الخطّة من حيث المبدأ ثم أبرم اتفاق ١٥ تشرين الثاني بين مجلس الحكم

وسلطة الاحتلال من دون علم سماحة السيد، وعندما اطلع على بنودها اعترض على جملة منها:

أولاً: أنها تبتني على إعداد قانون الدولة العراقية للفترة الانتقالية من قبل مجلس الحكم بالاتفاق مع سلطة الاحتلال، وهذا لا يضيف الشرعية عليه بل لابد لهذا الغرض من عرضه على ممثلي الشعب العراقي لإقراره.

ثانياً: إن الآلية الواردة فيها لانتخابات أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لا تضمن تشكيل مجلس يمثل الشعب العراقي تمثيلاً حقيقياً فلا بد من استبدالها بآلية أخرى تضمن ذلك وهي الانتخابات ليكون المجلس منبثقاً عن إرادة العراقيين ويمثلهم بصورة عادلة بمنأى عن أي طعن في شرعيته.

وفي (٢٧/تشرين الثاني/٢٠٠٣) زار السيد جلال الطالباني سماحة السيد وتباحث معه حول اعتراضاته على نص اتفاق نقل السلطة، وقد أبدى السيد الطالباني تفهماً كاملاً لتلك الاعتراضات ووعد بإصدار ملحق للاتفاق لرفع الإشكالات.

وفي (٢٥/كانون الأول/٢٠٠٣) عقد اجتماع مهم في منزل السيد محمد بحر العلوم في النجف الأشرف بحضوره وحضور عدد آخر من أعضاء مجلس الحكم منهم الدكتور أحمد الجلبي والمرحوم عز الدين سليم والدكتور موفق الربيعي والدكتور عادل عبد المهدي ممثلاً عن السيد عبد العزيز الحكيم وحضور السيد محمد رضا نجل سماحة السيد والأستاذ حامد الخفاف من مكتب سماحة السيد، وطلب من أعضاء مجلس الحكم أن يوجهوا خطاباً إلى الأمين العام للأمم المتحدة بطلب إرسال فريق من خبراءها لدراسة إمكانية إجراء انتخابات عامة في العراق أو عدم إمكانية إجرائها وتقديم مقترح بديل عن الانتخابات لو لم يمكن إجرائها. وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على أن يرسل مجلس الحكم خلال المدة المتبقية من رئاسة السيد عبد العزيز الحكيم رسالةً إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وبالفعل أرسلت الرسالة، وقد فوجئت سلطة الاحتلال بهذه الرسالة لأنها أرسلت من دون علمها، ولكنها اضطرت في النهاية إلى الموافقة على ما ورد فيها.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ١٠)

س٣: في (٨/آذار/٢٠٠٤م) أعلن عن قانون إدارة الدولة الانتقالي، وكان للمرجع الأعلى تحفظات على هذا القانون. هل بالإمكان إلقاء بعض الضوء على هذه التحفظات؟

ج٣: بعد اتفاق القوى السياسية في مجلس الحكم على إصدار هذا القانون وإعداد مسودته طلب مجموعة من أعضائه أن يُبدي سماحة السيد رأيه فيها على أساس أن إشكال

المرجعية الرئيس ينصبُّ على عدم شرعية آلية إقرار هذا القانون لا على النص المعدّ نفسه، فلا شيء يمنع من إبداء أية ملاحظات تصوّب الوثيقة وتزيد من متانتها وتقلّل من حجم الاعتراض عليها.

وبالفعل وصل النص النهائي إلى المرجعية يوم (٢٠٠٤/٢/٢٦) وتم التدقيق فيه حتى ساعة متأخرة من الليل وأبديت أربع عشرة ملاحظة مهمّة عليه، وبُلّغت للمعنيين في مجلس الحكم في يوم (٢/٢٧) مع التأكيد على أن إبداء الملاحظات إنّما هو لغرض تحسين الوثيقة وتقليل ما فيها من سلبيات لا الإقرار بتماميتها وشرعية آلية إصدارها.

وفي يوم (٣/آذار) علمت المرجعية بحصول إضافات أساسية على النص الذي قدّم إليها على أنه (نهائي) فاستدعت النص على عجل، وبالفعل اكتشفت مواقع خلل مهمّة ومنها أن فقرة كاملة أضيفت على النص وهي الفقرة ج من المادة ٦١ التي تُعطي لثلاثي سگان ثلاث محافظات حق نقض الدستور، فتم الاعتراض على ذلك بقوة.

وقد جاء عدد من أعضاء مجلس الحكم إلى النجف بعدما أبلغوا باعتراضات المرجعية على النص الجديد، وقد اجتمعوا مع بعض أعضاء مكتب سماحة السيد في بيت السيد محمد بحر العلوم، وارتأوا بعد مناقشات طويلة أن يوقّعوا على النص مع إصدار بيان بالتحفظ على بعض بنوده. وبالفعل أعدّ البيان وقراه بعض الأعضاء بعد حفل التوقيع ولكن سلطة الاحتلال التي علّمت بهذا الأمر مسبقاً عملت لهم مكيدة حيث ادرجت في صدر الصحيفة التي أعدت ليوقّعوا عليها التصريح بالموافقة على الوثيقة من دون تحفظ!

والجماعة وقّعوا عليها من غير التفات إلى ذلك فوقّعوا في تناقض صارخ. وقد بقيت المرجعية الدينية على موقفها المتحفظ على ما سمّي بقانون إدارة الدولة. وقد تجلّى موقفها في الرسالة التي أرسلها مكتب سماحة السيد إلى الأخضر الابراهيمي في (١٩/آذار/٢٠٠٤) حيث تحدّثت الرسالة بالتفصيل عن سلبيات هذا القانون وثوراته وحدّرت من أيّ غطاء دولي له.

وبعث مكتب سماحة السيد برسالة أخرى إلى مجلس الأمن الدولي في (٦/حزيران/٢٠٠٤) للتحذير مجدّداً من ذكر هذا القانون في القرار الدولي الذي كان من المزمع إصداره.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ١١)

لبنان

*بيان حول العدوان الإسرائيلي على لبنان - تموز ٢٠٠٦:

يتعرّض لبنان - ومنذ عدّة أيام - لعدوان إسرائيلي متواصل، مستهدفاً شعبه الأبيّ وبناءه التحتية على أوسع نطاق، وقد خلّف لحدّ الآن مآت الشهداء والجرحى وعشرات الآلاف من النازحين والمشرّدين ودماراً هائلاً في المساكن والطرق والمنشآت المدنية الأخرى.

ويحدث كل هذا الظلم الفادح والعالم ممعن في التغاضي عنه، إلّا بضع كلمات هنا وهناك في الإدانة والإستنكار ولاجدوى منها.

إنّ العالم مدعوّ للتحرك بغية المنع من إستمرار هذا العدوان السافر، كما أن الأُمَّة مدعوّة للوقوف إلى جانب الشعب اللبناني المظلوم والتضامن معه، والسعي في تأمين الحاجات الإنسانية للمكوبين من الجرحى والمشرّدين وغيرهم، وعلى وكلاء المرجعية الدينية في لبنان والمؤمنين عامة القيام بذلك بكل ما أوتوا من إمكانيات.

إن المظالم التي يعاني منها شعوب المنطقة - ومنها اللبنانيون - تزيد من حنق الشعوب وغيظها على السياسات الدولية الداعمة لما يحصل أو المتغاضية عنه، ممّا يصعد - بطبيعة الحال - من وتيرة التوتر والعنف ويعيق الأمن والسلام في المنطقة برمتها.

حفظ الله لبنان وشعبه العزيز ورحم الله شهداءه الأبرار، ومنّ على المصابين بالشفاء والعافية.

(وثيقة رقم ٩١)

* بيان حول مجزرة قانا ٢٠٠٦:

في سلسلة اعتداءاتها المتواصلة على لبنان العزيز ارتكبت قوات العدو الإسرائيلي اليوم مجزرة جديدة في بلدة قانا الجريحة، ذهب ضحيتها عشرات الأبرياء في مشهد ما أبشعه وأفظعه.

إن الكلمات لتعجز عن إدانة هذه الجريمة النكراء التي باء باثمها من تجرّدوا عن كل القيم والمبادئ الانسانية فلم تسلم منهم حتى النساء والاطفال في الملاجئ.

إن حجم المأساة التي حلت بלבنا نتيجة لتواصل العدوان الإسرائيلي بلغ حداً لا يحتمل مزيداً من الصبر ولا يمكن الوقوف مكتوف الأيدي بازائه، فعلى المجتمع الدولي أن يبادر إلى فرض وقف فوري لاطلاق النار ووضع حدّ لهذه المأساة المرّوعة.

والعالم الإسلامي وسائر الشعوب المحبّة للسلام لن يعذروا الأطراف التي تعرقل الوصول إلى ذلك مما ستكون له عواقب وخيمة في المنطقة كلها.

(وثيقة رقم ٩٣)

مجلس الحكم الانتقالي

س١: هل دعي آية الله السيستاني للمشاركة في مجلس الحكم المنوي تشكيله وفي المباحثات مع السلطات الأميركية حول هذا التشكيل؟

ج١: ليس من شأن سماحة المرجع المشاركة فيما يسمى بـ (مجلس الحكم) المزمع تشكيله من قبل سلطة الاحتلال، ولم يجر أيّ اتصال بين سماحته وبين المسؤولين في سلطة الاحتلال بشأن تشكيل هذا المجلس أو أي أمر آخر يتعلق بمستقبل العراق.

(وثيقة رقم ١٨ جواب رقم ١)

س٢: هل سيمثّل الشيعة الأكثرية من الشعب العراقي في المجلس؟

ج٢: لا تتوفر لدينا معلومات عن الأشخاص المزمع تعيينهم فيما يسمى بـ (مجلس الحكم).

(وثيقة رقم ١٨ جواب رقم ٢)

س٣: ما هو رأيكم بخصوص الحكومة الانتقالية ومن المسؤول عن تشكيل هذه الحكومة؟

ج٣: الشرعية هي للحكومة التي تكون منبعثة عن إرادة الشعب العراقي بجميع طوائفه وأعرافه.

(وثيقة رقم ١٩ جواب رقم ٢)

س٤: هل تعتبرون المجلس الحكومي الذي شكّله الأميركان شرعياً على الرغم أن اختيار أعضائه تم من قبل الاميركان؟

ج٤: إن سماحة المرجع لم يعلّق بشيء حول ما يسمى بـ(مجلس الحكم) والحكومة التي ستنبثق عنه.

(وثيقة رقم ٢٠ جواب رقم ١)

س٥: إذا كان جوابكم نعم، فلماذا حيث أنكم أصدرتم فتوى اعتبرتم فيه المجلس الدستوري غير شرعي لأن الأميركان، حسب رأيكم، لا يملكون الصلاحية في اختيار الأعضاء؟

ج٥: تقدّم أن سماحة المرجع لم يعلّق بشيء حول هذا الموضوع، وأمّا موضوع الدستور فلاهميته القصوى وكونه مرتبطاً بتقرير مصير العراق ومستقبله فقد ارتأى سماحته أن يوضّح رأيه بشأنه ويؤكد على ضرورة أن يعتمد في كتابة الدستور القادم على آلية الانتخابات دون التعيين، وأنه لا شرعية لأيّ دستور يكتب بأيدي أشخاص معينين سواء من قبل سلطة الاحتلال أو أعضاء ما يسمى بمجلس الحكم أو غيرهم.

(وثيقة رقم ٢٠ جواب رقم ٢)

س٦: ما هو رأي سماحتكم في مجلس الحكم الذي شكّل مؤخراً؟

ج٦: إن سماحة المرجع لم يعلّق بشيء حول هذا المجلس وفق منهجه بعدم تعاطي تفاصيل الشؤون السياسية، وأمّا موضوع الدستور فلاهميته القصوى وتعلّقه بمصير البلد ومستقبله فقد ارتأى سماحته أن يصدر بشأنه الفتوى الشهيرة.

(وثيقة رقم ٢١ جواب رقم ١)

س٧: ما هو رأي سماحتكم حول المجلس الإنتقالي؟ هل تعتقدون أن المجلس غير مؤهل؟

ج٧: سماحة السيد المرجع لم يعلّق بشيء حول هذا المجلس، وإنما أبدى نظره حول مجلس كتابة الدستور وهو ضرورة إجراء الانتخابات العامة لاختيار أعضائه من قبل الشعب مباشرة.

(وثيقة رقم ٢٢ جواب رقم ١)

س٨: ما هو رأيكم مولانا بمجلس الحكم الانتقالي؟

ج٨: سماحة السيد مدّ ظله لم يعلّق على تشكيل هذا المجلس.

(وثيقة رقم ٢٧ جواب رقم ٣)

س٩: ما هو نظركم تجاه مجلس الحكم الانتقالي؟

ج٩: سماحة السيد - دام ظلّه - لم يذكر شيئاً بشأن مجلس الحكم، والشعب العراقي يأمل أن يقوم المجلس ببذل كل الجهود في سبيل تسيير أمور البلد في الفترة الانتقالية بتوفير الأمن والاستقرار والخدمات العامة والتمهيد لإجراء انتخابات المؤتمر الدستوري، مع تأجيل اتخاذ القرارات المصيرية إلى حين تشكيل الحكومة المنتخبة بعد إنهاء الاحتلال.

(وثيقة رقم ٤١ جواب رقم ٥)

س١٠: في (١٣/تموز/٢٠٠٣م) تم تعيين أعضاء مجلس الحكم العراقي والمبدأ الذي تم بموجبه تعيين أعضاء المجلس اعتمد على التوزيع القومي والديني للسكان في العراق وحسب حجم كل طائفة أو قومية، هل كان للمرجعية دور في ضمان تمثيل عادل للجميع؟

ج١٠: لم يجر أي اتصال بين سماحة السيد وبين المسؤولين في سلطة الاحتلال بشأن تشكيل مجلس الحكم ولم يعلّق سماحته بشيء عند الإعلان عن تشكيله.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ٧)

المذاهب والوحدة الإسلامية

س١: يكتسب الحوار بين المذاهب الإسلامية أهمية خاصة في التقريب بين وجهات نظر المسلمين حول العديد من القضايا، فهل في نيتكم تبني مبادرة للحوار مع أهل السنة في العراق؟

ج١: التواصل مع إخواننا أهل السنة قائم سواء عن طريق اللقاءات المباشرة أم غيرها، ووجهات النظر بيننا وبينهم متطابقة أو متقاربة في معظم القضايا الرئيسية، والحوار هو الأسلوب الأمثل لحلّ الخلاف إن وجد.

(وثيقة رقم ٢٦ جواب رقم ٣)

س٢: هل أنتم مستعدون للتداول والنقاش مع الفئات الإسلامية الأخرى؟

ج٢: لا توجد بيننا خلافات تذكر وإن وجدت فالحوار هو الأسلوب المتين للتقارب وحلّ المشاكل.

(وثيقة رقم ٣٦ جواب رقم ٤)

س٣: ما هي رؤية السيد بشأن العلاقة بين السنة والشيعية، وهل أن حوادث العنف التي وقعت أخيراً يمكن لها أن تتكرر وتتصاعد في المستقبل؟

ج٣: إن العلاقة الأخوية بين الشيعة والسنة في العراق لن تتأثر ببعض الحوادث المؤسفة التي وقعت مؤخراً، وقد سعى الكل في تطويقها واتخاذ ما يلزم لعدم تكررها، ومن المؤكد أنّ العراقيين جميعاً سنة وشيعة وغيرهم حريصون على وحدة بلدهم والدفاع عن ثوابته الدينية والوطنية، كما أنهم متفقون على ضرورة التأسيس لنظام جديد يقر مبدأ العدالة والمساواة بين جميع أبناء هذا البلد في جنب مبدأ التعددية واحترام الرأي الآخر.

(وثيقة رقم ٤٥ جواب رقم ٢)

س٤: ما هي الخطة التي يتبعها آية الله السيستاني (دام ظلّه) والحوزة المباركة لتفادي النعرات المذهبية والعرقية التي تواجه المجتمع العراقي والتي تعمل الأجهزة الاستخباراتية المعادية على تأجيجها؟

ج٤: إنّ القوى السياسية والاجتماعية العراقية ومعظم الشعب العراقي على وعي تام بمخاطر الانسحاق وراء النعرات العرقية والطائفية، ونحمد الله تبارك وتعالى انه لم تقع من الحوادث المؤسفة المسببة عن ذلك طوال الأشهر الماضية إلا النزر اليسير، وقد تعاون الجميع على تطويقها والحدّ من نتائجها السلبية.

وقد اتخذت خطوات مباركة في التنسيق والتواصل بين مختلف الطوائف والقوميات تجنباً عن أي اصطدام عرقي أو طائفي، نسأل الله تعالى مزيد التوفيق للقائمين بها.

(وثيقة رقم ٥٢ جواب رقم ٣)

*بيان حول الوحدة الإسلامية ونبذ الفتنة الطائفية

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا}

تمرّ الأمة الإسلامية بظروف عصيبة وتواجه أزمات كبرى وتحديات هائلة تمسّ حاضرها وتهدّد مستقبلها، ويدرك الجميع - والحال هذه - مدى الحاجة إلى رصّ الصفوف ونبذ الفرقة والابتعاد عن النعرات الطائفية والتجنّب عن إثارة الخلافات المذهبية، تلك الخلافات التي مضى عليها قرون متطاولة ولا يبدو سبيل إلى حلّها بما يكون مرضياً ومقبولاً لدى الجميع، فلا ينبغي إذاً إثارة الجدل حولها خارج إطار البحث العلمي الرصين، ولا سيما أنها لا تمسّ أصول الدين وأركان العقيدة، فإن الجميع يؤمنون بالله الواحد الأحد

وبرسالة النبي المصطفى وبالمعاد وبكون القرآن الكريم - الذي صانه الله تعالى من التحريف - مع السنة النبوية الشريفة مصدراً للأحكام الشرعية وبمودة أهل البيت ، ونحو ذلك مما يشترك فيها المسلمون عامة ومنها دعائم الإسلام: الصلاة والصيام والحج وغيرها.

فهذه المشتركات هي الأساس القويم للوحدة الإسلامية، فلا بدّ من التركيز عليها لتوثيق أواصر المحبة والمودة بين أبناء هذه الأمة ولا أقل من العمل على التعايش السلمي بينهم مبنياً على الاحترام المتبادل وبعيداً عن المشاحنات والمهاترات المذهبية والطائفية أيّاً كانت عناوينها.

فينبغي لكل حريص على رفعة الإسلام ورفقيّ المسلمين أن يبذل ما في وسعه في سبيل التقريب بينهم والتقليل من حجم التوترات الناجمة عن بعض التجاذبات السياسية لئلا تؤدي إلى مزيد من التفرق والتبعثر وتفسح المجال لتحقيق مآرب الأعداء الطامعين في الهيمنة على البلاد الإسلامية والاستيلاء على ثرواتها.

ولكن الملاحظ - وللأسف - أن بعض الأشخاص والجهات يعملون على العكس من ذلك تماماً ويسعون لتكريس الفرقة والانقسام وتعميق هوة الخلافات الطائفية بين المسلمين، وقد زادوا من جهودهم في الآونة الأخيرة بعد تصاعد الصراعات السياسية في المنطقة واشتداد النزاع على السلطة والنفوذ فيها، فقد جدّوا في محاولاتهم لإظهار الفروقات المذهبية ونشرها بل والإضافة عليها من عند أنفسهم مستخدمين أساليب الدسّ والبهتان لتحقيق ما يصبون إليه من الإساءة إلى مذهب معين والتنقيص من حقوق أتباعه وتخويف الآخرين منهم.

وفي إطار هذا المخطط تنتشر بعض وسائل الإعلام - من الفضائيات ومواقع الإنترنت والمجلات وغيرها - بين الحين والآخر فتاوى غريبة تسيء إلى بعض الفرق والمذاهب الإسلامية وتنسبها إلى سماحة السيد دام ظلّه في محاولة واضحة للإساءة إلى موقع المرجعية الدينية وبغرض زيادة الاحتقان الطائفي وصولاً إلى أهداف معينة.

إن فتاوى سماحة السيد دام ظلّه إنما تؤخذ من مصادرها الموثوقة - ككتبه الفتوائية المعروفة الموثقة بتوقيعه وختمه - وليس فيها ما يسيء إلى المسلمين من سائر الفرق والمذاهب أبداً، ويعلم من له أدنى إلمام بها كذب ما يقال وينشر خلاف ذلك.

ويضاف إلى هذا أن مواقف سماحته والبيانات الصادرة عنه خلال السنوات الماضية بشأن المحنة التي يعيشها العراق الجريح، وما أوصى به أتباعه ومقلّديه في التعامل مع

إخوانهم من أهل السنة من المحبة والاحترام، وما أكد عليه مراراً من حرمة دم كل مسلم سنياً كان أو شيعياً وحرمة عرضه وماله والتبرؤ من كل من يسفك دماً حراماً أيّاً كان صاحبه... كل هذا يفصح بوضوح عن منهج المرجعية الدينية في التعاطي مع أتباع سائر المذاهب ونظرتها إليهم، ولو جرى الجميع وفق هذا المنهج مع من يخالفونهم في المذهب لما آلت الأمور إلى ما نشهده اليوم من عنف أعمى يضرب كل مكان وقتل فظيع لا يستثني حتى الطفل الصغير والشيخ الكبير والمرأة الحامل وإلى الله المشتكى.

نسأل الله تبارك وتعالى أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه خير هذه الأمة وصلاحها إنه على كل شيء قدير.

(وثيقة رقم ٩٨)

المرجعية الدينية

س١: هل تطالب المرجعية الدينية بموقع لها في مستقبل الحكم في العراق؟

ج١: هذا غير وارد بالنسبة إلى سماحة السيد.

(وثيقة رقم ٦ جواب رقم ١)

س٢: ما هي الحكومة التي تريدون في عراق ما بعد صدام حسين وكيف يجب أن يتم تشكيلها؟ هل ستلعبون دوراً فيها؟

ج٢: شكل نظام الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي وآلية ذلك أن تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يطرح الدستور الذي يقرّه هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه، والمرجعية لا تمارس دوراً في السلطة والحكم.

(وثيقة رقم ٧ جواب رقم ١)

س٣: ما هو دور المرجع في الحياة؟

ج٣: الدور الأساس للمرجع هو تزويد المؤمنين بالفتاوى الشرعية في مختلف شؤون الحياة الفردية والاجتماعية، ولكن هناك مهام أخرى يقوم بها المرجع بحكم مكانته الاجتماعية والدينية ومنها إعانة الفقراء ورعاية المؤسسات والمراكز الدينية ونحو ذلك.

(وثيقة رقم ١٣ جواب رقم ١)

س٤: ما هو الدور السياسي الذي يملكه المرجع أو رجال الدين؟

ج٤: سماحة السيد لا يطلب موقِعاً في الحكم والسلطة ويرى ضرورة ابتعاد علماء الدين عن مواقع المسؤوليات الإدارية والتنفيذية.

(وثيقة رقم ١٣ جواب رقم ٤)

س٥: ما هو رأيكم وهل نستطيع أن نعلم من هو أفضل مرجع من الأشخاص والمراجع الذين توفوا؟

ج٥: كلّ مكلف يرجع في تحديد (المرجع الأعم) إلى من يثق به من أهل الاختصاص ونحن لا نبدي رأياً في ذلك ونحترم الجميع.

(وثيقة رقم ١٣ جواب رقم ٧)

س٦: هل دُعي آية الله السيستاني للمشاركة في مجلس الحكم المنوي تشكيله وفي المباحثات مع السلطات الاميركية حول هذا التشكيل؟

ج٦: ليس من شأن سماحة المرجع المشاركة فيما يسمى بـ (مجلس الحكم) المزمع تشكيله من قبل سلطة الاحتلال، ولم يجر أيّ اتصال بين سماحته وبين المسؤولين في سلطة الاحتلال بشأن تشكيل هذا المجلس أو أي أمر آخر يتعلق بمستقبل العراق.

(وثيقة رقم ١٨ جواب رقم ١)

س٧: تم تشكيل بعض محاكم الشريعة في مدينة النجف وفي أماكن أخرى هل تتوقع ان تستمر هذه المحاكم في العمل حتى بعد عودة النظام القضائي في العراق؟ وهل ستعارض المحاكم الشرعية مع عمل القضاء في العراق؟

ج٧: لا علاقة للمرجعية الدينية بهذه (المحاكم) وانما يديرها بعض (الطلاب) غير المؤهلين.

(وثيقة رقم ٢٣ جواب رقم ٥)

س٨: كيف تصفون دور المرجعية في العراق وفي العالم الاسلامي؟

ج٨: الدور الأساس للمرجعية الدينية هو تزويد المؤمنين بالفتاوى الشرعية في مختلف نواحي الحياة، والسعي في ترويج الدين الحنيف على نهج أئمة أهل البيت بما يشتمل عليه من مكارم الأخلاق ورعاية حقوق الآخرين وعدم التجاوز عليها.

(وثيقة رقم ٢٦ جواب رقم ٢)

س ٩: هل توجد لدى سماحتكم خطة عمل للتواصل والحوار مع النخب الثقافية العراقية في الظرف الراهن والتأسيس لدعوات الحوار واعتدال المرجعية بين فئات أوسع؟
ج ٩: المرجعية الدينية في النجف الأشرف تتواصل مع النخب المثقفة من أساتذة الجامعات وغيرهم، وتسعى إلى رفع مستوى الوعي الثقافي لدى مختلف شرائح المجتمع العراقي، فان ذلك هو السبيل الوحيد لدرء الأخطار عن العراق وشعبه.
(وثيقة رقم ٢٦ جواب رقم ٤)

س ١٠: ما هو سبب النظام والهدوء ونظافة مدينة النجف الأشرف من كل الجوانب هل يعود ذلك إلى تدخل رجال الدين المباشر في ذلك أو أن هناك تفسيراً آخر؟
ج ١٠: ليس للمرجعية الدينية دور مباشر فيما يتعلق بالوضع الأمني في النجف الأشرف وقد وقعت فيه حوادث مؤسفة كان آخرها محاولة اغتيال السيد الحكيم دامت بركاته.

(وثيقة رقم ٣١ جواب رقم ٤)

س ١١: لماذا يا سيدي لا نسمع صوتكم كثيراً في الأمور التي تهتم العراقيين والعراق في هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلاد؟

ج ١١: إن سماحة السيد - دام ظله - على الرغم من اهتمامه البالغ ومتابعته المستمرة للشأن العراقي بجميع جوانبه إلا أنه قد دأب على عدم التدخل في تفاصيل العمل السياسي وفسح المجال لمن يثق بهم الشعب العراقي من السياسيين لممارسة هذه المهمة، ويكتفي سماحته بإبداء النصح والإرشاد لمن يزوره ويلتقي به من أعضاء مجلس الحكم والوزراء وزعماء الاحزاب وغيرهم.

والمؤسف أن بعضاً من وسائل الإعلام تستغل هذا الموقف وتنشر بين الحين والآخر بعض الأخبار المكذوبة وتروج الإشاعات التي لا أساس لها من الصحة.

(وثيقة رقم ٣٩ جواب رقم ٣)

س ١٢: ما هو السبب وراء انسحابكم عن طريق وكيلكم الشيخ عبد المهدي الكربلائي من مجلس محافظ كربلاء؟ وهل تظن أن انسحابكم أفضل من وجودكم؟

ج ١٢: سماحة السيد مدّ ظله لا يرتأي تدخل المرجعية وممثليها في الشؤون الإدارية.

(وثيقة رقم ٤٢ جواب رقم ٢)

س١٣: ما هي نية سماحتكم لتلبية حاجات الفقراء في هذه المدينة لعدم استغلالهم من قبل بعض القوى الأخرى (مرجعية أو حزبية) بوعودهم بأشياء كثيرة مقابل إثارة اعمال العنف واستغلال جهادهم لتسييرهم باتجاه مصالحهم الخاصة؟

ج١٣: المرجعية كانت ولا تزال تسعى في تأمين حوائج المؤمنين وفق الإمكانيات المتوفرة لها وهي بالتأكيد لا تقاس بحجم الحاجات الموجودة في هذا الطرف العصيب.

(وثيقة رقم ٤٢ جواب رقم ٣)

س١٤: كيف كان سماحة آية الله السيد السيستاني (دام ظلّه) يمارس مهامه كمرجع للطائفة إبان الحكم الظالم السابق الذي كان يضغط بشدة على حياة السيد (دام ظلّه الشريف) وكيف كان يجيب على استفتاءات المقلدين الحساسة وذات الطابع السياسي؟

ج١٤: كان الوضع حرجاً جداً بالنسبة إلى سماحته دام ظلّه وقد بقي سنوات طويلة رهين داره يمارس مسؤولياته في أضيق الحدود تجنباً عن منح أيّ ذريعة لأجهزة النظام في الوقعة بالحوزة العلمية وطلابها، وقد نجح - والله الحمد - في التحفظ على كيان الحوزة المقدسة في ظروف بالغة الخطورة والتعقيد.

(وثيقة رقم ٥٢ جواب رقم ٥)

*رسالة إلى رئيس الوزراء العراقي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس وزراء العراق الاستاذ نوري المالكي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته مع المحبة والتقدير

وبعد: فقد علمنا مؤخراً أن بعض ضعاف النفوس والمغرضين قاموا بتوجيه طلبات باسم سماحة السيد السيستاني - دام ظلّه - وبعض وكلائه المعروفين في المحافظات إلى عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية بشأن تعيين آلاف الاشخاص على ملاك الجيش وأجهزة حماية المنشآت وغير ذلك، وقد حصلوا على ما سعوا إليه في حالات عديدة.

ومن نماذج ذلك ما أشير إليه في كتاب وزير الدفاع المرقم ١٠٣١ في ٢٦/١/٢٠٠٦، وكتاب أمانة سر وزارة الدفاع المرقم ٨٠٥ في ١٠/٧/٢٠٠٦.

وإننا في الوقت الذي نوّكد فيه على عدم صحة أي طلب قدّم باسم سماحة السيد دام ظلّه أو أيّ من وكلائه في هذا المجال، وأن كل ما نسب إليهم كذب وتزوير، وأنه لم يسبق

أن تدخلت المرجعية الدينية ووكلائها في أمر تعيين أي شخص وفي أي مستوى في أجهزة الدولة العراقية.. نطالب باتخاذ الاجراءات الآتية:

١ - إلغاء التعيينات التي تمت على أساس هذه الطلبات المزورة، وملاحقة أصحابها ومعاقبتهم وكذلك كل الذين كان لهم دور في ذلك.

٢ - التحقيق مع المسؤولين الحكوميين الذين أخذوا بمثل هذه الطلبات من غير التحقق من صحة صدورها، ومعاقبة المقصرين منهم في هذا المجال.

٣ - إبلاغ جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية بأن سماحة السيد السيستاني ووكلاءه الشرعيين لا يتدخلون بتاتاً في أمر التعيينات الحكومية، وان أي طلب - مكتوب أو غير مكتوب - يقدم إليهم بهذا الشأن فهو غير صحيح ولا بدّ من عدم الأخذ به، بل اتخاذ الاجراءات القانونية بحق حامله وإبلاغ مكتب المرجعية بذلك.

هذا ما لزم بيانه، حفظكم وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(وثيقة رقم ٩٥)

س١٥: في (كانون الأول ٢٠٠٥) تم انتخاب أول حكومة عراقية في ظل الدستور الجديد. ما هي الأسباب التي دفعت المرجعية الدينية إلى التخلي عن دعم مرشحي قائمة بعينها؟

ج١٥: منهج المرجعية هو عدم التدخل في الشأن السياسي إلا بمقدار ما تحتمه الضرورة وحيث انتفت الأسباب الموضوعية التي دعت المرجعية إلى التدخل في الانتخابات السابقة ومنها تغيير النظام الانتخابي اكتفت في هذه الانتخابات بحث المواطنين وتشجيعهم على المشاركة فيها من دون دعم أيّة قائمة بعينها.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ١٦)

س١٦: سماحة المرجع الأعلى، على عكس المراجع في إيران، قد اختار البقاء بعيداً عن السياسة، هل كان هذا جيداً للعراق؟

ج١٦: المنهج الذي يؤمن به سماحة السيد هو عدم التدخل في الشأن السياسي إلا في ما تحتمه الضرورة، ويرى أن هذا هو الأصل لموقع المرجعية الدينية ومكانتها الروحية بين الناس.

(وثيقة رقم ١١٤ جواب رقم ٣)

س١٧: كم ازدادت : نفوذ/هيبة/تأثير وعدد المقلدين لسماحة المرجع الأعلى في العالم الإسلامي الشيعي منذ عام سقوط نظام صدام؟

ج١٧: من الواضح أن النهج الذي سار عليه سماحته في معالجة الأزمات الكبرى التي مرّت على العراق خلال السنوات العشر الأخيرة أكسبه احتراماً بالغاً في مختلف الأوساط، ولكن الذي يهّمه شخصياً هو صواب هذا النهج بقطع النظر عن مواقف الآخرين.

(وثيقة رقم ١١٤ جواب رقم ٤)

س١٨: الكثير من التقارير تشير إلى أن الإيرانيين يدفعون باتجاه جعل سماحة..... المرجع الأعلى المقبل؟ ماذا تقولون عن هكذا تقارير صحفية؟

ج١٨: لا تعليق على هذه التقارير، ولكن الأمر الذي ينبغي التأكيد عليه هو أن السمة الأبرز للمرجعية الدينية في النجف الأشرف هي استقلاليتها عن أية سلطة سياسية فلا بد من المحافظة على هذه الخصوصية في كل الأحوال.

(وثيقة رقم ١١٤ جواب رقم ٧)

*رسالة جوابية إلى قيادة حزب الدعوة الإسلامية حول اختيار رئيس وزراء جديد

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخوة في قيادة حزب الدعوة الإسلامية المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: فإنه تعقيباً على ما ورد في رسالتكم المؤرخة في ٢٦ شعبان ١٤٣٥ هـ من طلب التوجيه فيما يخصّ (المواقع والمناصب) أودّ أن أبلّغكم بأنه بالنظر إلى الظروف الحرجة التي يمرّ بها العراق العزيز وضرورة التعاطي مع أزماته المستعصية برؤية مختلفة عما جرى العمل بها، فإنني أرى ضرورة الإسراع في اختيار رئيس جديد للوزراء يحظى بقبول وطني واسع ويتمكن من العمل سوية مع القيادات السياسية لبقية المكونات لانقاذ البلد من مخاطر الإرهاب والحرب الطائفية والتقسيم.

سدّد الله خطاكم ووفقكم لما يحبّ ويرضى.

(وثيقة رقم ١٢٦)

مساعدة الفقراء

س ١: لا يخفى عليكم أن عدداً من أحياء بغداد وضواحيها كـ (مدينة الصدر) و(منطقة سبع البور) و(مدينة التنك) وغيرها تعاني من فقر شديد وإهمال متعمد وظروف معيشية صعبة، ولذلك نتوجه إلى سماحتكم بالإذن لنا - نحن من تجار بغداد والتمكنين مادياً فيها - أن نساهم بما علينا من الحقوق الشرعية لتأمين حوائج المؤمنين في تلك المناطق المحرومة وفق الضوابط الشرعية.

ج ١: مأذونون في ذلك، وفقكم الله لكل خير، وزاد لكم في الأجر والثواب والسلام عليكم وعلى جميع إخواننا المؤمنين ورحمة الله وبركاته.

(وثيقة رقم ٧٣)

مستقبل الحكم في العراق

س ١: ما هي رؤيتكم لمستقبل الحكم في العراق؟

ج ١: المبدأ الذي يؤكد عليه سماحته هو أن الحكم في العراق يجب ان يكون للعراقيين بلا أي تسلط للأجنبي، والعراقيون هم الذين لهم الحق في اختيار نوع النظام في العراق بلا تدخل للأجانب.

(وثيقة رقم ٢ جواب رقم ٤)

س ٢: هل تطالب المرجعية الدينية بموقع لها في مستقبل الحكم في العراق؟

ج ٢: هذا غير وارد بالنسبة إلى سماحة السيد.

(وثيقة رقم ٦ جواب رقم ١)

س ٣: ما هي الحكومة التي تريدون في عراق ما بعد صدام حسين وكيف يجب أن

يتم تشكيلها؟ هل ستلعبون دوراً فيها؟

ج ٣: شكل نظام الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي وآلية ذلك أن تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يطرح الدستور الذي يقرّه هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه، والمرجعية لا تمارس دوراً في السلطة والحكم.

(وثيقة رقم ٧ جواب رقم ١)

س٤: نعلم رأي السيد السيستاني في ابتعاد رجال الحوزة عن شؤون السياسة، لكن نود أن نعلم رأيكم في شكل العراق الجديد. من حيث هويته (هل توافقون على استمرار الهوية القومية العربية أم تفضلون الهوية الإسلامية)، وإن أمكن التكوين السياسي (اتحاد فيدرالي.... الخ).

ج٤: شكل العراق الجديد يحدده الشعب العراقي بجميع قومياته ومذاهبه وآلية ذلك هي الانتخابات الحرة المباشرة.

(وثيقة رقم ١٢ جواب رقم ١)

س٥: غالبية الشعب العراقي من الشيعة، ما هو الدور الذي تريد أن يلعبه شيعة العراق سياسياً؟ وما نوع الحكم الذي تريدونه في العراق، أي ما شكل الحكومة مستقبلاً ونوع النظام؟

ج٥: أمّا ما يريده الشيعة فهو لا يختلف عما يريده سائر أبناء الشعب العراقي من استيفاء حقوقهم بعيداً عن أيّ لون من ألوان الطائفية، وأمّا شكل نظام الحكم فيلزم أن يحدده الشعب العراقي بجميع أبنائه من مختلف الأعراق والطوائف وآلية ذلك هي الانتخابات العامة.

(وثيقة رقم ٢١ جواب رقم ٤)

س٦: أي نظام يعتقد سماحتكم أن يكون في العراق هل هو نظام ديمقراطي أو أي نظام آخر؟

ج٦: النظام الذي يعتمد مبدأ الشورى والتعددية واحترام حقوق جميع المواطنين.

(وثيقة رقم ٣١ جواب رقم ١)

س٧: من ترغبون في أن يحتل سدة الرئاسة في العراق؟

ج٧: من يختاره الشعب العراقي لذلك.

(وثيقة رقم ٣٦ جواب رقم ٩)

س٨: كيف ترى المرجعية المباركة شكل نظام الحكم المقبل في العراق؟

ج٨: هذا متروك لإرادة الشعب العراقي، ولكن لما كان معظم العراقيين من المسلمين فمن المؤكد أنهم سيختاروا نظاماً يحترم ثوابت الشريعة الإسلامية المقدسة كما يحترم

حقوق الأقليات، والجميع منفقون على ضرورة اعتماد مبدأ العدالة والمساواة بين أبناء هذا البلد في جنب مبدأ التعددية والانتخاب والتداول السلمي للسلطة.

(وثيقة رقم ٥٢ جواب رقم ٤)

س٩: ما هي الأسس التي يجب أن يقوم عليها عراق المستقبل؟

ج٩: مبدأ الشورى والتعددية والتداول السلمي للسلطة في جنب مبدأ العدالة والمساواة بين أبناء البلد في الحقوق والواجبات، وحيث أن أغلبية الشعب العراقي من المسلمين فمن المؤكد أنهم سيختارون نظاماً يحترم ثوابت الشريعة الاسلامية مع حماية حقوق الاقليات الدينية.

(وثيقة رقم ٥٣ جواب رقم ٦)

س١٠: نسبت بعض وكالات الأنباء إلى مصدر رفيع في مكتب السيد بأن سماحته يؤكد على (أن العراق لا يحكم بأغلبية طائفية أو قومية، وإنما بأغلبية سياسية - من مختلف مكونات الشعب العراقي - تتشكل عبر صناديق الانتخاب). نريد أن نتحقق من صحة صدور هذا التصريح، وشكراً.

ج١٠: نعم قد تمّ الادلاء بالتصريح المذكور.

(الوثيقة رقم ١٠٧)

المعارضة العراقية قبل سقوط النظام السابق

س١: هل بالإمكان إلقاء الضوء على طبيعة تواصل المرجع الأعلى السيد السيستاني مع المعارضين خارج العراق قبل الغزو الأمريكي إذا كان هذا الأمر موجوداً، وما هو الموقف الذي اتخذته المرجعية حيال مؤتمرات المعارضة في لندن وصالح الدين؟

ج١: لم يكن هناك تواصل بين مرجعية سماحة السيد السيستاني والمعارضة التي كانت في الخارج قبل سقوط النظام السابق، فإن ما كان يمارسه ذلك النظام من بطش وقمع ضد من له أدنى صلة بالمعارضة شكّل عائقاً أمام الاتصال بها، بالإضافة إلى أن أغلب تلك المعارضة لم يكن مؤهلاً لإحداث أي تغيير في العراق، ومن هذا المنطلق فإنّ عقدها لعدد من المؤتمرات في لندن وصالح الدين لم يحظ باهتمام كبير من المرجعية.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ١)

الملفات الحكومية

س١: بعد سقوط النظام وما رافق ذلك من انفلات أمني قام العديد من الأشخاص بالاستحواذ على الملفات الحكومية وخاصة تلك التابعة لبعض الدوائر الأمنية وفيها الكثير من المعلومات الصحيحة وغير الصحيحة المتعلقة بالناس وبالمصالح العامة.

فهل يجوز لأولئك الأشخاص استمرار الاستحواذ عليها؟ وهل يجوز لهم بيعها؟ وإذا لم يجز ذلك فماذا يصنعون بها؟

ج١: لا يجوز لهم ذلك ويلزمهم تسليمها إلى جهة حكومية ذات صلاحية، يوثق بمراجعتها للضوابط الشرعية والقانونية في التعامل معها والله العالم

(وثيقة رقم ٥٤)

الممتلكات العامة

س١: في هذه الأيام العصيبة ومع عدم تواجد الموظفين والمسؤولين في عدد من دوائر الدولة يقوم بعض الناس بالاستحواذ على الممتلكات العامة كمحتويات المدارس والبلديات وأدوية المذاخر والمستشفيات ونحو ذلك فما هو حكم ذلك في الشرع الشريف؟

ج١: لا يجوز أخذ شيء منها ويحرم التعامل به ومن فعل ذلك كان ضامناً والله الهادي.

(وثيقة رقم ١).

س٢: قام بعض ضعاف النفوس بالاستحواذ على الممتلكات العامة من المستشفيات والجامعات والدوائر الحكومية مستغلين غياب السلطة والانفلات الأمني، فما حكم ذلك؟

ج٢: لا بد من التحفظ عليها، ويرجّح أن يكون ذلك بجمعها في مكان واحد بإشراف لجنة مختارة من أهالي المنطقة لكي يتسنى تسليمها إلى الجهات ذات الصلاحية لاحقاً.

(وثيقة رقم ٣ جواب رقم ١).

س٣: هناك قطع كبيرة من الأراضي في كثير من الأحياء السكنية لم يتم توزيعها على المواطنين وتركت من قبل البلدية لجعلها حدائق أو ساحات أو مدارس ونحو ذلك من المرافق الضرورية للأحياء السكنية ولكن في الفترة الأخيرة قام البعض بتقسيمها وبنائها بيوتاً سكنية فهل يجوز ذلك؟

ج٣: هذه القطع تعدّ من حريم المناطق السكنية ولايجوز التصرف فيها بما ذكر.

(وثيقة رقم ٤ جواب رقم ١)

س٤: يقوم البعض بتوزيع قطع الأراضي الموات على الناس لبنائها بيوتاً لهم ويدّعي بعض المتصدّين للتوزيع أنه لديه الإذن من سماحة السيد السيستاني فهل هذا صحيح؟

ج٤: هذا غير صحيح، ولا إذن بإحياء الأراضي الموات من دون استحصال الموافقات الرسمية.

(وثيقة رقم ٤ جواب رقم ٢)

س٥: يقوم بعض أئمة المساجد في مدينة الثورة وغيرها ببيع ما تجمّع لديهم من المسروقات من الدوائر الحكومية ويدّعون أن لديهم الإجازة في ذلك من قبل الحوزة العلمية فهل أذن سماحة السيد في بيعها؟

ج٥: لم يأذن مدّ ظله في ذلك. بل لا بدّ من حفظ ما يتسنى حفظه وإرجاعه إلى الجهة ذات الصلاحية في الوقت المناسب.

(وثيقة رقم ٤ جواب رقم ٣)

س٦: تقوم بعض العوائل الفقيرة بالاستيلاء على البنايات الحكومية الفارغة وجعلها مساكن لهم فهل أذن سماحة السيد في ذلك؟

ج٦: لم يأذن مدّ ظله في ذلك.

(وثيقة رقم ٤ جواب رقم ٤)

س٧: يقوم بعض الناس باستخدام بعض الممتلكات المسروقة من الدوائر الحكومية كمولدات الكهرباء والسيارات في إطار الخدمة العامة فهل يجوز لهم التصدي لذلك كتصرف شخصي؟

ج٧: لا يجوز، والله العالم.

(وثيقة رقم ٤ جواب رقم ٥)

س٨: ما تقولون فيمن اقتحم المقرّات الحزبية التابعة للنظام السابق وحولها مساجد وحسينيات؟

ج٨: إذا مُسّت الحاجة إلى اتخاذ بعضها بصورة مؤقتة مراكز لتجمّع المؤمنين لأداء شعائرهم الدينية ونحو ذلك فلا بأس به مع مراجعة الوكيل المعتمد في المنطقة، ولا يترتب عليها أحكام المساجد والحسينيات.

(وثيقة رقم ٥ جواب رقم ١)

س٩: يقوم بعض (المعمّمين) بتسليم المواد المسروقة من الدوائر الحكومية ونحوها باسم (الحوزة الشريفة) وبعضهم يقوم بتوزيعها أو بيعها فهل هذا يتم بموافقة منكم؟
ج٩: لم يُمنح أحد بالإذن في التوزيع والبيع بل لابدّ من الحفظ للتسليم إلى الجهة ذات الصلاحية لاحقاً.

(وثيقة رقم ٥ جواب رقم ٣)

س١٠: قام البعض بالتصرف في الوقود المخزون في صهاريج تابعة للنظام السابق فما الحكم في ذلك؟

ج١٠: من تصرّف في شيء منها كان ضامناً وعليه التصدّق ببذله على الفقراء.
والله العالم

(وثيقة رقم ٥ جواب رقم ٦)

س١١: لوحظ في الآونة الأخيرة قيام العديد من المواطنين بالتجاوز على الأراضي العامة المسجلة باسم البلدية أو أحد دوائر الدولة وبناء دور سكنية عليها دون الحصول على أية موافقات من الجهات ذات العلاقة وان قسم منهم يدعي حصوله على ترخيص شرعي من سماحتكم أو أحد وكلائكم، ليتفضل سماحتكم مأجورين لبيان الحكم الشرعي حول الموضوع وما يترتب عليه من آثار. أيدكم الله وحفظكم ذخراً للاسلام والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ج١١: لم يرخص سماحة السيد مدّ ظله لأي شخص أو جهة بالاستيلاء على قطع الأراضي الخالية في الأحياء السكنية أو في غيرها من دون الحصول على الموافقات الرسمية الأصولية، بل قد منع من ذلك كما هو منشور في أجوبة استفتاءاته، ومن قام بالبناء في هذه الأراضي لم يستتبع ذلك حقاً له فيها وبالإمكان إلزامه بالتخلية والله العالم.

(وثيقة رقم ٣٢ جواب رقم ١)

س١٢: كما تعلمون فإنّ الكثير من الأبنية والعمارات العائدة إلى المؤسسات والجهات الحكومية قد تم استغلالها بعد سقوط النظام البائد من قبل الأهالي والمنظمات والجهات غير الحكومية من دون استحصال موافقات أصولية على ذلك من قبل الجهة الحكومية المختصة.

واليوم وفي الوقت الذي تسعى الحكومة جاهدة لبناء مؤسساتها التي انهارت مع سقوط النظام السابق تمسّ حاجتها إلى تلك الأبنية والعمارات، ولكن البعض ممن يستغلها يأبى عن إخلائها مدعياً أنه استحصل الإذن الشرعي بالبقاء فيها.

نرجو من سماحتكم التفضل ببيان الحكم الشرعي لذلك.

ج ١٢: إن سماحة السيد مدّ ظله لا يرحّص في استغلال الأبنية الحكومية - كسائر أموال الدولة - على خلاف الضوابط القانونية.

(وثيقة رقم ٦٦)

س ١٣: ما حكم من يستفيد من المنافع العامة مثل الطاقة الكهربائية بدون أن ينصب مقياساً أو أن يدفع ثمنها؟

ج ١٣: هذه سرقة من المال العام، وهي لا تختلف عن السرقة من الأموال الخاصة في الإثم والضمان.

(وثيقة رقم ٨١ جواب رقم ١)

س ١٤: ما حكم من يجهز داره أو تجارته بأكثر من مصدر للقدرة الكهربائية مما يجب أو يقلل من الانقطاع المزعج على حساب الآخرين مما يضطر وزارة الكهرباء إلى زيادة ساعات القطع المبرمج عنه لتعويض النقص الحاصل من التجاوز على الشبكة؟

ج ١٤: هذا غير جائز أيضاً.

(وثيقة رقم ٨١ جواب رقم ٢)

س ١٥: ما حكم تزويد الجيران بالقدرة الكهربائية في غير الوقت المخصص لهم لغرض الإحسان إليهم مما يسبب إحراق الخطوط والمحولات بسبب زيادة الضغط الناتج عن هذا التبرع؟

ج ١٥: إذا كانت وزارة الكهرباء تمنع من ذلك فلا يجوز.

(وثيقة رقم ٨١ جواب رقم ٣)

س ١٦: مسلم يحب الاستمتاع بتنوير الحديقة والكاراج وسطح الدار وتشغيل المدافئ في كافة مرافق الدار وبأكثر من الحاجة لكنه يسبّب عن غير قصد زيادة في قطع القدرة الكهربائية عن الآخرين علماً أنه يسدّد قوائم الكهرباء في أوقاتها ولا يتجاوز على الشبكة ولا يتبرع بالكهرباء لغيره.

تتصور وزارتنا أن إيقاف التبذير في استهلاك الكهرباء يمكن أن يخفض من الاستهلاك إلى النصف وقد تستطيع الوزارة في هذه الحالة التوقف عن تنفيذ برنامج القطع المبرمج وسوف تقوم بعمل تجربة في إحدى مدن العراق بأن تطلب من المسلمين التوقف عن التبذير في الكهرباء مقابل عدم قطع القدرة الكهربائية عن مدينتهم وفضل ابتداءً التجربة بعد تسلم جوابكم على الأسئلة أعلاه في مدينة النجف الأشرف لما لها من قدسية لوجود سماحتكم فيها مما يعزز من تقدير المسلمين.

ج ١٦: لا ينبغي له ذلك بل يجدر بالجميع الاقتصاد في استخدام الطاقة الكهربائية من الشبكة العامة والتعاون مع وزارة الكهرباء عسى أن يساهم ذلك في تقليل ساعات القطع.

(وثيقة رقم ٨١ جواب رقم ٤)

س ١٧: في عام ٢٠٠٣ كيف تصفون المسؤولية المفاجئة بكونكم السلطة الشرعية الوحيدة التي تبقت في البلاد من خلال الجوامع والحسينيات بعد انهيار النظام العراقي السابق وسلطته الأمنية؟

ج ١٧: بالفعل فوجئت المرجعية الدينية أن عليها مسؤولية كبيرة في العمل على الحدّ من الآثار المدمّرة لانهيار مؤسسات الدولة العراقية وانعدام الأمن والاستقرار وتفاقم الجرائم ونهب الممتلكات العامة وغير ذلك، وكان أول بيان صدر من سماحة السيد هو بشأن تحريم أخذ شيء من أموال الدولة والتعامل بها وكان ذلك في (٢/نيسان/٢٠٠٣) وتم الإيعاز إلى الوكلاء والمعتمدين في مختلف أنحاء العراق باتخاذ إجراءات مناسبة لحفظ النظام العام في البلد بالمقدار الممكن والمنع من التعدي على المسؤولين في النظام السابق وعوائلهم.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ٢)

نصائح

س ١: ما هي أفضل نصيحة للعراقيين من خلال ذكر حديث نبوي أو من خلال حديث لإمام أو مرجع؟

ج ١: في القرآن الكريم وأحاديث النبي وأهل بيته الكثير ممّا لو عمل بها المسلمون لكانوا في حال أفضل من الحال الحاضر، ومن أبرز ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا

الطَّاعُونَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ *الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ *.

(وثيقة رقم ١٣ جواب رقم ٨)

س٢: هل من كلمة توجيهية للناس حول التعامل مع هؤلاء الأشخاص والمكاتب التي تقوم بهذه الأفعال؟

ج٢: ننصح المؤمنين - وفقهم الله تعالى لمراضيه - بأن لا يعتمدوا إلا على من يتقون بعلمه وورعه وتقواه والتزامه التام بتوجيهات المرجع الذي يقدونه والله الموفق.

(وثيقة رقم ١٦ جواب رقم ٣)

هوية العراق

س١: ما هو أكبر خطر وتهديد لمستقبل العراق؟

ج١: خطر طمس هويته الثقافية التي من أهم ركائزها هو الدين الإسلامي الحنيف.

(وثيقة رقم ١٣ جواب رقم ١٠)

س٢: أعلنت سلطات الاحتلال في العراق أنها قررت تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي القادم، وأنها ستعيّن أعضاء هذا المجلس بالمشاورة مع الجهات السياسية والاجتماعية في البلد، ثم تطرح الدستور الذي يقرّه المجلس للتصويت عليه في استفتاء شعبي عام.

نرجو التفضل ببيان الموقف الشرعي من هذا المشروع وما يجب على المؤمنين أن يقوموا به في قضية إعداد الدستور العراقي.

ج٢: إن تلك السلطات لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، كما لا ضمان أن يضع هذا المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ويعبر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الأساس الدين الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة، فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه، ولا بد أولاً من إجراء إنتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقرّه هذا المجلس، وعلى المؤمنين كافة المطالبة

بتحقيق هذا الأمر المهم والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه، أخذ الله تبارك وتعالى بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(وثيقة رقم ١٤)

س٣: ما هو الخطر الأكبر الآن على بلدكم في حالة وجوده؟

ج٣: خطر محو ثقافته الدينية الوطنية.

(وثيقة رقم ٣٦ جواب رقم ٦)

هيئة الأمم المتحدة

س١: كما ورد في فتوى سماحتكم بأن مجلس الـ(٣٠) شخصاً يجب أن يكون منتخباً، من الذي سينتخبهم؟ هل هم جميع العراقيون؟ ومن الذي يقرر من هو المؤهل للتصويت؟ ومن الذي يختار المرشحين؟

ج١: أعضاء مجلس كتابة الدستور يجب أن يتم اختيارهم من قبل الشعب العراقي بجميع ابنائه المؤهلين للانتخاب، وأما الشروط التي يجب توفرها في المشاركين في التصويت وفي المرشحين فهي شروط عامة معروفة.

وقد تم ترتيب انتخابات المجلس الدستوري في تيمور الشرقية بإشراف الأمم المتحدة - كما أخبرنا بذلك ممثل الأمين العام في زيارته لسماحة السيد - فلماذا لا يمكن ترتيب ذلك في العراق!!؟

(وثيقة رقم ١٧ جواب رقم ١)

س٢: سوف يقوم الجيش الياباني بمهام في العراق لربما ابتداءً من الخريف، مع أنها المهمة الأولى للجيش الياباني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ما هو رأي سماحتكم في قدوم الجيش الياباني إلى العراق؟

ج٢: ممكن أن ينظر الشعب العراقي بإيجابية إلى قدومهم إذا تمّ تحت مظلة الأمم المتحدة ولغرض توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس التأسيسي لكتابة الدستور.

(وثيقة رقم ٢١ جواب رقم ٥)

س٣: إنّ الجيش الياباني المؤلف من ١٣٠٠ جندي يكون في العراق في الشهر العاشر؟ ما هو رأيكم به؟

ج٣: يمكن أن ينظر الشعب العراقي إلى قدومهم بإيجابية إذا تمّ تحت مظلة الأمم المتحدة ولغرض توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس المكّف بكتابة الدستور.

(وثيقة رقم ٢٢ جواب رقم ٣)

*رسالة تعزية بمناسبة إغتيال ممثل الامين العام للأمم المتحدة في العراق:

السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة - نيويورك

تحية طيبة

لقد تلقينا ببالغ الأسف نبأ الحادث المروّع الذي أودى بحياة ممثلكم الشخصي في العراق السيد سرجيو دي ميلو وعدد من العاملين معه في مقر الأمم المتحدة ببغداد.

ونحن إذ نستنكر هذا العمل الإجرامي ونشيد بالفقيد الذي استقرأنا من خلال زيارته لنا حرص الأمم المتحدة على الوقوف إلى جانب العراق في محنته الراهنة، لنأمل أن لا يعيق هذا الحادث المؤسف جهود المنظمة الدولية في مساعدة الشعب العراقي في هذا الظرف العصيب، بل نأمل أن تتولى دوراً مركزياً في إقامة الأمن والاستقرار في العراق خلال المرحلة الانتقالية، وتقوم بالإشراف على الخطوات اللازمة لتمكين العراقيين من أن يحكموا بلادهم بأنفسهم وتعود إليهم السيادة عليه.

نسأل الله العليّ القدير أن يمنّ على العراق والعالم أجمع بالأمن والسلام، ويأخذ بيدكم إلى ما فيه خير شعوب العالم عامة والشعب العراقي خاصة، إنه سميع مجيب.

(وثيقة رقم ٢٨)

س٤: ما هو الوقت المناسب لمغادرة الأميركيين من العراق؟

ج٤: لا مبرر لتواجدهم من الأساس وإذا كانت هناك حاجة إلى قوات أجنبية لحفظ الأمن والاستقرار في العراق في المرحلة الانتقالية فلتكن تحت مظلة الأمم المتحدة.

(وثيقة رقم ٣٣ جواب رقم ٣)

س٥: هل ترغب أن تلعب فرنسا دوراً في بناء العراق وكذلك الأمم المتحدة؟

ج٥: هذا جيد وفق ما تمليه مصلحة الشعب العراقي.

(وثيقة رقم ٣٣ جواب رقم ٥)

س٦: ما هو نظركم بخصوص القوات التي تعمل في العراق لحفظ الأمن والسلام كالبغار والبولنديين؟

ج٦: إذا كان هناك حاجة إليهم فليكن عملهم بإشراف الأمم المتحدة لا قوات الاحتلال.
(وثيقة رقم ٤١ جواب رقم ٤)

س٧: ما هي رؤيتكم بشأن إجراء الانتخابات لتشكيل المجلس الوطني الذي يفترض أن تنبثق منه الحكومة العراقية الجديدة ذات السيادة، وإذا لم يمكن إجراء الانتخابات فما هي الآلية البديلة الأكثر عدالة في نظر السيد السيستاني؟

ج٧: إن تقارير الخبراء العراقيين المقدمة إلى سماحة السيد - دام ظله - تؤكد امكان إجراء الإنتخابات بدرجة مقبولة من المصداقية والشفافية خلال الأشهر المتبقية إلى التاريخ المقرر لنقل السيادة إلى ممثلي الشعب العراقي، ولكن هناك في مجلس الحكم وسلطة الاحتلال من يدعي عدم إمكان ذلك، ومن هنا كان اقتراح مجيء فريق من خبراء الأمم المتحدة إلى العراق للتحقق من هذا الأمر ودراسة الموضوع من كافة جوانبه، وقد قدم مجلس الحكم طلباً بذلك إلى السيد كوفي عنان الامين العام للأمم المتحدة. وإذا جاء فريق الخبراء وتوصلوا بعد العمل مع نظرائهم العراقيين إلى عدم إمكان إجراء الانتخابات فعليهم التعاون معهم في إيجاد آلية أخرى تكون الأصدق تعبيراً عن إرادة الشعب العراقي، وأمّا الآلية المذكورة في اتفاق مجلس الحكم وسلطة الاحتلال فلا تضمن أبداً تمثيل العراقيين بصورة عادلة في المجلس الوطني الموقت.

(وثيقة رقم ٤٥ جواب رقم ١)

س٨: ماذا تتوقعون من دور للأمم المتحدة في المرحلة القادمة؟

ج٨: إن المرجعية الدينية قد سبق لها أن طالبت - في رسالة التعزية التي بعثت بها إلى السيد كوفي عنان بوفاة السيد دي ميلو - بأن تلعب الأمم المتحدة دوراً مركزياً في عملية نقل السيادة، وكانت المرجعية وراء مطالبة مجلس الحكم من الأمين العام للأمم المتحدة إرسال فريق من خبراء المنظمة الدولية لدراسة الآلية المثلى التي ينبغي اعتمادها في ذلك، بعد أن استبعدت سلطة الاحتلال ومجلس الحكم - في اتفاقية ١٥ تشرين الثاني - أي دور للأمم المتحدة في هذا المجال.

وإنّ المرجعية ترى أنّ الأمم المتحدة التي أقرّت الاحتلال ووفرت له الغطاء الدولي تتحمل مسؤولية كبيرة أمام الشعب العراقي، وهي مطالبة بأداء دور فعّال في مساعدة

العراقيين في الخروج من محتهم والإشراف العام على العملية السياسية إلى حين الوصول إلى الوضع الدائم.

(وثيقة رقم ٥٣ جواب رقم ٣)

*بيان حول التقرير الصادر من البعثة الدولية المكلفة بتقصي الحقائق في العراق:

نشر يوم أمس في مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك التقرير الذي أعدّه فريق المنظمة الدولية لتقصي الحقائق الذي زار العراق مؤخراً، وقد لوحظ اشتمال التقرير على العديد من النقاط التي توافق رؤى المرجعية الدينية ما تم بيانها سابقاً.

فقد أكد التقرير على أن «إنشاء حكومة مكتملة الأهلية» يتوقف على إجراء «انتخابات وطنية مباشرة» وأن «فكرة نظام المجمعات» التي بني عليها اتفاق ١٥/تشرين الثاني «ليست عملية» و«لا تتمتع بدعم كافٍ من العراقيين» و«ليست بديلاً عن الانتخابات».

كما أوضح التقرير أنه «بغض النظر عن الآلية التي ستقرر لتشكيل الحكومة الانتقالية في ٣٠ حزيران فلا بد من فهم أن هذه الحكومة ستكون لمدة قصيرة، ويتعين أن تحلّ محلها في أسرع وقت ممكن حكومة منتخبة ديمقراطياً ومكتملة الأهلية»، وفي الوقت الذي قرّر الفريق الدولي أنه «لا يمكن إجراء انتخابات موثوقة بحلول ٣٠ حزيران» أكدّ على إمكانية إجرائها بعد بضعة أشهر من ذلك التاريخ «بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ أو بعد ذلك بقليل» إذا تمّ «الشروع فوراً بالأعمال التحضيرية لها»، وبهذا الصدد أوصى الفريق «بالعمل فوراً على إنشاء هيئة انتخابية عراقية مستقلة بدون مزيد من الإبطاء» للقيام بهذه المهمة.

وقد أشار التقرير إلى العديد من العيوب الخطيرة في اتفاق ١٥/تشرين الثاني، ومنها ابتناؤه على «قيام مجلس الحكم بصياغة القانون الأساسي على أساس تشاور وثيق مع سلطة التحالف» وتضمّنه «تفاصيل محددة تنصّ على أحكام رئيسية في القانون الأساسي تُلزم مشرعي المستقبل» وما نصّ عليه من أن «ما يتفق عليه مجلس الحكم وسلطة التحالف لا يمكن أن يعدّل لاحقاً»، وأيضاً ابتناؤه على إقرار «ترتيبات أمنية غير محددة تلزم الحكومة التي ستقام في المستقبل باتفاقيات غير معروفة بعد بين سلطة التحالف ومجلس الحكم» وغير ذلك من «مسائل لم تناقش ولم يتفق عليها لا على مستوى الشعب العراقي ولا على مستوى ممثليه المنتخبين».

وعلى الرغم من استبعاد الفريق الدولي فكرة نقل السيادة إلى حكومة منتخبة بصورة مباشرة، إلا أن ما قرره من إمكانية إجراء الانتخابات في نهاية عام ٢٠٠٤ يحظى بأهمية بالغة، ولا سيما مع اقتراح «إجرائها لاختيار جمعية وحيدة تناط بها مهمتان هما وضع دستور البلد والعمل في الوقت نفسه بوصفها الهيئة التشريعية» إلى حين إقرار الدستور الدائم، مما يعني ذلك كله تقليص المدة التي ستتولى فيها حكومة غير منتخبة زمام الامور في البلد إلى بضعة أشهر فقط، خلافاً لما ورد في اتفاق ١٥/تشرين الثاني من استمرارها في العمل إلى نهاية عام ٢٠٠٥.

وإن المرجعية الدينية تطالب بضمانات واضحة - كقرار من مجلس الأمن الدولي - بإجراء انتخابات وفق ذلك التاريخ، ليطمئن الشعب العراقي بأن الأمر لا يخضع مرة أخرى لمزيد من التسويف والمماطلة لذرائع مشابهة للتي تطرح اليوم.

كما تطالب المرجعية بأن تكون (الهيئة غير المنتخبة) التي تسلم لها السلطة في الثلاثين من حزيران «إدارة مؤقتة ذات صلاحيات واضحة ومحدودة تهئ البلد لانتخابات نزيهة وحرّة، وتدير شؤونه خلال الفترة الانتقالية» من دون تمكينها من اتخاذ قرارات مهمة تلزم الحكومة المنبثقة من مجلس منتخب.

وأما فيما يتعلق بالآلية التي سيتقرر اعتمادها في عملية نقل السلطة فإنّ هناك قلقاً متزايداً من أن لا يتيسر للأطراف المعنيّة التوصل في المدة المتبقية إلى آلية «تتمتع بتأييد الشعب العراقي على أوسع نطاق» كما طالبت بذلك الأمم المتحدة، وأن تجد هذه الاطراف نفسها في مطبّ المحاصصات العرقية والطائفية والسياسية، التي سعت المرجعية في تجاوزها بالدعوة إلى الاعتماد على آلية الانتخابات العامة.

نسأل الله العليّ القدير أن يوفق الجميع لما فيه خير الشعب العراقي العزيز ورفعته واستقراره، إنه سميع مجيب.

(وثيقة رقم ٥٥)

س٩: في (٢٨/حزيران/٢٠٠٣ م) قام ممثل الأمين العام للأمم المتحدة (سيجو فيرا دي ميلو) بزيارة المرجع الأعلى، هل بالإمكان إخبارنا عن وقائع هذه الزيارة؟ وما كان تأثير رحيله على العملية السياسية؟

ج٩: أصدر سماحة السيد في (٢٦/حزيران/٢٠٠٣) فتواه الشهيرة التي حدّد فيها آلية تشكيل مجلس كتابة الدستور وهي الانتخابات الحرّة المباشرة وعارض بذلك بشكل قاطع خطة سلطة الاحتلال لتشكيل المجلس الدستوري على أساس التعيين بعد التشاور مع

الفعاليات السياسية والعشائرية والدينية. وبعد يومين قام ممثل الأمين العام بزيارة سماحة السيد وكان لقاءً طيباً شرح خلاله سماحة السيد الأسباب التي دعت إلى اتخاذ موقفه الحاسم من موضوع كتابة الدستور العراقي وبدا السيد دي ميلو متفهماً لموقف المرجعية وداعماً له. وقد استمرّ التواصل تلفونياً مع السيد دي ميلو عبر مساعده السيد غسان سلامة للسير بالخطوات اللازمة لإجراء الانتخابات، ولكن وقع في آب الحادث المروّع الذي أودى بحياة السيد دي ميلو وكان ضربة قويّة لجهود الأمم المتحدة في مساعدة الشعب العراقي في الخروج من أزمتة. وقد عبّرت المرجعية عن أسفها البالغ لفقدان تلك الشخصية الرائعة في برقية التعزية التي وجهتها إلى السيد كوفي عنان عقيب الحادث مباشرة.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ٥)

الوضع الأمني

س١: هل هناك أي خطورة على سماحة السيد وأفراد عائلته؟

ج١: بعد سقوط النظام حصل انفلات أمني في مدينة النجف الأشرف وظهرت مجموعات مسلحة من الأشرار والمفسدين ووقعت حوادث مؤسفة، ولا يزال الأمن غير مضمون في المدينة وهناك مخاطر تهدد حياة المراجع ولا سيما سماحة السيد.

(وثيقة رقم ٢ جواب رقم ١)

س٢: هل يطلب سماحة السيد توفير الأمن له ولعائلته؟

ج٢: سماحته يريد الأمن لكل النجف بل لكل العراق ولا يريد له نفسه وعائلته وقد جاءت عشرات الوفود العشائرية لحمايته فشكرهم وأمرهم بالرجوع إلى أماكنهم.

(وثيقة رقم ٢ جواب رقم ٢).

س٣: هل يجوز التعامل بالأسلحة ولا سيما شراؤها بحجة الدفاع عن النفس؟ وهل

يجوز حملها لغير الجهات المسؤولة عن حفظ الأمن؟

ج٣: الأسلحة المنهوبة من مراكز الجيش ونحوها تبقى ملكاً للدولة ولا يجوز التعامل بها بل لا بدّ من جمعها وحفظها بإشراف لجنة من أهالي المنطقة لتسلم إلى الجهة ذات الصلاحية لاحقاً وليس لغير الجهات المسؤولة عن الأمن حمل الأسلحة وإطلاق العيارات النارية من دون ضرورة تقتضيه والله العالم.

(وثيقة رقم ٣ جواب رقم ٦)

س٤: بعد سقوط النظام وقعت أعداد هائلة من ملفات الأجهزة الأمنية في أيدي بعض المؤمنين هل يجوز نشر ما تضمنتها من أسماء عملاء النظام والمتعاونين معه؟

ج٤: لا يجوز ذلك، بل لابد من حفظها وجعلها تحت تصرف الجهة ذات الصلاحية.

(وثيقة رقم ١١ جواب رقم ٤)

س٥: بعض من ورد اسمه في سجل المتعاونين مع الأجهزة الامنية يدّعي أنه تعهد بالتعاون تحت طائلة التهديد والإكراه هل يجوز التشهير به قبل ثبوت كونه متعاوناً بمحض إرادته؟

ج٥: لا يجوز التشهير به حتى لو ثبت ذلك إلا في بعض الحالات رعاية لمصلحة

اهم.

(وثيقة رقم ١١ جواب رقم ٥)

س٦: هل الجو والوضع في النجف يعتبر خطر؟

ج٦: نعم لا يزال الوضع غير آمن.

(وثيقة رقم ١٣ جواب رقم ١٢)

س٧: هل ترتأي سماحتكم أن العراق بحاجة إلى جيش آخر جنباً إلى جنب أو بديلاً

عن الجيش الذي تم تأسيسه من قبل الحلفاء؟

ج٧: جيش العراق هو الجيش الوطني الذي يقوده العراقيون ومهمته الدفاع عن

العراق أرضاً وشعباً ومقدسات، ولا محلّ لجيش آخر إلى جنب هذا الجيش.

(وثيقة رقم ٢٤ جواب رقم ٢)

س٨: ما هو سبب النظام والهدوء ونظافة مدينة النجف الأشرف من كل الجوانب هل

يعود ذلك إلى تدخل رجال الدين المباشر في ذلك أو أن هناك تفسيراً آخر؟

ج٨: ليس للمرجعية الدينية دور مباشر فيما يتعلق بالوضع الأمني في النجف

الأشرف وقد وقعت فيه حوادث مؤسفة كان آخرها محاولة اغتيال السيد الحكيم دامت

بركاته.

(وثيقة رقم ٣١ جواب رقم ٤)

س٩: كيف ترون الحالة الأمنية في الوقت الحاضر من العراق؟

ج٩: الوضع الأمني سيء والأعمال الاجرامية تعمّ مختلف أرجاء العراق.
(وثيقة رقم ٣٣ جواب رقم ١)

س١٠: هل يجوز الإنخراط في سلك الجهاز المكلف بمكافحة المخدرات؟
ج١٠: يجوز بل يجب ذلك كفاية والله العالم.
(وثيقة رقم ٣٥ جواب رقم ٥)

س١١: هل تملكون قوة عسكرية خاصة أو ميليشيا شيعية؟
ج١١: كلا، ولسنا مع تشكّل مثل هذه الميليشيات، وتأكيدنا على دعم القوة الوطنية العراقية.

(وثيقة رقم ٣٦ جواب رقم ٥)

س١٢: من تتوقعون وراء مقتل السيد الحكيم؟

ج١٢: من لا يريدون الأمن والاستقرار للعراق ويريدون زرع بذور الفتنة والشقاق بين أبنائه.

(وثيقة رقم ٣٦ جواب رقم ٨)

س١٣: هل هناك ما ينبغي عمله لتوحيد الصف الشيعي في العراق خاصة بعد أحداث كربلاء المقدسة مؤخراً؟

ج١٣: الاختلاف في وجهات النظر ووجود اتجاهات متعددة في الوسط الشيعي كسائر الأوساط الأخرى حالة طبيعية لا يُخشى منها، والحوار الهادئ بين الأطراف المعنية هو الأسلوب الامثل لحلّ الخلافات، واحترام الأقلية لرأي الأكثرية وعدم محاولة الأكثرية للسيطرة على الأقلية والتحكّم بهم هو الأساس الذي يجب أن يُراعى في العمل السياسي.

وأما الذي حدث في كربلاء المقدسة من الصراع المسلح بين بعض الأهالي وبعض المجموعات المسلحة فقد نجم عن غياب السلطة المركزية عن الساحة بصورة مؤثرة وفاعلة، ووجود أعداد كبيرة من الأسلحة بأيدي عناصر غير منضبطة، وقد سبق لسماحة السيد - دام ظله - أن أكّد قبل عدة شهور في مختلف لقاءاته بأعضاء مجلس الحكم ومسؤولين آخرين من الوزراء وغيرهم على لزوم اتخاذ إجراءات سريعة وفاعلة في سبيل سحب الأسلحة غير المرخصة من أيدي الناس ودعم الشرطة العراقية بالعناصر الكفوءة

والمعدات اللازمة لتأخذ دورها الطبيعي في حماية المجتمع من بروز أي ظاهرة مخلة بالأمن، ولكن من المؤسف أنهم لم يتخذوا - أو لم يسمح لهم بأن يتخذوا - الاجراءات الضرورية في هذا المجال حتى آلت الأمور إلى الوضع الراهن، وربما ستبرز مشاكل جدية أخرى لو لم يبادروا إلى اتخاذ الخطوات التي أكد عليها سماحته.

وينبغي أن يعرف الجميع أن سماحة السيد - دام ظله - ليس طرفاً في أيّ نزاع يحدث هنا أو هناك، وأن رعايته الأبوية كانت ولا تزال تعمّ جميع العراقيين، وقد كلّف مكتبه في النجف الأشرف الدكتور حسين الشهرستاني دام توفيقه ببذل أقصى الجهود في سبيل حلّ الصراع الذي حدث في كربلاء، والتوصّل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية لنزع فتيل الفتنة، وقد قام بجهد كبير في هذا المجال وتوصّل إلى اتفاق بين الفرقاء لنزع الأسلحة من محيط الحرمين المقدسين والأماكن الشريفة الأخرى وتشكيل لجنة لتطبيق هذا الإجراء.

(وثيقة رقم ٣٩ رقم ١)

س ١٤: ما هو رأي سماحتكم في أحداث كربلاء وقيام الأميركان بإلقاء القبض على عدد من المشاركين فيها؟

ج ١٤: النزاع المسلح الذي وقع في كربلاء المقدسة نجم عن غياب السلطة الوطنية العراقية عن الساحة بصورة فاعلة، ووجود أعداد كبيرة من الأسلحة غير المرخصة بأيدي الجماعات غير المنضبطة، وقد تمّ التوصل إلى حلّ النزاع بمساعي ممثل لمكتب سماحة السيد دام ظله، والمحاكم العراقية الصالحة هي وحدها التي يحق لها محاسبة المقصرين أيّاً كانوا.

(وثيقة رقم ٤٠ جواب رقم ١)

س ١٥: ما هو رأي سماحتكم في الميليشيات الدينية، هل تصادقون على تشكيلها؟

ج ١٥: يلزم تعزيز القوات الوطنية العراقية المكلفة بتوفير الأمن والاستقرار ودعمها بالعناصر الكفوءة والمعدات الضرورية، ولسنا مع تشكيل أية ميليشيات.

(وثيقة رقم ٤٠ جواب رقم ٢)

س ١٦: هل أنتم قلقون من حصول صراع شيعي شيعي في المستقبل؟

ج ١٦: إذا لم تتخذ إجراءات سريعة من قبل السلطات الوطنية العراقية لسحب الأسلحة غير المرخصة وتعزيز القوات الوطنية المكلفة بتوفير الأمن والاستقرار فربما تقع مشاكل خطيرة مستقبلاً من دون اختصاص ذلك بالساحة الشيعية.

(وثيقة رقم ٤١ جواب رقم ٧)

س١٧: ما هو رد فعل سماحتكم تحت آثار الأحداث الأخيرة التي حدثت في كربلاء والإشاعات التي تقول أنها بداية حرب بين شيعة - شيعة؟ وما هو عملكم حول خفض آثار هذه الأحداث والتوتر في هذه المدينة المقدسة؟

ج١٧: نأمل أن لا يتكرر النزاع المؤسف الذي حدث في كربلاء المقدسة، وقد بذلنا جهدنا - من خلال مبعوث خاص - لتخفيف التوتر ثم لحل النزاع بين الأطراف المعنية هناك وقد تمّ ذلك والله الحمد.

(وثيقة رقم ٤٢ جواب رقم ١)

*تتناقل عدد من وسائل الإعلام منذ الليلة الماضية أخباراً عن تعرّض سماحة السيد السيستاني - دام ظلّه - لاعتداء مسلّح استهدف حياته الشريفة.

وإذ يوضح القسم الإعلامي بمكتب سماحته - دام ظلّه - في النجف الأشرف عدم صحة هذه الأخبار جملة وتفصيلاً، يؤكّد على ضرورة مراعاة المواطنين لأقصى درجات الحيطة والحذر في كل ما يتعلق بالوضع السياسي والأمني في هذه الأوقات الحساسة التي يترقب فيها الجميع وصول البعثة الدولية المكلفة بالتحقق من مدى إمكانية إجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس الوطني الإنتقالي.

آملين أن يتوفر للفريق الدولي الأجواء الملائمة لإنجاز عمله على الوجه الصحيح بعيداً عن الضغوط والمؤثرات الجانبية، ليتيسّر التوصل إلى الطريقة المثلى لتمثيل العراقيين - بجمع شرائحهم وطوائفهم - تمثيلاً حقيقياً في المجلس الوطني القادم.

نسأل الله العليّ القدير أن يجنّب الشعب العراقي الأبّي كل سوء ومكروه، ويمنّ عليه بالاستقلال والاستقرار والرفعة والتقدم، إنه سميع مجيب.

(وثيقة رقم ٥١، بيان)

س١٨: من وراء عمليات القتل والتخريب التي يذهب ضحيتها الأبرياء من العراقيين؟

ج١٨: لا يتوفر لدينا معلومات دقيقة عن يقومون بأعمال العنف التي تستهدف العراقيين من مدنيين ورجال شرطة وجيش وغيرهم، ولكن من المؤكد أن هؤلاء لا يريدون الأمن والاستقرار لهذا البلد ويساهمون في إطالة أمد الاحتلال والإضرار بمصلحة الشعب العراقي، ومن المهم جداً تضافر الجهود على ضبط الحدود والتحكم بالوافدين إلى

العراق والتزام دول الجوار وغيرها عدم التدخل في الشؤون الداخلية العراقية بأي شكل من الأشكال.

(وثيقة رقم ٥٣ جواب رقم ٨)

س١٩: بعد سقوط النظام وما رافق ذلك من انفلات أمني قام العديد من الأشخاص بالاستحواذ على الملفات الحكومية وخاصة تلك التابعة لبعض الدوائر الأمنية وفيها الكثير من المعلومات الصحيحة وغير الصحيحة المتعلقة بالناس وبالمصالح العامة.

فهل يجوز لأولئك الأشخاص استمرار الاستحواذ عليها؟ وهل يجوز لهم بيعها؟ وإذا لم يجز ذلك فماذا يصنعون بها؟

ج١٩: لا يجوز لهم ذلك ويلزمهم تسليمها إلى جهة حكومية ذات صلاحية، يوثق بمراجعتها للضوابط الشرعية والقانونية في التعامل معها والله العالم.

(وثيقة رقم ٥٤)

*من بيان حول تفجيرات كربلاء:

وإننا في الوقت الذي نحمل قوات الاحتلال مسؤولية ما يلاحظ من التسويف والمماطلة في ضبط حدود العراق ومنع المتسللين، وعدم تعزيز القوات الوطنية المكلفة بتوفير الأمن وتمكينها من العناصر الكفوءة وتأمين حاجتها من الأجهزة والمعدات اللازمة للقيام بمهامها ندعو جميع أبناء الشعب العراقي العزيز إلى مزيد الحذر والتنبيه لمكائد الأعداء والطامعين ونحثهم على العمل الجاد لرص الصفوف وتوحيد الكلمة في سبيل الإسراع في استعادة الوطن الجريح سيادته واستقلاله واستقراره

(جزء من وثيقة رقم ٥٦)

س٢٠: إنكم على علم بالأساليب القاسية التي تستخدمها قوات الاحتلال في المصادمات المستمرة منذ عدة أيام في مناطق من بغداد وفي عدد من المحافظات في الغرب والوسط والجنوب والتي أسفرت لحد الآن عن وقوع أعداد كبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين، وقد حدثت أيضاً ممارسات مؤسفة حيث تعرض عدد من المراكز والمؤسسات الحكومية للنهب والسلب واستولى على عدد آخر منها بعض المجموعات المسلحة مما خلق حالة من الفوضى والانفلات الأمني في عدد من المدن ولا زال الوضع يسير من سيء إلى أسوأ، فما هو الموقف أزاء كل ما يجري؟

ج ٢٠: إننا نشجب أساليب قوات الاحتلال في التعامل مع الحوادث الواقعة، كما ندين التعدي على الممتلكات العامة والخاصة وكل ما يؤدي إلى الإخلال بالنظام ويمنع المسؤولين العراقيين من أداء مهامهم في خدمة الشعب، وندعو إلى معالجة الأمور بالحكمة وعبر الطرق السلمية والامتناع عن أي خطوة تصعيدية تؤدي إلى المزيد من الفوضى وإراقة الدماء، وعلى القوى السياسية والاجتماعية أن تساهم بصورة فعالة في وضع حدّ لهذه المآسي والله ولي التوفيق

(وثيقة رقم ٦١)

س ٢١: لا يزال الوضع الذي يعانيه شيعة العراق مأساوياً جداً فالقتل فيهم مستمر خصوصاً في علمائهم وطلبة العلوم الدينية والسياسيين والإداريين وحتى الخدميين في الدوائر والقتل العشوائي للأبرياء واستهداف الزوار والمراقد المقدسة والمساجد والحسينيات وأماكن العزاء، وأصبحنا نفقد الأمان في أي مكان هذا فضلاً عن المجرمين الذين يعبثون في الأرض فساداً فما هو حكم هؤلاء لا سيما بعد تشخيص الجهات المتبقية والاتجاهات المساندة فإن وراء جميعها فكراً هو الخلاف لخط آل الرسول من غايته يتفاوتون في الجريمة، هل يعد هؤلاء من المفسدين في الأرض، وهل التصدي للمفسدين يعد من الأمور الحسبية التي لا يرضى الشارع بتركها.

ج ٢١: إعمال القوة في التصدي للأعمال الاجرامية - على اختلاف أنواعها ومصادرها - ليس من الأمور الحسبية التي يجوز التصدي لها لأي فرد أو جماعة بإذن أيّ فقيه جامع لشروط التقليد، بل يرى سماحة السيد مدّ ظله ضرورة تطبيق النظم والضوابط القانونية في هذا المجال وعدم التجاوز عليها بوجه والله العالم.

(وثيقة رقم ٦٧)

س ٢٢: في الظروف الحالية وما يتكشف يوماً بعد يوم من أبعاد الدور التخريبي الذي يقوم به أفراد وجماعات من أزلام النظام البائد والوافدين من الخارج في زعزعة أمن العراقيين واستهدافهم بعمليات إجرامية والسعي في تصفية نخبهم الفكرية والدينية والسياسية... هل يرى سماحة السيد دام ظله أن التعاون مع الأجهزة المكلفة بحفظ الأمن والاستقرار هو واجب شرعي يتحتم على العراقيين جميعاً أن ينهضوا به لرصد أولئك الأفراد والجماعات وللحد من تفاقم دورهم الهدّام الذي يستبيح دماء الأبرياء ويهدد بفتنة طائفية؟ أفتونا مأجورين.

ج ٢٢: نعم يجب ذلك - كفايةً - مع رعاية الضوابط الشرعية والله العالم.

(وثيقة رقم ٧٥)

*إن سماحة السيد السيستاني إذ يشجب الإعتداء الآثم الذي تعرضت له مدينة الكاظمية المقدسة في ذكرى استشهاد الإمام موسى بن جعفر ويبيدي ألمه البالغ لما نجم عنه وعن حادث الجسر المروّع من وقوع مئات الشهداء في صفوف الزوار الكرام ويعزّي ذويهم ويواسيهم في مصابهم الأليم ويتمنى للجرحي الشفاء العاجل، يدعو الحكومة العراقية إلى تحمل مسؤولياتها القانونية تجاه ما حصل وكشف جميع ملابساته للرأي العام، كما يدعو العراقيين جميعاً إلى وحدة الكلمة وحرص الصفوف وتفويت الفرصة على مثيري الفتنة.

(وثيقة رقم ٨٢، تصريح للناطق الرسمي لمكتب السيد السيستاني)

س٢٣: لا يخفى على سماحتكم التهديدات التي أطلقها أخيراً عملاء الثالوث المشؤوم ضد أتباع أهل البيت سلام الله عليهم، حيث أعلنها من يسمى بالزرقاوي حرباً على الشيعة في العراق.

فما هو رأيكم حول هذه المسألة الخطيرة، وما هي السبل لدفع الضرر عن أتباع أهل البيت وما هي توصياتكم للشيعة خصوصاً وللعراقيين عموماً؟

ج٢٣: إنّ الهدف الأساس من إطلاق هذه التهديدات ومما سبقها وأعقبها من أعمال إجرامية استهدفت عشرات الآلاف من الأبرياء في مختلف أنحاء العراق هو إيقاع الفتنة بين أبناء هذا الشعب الكريم وإيقاد نار الحرب الأهلية في هذا البلد العزيز للحيلولة دون استعادته لسيادته وأمنه ومنع شعبه المثخن بجراح الاحتلال وما سبقه من القهر والاستبداد من العمل على استرداد عافيته والسير في مدارج الرقي والتقدم.

ولكن معظم العراقيين - والله الحمد - على وعي تام بهذه الأهداف الخبيثة، وسوف لن يسمحوا للعدو الطامع بتحقيق مخططاته الاجرامية، مهما نالهم من ظلم وأذى وأريق على ثرى بلدهم الطاهر من دماء زكية لأهلهم وأحبّتهم.

وإننا في الوقت الذي نعبر فيه عن بالغ الأسى لكل قطرة دم عراقية تسفك ظلماً وعدواناً ونتألم لأهات الثكالي وبكاء الأيتام وأنين الجرحى ندعو المؤمنين من أتباع أئمة أهل البيت إلى الاستمرار في ضبط النفس مع مزيد من الحيطة والحذر ونحثهم على التعاون مع الأجهزة العراقية المختصة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات الحماية والمراقبة منعاً لتسلل المجرمين وأعدائهم إلى مدنها ومناطق سكنهم، كما ندعو سائر العراقيين إلى العمل على ما يعزّز وحدة هذا الشعب ويشدّ من أواصر الإلفة والمحبة بين أبنائه، ويكون

ذلك بالمنع - قولاً وعملاً - من الانتماء إلى هذه الفئة المنحرفة ومن تقديم العون لهم بأيّ ذريعة كانت وتحت أيّ عنوان كان، كما يلزم توعية المغفلين الذين يظنون بهؤلاء خيراً وتنبئهم على انحراف أفكارهم وسوء أهدافهم وتبعات أفعالهم ومخاطرها.

وندعو الحكومة العراقية إلى العمل الجادّ والدؤوب لتوفير الأمن والاستقرار لجميع العراقيين ورعاية كامل حقوقهم ومنع الأذى عنهم بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية والفكرية.

كما ندعو القضاء العراقي إلى أن يمارس دوره بالإسراع في محاكمة المتهمين في قضايا القتل والإجرام وإقرار العقوبة المناسبة في حقّ من تثبت إدانتهم، ولا يأخذه في ذلك لومة لائم.

نسأل الله العليّ القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه خير العراق وعزّته واستقراره واستقلاله ويجنّب العراقيين جميعاً كل سوء ومكروه إنه سميع مجيب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(وثيقة رقم ٨٤)

*ففيما يتعلق بالوضع الأمني أشار سماحته إلى بعض مكامن الخلل والقصور في الخطط الأمنية السابقة، مؤكداً على ضرورة بناء القوى العسكرية والأمنية العراقية على أسس وطنية سليمة، ومن العناصر الصالحة والكفوءة، وتزويدها بما تحتاج إليه من أجهزة ومعدات، في جنب وضع خطة مدروسة لجمع الأسلحة غير المرخص فيها.

وقال سماحته: إن عدم قيام الحكومة بما هو واجبها في تأمين الأمن والنظام وحماية أرواح المواطنين يفسح المجال لتصدي قوى غيرها للقيام بهذه المهمة، وهذا أمر في غاية الخطورة.

(جزء من وثيقة رقم ٩٤)

س٢٤: بعد مضي عدة أشهر على تشكيل الحكومة برئاسة السيد جواد المالكي، هل أن سماحة السيد راض عما يقوم به رئيس الوزراء وحكومته من خطوات لإعادة السلام إلى العراق؟

ج٢٤: هم يبذلون جهداً طيباً في هذا المجال، ولكن ليس بمقدورهم إحراز تقدم ملموس إذا لم يتخذ الفرقاء العراقيون - من المشاركين في العملية السياسية وغيرهم - قراراً واضحاً وصادقاً بنبذ العنف واستبداله بالحوار السلمي لحلّ الخلافات العالقة.

(وثيقة رقم ٩٦ جواب رقم ١)

س٢٥: يعتقد الخبراء ان وجود الميليشيات يزيد من سوء الوضع في العراق، ما هو الحل المناسب لهذه المشكلة بنظركم؟

ج٢٥: إن المرجعية الدينية كانت من أول المنادين بضرورة حصر السلاح في يد الحكومة وجمع الأسلحة غير المرخص فيها، ولكن لا بد أن يعمّم ذلك بالنسبة إلى كافة المجموعات المسلحة لأيّة جهة انتمت، وهذا يحتاج إلى قرار سياسي من مختلف الفرقاء وإلى قوات أمن عراقية قادرة على توفير الأمن والنظام.

(وثيقة رقم ٩٦ جواب رقم ٣)

س٢٦: تتحدث بعض المصادر عن حدوث أعمال عنف في النجف في (نيسان ٢٠٠٣م) حيث قُتل السيد عبد المجيد الخوئي وتهديدات للمراجع، وخشية على سلامة المرجع وصل العديد من أنصار المرجعية إلى النجف لتوفير الحماية، ما مدى مصداقية هذه الروايات وهل كان هناك خطر حقيقي على المراجع؟

ج٢٦: حصل آنذاك انفلات أمني وظهرت مجموعات مسلحة ووقعت حوادث مؤسفة وجاءت عشرات الوفود العشائرية لحماية سماحة السيد، ولكنه شكرهم وأمرهم بالرجوع إلى أماكنهم وقال: إنني لا أريد الأمن لنفسي وعائلتي فقط بل أريده لكل العراقيين.

(وثيقة رقم ١١٣ جواب رقم ٤)

* بيان حول التطورات الأمنية في محافظة نينوى

بسم الله الرحمن الرحيم

تتابع المرجعية الدينية العليا بقلق بالغ التطورات الأمنية الأخيرة في محافظة نينوى والمناطق المجاورة لها، وهي إذ تشدّد على الحكومة العراقية وسائر القيادات السياسية في البلد ضرورة توحيد كلمتها وتعزيز جهودها في سبيل الوقوف بوجه الإرهابيين وتوفير الحماية للمواطنين من شرورهم تؤكد على دعمها واسنادها لأبنائها في القوات المسلحة وتحثّهم على الصبر والثبات في مواجهة المعتدين. رحم الله شهداءهم الأبرار ومنّ على جرحاهم بالشفاء العاجل إنّه سميع مجيب.

(وثيقة رقم ١٢٣)

* فتوى الدفاع الكفائي ضد التنظيمات الإرهابية (داعش)

ما ورد في خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في ١٤/شعبان/١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٦/١٣م بعد سيطرة (داعش) على مناطق واسعة في محافظتي نينوى وصلاح الدين وإعلانها أنها تستهدف بقية المحافظات.

قال الشيخ الكربلائي في خطبة صلاة الجمعة الثانية من الصحن الحسيني الشريف ما يأتي:

إن العراق وشعبه يواجه تحدياً كبيراً وخطراً عظيماً وإن الارهابيين لا يهدفون إلى السيطرة على بعض المحافظات كنينوى وصلاح الدين فقط بل صرحوا بأنهم يستهدفون جميع المحافظات ولا سيما بغداد وكربلاء المقدسة والنجف الأشرف، فهم يستهدفون كل العراقيين وفي جميع مناطقهم، ومن هنا فإن مسؤولية التصدي لهم ومقاتلتهم هي مسؤولية الجميع ولا يختص بطائفةٍ دون أخرى أو بطرفٍ دون آخر.

وأكد الكربلائي: إن التحدي وإن كان كبيراً إلا أن الشعب العراقي الذي عرف عنه الشجاعة والإقدام وتحمل المسؤولية الوطنية والشرعية في الظروف الصعبة أكبر من هذه التحديات والمخاطر.

وأضاف الكربلائي: أنه لا يجوز للمواطنين الذين عهدنا منهم الصبر والشجاعة والثبات في مثل هذه الظروف أن يدب الخوف والاحباط في نفس أيٍّ واحدٍ منهم، بل لا بد أن يكون ذلك حافزاً لنا للمزيد من العطاء في سبيل حفظ بلدنا ومقدساتنا.

ودعا الكربلائي القيادات السياسية الى ترك الاختلاف والتناحر ولاسيما خلال هذه الفترة العصيبة وحثهم على توحيد مواقفهم ودعمهم واسنادهم للقوات المسلحة ليكون ذلك قوة إضافية لأبناء الجيش العراقي في الصمود والثبات، موضحاً انهم - أي القيادات السياسية - أمام مسؤولية تاريخية ووطنية وشرعية كبيرة.

وأضاف الكربلائي: ان دفاع أبنائنا في القوات المسلحة وسائر الأجهزة الامنية هو دفاع مقدس، ويتأكد ذلك حينما يتضح أن منهج هؤلاء الارهابيين المعتدين هو منهج ظلامي بعيد عن روح الاسلام، يرفض التعايش مع الآخر بسلام ويعتمد العنف وسفك الدماء وإثارة الاحتراب الطائفي وسيلة لبسط نفوذه وهيمته على مختلف المناطق في العراق والدول الأخرى.

وخاطب الكربلائي ابناء القوات المسلحة قائلاً: اجعلوا قصدكم ونيتكم ودافعكم هو الدفاع عن حرمة العراق ووحدته وحفظ الأمن للمواطنين وصيانة المقدسات من الهتك ودفع الشر عن هذا البلد المظلوم وشعبه الجريح.

ثم قال الكربلائي: وفي الوقت الذي تؤكد فيه المرجعية الدينية العليا دعمها واسنادها لكم فانها تحثكم على التحلي بالشجاعة والبسالة والثبات والصبر وتؤكد على إن من يضحى بنفسه منكم في سبيل الدفاع عن بلده وأهله وأعراضهم فإنه يكون شهيداً إن شاء الله تعالى.

وأضاف: المطلوب أن يحث الأبُّ ابنه والأمُّ ابنها والزوجة زوجها على الصمود والثبات دفاعاً عن حرمة هذا البلد ومواطنيه.

وتابع قائلاً: إن طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق وشعبه في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن هذا الوطن وأهله وأعراض مواطنيه وهذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي، بمعنى أنه إذا تصدى له من بهم الكفاية بحيث يتحقق الغرض وهو حفظ العراق وشعبه ومقدساته يسقط عن الباقيين.

ثم قال: ومن هنا فان المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الارهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية.

واختتم ممثل المرجع السيستاني كلامه بقوله: إن الكثير من الضباط والجنود قد أبلوا بلاءً حسناً في الدفاع والصمود وتقديم التضحيات فالمطلوب من الجهات المعنية تكريم هؤلاء تكريماً خاصاً لينالوا استحقاتهم من الثناء والشكر وليكون حافزاً لهم ولغيرهم على أداء الواجب الوطني الملقى على عاتقهم.

(وثيقة رقم ١٢٤)

* توضيح فتوى الدفاع الكفائي ضد التنظيمات الإرهابية (داعش)

نص ما ورد بشأن الأوضاع الراهنة في العراق في خطبة الجمعة التي ألقاها فضيلة العلامة السيد أحمد الصافي ممثل المرجعية الدينية العليا في يوم (٢١/شعبان/١٤٣٥ هـ) الموافق (٢٠/حزيران/٢٠١٤ م)

بسم الله الرحمن الرحيم

في الجمعة الماضية دعت المرجعية الدينية العليا إلى التطوع للانخراط في القوات الأمنية للدفاع عن العراق في ظلّ أوضاع صعبة يمرّ بها البلد وهنا عدّة نقاط ينبغي بيانها.

النقطة الأولى: إنّ هذه الدعوة كانت موجهة إلى جميع المواطنين من غير اختصاصٍ بطائفةٍ دون أخرى، إذ كان الهدف منها هو الإستعداد والتهيؤ لمواجهة الجماعة التكفيرية المسماة بداعش التي أصبح لها اليد العليا والحضور الأقوى فيما يجري في عدّة محافظات، وقد أعلنت بكل صراحة ووضوح أنها تستهدف بقية المحافظات العراقية حتّى مثل النجف الأشرف وكربلاء المقدسة كما أعلنت بكلّ صراحةٍ أنها تستهدف كل ما تصل إليه يدها من مرقد الأنبياء والأئمة والصحابة والصالحين فضلاً عن معابد غير المسلمين من الكنائس وغيرها، فهي إذاً تستهدف مقدّسات جميع العراقيين بلا اختلاف بين أديانهم ومذاهبهم كما تستهدف بالقتل والتنكيل كل من لا يوافقها في الرأي ولا يخضع لسلطتها حتى من يشترك معها في الدين والمذهب.

هذه الجماعة التكفيرية بلاءٌ عظيمٌ ابتليت به منطقتنا والدعوة إلى التطوُّع كانت بهدف حثّ الشعب العراقي بجميع مكوّناته وطوائفه على مقابلة هذه الجماعة التي ان لم تتم اليوم مواجهتها وطردها من العراق فسيندم الجميع على ترك ذلك غداً ولا ينفع الندم عندئذٍ.

ولم تكن للدعوة إلى التطوُّع أي منطلق طائفي ولا يُمكن أن تكون كذلك، فإنّ المرجعية الدينية قد برهنت خلال السنوات الماضية وفي أشد الظروف قساوةً أنها بعيدة كل البعد عن أي ممارسةٍ طائفيةٍ وهي صاحبة المقولة الشهيرة عن أهل السنّة (لا تقولوا اخواننا بل قولوا أنفسنا) مؤكدةً مراراً وتكراراً على جميع السياسيين ومن بيدهم الأمر ضرورة أن تُراعى حقوق كافة العراقيين من جميع الطوائف والمكوّنات على قدم المساواة، ولا يُمكن في حالٍ من الأحوال أن تحرّض المرجعية على الإحتراب بين أبناء الشعب الواحد بل هي تحثّ الجميع على العمل لشدّ أواصر الألفة والمحبة بينهم وتوحيد كلمتهم في مواجهة التكفيريين الغرباء.

النقطة الثانية: إنّ دعوة المرجعية الدينية إنّما كانت للإنخراط في القوّات الأمنية الرسمية وليس لتشكيل ميليشيات مسلّحة خارج إطار القانون، فإنّ موقفها المبدئي من ضرورة حصر السلاح بيد الحكومة واضحٌ ومنذ سقوط النظام السابق فلا يتوهم أحدٌ أنّها تؤيّد أي تنظيم مسلّح غير مرخّص فيه بموجب القانون.

وعلى الجهات ذات العلاقة أن تمنع المظاهر المسلّحة غير القانونية وأن تُبادر إلى تنظيم عمليّة التطوُّع وتُعلن عن ضوابط محدّدة لمن تحتاج إليهم القوّات المسلّحة والأجهزة الأمنية الأخرى حتى تتضح الصورة للمواطنين الراغبين في التطوُّع فلا يزدحم على مراكز التطوُّع إلا من تتوفّر فيه الشروط..

والمرجعية الدينية إذ توجه بالغ شكرها وتقديرها لمآت الآلاف من المواطنين الأعزّاء الذين استجابوا لدعوتها وراجعوا مراكز التطوّع في مختلف أنحاء العراق خلال الأسبوع المنصرم فإنها تأسف عما حصل للكثير منهم من الأذى نتيجة عدم توقّر الاستعدادات الكافية لقبول تطوّعهم وهي تأمل أن تتحسن الأمور في المستقبل القريب.

النقطة الثالثة: إنّ المحكمة الاتحادية قد صادقت على نتائج الانتخابات النيابية وهناك توقيتات دستورية لانعقاد مجلس النواب الجديد واختيار رئيسه ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة، ومن المهم جداً الالتزام بهذه التوقيتات وعدم تجاوزها، كما أنّ من الضروري أن تتحاور الكتل الفائزة ل يتمخّض عن ذلك تشكيل حكومة فاعلة تحظى بقبولٍ وطنيٍ واسعٍ تتدارك الأخطاء السابقة وتفتح آفاقاً جديدةً أمام جميع العراقيين لمستقبلٍ أفضل.

النقطة الرابعة: إنّ الأوضاع الراهنة تحتمّ على العراقيين مزيداً من التكاثر والتلاحم فيما بينهم، ومن هذا المنطلق يتعيّن التعاون في التخفيف من معاناة النازحين والمهجّرين وإيصال المساعدات الضرورية إليهم كما يتعيّن على تجّار المواد الغذائية وغيرها مما يحتاج إليها عامّة الشعب أن يراعوا الإنصاف ولا يعمدوا إلى رفع الأسعار ولا يحتكروا الأطعمة التي تشكّل قوت الناس فإنّ الاحتكار بالإضافة إلى كونه غير جائز شرعاً ممّا لا ينسجم مع مكارم أخلاق العراقيين.

نسأل الله تعالى أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح انه أرحم الراحمين.

(وثيقة رقم ١٢٥)

س ٢٧ - سماحة المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في عام ٢٠١٤ عندما سقطت الموصل ومناطق واسعة أخرى من العراق بيد «داعش» دعوتهم في خطبة الجمعة إلى الدفاع الكفائي، ومنذ ذلك اليوم تم تحرير العديد من المناطق وأمكن دفع المخاطر عن كثير من المدن، فهل تلك الدعوة لا تزال قائمة أن أم بإمكان المتطوعين الرجوع إلى أعمالهم الاعتيادية؟
أفتونا مأجورين.

س ٢٧ - قد أفتينا بوجود الالتحاق بالقوات المسلحة وجوباً كفاً للدفاع عن الشعب العراقي وأرضه ومقدساته، وهذه الفتوى لا تزال نافذة لاستمرار موجبها، بالرغم من بعض التقدم الذي أحرزه المقاتلون الأبطال في دحر الإرهابيين.

(وثيقة رقم ١٢٧)

وظيفة رجال الدين

س١: ما حدود وظيفة رجل الدين في الوقت الحالي؟ وهل له أن يتدخل في الأمور الإدارية؟

ج١: لا يصح أن يزج برجال الدين في الجوانب الإدارية والتنفيذية بل ينبغي أن يقتصر دورهم على التوجيه والإرشاد والإشراف على اللجان التي تتشكل لإدارة أمور المدينة وتوفير الأمن والخدمات العامة للأهالي.

(وثيقة رقم ٣ جواب رقم ٤).

س٢: ماهي وظيفة طلبة الحوزة العلمية في الظرف الراهن؟

ج٢: وظيفتهم - في هذا الزمان كسائر الأزمنة - فيما يتعلق بالمجتمع هي السعي في ترويج الشرع الحنيف ونشر أحكامه وتعليم الجاهلين ونصح المؤمنين ووعظهم وإصلاح ذات بينهم ونحو ذلك مما يرجع إلى إصلاح دينهم وتكميل نفوسهم، ولا شأن لهم بالأمور الإدارية ونحوها.

(وثيقة رقم ٥ جواب رقم ٤)

س٣: كيف تغير وضع رجال الدين بعد سقوط النظام؟

ج٣: تيسر لهم القيام بصورة أفضل بما هو واجبهم من تعليم الجاهلين ونصح المؤمنين وإرشادهم وإصلاح ذات بينهم ونحو ذلك مما يرجع إلى صلاح دينهم ودنياهم.

(وثيقة رقم ١٣ جواب رقم ٢)

س٤: ما هو الدور السياسي الذي يملكه المرجع أو رجال الدين؟

ج٤: سماحة السيد لا يطلب موقفاً في الحكم والسلطة ويرى ضرورة ابتعاد علماء الدين عن مواقع المسؤوليات الإدارية والتنفيذية.

(وثيقة رقم ١٣ جواب رقم ٤)

س٥: هل لرجال الدين أن يكونوا جيوش خاصة لحماية الحوزة أو لمراقبة وصيانة الأخلاق العامة؟

ج٥: ليس هذا وارداً لدينا.

(وثيقة رقم ٢٣ جواب رقم ٣)

س٦: ما هو السبب وراء انسحابكم عن طريق وكيلكم الشيخ عبد المهدي الكربلائي من مجلس محافظ كربلاء؟ وهل تظن أن انسحابكم أفضل من وجودكم؟

ج٦: سماحة السيد مدّ ظله لا يرتأي تدخّل المرجعية وممثليها في الشؤون الإدارية.

(وثيقة رقم ٤٢ جواب رقم ٢)

س٧: في حال تمت الانتخابات وفقاً لوجهة نظر آية الله السيستاني (دام ظله الشريف)، فهل تنوي المرجعية الشريفة أو الحوزة المباركة أن تشارك في نظام الحكم القادم، وذلك لترسيخ ثقة الشعب العراقي بالنظام الجديد؟

ج٧: إنّ سماحة السيد دام ظله إنّما طالب بإجراء الانتخابات لغرض تمكين الشعب العراقي من اختيار ممثليهم من إدارة بلدهم، سماحته ليس معنياً بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي فإنّه يرتأي لعلماء الدين أن يناؤا بأنفسهم عن هذا المجال، ولكن هذا لا يمنع من قيامهم بإسداء النصح والتوجيه للناس وإرشادهم إلى الضوابط التي ينبغي اعتمادها في اختيار ممثليهم في أية انتخابات قادمة.

(وثيقة رقم ٥٢ جواب رقم ٢)

س٨: هناك من يتخوف من إقامة حكم ديني يحرم الأقليات من بعض حقوقها في ضوء تصريحات متطرفة من قبل البعض، والاعتداءات على حياة وممتلكات عراقيين من طوائف مختلفة من دون مبرر، فهل هناك ما يبرر تلك المخاوف أم سيبقى كل شيء كما هو الآن بالنسبة للمسيحيين والطوائف الأخرى؟

ج٨: إنّ القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية في العراق لا تدعو إلى قيام حكومة دينية، بل إلى نظام يحترم الثوابت الدينية للعراقيين ويعتمد مبدأ التعددية والعدالة والمساواة كما مرّ، وقد سبق للمرجعية الدينية أن أوضحت أنها ليست معنية بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي وأنها ترتأي لعلماء الدين أن يناؤا بأنفسهم عن تسلّم المناصب الحكومية.

وأما ما يقع أحياناً من بعض الاعتداءات على غير المسلمين فهو أمر مرفوض تماماً وسيتم القضاء عليها بعد تمكين قوات الشرطة والمحاكم من أداء مهامها بصورة كاملة.

(وثيقة رقم ٥٣ جواب رقم ٧)

س٩: بناءً على ما جاء في التغييرات الأخيرة حول مجالس إدارات الأقضية والنواحي ومنها قضاء العمارة ولأجل مساهمتكم في إدارة شؤون المحافظة. لذا نرجو تسمية ممثل مكتبكم لعضوية هذا المجلس خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور هذا الكتاب من أجل خدمة العراق العزيز عموماً ومحافظةنا خاصة شاكرين تعاونكم. مع التقدير.

ج٩: إن مكتب سماحة السيد دام ظلّه لن يعيّن ممثلين له في المجالس الادارية في أيّ من المناطق، ولا بدّ لمن يدخل المجلس الإداري أن يكون كفوءاً بأداء عمله ويحظى بثقة غالبية المواطنين.

(وثيقة رقم ٦٣)

اليابان

س١: سوف يقوم الجيش الياباني بمهام في العراق لربما ابتداءً من الخريف، مع أنّها المهمة الأولى للجيش الياباني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ما هو رأي سماحتكم في قدوم الجيش الياباني إلى العراق؟

ج١: ممكن أن ينظر الشعب العراقي بإيجابية إلى قدومهم إذا تمّ تحت مظلة الأمم المتحدة ولغرض توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس التأسيسي لكتابة الدستور.

(وثيقة رقم ٢١ جواب رقم ٥)

س٢: إنّ الجيش الياباني المؤلف من ١٣٠٠ جندي يكون في العراق في الشهر العاشر؟ ما هو رأيكم به؟

ج٢: يمكن أن ينظر الشعب العراقي إلى قدومهم بإيجابية إذا تمّ تحت مظلة الأمم المتحدة ولغرض توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس المكلف بكتابة الدستور.

(وثيقة رقم ٢٢ جواب رقم ٣)

س٣: لقد انسحبت القوات اليابانية من السماوة بعد سنتين ونصف السنة من النشاطات الإنسانية.. بهذه المناسبة اسمحوا لي أن أسألكم عن انطباعكم عن اليابان؟

ج٣: الشعب الياباني قدّم نموذجاً رائعاً في التغلب على ما خلّفته الحرب العالمية الثانية واستطاع أن يحقق تقدماً علمياً واقتصادياً مذهلاً خلال عدة عقود، نتمنى أن تتاح فرصة مماثلة للشعب العراقي في الرقي والتقدم بمساعدة الشعب الياباني الصديق.

(وثيقة رقم ٩٦ جواب رقم ٦)

اليهود الصهاينة

س١: نُمي إلى أسمعنا أن بعض اليهود الصهاينة قد دخلوا العراق بعد الاحتلال ويسعون في عملية منظمة إلى شراء الفنادق والمراكز التجارية والدور وقطع الأراضي في بغداد والمحافظات ويبدلون بأزائها أسعاراً خيالية فما هو حكم بيعها عليهم؟

ج١: لا يجوز البيع والتمن سحت والله العالم.

(وثيقة رقم ١٥)

الفصل الثالث

الوثائق

فتوى الدفاع الكفائي ضد التنظيمات الإرهابية (داعش)

ملحق

تعليقات على مذكرات بريمر «منتدى الفكر العراقي»

صدر قبل مدة كتاب (عامٌ قضيتُهُ في العراق) للسفير بول بريمر، مترجماً إلى العربية بقلم (عمر الأيوبي) عن دار الكتاب العربي في بيروت، واشتمل على المذكرات السياسية لبريمر خلال الحقبة التي عاشها في العراق حاكماً للاحتلال الأمريكي.

وتضمن الكتاب - فيما تضمن - عرضاً للعلاقة مع المرجعية الدينية العليا المتمثلة بسماحة السيد السيستاني حفظه الله، وتطرق إلى جملة من مواقفها ورؤاها في العملية السياسية في العراق في تلك المدة.

ولكن ورد ذلك بشكل مخالف لما هو مُعلن من مواقف سماحته تارة، ولما عُرف واشتهر منها أخرى، في العديد من القضايا والأحداث، مما أثار الكثير من التساؤلات لدى الباحثين عن مدى صدق الكاتب ودقته فيما نقله وأورده.

وقد رغب كثير من المهتمين بالشأن العراقي التعرف على رأي أوساط المرجعية الدينية فيما ذكر في هذا الكتاب، ولاسيما في عدد من موارده المهمة.

ولذلك قام (منتدى الفكر العراقي) بمراجعته واستخلاص أهم مقاطعه التي لها علاقة بمواقف سماحة السيد، ثم طلب من مصدر مقرب من مكتب سماحته في النجف الأشرف التعقيب على تلك المقاطع؛ وقد استجاب - مشكوراً - لهذا الطلب، قائلاً في البداية:

«إن ما أورده بريمر في مذكراته عن رؤى سماحة السيد دام ظله ومواقفه السياسية هو في الغالب غير دقيق أو غير صحيح، وورد أحياناً بصورة مشوهة أو مجتزئة.

ولعل السبب في ذلك أمران:

١ - انه لم يكن له طريق للتواصل المباشر مع المرجعية، فاعتمد في التعرف على آرائها على ما نقله له بعض الساسة العراقيين ونحو ذلك، وهذا ما أوقعه في الخطأ والاشتباه أحياناً كما ستأتي الإشارة إليه.

٢ - أن مواقف المرجعية قد أدت إلى إفشال خطته الأوليّة وواجه بسببها عوائق وإخفاقات متكررة، وقد شعر بإحباط شديد جرّاء ذلك، كما سجله بنفسه في إحدى رسائله إلى زوجته قائلاً: «يا له من يوم مريع، ربما تتطور هذه الأزمة لتنتهي عملي لأنني أستطيع أن أتصور الآن أن الإدارة ستخلص إلى أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها معي، إذ لم أتمكن من تنفيذ أيّ من خطّتيّ رغم أن ذلك بسبب السيستاني في كلا الحالتين... لذا فقد وصلنا إلى نهاية اللعبة وحن وقت استبدال الرامي، ويجدر بالرامي الجديد أن يكون متخصصاً» انظر ص ٣١٠.

ويبدو أنه دون مذكراته في ظل هذا الشعور بالإحباط والإخفاق في إنجاز مقاصده، فلم يكن على ما يفترض أن يكون عليه من حياد وموضوعية.

وعلى هذا، فليس من الصحيح الاعتماد على هذه (المذكرات) مصدراً للتعرف على رؤى سماحة السيد دام ظله وما اتخذه من مواقف سياسية خلال تلك الحقبة التي تحدث عنها بريمر، وبعد ذلك فلا ضرورة في التعليق على ما ذكره ونسبه إلى سماحته بل لعل السكوت عنه أولى، لولا أن يُفسر ذلك لدى البعض - من غير المطلعين على حقائق الامور -، بكونه إقراراً بصحة ما أورده، ويبدو كما لو كان حقائق ثابتة وهو مخالف لها بكل تأكيد، فهذا ما اقتضى إجابة طلبكم بالتعقيب عليه بصورة موجزة خدمة للتاريخ وتثبيتاً للحقائق ودفعاً للأوهام».

وفيما يأتي نصوص الفقرات الواردة في الكتاب المذكور التي حاول (منتدى الفكر العراقي) استيضاح رأي أوساط المرجعية فيها، ملحقة بتعقيب المصدر المقرب من مكتب سماحة السيد حفظه الله في النجف الأشرف.

(العلاقة مع الاحتلال)

١ - قال الكاتب في ص ٧٥: «شجع القادة الشيعة بمن فيهم آية الله العظمى السيستاني أتباعهم على التعاون مع الائتلاف منذ التحرير».

التعقيب: هذا الكلام - وفيما يتعلق بخصوص سماحة السيد دام ظله - مما لا أساس له من الصحة، فإنه لم يصدر من سماحته ما يشير إلى مقولة (التعاون) أبداً، ويبدو أن الأصل فيما ذكره هو التصريح الذي أدلى به بعض الوافدين إلى النجف الأشرف في الأيام الأولى للاحتلال في مقابلة له مع بعض الإذاعات الأجنبية، اعتماداً على ما سمعه من بعض الأفواه! وقد عرف لاحقاً أنه غير صحيح، فأدلى بتصريح آخر لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) نفى فيه صحة كلامه الأول، ولكن بعض المسؤولين الأمريكيين وأطراف أخرى، ظلوا متمسكين بالرواية الأولى!!

٢ - حكى الكاتب في ص ٢١٣ عن أحد مساعديه (هيوم هوران) تحليلاً لعدم استقبال سماحة السيد حفظه الله لأية شخصية من سلطة الاحتلال مفاده: «أنه لا يمكن أن يشاهد علناً أنه يتعاون معنا»، وادّعى في ص ٢١٤ أن سماحة السيد حفظه الله أرسل إليه من يقول له «بنته يفقد مصداقيته في أوساط المؤمنين إذا تعاون علناً مع مسؤولي الائتلاف».

التعقيب: إن ما نُسب إلى سماحة السيد دام ظله عارٍ من الصحة تماماً، لأن موقف سماحته من عدم استقبال المسؤولين في سلطة الاحتلال وعدم التواصل معهم كان موقفاً مبدئياً، يعبر عن عدم الإقرار بمشروعية الاحتلال، ويشير إلى أن تعامل سماحته مع ما يجري إنما هو على أساس تأمين المصالح العليا للشعب العراقي قدر المستطاع ووفق ما تسمح به الظروف والأوضاع المستجدة.

وقد بقي سماحته متمسكاً بموقفه الراض لأن يستقبل هو شخصياً، أو أي من ممثليه أو العاملين في مكتبة، لأية شخصية من سلطة الاحتلال - أمريكية أو غير أمريكية - رغم إصرار البعض من السياسيين، ومحاولتهم إقناع سماحته بخلاف ذلك [(١)].

ويلاحظ أن بريمر قد ذكر في ص ١٦٠ من كتابه «أنه أرسل هيوم هوران إلى النجف لتوجيه رسالة إلى آيات الله هناك» في إحياء إلى تواصل مباشر مع المرجعية الدينية، ولكن الذي لم يقله هو أنه أرسل مساعده المذكور إلى النجف الأشرف وقد وصل

إلى باب مكتب سماحة السيد دام ظلّه قبل ظهر يوم الجمعة ١٧/٤/٢٤ هـ = ٢٠٠٣/٦/١٨ م محاولاً الدخول لمقابلة سماحته، فلم يؤذن له بذلك، ثم طالباً الإذن بالدخول في المكتب ولو من دون مقابلة سماحته، فلم يؤذن له بذلك أيضاً.

ولعل ذلك أحد الأسباب التي فتحت مخيلته لافتراضات واستنتاجات تبدو تبريراً لاختافات معينة.

٣ - تحدث الكاتب في ص ٢١٤ وغيرها عن «تقاسم الأهداف نفسها» و«المساعي المشتركة» بينه وبين سماحة السيد حفظه الله، وقال في ص ٢١٤ أيضاً: «إن كلاً منا يرغب في عراق مستقر ديمقراطي يعيش بسلام مع جيرانه».

التعقيب: لم يكن للمرجعية الدينية العليا هدف من وراء ما اتخذته من مواقف سياسية منذ حصول الاحتلال وانهيار النظام وارتباك عمل الدولة العراقية إلا تخليص البلد من المحنة التي حلت به بأقصر الطرق وأقلها كلفة، والتأسيس لعملية سياسية سليمة مبنية على القسط والعدل وبعيدة عن التحكم الطائفي والعرقى.

ولقد وضعت المرجعية الدينية العليا تأمين (مصلحة العراقيين) بجميع قومياتهم وطوائفهم هدفاً لحركتها ومقياساً لكل ما اتخذته من مواقف وخطوات بغض النظر عن تقاطع أو التقاء تلك المواقف والخطوات مع اغراض أو اهداف أيّ طرف آخر، وعليه فلا مجال أبداً للحديث عن (تقاسم الأهداف نفسها) فإنه يعطي انطباعاً خاطئاً ويسيء إلى موقع المرجعية ومواقفها المستقلة، بالإضافة إلى أنه مما تفنّده وتنقضه نصوص السفير في الكتاب نفسه، حيث قال على سبيل المثال لا الحصر:

(١) «غير أن السيستاني لم يتزحزح عن موقفه. وسيؤدي موقفه المتصلب إلى إبطال خطتنا الأولى للعملية السياسية». ص ٢١٥.

(٢) «لذا علينا أن نبدأ العملية الدستورية بطريقة أو بأخرى، والالتفاف على فتوى السيستاني» ص ٢٤٣.

(٣) «أبلغته - أي الرئيس بوش - بأننا نواجه مشكلات جديدة مع السيستاني» ص ٣٠٥.

(٤) «.. فإننا مختلفون مع السيستاني... وها هو الأخير يرفض فكرة الهيئة غير المنتخبة التي تتسلم السيادة. وهذا مطلب جديد متفجر» ص ٣٠٨.

(٥) ... «شعرت بالغضب... ولم نكن لنصل إلى هنا لو كان الائتلاف يتراجع أمام الشيعة والسيستاني» ص ٣٠٩.

(٦) «يا له من يوم مريع. ربما تتطور هذه الأزمة لتنتهي عملي لأنني أستطيع أن أتصور الآن أن الإدارة ستخلص إلى أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها معي، إذ لم أتمكن من تنفيذ أيّ من خطتيّ (رغم أن ذلك بسبب السيستاني في كلا الحالتين» ص ٣١٠ وقد تقدم نقله آنفاً.

(٧) «قلت - لـ كوندليزا رايس -: إننا نواجه عدة تحديات سياسية متشابكة فعلى الرغم من التحسن الذي طرأ مؤخراً على الوضع الأمني ثمة مشكلات غير محلولة مع السيستاني» ص ٣٥٣.

(٨) «قلت - لـ كوندليزا رايس -: أجل، لكن علينا أن نكون مستعدين لمواجهة السيستاني إذا جاءت الأمم المتحدة ببديل معقول ينسجم مع أهدافنا والجدول الزمني ورفضه السيستاني. بالمقابل إذا تراجعنا أمام السيستاني كما اقترح بعض المسؤولين المغفلين في واشنطن مؤخراً أمام الصحافة» ص ٣٥٣.

(٩) «قلت - للأخضر الابراهيمي -: وعلينا أن نظهر أن آية الله السيستاني لا يُرهبنا» ص ٣٥٦.

(١٠) «أملت أن ينقل الحكيم إلى السيستاني بأن قادة أميركا لا يُرهبون بسهولة» ص ٣٥٨.

(١١) «كان لدينا أيضاً مشكلة السيستاني المتواصلة» ص ٣٦٤.

(١٢) «... ثمة فرصة كبيرة في ألاّ يتمكنوا من إقناع السيستاني، ولن نحصل عندئذ على توقيع هذه الوثيقة اللعينة - قانون إدارة الدولة -» ص ٣٨٦.

(١٣) «لكن عندما تحدثت مع رايس في تلك الليلة، عدلت من وقع هذه الأخبار السارة بالإشارة إلى أن معارضة السيستاني للقانون الإداري الانتقالي ما زالت تشكل عقبة كبرى» ص ٣٩٢.

(١٤) «سلمني ضياء نسخة عن تأييد آية الله السيستاني الفاتر للحكومة الجديدة وفي جملتها الأخيرة يشير بغضب إلى أن الجمعية الوطنية التي ستنتخب في السنة القادمة لن تكون مقيدة بالقانون الإداري الانتقالي.. قلت لضياء سيكون ذلك مشكلة» ص ٤٧٦.

٤ - ذكر الكاتب وفي أكثر من موضع وجود رسائل متبادلة بينه وبين سماحة السيد حفظه الله عبر عدد من (الوسطاء)، وادّعى في ص ٤٧٨ «أنه تبادل مع سماحته ثلاثين رسالة خلال الشهور الأربعة عشر التي قضاها الانتلاف في العراق»، وقال في ص ٣٣٩ «في رسالة وجهها لي بتاريخ ١٥ كانون الأول قال السيستاني إنه يريد أن تأتي لجنة..».

وقال في ص ٣٠٧ عن أحد وسطائه «أنه القناة الخاصة جداً»، وفي ص ٣٤٥ «أنه القناة السرية»، وقال في ص ٢٩٧ عن شخص ثانٍ «أنه أحد القنوات الرئيسية» واصفاً إياه في ص ٤٠٣ بـ «أنه مساعد السيستاني»، وقال في ص ٢١٥ عن شخصية ثالثة «أنه يقابل السيستاني في كل أسبوع».

التعقيب: إن سماحة السيد دام ظلّه بحكم موقعه ومسؤوليته في رعاية الأمة كان ولا يزال يستقبل كافة الشخصيات العراقية - السياسية والدينية والثقافية والعشائرية وغيرهم - يستمع إلى وجهات أنظارهم واستفساراتهم ويستمعون إلى رؤاه وتوجيهاته، وكان في عداد زواره خلال المدة التي حكم العراق فيها السفير بريمر أعضاء في مجلس الحكم ومجلس الإعمار وسائر المسؤولين في الحكومة العراقية، ومن هؤلاء من كان ينقل إلى سماحته مواقف وآراء وتصورات سلطة الاحتلال وممثلها بريمر بتكليف منه أو من تلقاء نفسه، وكان سماحته يعلق على ما يسمعه منهم في كل القضايا التي لها مساس بالمصالح العليا للشعب العراقي كقضية الدستور والانتخابات وقانون إدارة الدولة وتشكيل الحكومة المؤقتة وغيرها.

وأحياناً كان يتم الاتصال هاتفياً من مكتب سماحة السيد دام ظلّه ببعض المسؤولين العراقيين لتحذير سلطة الاحتلال من الإقدام على خطوة، أو استنكار وإدانة أمر ما ونحو ذلك.

ولم تكن هناك (رسائل متبادلة) بين المرجعية الدينية وبين بريمر، ولو كان قد تلقى من سماحة السيد دام ظلّه ولو رسالة واحدة لكان ينبغي له أن يثبتها بنصها في كتابه توثيقاً لمدّعا.

ولعل عدم وجود أيّة رسائل من المرجعية إليه هو أحد أسباب التخبط وعدم وضوح الرؤية لديه، فاتهمها بتغيير مواقفها وتبدل آرائها (انظر ٣٠٦) وهو أمر غير صحيح بتاتاً كما سنأتي الإشارة إليه لاحقاً.

ويبدو أن عدداً من (وسطائه) كما عبّر هو، و(زوّار المرجعية من العراقيين) كما نعبر، لم يكونوا يحسنون تلقي ما يستمعون إليه من رؤى المرجعية وأنظارها، أو كانوا

ينقلونها إليه بصورة مخففة في محاولة منهم لعدم توتير الأجواء، أو كانوا ينقلون ما يتناسب مع ما يرونه صالحاً للعملية السياسية، وإلا فليس من المنطقي عدم تعرف السفير بريمر على حقيقة مواقف المرجعية في كثير من القضايا المطروحة إلا في آخر المطاف، وربما من خلال البيانات الصادرة من مكتب سماحة السيد دام ظلّه، كما حدث له ذلك بالنسبة إلى اتفاق ١٥ تشرين الثاني الذي اعترف أنه اطّلع على موقف سماحة السيد دام ظلّه من خلال البيان الصادر من مكتب سماحته المنشور في موقعه على الانترنت (انظر ٣٤٥).

(اتفاقية ١٥ تشرين الثاني)

٥ - ذكر الكاتب في ص ٢٨٧ وهو يتحدث عن الخطة التي على أساسها تمّ اتفاق ١٥ تشرين الثاني بين مجلس الحكم وسلطة الاحتلال: «لقد أكد لي (...) و (...) بأن السيستاني سيدعم الخطة» وقال في ص ٢٩٢: «إن الدكتور (...) سافر إلى النجف في ١٣ تشرين الثاني بطلب من طالباني، وقد أخبرني طالباني بأن (...) اطّلع آية الله السيستاني على العملية الجديدة وأن السيستاني وافق عليها».

ولكنه قال في ص ٣٠٥ «ابلغته - الرئيس - باننا نواجه مشكلات جديدة مع السيستاني، كان طالباني في النجف أمس وأفاد بأن آية الله يصرّ الآن على وجوب انتخاب المجلس التشريعي الذي سيتسلم السيادة في حزيران، وذلك تراجع تام عن موقف السيستاني السابق وعن اتفاق ١٥ تشرين الثاني».

وقال في ص ٣٠٦ «يبدو أن السيستاني أضاف مطلباً جديداً تماماً بأن تنتخب الحكومة المؤقتة التي ستنتقل إليها السيادة، وهذا الطلب يهدد اتفاق ١٥ تشرين الثاني الذي صيغ لتلبية مطلبه السابق بوجوب انتخاب المؤتمر الدستوري».

التعقيب: إن سماحة السيد دام ظلّه لم يكن على علم بالخطة التي تضمنتها اتفاقية ١٥ تشرين الثاني لنقل السيادة قبل إبرامها، وعندما اطّلع عليها أبدى اعتراضه على جملة من بنودها، وقد نشر ذلك في حينه في نص مكتوب أصدره مكتب سماحته جواباً عن سؤال وجهه إليه مراسل صحيفة واشنطن بوست في بغداد، وورد فيه:

«إن لسماحة السيد دام ظلّه بعض التحفظات على الخطة المذكورة:

أولاً: أنها تبنتني على إعداد قانون الدولة العراقية للفترة الانتقالية من قبل مجلس الحكم بالاتفاق مع سلطة الاحتلال، وهذا لا يضيف عليه الشرعية، بل لا بد، لهذا الغرض، من عرضه على ممثلي الشعب العراقي لإقراره.

ثانياً: إن الآلية الواردة فيها لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لا تضمن تشكيل مجلس يمثل الشعب العراقي تمثيلاً حقيقياً، فلا بد من استبدالها بآلية أخرى تضمن ذلك وهي الانتخابات، ليكون المجلس منبثقاً عن إرادة العراقيين ويمثلهم بصورة عادلة ويكون بمنأى عن أيّ طعن في شرعيته، ولعل بالإمكان إجراء الانتخابات اعتماداً على البطاقة التموينية مع بعض الضمانات الأخرى. ٣ شوال ١٤٢٤هـ = ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٣م».

وأما ما ادّعه بريمر من أن سماحة السيد دام ظلّه وافق في البداية على الخطة المذكورة ثم غير رأيه فيها لاحقاً، فليس صحيحاً بتاتاً، وقد اعترف هو ضمناً بخلاف ذلك عندما أشار في ص ٣٠٦ إلى أنه اكتشف في وقت لاحق أن اطرافاً في مجلس الحكم «نقلوا رسائل غامضة - لم نعرف إذا كانت متعمدة أم لا - إلى السيستاني قبل أسبوعين بشأن المسار المقترح المتقدم».

(الانتخابات والأمم المتحدة)

٦ - تحدث الكاتب في ص ٣٤٠ عن معارضة سماحة السيد حفظه الله لنظام مؤتمرات المناطق الذي ورد ذكره في اتفاق ١٥ تشرين الثاني لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية، وإصراره على ضرورة إجراء الانتخابات لهذا الغرض، واعتبر ذلك في إطار محاولة التفاوض على طريقة أنك كلما قدمت تنازلاً يأتي الآخر بمطالب جديدة، وقال أنه أبلغ الرئيس بوش بأنه «لا شك في أن هذه تجربتنا مع السيستاني في الأشهر الأخيرة».

وقد عبّر عن ذلك أيضاً بـ «مزيد من المساومة» في ص ٣٤٥.

وقال في ص ٣٣٩ «في رسالة وجهها لي بتاريخ ١٥ كانون الأول قال السيستاني إنه يريد أن تأتي لجنة من الأمم المتحدة إلى العراق لدراسة المسألة - لمدة ثلاثين يوماً - ثم تقديم تقرير له بعدم إمكانية إجراء الانتخابات بحلول ٣٠ حزيران».

وعقب على ذلك في ص ٣٤٠ بقوله «وذلك يعني على ما أرجو أنه يبحث عن إنقاذ ماء وجهه» وذكر مثل هذا في ص ٣١٢ أيضاً.

التعقيب: من المعروف أن سماحة السيد دام ظلّه أصدر فتوى شهيرة في ٢٥ ربيع الآخر ١٤٢٤هـ = ٢٦ حزيران ٢٠٠٣م حدّد فيها آلية تشكيل مجلس كتابة الدستور وهي الانتخابات الحرة المباشرة، وعارض بذلك بشكل قاطع خطة سلطة الاحتلال لتشكيل

المجلس الدستوري على أساس التعيين بعد التشاور مع الفعاليات السياسية والعشائرية والدينية.

وهذه الفتوى أطلقت أول جدل فكري وسياسي في الساحة العراقية بعد سقوط النظام، وتحولت خلال مدة وجيزة إلى حركة نخبوية وشعبية ضغطت باتجاه إجراء الانتخابات، وقد شكلت لجنة رسمية من عدد من الخبراء لبحث الآلية المناسبة لاختيار أعضاء مجلس كتابة الدستور، وزار أعضاء اللجنة سماحة السيد دام ظلّه وأبدوا موافقتهم على رأيه في لزوم إجراء الانتخابات العامة لهذا الغرض ورفعوا توصية بذلك إلى مجلس الحكم، وهذا ما أغاض سلطة الاحتلال (انظر ص ٢١١) ولكنها لم تجد في النهاية بدءاً من الإذعان لفتوى سماحة السيد دام ظلّه، إلا أنها حاولت الالتفاف عليها كما قال بريمر نفسه (انظر ص ٢٤٣)، فكان اتفاق ١٥ تشرين الثاني وما تضمنه من تشكيل الجمعية الوطنية الانتقالية وفق نظام مؤتمرات المناطق.

وهذا ما عارضه سماحة السيد دام ظلّه أيضاً، ودعا مرة أخرى إلى اعتماد الانتخابات العامة كأفضل آلية لتشكيل الجمعية الوطنية الانتقالية، ولكن زعم بعض أعضاء مجلس الحكم وسلطة الاحتلال عدم إمكانية إجراء الانتخابات بحجة ضيق الوقت المتبقي إلى التاريخ المحدد لنقل السيادة، بالرغم من شهادة عدد من الخبراء العراقيين بإمكانية ذلك.

وحين احتدم الجدل في هذا الأمر طلب سماحة السيد دام ظلّه استدعاء خبراء الأمم المتحدة والاستعانة بهم في حسم الموقف، ولكن سلطة الاحتلال التي استبعدت في اتفاقها مع مجلس الحكم في ١٥ تشرين الثاني، أي دور للامم المتحدة في عملية نقل السيادة، رفضت الاستعانة بخبراء المنظمة الدولية.

ولما أشار سماحة السيد دام ظلّه على مجلس الحكم بتوجيه طلب بهذا الشأن إلى الأمين العام للأمم المتحدة استجابوا لذلك، وبعثوا برسالة إليه يطلبون فيها بصورة رسمية إرسال فريق للتحقق من إمكانية إجراء الانتخابات واقتراح طريقة بديلة إذا لم يمكن إجراؤها.

وقد فوجئت سلطة الاحتلال بهذه الرسالة لأنها أرسلت من دون علمها (انظر ص ٣٤٠) ولكنها اضطرت في النهاية إلى الموافقة على ما ورد فيها.

وقد أوضح نص صادر من مكتب سماحة السيد دام ظلّه في ١٣ ذي القعدة ١٤٢٤ هـ = ٦ كانون الثاني ٢٠٠٤ م موقف سماحته في هذه القضية على النحو التالي:

«إن تقارير الخبراء العراقيين المقدمة إلى سماحة السيد - دام ظله - تؤكد إمكان إجراء الانتخابات بدرجة مقبولة من المصداقية والشفافية خلال الأشهر المتبقية إلى التاريخ المقرر لنقل السيادة إلى ممثلي الشعب العراقي، ولكن هناك في مجلس الحكم وسلطة الاحتلال من يدّعي عدم إمكان ذلك، ومن هنا كان اقتراح مجيء فريق من خبراء الأمم المتحدة إلى العراق للتحقق من هذا الأمر ودراسة الموضوع من كافة جوانبه، وقد قدم مجلس الحكم طلباً بذلك إلى السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة. وإذا جاء فريق الخبراء وتوصلوا بعد العمل مع نظرائهم العراقيين إلى عدم إمكان إجراء الانتخابات فعليهم التعاون معهم في إيجاد آلية أخرى تكون الأصدق تعبيراً عن إرادة الشعب العراقي، وأما الآلية المذكورة في اتفاق مجلس الحكم وسلطة الاحتلال فلا تضمن أبداً تمثيل العراقيين بصورة عادلة في المجلس الوطني الموقت».

إن هذا الموقف - كما يلاحظ - يتماشى مع منهج المرجعية في التعاطي مع المسائل، فلاهل الاختصاص والخبرة الكلمة الفصل في المسائل المختلف عليها، فعندما شكك بعض الأطراف في شهادة الخبراء العراقيين بإمكانية إجراء الانتخابات اقترحت المرجعية استدعاء الفريق الدولي والاستعانة بخبرتهم المشهود لها في هذا المجال، فهي لم تطلب رأياً سياسياً من الأمم المتحدة، وإنما خبراء يجلسون مع نظرائهم العراقيين، ويتباحثون في الأمر ليصلوا إلى نتيجة مشتركة.

ولم يكن سماحة السيد دام ظله بمطالبته بإجراء الانتخابات لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية - بعد خضوع سلطة الاحتلال لفتواه بلزوم اعتماد الانتخابات لتشكيل مجلس كتابة الدستور - يمارس أساليب التفاوض الرائجة بين السياسيين المشتملة على المناورة والخداع، بل كان يحاول منع (بريمر) من (الالتفاف) على الفتوى السابقة، حيث كان يسعى إلى ذلك كما أقرّ به في ص ٢٤٣.

ولما طالب سماحته بإرسال الفريق الدولي لم يكن يبحث عن «حفظ ماء الوجه» بل كان يأمل أن يساعد ذلك الفريق في تثبيت إمكانية إجراء الانتخابات أو إقرار بديل عنها يكون أفضل من نظام مؤتمرات المناطق الذي كان يصر عليه بريمر وأعوانه، وأيضاً كان يريد بذلك ضمانة دولية لإجراء الانتخابات لاحقاً، تقف حائلاً أمام ما يحاك من مخططات غير واضحة المعالم، وهذا ما أمتنه التقرير الذي صدر عن فريق الأمم المتحدة بقيادة الاخضر الابراهيمي كما سيأتي.

وقد صرح (بريمر) بما يتناقض وتصوراته عن «حفظ ماء الوجه»، عندما قال لكونداليزا رايس: «أجل، لكن علينا أن نكون مستعدين لمواجهة السيستاني إذا جاءت الأمم المتحدة ببديل معقول ينسجم مع أهدافنا والجدول الزمني ورفضه السيستاني». انظر ص ٣٥٣.

إن، لماذا يرفض سماحة السيد البديل إذا كان هدفه حفظ ماء الوجه!!؟

والغريب ما حكاه في ص ٣٥٥ عن كوفي انان من تساؤله أيضاً «هل يريد آية الله السيستاني إدخال الأمم المتحدة لتقديم طريقة لحفظ ماء الوجه لكي يغير موقفه من الانتخابات».

ويبدو أنه أخذ هذا التصور الساذج ممن يماثل بريمر في طريقة التفكير.

ومن الغريب أيضاً ما ذكره في ص ٣٤٥ من «أن آية الله رحّب بقدم وفد صغير من الأمم المتحدة إلى العراق.... خلافاً لما قاله للباجه جي قبل ثلاثة أيام فقط وما نشره على موقع الويب».

ذلك أن النص المتقدم الميّن لموقف سماحة السيد (دام ظلّه) قد نشر قبل خمسة أيام من مجيء الباجه جي إلى النجف الأشرف في ١٨ ذي القعدة = ١١ كانون الثاني!!

والأكثر غرابة ما ذكره في ص ٤١٨ من «أن السيستاني وافق على مضض على إعادة إشراك الأمم المتحدة» ذلك أن المرجعية كانت هي وراء مطالبة مجلس الحكم من كوفي انان إرسال الفريق الدولي، فكيف يقول بأن سماحته وافق على مضض على إعادة إشراك الأمم المتحدة!!؟

إن ما ذكره السفير بريمر عن مواقف سماحة السيد دام ظلّه بشأن موضوع الانتخابات واستدعاء الفريق الدولي مما لا يمت إلى الحقيقة بصلة، وقد تجاوز كل الحدود باستخدامه تعابير غير لائقة في بعض المقاطع المشار إليها.

٧ - قال الكاتب في ص ٣٦٤: «جاء الاخضر الابراهيمي إلى العراق وانتقل إلى النجف في ١٢ شباط للاجتماع بأية الله السيستاني، وفي وقت لاحق من ذلك اليوم أخبرني الابراهيمي على انفراد، بأنه أقنع آية الله بعدم إمكانية إجراء الانتخابات بحلول نهاية حزيران».

وقال في ص ٣٩٠ في معرض حديثه عن تقرير الفريق الدولي: «قد خاب أمل السيستاني والشيعة كثيراً من التقرير الذي أصدره الابراهيمي بعد زيارته الأولية لتقصي

الحقائق في شباط حيث أكد بان انتخابات الجمعية الوطنية غير ممكنة قبل نهاية سنة ٢٠٠٤ لكنه لم يقترح بديلاً لمؤتمرات المناطق».

التعقيب: إن السيد الأخضر الابراهيمي لم يقطع في زيارته لسماحة السيد دام ظلّه بشيء حول مدى إمكانية إجراء الانتخابات فضلاً عن أن يقنع سماحته بعدم إمكانية إجرائها، والتصريح الذي أدلى به للصحفيين بعد اللقاء كان يوحى بموافقته لسماحة السيد في رأيه، ولكنه وجد رفضاً قاطعاً من سلطة الاحتلال وهيئة علماء المسلمين لمقترح إجراء الانتخابات المبكرة، فقدم مقترحاً توفيقياً بأن تجرى الانتخابات في بداية السنة الجديدة بدلاً عن إجرائها في النصف الأول من هذه السنة.

وقد ضمّن تقريره المرفوع إلى الأمين العام المقترح المذكور، بالإضافة إلى العديد من النقاط الأخرى التي كانت توافق رؤى المرجعية الدينية، ولذا وقع منها مورد الترحيب والقبول، وقد صدر من مكتب سماحة السيد دام ظلّه بيان في ٥ المحرم الحرام ١٤٢٥ هـ = ٢٦ شباط ٢٠٠٤م يتضح بالنظر إليه عدم صحة ما زعمه بريمر من خيبة أمل المرجعية من ذلك التقرير فليلاحظ.

(قانون إدارة الدولة)

٨ - حكى الكاتب في ص ٣٧٦ عن بعض (وسطائه) موافقة سماحة السيد حفظه الله على النص المعد لقانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية.

ثم ذكر في ص ٣٨١: «أنه تلقى في ٤ مارس ما كان بمثابة قبلة، وهو أن آية الله السيستاني لم يكن راضياً عن مسودة القانون الإداري الانتقالي الوثيقة نفسها التي قال (...) أنه وافق عليها قبل خمسة أيام».

وقال في ص ٣٨٢: «طلب (...) مقابلي في الساعة العاشرة من مساء ٤ مارس قبل أقل من أربع وعشرين ساعة على التوقيع المنتظر على القانون الإداري الانتقالي يأتي حاملاً معه لائحة من ثماني تغييرات يريد السيستاني إدخالها على النص المتفق عليه بما في ذلك النص المتعلق بالمصادقة على الدستور».

وأورد في ص ٣٨٦ نقلاً عن بعض أعضاء مجلس الحكم العائدين من النجف «(لقد حصلنا على ما نريد)، فبعد نقاش طويل وافق السيستاني على السماح لاتباعه في مجلس الحكم بالتوقيع على القانون الإداري الانتقالي».

وذكر في ص ٤١٨: «ولم يدرك - السيستاني - إلا مؤخراً أن القانون الإداري الانتقالي على الرغم من مشكلاته مع بعض أجزائه، هو الوثيقة التي تقدم المسار الوحيد للتقدم إلى الأمام».

التعقيب: إن الموقف السلبي لسماحة السيد دام ظلّه من قانون إدارة الدولة وعدم الاعتراف بشرعية آلية إقراره، كان واضحاً وصريحاً منذ إبرام اتفاقية ١٥ تشرين الثاني، وقد تقدم نص البيان الذي صدر من مكتب سماحته بهذا الشأن.

وبعد اتفاق القوى السياسية في مجلس الحكم على إصدار هذا القانون وإعداد مسودته، طلب مجموعة من أعضائه أن يبدي سماحته رأيه فيها، على أساس أن إشكال المرجعية الرئيس ينصب على عدم شرعية آلية إقرار هذا القانون لا على النص المعدّ نفسه، فلا شيء يمنع من إبداء أية ملاحظات تصوّب الوثيقة وتزيد من متانتها وتقلل من حجم الاعتراض عليها.

وبالفعل وصل النص النهائي للمرجعية يوم الخميس ٥ المحرم ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤/٢/٢٦ م وتمّ التدقيق فيه حتى ساعة متأخرة من الليل وأبديت أربع عشرة ملاحظة مهمة عليه وبلغت للمعنيين في مجلس الحكم يوم الجمعة ٦/المحرم = ٢٧/شباط، مع التأكيد على أن إبداء الملاحظات إنما هو لغرض أن تحسّن الوثيقة ويقلل مما فيها من سلبيات، لا الإقرار بتماميتها وشرعية آلية إصدارها.

ثم حدّد يوم الأربعاء ١١ المحرم = ٣/آذار لحفل التوقيع على الوثيقة إلا أن تفجيرات ارهابية حدثت في كربلاء يوم الثلاثاء ١٠ المحرم أجلت حفل التوقيع إلى يوم الجمعة.

وفي يوم الأربعاء ١١ المحرم = ٣/آذار وعن طريق الصدفة علمت المرجعية بحصول إضافات أساسية على النص الذي قدّم إليها على أنه (نهائي) فاستدعت النص على عجل، وبالفعل اكتشفت مواقع خلل مهمة ومنها أن فقرة كاملة أضيفت على النص وهي الفقرة ج في المادة ٦١ التي تعطي لثلاث سكان ثلاث محافظات حق نقض الدستور، فتم الاعتراض على ذلك بقوة، وبعد التحقيق تبين أن هذه الفقرة أضيفت في الساعة الأخيرة من آخر جلسة لمجلس الحكم استمرت حتى فجر يوم الأحد ٨/المحرم = ٢٩ شباط.

وعلى ذلك، فإن كلام بريمر عن (الوثيقة نفسها) غير صحيح، إذ إن تلك الوثيقة لم تكن نفسها التي قدمت إلى سماحة السيد دام ظلّه، فهم الذين غيّرُوا وبدّلُوا فيها وأما المرجعية فلم تغيّر من رأيها أبداً.

وأما قول بريمر «وافق السيستاني على السماح...» فليس دقيقاً، لأن سماحة السيد لم يتعاط مع هذه المشكلة بإسلوب السماح أو عدم السماح، وللموضوع تفصيل ليس هنا محل ذكره، ولكن نشير إلى أن أعضاء مجلس الحكم الذين جاؤوا النجف بعد ما أبلغوا باعتراضات المرجعية على النص الجديد ارتأوا بعد مناقشات طويلة، أن يوقعوا على النص مع إصدار بيان بالتحفظ على بعض بنوده، وبالفعل أعدّ البيان وقرأه بعض الاعضاء بعد حفل التوقيع، ولكن سلطة الاحتلال التي علمت بهذا الأمر مسبقاً عملت لهم مكيدة، حيث أدرجت في صدر الصحيفة التي أعدت ليوقعوا عليها التصريح بالموافقة على الوثيقة من دون تحفظ! والجماعة وقّعوا عليها من غير التفات إلى ذلك!!

ومهما يكن، فقد بقيت المرجعية الدينية على موقفها المتحفظ على ما يسمى بقانون إدارة الدولة، وصدر بيان من مكتب سماحة السيد دام ظله بهذا الشأن في يوم التوقيع عليه نفسه، وورد فيه ما يأتي:

«لقد سبق لسماحة السيد مد ظله أن أوضح في تحفظه على اتفاق ١٥ تشرين الثاني أن اي قانون يعدّ للفترة الانتقالية لن يكتسب الشرعية إلا بعد المصادقة عليه في الجمعية الوطنية المنتخبة، ويضاف إلى ذلك أن هذا (القانون) يضع العوائق أمام الوصول إلى دستور دائم للبلد يحفظ وحدته وحقوق أبنائه من جميع الأعراق والطوائف. ١٦ المحرم ١٤٢٥ هـ = ٨ آذار ٢٠٠٤ م».

وقد تجلّى هذا الموقف بوضوح أشدّ في الرسالة الجوابية التي أرسلها مكتب سماحة السيد دام ظله إلى الاخضر الابراهيمي في ٢٧ المحرم ١٤٢٥ = ١٩ آذار ٢٠٠٤ حيث تحدثت الرسالة بالتفصيل عن سلبيات هذا القانون وثوراته وحذرت من أيّ غطاء دولي له.

وبعث مكتب سماحته برسالة أخرى إلى مجلس الامن الدولي في ١٧ ربيع الآخر ١٤٢٥ هـ = ٦ حزيران ٢٠٠٤ م للتحذير مجدداً من ذكر هذا القانون في القرار الدولي الذي كان من المزمع إصداره.

وفي النهاية نجحت المرجعية في مساعيها الرامية إلى تجريد هذا القانون من أيّ شرعية، حتى الشرعية الدولية.

(الحكومة المؤقتة)

٩ - ذكر الكاتب في ص ٤٣٦ «وصلتنا معلومات بان السياسيين الشيعة في مجلس الحكم.. وبتشجيع (...) يخططون لطبخ الحكومة سلفاً بالتعاون مع آية الله السيستاني وتقديمها إلى الابراهيمي والينا على انها أمر واقع».

ونقل في ص ٤٤٩ عن (...) «إن السيستاني يرى ضرورة أن تتولى شخصية سنوية رئاسة الوزراء فإنه ستكون المهمة شديدة الصعوبة على أيّ كان وسيفشل كل من يتولى هذا المنصب على الأرجح لذا فليكن الفاشل واحداً من السنة».

التعقيب: الحقيقة إن سماحة السيد دام ظلّه لم يتدخل في شأن من يتولون مناصب الحكومة المؤقتة، وقد اتصل الاخضر الابراهيمي بمكتب سماحته في حينه وطلب أن يوافق سماحته على مقترحه باسناد رئاسة الوزراء إلى أحد السياسيين غير الحزبيين (انظر ص ٤٤٨ من كتاب بريمر) ولكن سماحته رفض ذلك، واكتفى بذكر الصفات التي ينبغي توفرها في رئيس الوزراء وسائر أعضاء الحكومة وهي الكفاءة والنزاهة والقدرة على اتخاذ القرار، وأما من يتولى هذا المنصب أو ذاك فقال سماحته إنه متروك لتوافق القوى والفعاليات السياسية، وليس من شأن المرجعية التدخل فيه.

وعندما طرح الابراهيمي على مكتب سماحة السيد دام ظلّه أسماء عدد من أعضاء مجلس الحكم كمرشحين لتولي رئاسة الوزراء أُجيب بأنه لا ممانعة من قبل سماحته بالنسبة إلى أي منهم مع توفر الشروط فيه.

وأما الحديث عن (طبخ الحكومة بالتعاون مع آية الله السيستاني) أو (ضرورة أن يكون رئيس الوزراء من الطائفة الفلانية)، فمما لا أساس له من الصحة بل هو غير لائق أصلاً.

(متفرقات)

١٠ - قال الكاتب في ص ٢٥٣: «وجد (...) أن آية الله يخشى التهديد الذي يشكله مقتدى».

وقال في ص ٢٥٤: «أبلغ السيستاني.... بأن خياره المفضل هو أن لا يبقى مقتدى، وافترضت بذلك أنه يريد أن يقتل الشاب».

وقال في ص ٢٥١: «علمنا أنه - السيستاني - أرسل ٢٠٠ مسلح إلى كربلاء لمواجهة قوات مقتدى، وأفيد عن أن بعض مقاتلي السيستاني أعضاء في ميليشيا المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق فيلق بدر».

وقال في ص ٤٤٥: «عبر الوسطاء سألت آية الله السيستاني عن رأيه في إجراء محادثات مباشرة مع مقتدى فجاء ردّه سريعاً وواضحاً نحن لا نعرف سبب التفاوض مع مقتدى أو فائدة ذلك».

التعقيب: يعرف الكثير من المعنيين بالأزمات والتوترات التي وقعت بين سلطة الاحتلال والتيار الصدري أن منهج المرجعية في التعامل معها كان مبنياً على محاولة تطويق الأزمات وتخفيف التوترات والمنع من الاقدام على أية خطوات تصعيدية تتسبب في المزيد من المعاناة للناس.

وقد بذلت المرجعية جهوداً كبيرة في هذا المضمار، وبريمر نفسه أشار إلى البعض منها في ص ٤٢٠ و ٤٢٣.

ومن نماذجها الاتفاق الذي تم بموجبه حلّ أزمة النجف الأولى في ربيع الآخر ١٤٢٥ هـ = أيار ٢٠٠٤ م، فإنه كان برعاية المرجعية، وبعد توجيهها - عبر أحد أعضاء مجلس الحكم - تحذيراً قوياً إلى سلطة الاحتلال من مغبة استمرار المواجهات في النجف الأشرف، وحتى أن الرسالة التي وجهها السيد مقتدى الصدر إلى أعضاء البيت الشيعي في مجلس الحكم في ٦ ربيع الآخر = ٢٦ أيار المتضمنة لموافقته على خطة لحلّ الأزمة قد جرى إعدادها في مكتب المرجعية، وأما دور المرجعية في حلّ أزمة النجف الثانية بعد عدة أشهر - وبالتحديد في ٩ رجب ١٤٢٥ هـ = ٢٦ آب ٢٠٠٤ م - فمعروف وليس هنا موضع بيانه.

وفي أكثر من مرة وعندما أبلغت المرجعية بمعلومات حول نية قوات الاحتلال اعتقال السيد مقتدى الصدر بذريعة وجود أمر قضائي بملاحقته بادرت إلى الاتصال ببعض المسؤولين في الحكومة - ومنهم عضوان في مجلس الحكم - لابلغ سلطة الاحتلال بأن المرجعية ترفض قيام قواتها بخطوة من هذا القبيل، ولا سيما مع كون المحكمة مُشكّلة في ظل الاحتلال.

ومع هذا كله كيف يصدّق بريمر مقولة (ان خيار السيستاني المفضل أن لا يبقى مقتدى) ويفسرها بأنه يريد قتله!!

وكيف يصدّق أيضاً أنه قال (لا نعرف سبب التفاوض مع مقتدى)!!

والأكثر غرابة دعوى إرسال مأتي مسلح إلى كربلاء، فإن القاضي والداني يعلمون أن سماحة السيد دام ظله لم يمتلك يوماً من الأيام أية مجموعة مسلحة، ولا علاقة له بأية ميليشيا من قريب أو بعيد.

ويبدو ان سلطة الاحتلال التي حاولت إقحام المرجعية في معركتها مع التيار الصدري متوهمة ان بإمكانها ذلك - على أساس ما كان آنذاك من الاختلاف المنهجي بين

المرجعية والتيار في طريقة حل الأزمة العراقية - لما لم تنجح في مسعاها حاولت تخريج القضية وفق هذا السياق.

١١ - قال الكاتب في ص ٢٥٤: «أذهلني (...) بمعلومة أخرى فقد أخبره السيستاني بأن الرئيس السوري بشار الأسد بعث برسالة سرية تقترح أن يصدر آية الله فتوى تدعو إلى الجهاد ضد الائتلاف».

التعقيب: هذا النقل غير صحيح، فإنه لم يصدر من سماحة السيد دام ظلّه الكلام المذكور، ولم تصل إلى سماحته رسالة من الرئيس السوري أصلاً.

١٢ - قال الكاتب في ص ٣٨٠: «أرسلت تنبيهاً إلى السيستاني وأرسلت مساعدي للقاء قائده الأمني في النجف لغرض المساعدة في حمايته في أثناء عاشوراء».

التعقيب: الذي حدث هو أنه في يوم الاثنين ٩/المحرم ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤/٣/١ م اتصل أحد المسؤولين العراقيين بمكتب سماحة السيد دام ظلّه وأبلغ بوجود معلومات عن خطر كبير يهدد سماحة السيد وأبدى الرغبة في ارسال (اللواء أحمد كاظم) وكيل وزارة الداخلية آنذاك للمساعدة في الجانب الأمني، فكان جواب المكتب أنه لا مانع لدينا بشرط أن لا يكون معه أي شخص أجنبي.

وجاء اللواء أحمد كاظم وتم اللقاء بينه وبين أحد موظفي المكتب في مبنى المحافظة، وبعد توضيح طبيعة الخطر المزعوم واقترح اتخاذ بعض التدابير للحيلة والحذر قال اللواء أحمد: هناك مسؤول أمني من قبل السفير بول بريمر يريد أن يلتقيك، فأجابه الموظف المسؤول «أنا غير مخول بالاجتماع به وإنما باللقاء بك فقط» فهو لم يلتق بمن أرسله بريمر ولم يتلق منه آية مساعدة في حماية سماحة السيد دام ظلّه حتى على المستوى النظري.

هذه أهم المقاطع التي تمّ عرضها من مذكرات السفير بريمر على مصدر مقرب من مكتب سماحة السيد السيستاني حفظه الله للتعقيب عليها، وهناك مقاطع أخرى قال المصدر نفسه «أنها غير صحيحة أو غير دقيقة ولكن لا تحظى بالأهمية ولذلك لا حاجة للتعقيب عليها، وفي النصوص والبيانات الصادرة من سماحة السيد دام ظلّه خلال حكم بريمر، ما يوضح جملة من ذلك فلترجع».

منتدى الفكر العراقي ١٤ شوال ١٤٢٧ = ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٦

الفهرس

الموضوع	
الوثيقة	
الصفحة	
تمهيد للطبعة الثالثة	٥
تمهيد للطبعة الثانية	٧
تمهيد للطبعة الأولى	٩
الفصل الأول: النصوص وفق التسلسل الزمني	١١
إستفتاء حول الممتلكات العامة	١
	١٣
أسئلة وكالة رويترز	٢
	١٤
إستفتاءات حول الممتلكات العامة، ومساجد أهل السنة ومسائل أخرى	٣
	١٥
إستفتاءات حول الممتلكات العامة	٤
	١٧

إستفتاءات حول الوضع الراهن في العراق

٥

١٩

أسئلة صحيفة نيويورك تايمز

٦

٢١

أسئلة وكالة الأسوشييتد برس

٧

٢٢

إستفتاء حول بعض المنتسبين إلى الحوزة العلمية

٨

٢٤

إستفتاءات حول الآثار العراقية

٩

٢٥

إستفتاء حول كشف المقابر الجماعية

١٠

٢٧

إستفتاءات حول مسؤولي النظام السابق في العراق

١١

٢٨

أسئلة وكالة رويترز

١٢

٣٠

الموضوع

الوثيقة

الصفحة

أسئلة صحيفة الواشنطن بوست

١٣

٣٢

استفتاء حول آلية تشكيل المجلس الدستوري

١٤

٣٥

استفتاء حول شراء اليهود الصهاينة بعض العقارات

١٥

٣٧

إستفتاء حول افتتاح مكاتب تحمل عنوان (الحوزة العلمية في النجف الأشرف)

١٦

٣٨

أسئلة صحيفة «لوس انجلوس تايمز»

١٧

٤٠

أسئلة من صحيفة فرنسية

١٨

٤٢

أسئلة وكالة الصحافة الفرنسية

١٩
٤٣
أسئلة صحيفة سان فرانسيسكو
٢٠
٤٤
أسئلة صحيفة أساهي اليابانية
٢١
٤٥
أسئلة جريدة الإقتصاد اليابانية
٢٢
٤٧
أسئلة صحيفة نيويورك تايمز
٢٣
٤٩
أسئلة صحيفة لوس أنجلوس تايمز
٢٤
٥١
أسئلة صحيفة بايونير الهندية
٢٥
٥٣
أسئلة جريدة الزمان العراقية
٢٦
٥٥

أسئلة جريدة الحياة وتلفزيون LBC

٢٧

٥٧

رسالة تعزية إلى الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة اغتيال ممثله في العراق السيد
«سيرجيو دي ميلو»

٢٨

٥٨

إستفتاء حول تعليق صور سماحة السيد السيستاني في الأماكن العامة

٢٩

٥٩

بيان حول الإعتداء على مكتب سماحة آية الله العظمى السيد محمد سعيد الحكيم (دام
ظله)

٣٠

٦١

الموضوع

الوثيقة

الصفحة

أسئلة صحيفة كزاتا ثيبورتشا البولونية

٦٢

٣١

إستفتاء حول التجاوز على الأراضي العامة

٣٢

٦٤

أسئلة صحيفة نوفيل أوبزرفاتور الفرنسية

	٣٣
	٦٥
بيان حول استشهاد سماحة آية الله السيد محمد باقر الحكيم طاب ثراه	
	٣٤
	٦٧
إستفتاءات حول تهريب المخدرات إلى العراق	
	٣٥
	٦٩
أسئلة مجلة بولندا الاسبوعية	
	٣٦
	٧١
جواب على تعزية وزير خارجية فرنسا باستشهاد السيد محمد باقر الحكيم	
	٣٧
	٧٣
إستفتاء حول ممثلي سماحة السيد السيستاني ووسائل الاعلام	
	٣٨
	٧٤
أسئلة وكالة اسوشيتد برس	
	٣٩
	٧٥
أسئلة شبكة فوكس نيوز	
	٤٠
	٧٨

أسئلة صحيفة واشنطن بوست

٤١

٧٩

أسئلة جريدة العراق اليوم

٤٢

٨١

سؤال من صحيفة واشنطن بوست حول اتفاق ٢٠٠٣/١١/١٥

٤٣

٨٤

إستفتاء حول تهريب المشتقات النفطية

٤٤

٨٥

أسئلة شبكة CNN

٤٥

٨٦

بيان حول زيارة السيد عدنان الباجه جي لسماحة السيد السيستاني

٤٦

٨٨

بيان حول الشأن الإعلامي

٤٧

٩٠

رسالة تعزية إلى السيد مسعود البارزاني

٤٨

٩١

رسالة تعزية إلى السيد جلال الطالباني

٤٩

٩٢

الموضوع

الوثيقة

الصفحة

إستفتاء حول دخول الأراضي العراقية من المنافذ غير الرسمية

٥٠

٩٣

بيان حول شائعة اغتيال سماحة السيد السيستاني

٥١

٩٥

أسئلة مجلة المكتبة/ النادي الحسيني في النبطية

٥٢

٩٦

أسئلة مجلة «دير شبيغل» الألمانية

٥٣

١٠٠

إستفتاء حول الاستحواد على الملفات الحكومية

٥٤

١٠٤

بيان حول التقرير الصادر من البعثة الدولية المكلفة بتقصي الحقائق في العراق

	٥٥
	١٠٥
بيان حول تفجيرات يوم العاشر من المحرم في كربلاء	
	٥٦
	١٠٨
إستفتاء حول الموقف من قانون إدارة العراق للفترة الانتقالية	
	٥٧
	١١٠
رسالة جوابية موجهة إلى السيد الأخضر الابراهيمي تتضمن الموقف من قانون إدارة العراق للمرحلة الانتقالية	
	٥٨
	١١١
بيان حول الاعتداءات على الشعب الفلسطيني في مخيم جنين	
	٥٩
	١١٤
بيان حول استشهاد الشيخ المجاهد أحمد ياسين رحمه الله	
	٦٠
	١١٦
إستفتاء حول الاضطرابات الأمنية في العراق	
	٦١
	١١٧
سؤال حول الجهة المعتدية على الحرم العلوي	
	٦٢

١١٩

جواب على طلب ترشيح ممثل للمرجعية الدينية في مجالس إدارة المحافظات

٦٣

١٢٠

الموضوع

الوثيقة

الصفحة

إستفتاء حول الحكومة المؤقتة التي شكلتها الأمم المتحدة

٦٤

١٢١

رسالة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي تحذر من الإشارة إلى قانون إدارة الدولة في

القرار الدولي ١٥٤٦

٦٥

١٢٣

إستفتاء حول استغلال المباني الحكومية

٦٦

١٢٤

إستفتاء حول التصدي للمفسدين

٦٧

١٢٥

بيان حول الاعتداءات التي طالت عدداً من الكنائس المسيحية في بغداد والموصل

٦٨

١٢٧

بيان حول سفر سماحة السيد العلاجي إلى لندن

٦٩

١٢٨

بيان حول عودة سماحة السيد إلى النجف الأشرف بعد سفرته العلاجية

٧٠

١٢٩

تصريح لمتحدث رسمي باسم مكتب السيد السيستاني حول اقتحام مكتب السيد الشهيد

الصدر في النجف

٧١

١٣٠

إستفتاء حول تسجيل الأسماء في سجل الناخبين

٧٢

١٣١

فتوى بصرف الأموال الشرعية لمساعدة الفقراء في مدينة الصدر وغيرها

٧٣

١٣٢

تصريح للسيد حامد الخفاف المتحدث الرسمي لمكتب السيد السيستاني حول ما نسب

لسماحته من تصريحات بخصوص الدستور العراقي

٧٤

١٣٣

إستفتاء حول التعاون مع الأجهزة الأمنية

٧٥

١٣٤

الموضوع

الوثيقة

الصفحة

إستفتاء حول اختيار يوم السبت عطلة رسمية في العراق

٧٦

١٣٥

إستفتاء حول الفساد الإداري

٧٧

١٣٦

إستفتاء من السفارة العراقية في طهران

٧٨

١٣٨

رسالة تعزية بمناسبة وفاة البابا يوحنا بولس الثاني

٧٩

١٤٠

إستفتاء حول تعليق صور سماحة السيد السيستاني (دام ظلّه)

٨٠

١٤١

إستفتاءات من وزارة الكهرباء من سلام سعيد قزاز وكيل وزارة الكهرباء في

جمهورية العراق إلى سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني دام ظلّه الشريف

٨١

١٤٢

تصريح للسيد حامد الخفاف المتحدث الرسمي لمكتب السيد السيستاني حول فاجعة

جسر الأئمة في الكاظمية المقدسة

٨٢

١٤٤

إستفتاء حول المقابر الجماعية

٨٣

١٤٥

التيار الصدري يستفتي سماحة السيد السيستاني حول تهديدات الزرقاوي

٨٤

١٤٦

إستفتاء حول الانتخابات العراقية

٨٥

١٤٨

بيان حول الاعتداء الآثم على مقام الإمامين العسكريين

٨٦

١٤٩

رسالة إلى الرئيس المصري محمد حسني مبارك بعد تصريحاته حول ولاء الشيعة

٨٧

١٥١

بيان حول زيارة رئيس الوزراء العراقي المكلف السيد نوري المالكي لسماحة السيد

السيستاني دام ظله

٨٨

١٥٣

الموضوع

الوثيقة

الصفحة

رسالة جوابية إلى وزير شؤون اللاجئين الفلسطينيين حول أوضاع الفلسطينيين في
العراق

٨٩

١٥٥

استفتاء حول الفلسطينيين المقيمين في العراق

٩٠

١٥٦

بيان حول العدوان الإسرائيلي على لبنان

٩١

١٥٧

رسالة للشعب العراقي حول الفتنة الطائفية

٩٢

١٥٨

بيان حول مجزرة قانا ٢٠٠٦

٩٣

١٦١

بيان بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لسماحة السيد السيستاني (دام

ظله)

٩٤

١٦٢

رسالة إلى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي حول تزوير مستندات باسم مكتب

سماحة السيد السيستاني (دام ظله)

٩٥

١٦٤

أسئلة مجلة (فور سايت) اليابانية

٩٦

١٦٦

رسالة جوابية إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي حول لقاء مكة

٩٧

١٦٨

بيان حول الوحدة الإسلامية ونبذ الفتنة الطائفية

٩٨

١٧٠

بيان بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لفاجعة تفجير حرم الإمامين العسكريين

٩٩

١٧٣

بيان حول تفجير مؤنثتي الروضة العسكرية المطهرة

١٠٠

١٧٥

رسالة تعزية إلى أسرة مفتي الديار العراقية الشيخ جمال الدين الدبان

١٠١

١٧٦

رسالة إلى هيئة الحج تنفي تدخل المرجعية أو رغبتها بقبول طلبات الحج لأشخاص

محسوبين عليها

١٠٢

١٧٧

الموضوع

الوثيقة

الصفحة

موقف سماحة السيد السيستاني (دام ظلّه) من الاتفاقية الأمنية

١٠٣

١٧٨

بيان حول الاعتداءات الإسرائيلية على غزة

١٠٤

١٨٠

موقف سماحة السيد السيستاني (دام ظلّه) من انتخابات مجالس المحافظات

١٠٥

١٨١

رسالة إلى محافظ الديوانية حول تغيير اسم مدرسة

١٠٦

١٨٣

تصريح حول آلية حكم العراق

١٠٧

١٨٤

إستفتاء حول عمل المرأة في مهنة التمريض

١٠٨

١٨٥

إستفتاء حول المشي لزيارة الإمام الحسين في وقت الانتخابات

١٠٩

١٨٧

إستفتاء حول المشاركة في الإنتخابات النيابية

١١٠

١٨٨

بيان حول الاعتداء على حرمة القرآن الكريم

١١١

١٩٠

بيان صادر عقب تظاهرات تزامنت مع ما يعرف بـ «الربيع العربي»

١١٢

١٩١

أسئلة قناة الـ بي بي سي البريطانية

١١٣

١٩٢

أسئلة مجلة تايم الاميركية

١١٤

٢٠٣

رسالة حول تعليق صور سماحة السيد السيستاني دام ظلّه في بعض الدوائر

الحكومية

١١٥

٢٠٧

استفتاء يوضح معنى وقوف المرجعية الدينية على مسافة واحدة من الجميع في

الانتخابات النيابية

١١٦

٢٠٨

استفتاء حول بيع بطاقة الانتخاب الالكترونية وقبول هدايا من المرشحين

١١٧

٢١٠

الموضوع

الوثيقة

الصفحة

استفتاء حول بعض القنوات الفضائية الدينية

١١٨

٢١١

استفتاء حول استقبال سماحة السيد السيستاني لبعض المسؤولين السياسيين

١١٩

٢١٣

نص خطبة جمعة كربلاء التي تناولت موضوع الانتخابات النيابية في نيسان ٢٠١٤

م

١٢٠

٢١٤

نص آخر خطبة جمعة كربلاء التي سبقت الانتخابات النيابية في نيسان ٢٠١٤ م

١٢١

٢١٧

إستفتاء يتعلق باختيارات الناخبين بعد انتهاء الانتخابات النيابية في نيسان ٢٠١٤ م

١٢٢

٢١٩

بيان حول التطورات الأمنية في محافظة نينوى

١٢٣

٢٢٠

فتوى الدفاع الكفائي ضد التنظيمات الإرهابية (داعش)

١٢٤

٢٢١

توضيح فتوى الدفاع الكفائي ضد التنظيمات الإرهابية (داعش)

١٢٥

٢٢٤

رسالة قيادة حزب الدعوة الاسلامية لسماحة السيد السيستاني دام ظلّه تتطّلع فيها إلى توجيهاته ونقول أنها رهن أمره فيما يتعلق بكل المواقع والمناصب

١٢٦

٢٢٧

فتوى الدفاع الكفائي بإمضاء سماحة السيد السيستاني دام ظلّه

١٢٧

٢٢٨

بيان حول الإنتخابات النيابية العراقية سنة ٢٠٨م

١٢٨

٢٢٩

الفصل الثاني: النصوص وفق التقسيم الموضوعي

٢٣٣

الأثار العراقية

٢٣٥

الموضوع

الصفحة

إتفاق ٢٠٠٣/١١/١٥

٢٣٧

إحترام القانون

٢٣٨

الإحتلال

٢٤٣

اختيار يوم السبت عطلة رسمية

٢٥١

الأديان الأخرى

٢٥٢

الإعلام

٢٥٦

الأكراد

٢٦٠

الانتخابات

٢٦٢

* بيان حول الإنتخابات النيابية العراقية سنة ٢٠١٨م

٢٨٢

إيران

٢٨٥

البعثيون ومسؤولو النظام السابق في العراق

٢٨٧

التهريب

٢٨٩

التيار الصدري

٢٩٢

الحقوق الشرعية

٢٩٧

حقوق المرأة

٢٩٨

الحكومة العراقية المؤقتة

٣٠٠

الحوزة العلمية في النجف الأشرف

٣٠٢

الدستور العراقي

٣٠٨

الدين والدولة

٣١٦

السفرة العلاجية إلى لندن

٣١٩

شؤون سماحة السيد السيستاني الخاصة

٣٢٠

الموضوع

الصفحة

الشيعة

٣٢٤

صلاة الجمعة

٣٢٨

العلاقة مع السلطة المؤقتة

٣٢٩

الفتنة الطائفية

٣٣٠

فرنسا

٣٤١

الفساد الإداري

٣٤٢

فلسطين

٣٤٦

الفيدالية

٣٥١

قانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية

٣٥٢

لبنان

٣٥٩

مجلس الحكم الانتقالي

٣٦١

المذاهب والوحدة الإسلامية

٣٦٤

المرجعية الدينية

٣٦٨

مساعدة الفقراء

٣٧٥

مستقبل الحكم في العراق

٣٧٦

المعارضة العراقية قبل سقوط النظام السابق

٣٧٩

الملفات الحكومية

٣٨٠

الممتلكات العامة

٣٨١

نصائح

٣٨٧

هوية العراق

٣٨٨

هيئة الأمم المتحدة

٣٩٠

الموضوع

الصفحة

الوضع الأمني

٣٩٧

* فتوى الدفاع الكفائي ضد التنظيمات الإرهابية (داعش)

٤٠٩

* توضيح فتوى الدفاع الوجوبي الكفائي ضد التنظيمات الإرهابية (داعش)

٤١١

وظيفة رجال الدين

٤١٥

اليابان

٤١٨

اليهود الصهاينة

٤١٩

الفصل الثالث: الوثائق

٤٢١

ملحق: تعليقات على مذكرات بريمر «منتدى الفكر العراقي»

٥٦٣

الفهرس

٥٨٧